جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية وتقليل المخاطر

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)

The Role of the modern Control Techniques in Detecting the creative Acoounting practices and Risks Reduction

رسالة بحث مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل

إعداد الطالب/

محمد حمود أحمد صالح السياغي

اشراف الدكتور/

بابكر إبراهيم الصديق

أستاذ المحاسبة المشارك: بكلية الدراسات التجارية

١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م

الاستهلال

قال الله تعالى:

﴿ قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ﴾

سورة يوسف: الآية رقم(٥٥)

صدق الله العظيم

الإهــداء

إلـى مـن غمرتنـي بفـائض حنانهـا، ومنحتنـي دعائهـا، إلـى منبـع الحنـان، ومعنـى الحب، إلى والدتي الكريمة.

إلى من غرس فيّ حب العلم والمعرفة، وطعم الحياة، وسقاني مياه الأمل، إلى من علمني حب الخير والكرامة، من كلله الله بالهيبة والوقار، من أحمل اسمه بكل افتخار، من علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، إلى والدي العزيز.

إلى زوجتي التي صبرت من أجلي حالاً ومرتحلاً.

إلى من هم أقرب إلى من روحي، إلى من شاركني حضن الأم أخواني وأخواتي.

إلى الذين يملؤون حياتي بالبهجة، من تتلاشى كل هموم الحياة وسط ابتسامتهم، إلى زينة حياتي ... فلذات أكبادي .. أبنائي وبناتي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي، وأسأله أن يزيدني من فضله.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أفضل خلق الله أجمعين محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن استن بسنته واتبع هداه إلى يوم الدين.

وأتقدم بوافر الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي أتاحت لي فرصة الدراسة في رحابها العامرة.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور/ بابكر إبراهيم الصديق محمد، الذي تحلى بأخلاق النبلاء وتواضع العلماء وحكمة الحكماء، وتفضل بالإشراف على هذه الدراسة، ولم يبخل عليّ بجهد أو نصيحة، فكان نعم المرشد وخير الدليل، أشكره على حسن أخلاقه، وتوجيهه ومتابعته الدقيقة ونصائحه الثمينة، فليدم ذخراً وعطاء لطلاب العلم والمعرفة فجزاه الله كل خير.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور/ هلال يوسف صالح، لما قدمه لي من نصائح وتوجيهات وإرشادات قيمة كان لها الأثر في هذه الدراسة فجزاه الله خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ الدكتور/ الهادي آدم محمد إبراهيم، والأستاذ الدكتور/ مصطفى نجم البشاري، لتعاونهما معي في تحكيم الاستبانة وتقديم النصائح والتوجيهات.

كما أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان للإخوة في قسم المحاسبة بجامعة السودان، وأخص منهم الدكتور/ زهير أحمد علي، ولكل العاملين بالمكتبات التي ارتدتها خاصة الإخوة في مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، والعاملين بشركات المساهمة والمصارف السودانية لما قدموه من عون وجهد صادق.

وأخيراً أشكر كل من ساهم وساعد ونصح وأرشد ودعا، وسهوت عن ذكر فعله وشكره.

المستخلص

تناولت الدراسة دور الأساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر، حيث تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية: ما هو دور الأساليب الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟ ما أثر تطبيق الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر؟ ما أثر تطبيق الأساليب الحديثة في كفاءة وخبرة المراجع؟ ما هو درور تطبيق الأساليب الحديثة في المصارف السودانية؟ هدفت الدراسة في معرفة دور الأساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف السودانية، توضيح أهمية استخدام الاساليب الحديثة في المصارف السودانية لتقليل المخاطر وموثوقية المعلومات المحاسبية. وكذلك التعرف على الاسباب التي أدت إلى ظهورها والمزايا والفوائد التي يمكن أن تجنيها المصارف السودانية في حالة التزامها الأولية لمعايير الأساليب الحديثة في الرقابة. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة فرضياتها، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي وجمعت البيانات عن طريق الاستبانة تم توزيع عدد(١٦٦) استبانة والمسترجعة (١٥٠) استبانة على عينة من شركات المساهمة والمصارف السودانية، تم استخدم البرنامج الإحصائي(SPSS) في تحليل البيانات من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية، وتم بناء نموذج الدراسة على ثمان فرضيات رئيسية لاختبارها. **توصلت الدراسة الى النتائج** التالية ومن أهمها، توجد علاقة ايجابية بين استخدام الأساليب الحديثة في الرقابة والكشف من ممارسات المحاسبة الابداعية في المصارف السودانية، استخدام الأساليب الحديثة في الرقابة يساهم في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية في المصارف السودانية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام الأساليب الحديثة في الرقابة وتقليل المخاطر في المصارف السودانية بولاية الخرطوم، إن المصارف السودانية تضمن في هيكلها الإداري إدارة المخاطر لجنة المراجعة تقوم بدراسة مؤهلات وكفاءة اداء واستقلالية مراجع الحسابات واقتراح تعينه وتحديد اتعابه وعزله في شركات المساهمة السودانية. **أوصت الدراسة:** ضرورة وجود إلزام الشركات بتطبيق الاساليب الحديثة في الرقابة لأثرها في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر، إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة بين كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر والاساليب الحديثة في الرقابة.

Abstract

The study addressed the role of the modern control techniques in detecting the creative accounting practices and reducing the risks, so the study problem represented in the following questions: what is the role of the modern control techniques on stemming the creative accounting practices? What is the impact of applying the modern techniques of the risks administration? , What is the impact of applying the modern techniques on auditor's efficiency and experience? , what is the role of applying the modern techniques in Sudanese banking system. The study aimed at identifying the role of the modern control techniques in detecting the creative accounting practices in Sudanese banking system, clarifying the importance of using the modern techniques in Sudanese banks to reduce the risks and accounting information accuracy, and also recognizing the reasons that brought the privileges and benefits which can be avoided by Sudanese banks in case of complying with modern control techniques standards. The study depended on the historical method to trace the literature reviews, deductive method to specify the study axes and form the hypotheses, the inductive method to test the accuracy of the hypotheses and descriptive –analytical method , the data gathered by the questionnaire that distributed about(١٦٦) ,returned about (١٥٠) from public firms and Sudanese banks, statistical package social science(spss) is used to analyzed the data through the(spss) and hence the study model is built on eight maim hypotheses to be tested. The study reached some results such as there is positive relationship between using of modern control techniques in detecting the creative accounting practices in Sudanese banks, the usage of modern control techniques contributes in detecting the creative accounting practices in Sudanese banks, there is statistical relationship between the usage of modern control techniques and risk reduction in Sudanese banks of Khartoum state , the Sudanese banks include in its administrative structure risk administration ,audit committee to study and check the auditor's qualifications ,efficiency, independence , recruitment proposal , his audit fees and the dismiss process from the Sudanese public firms . The study concluded with some recommendations such as the necessity of complying the banks with applying the modern control techniques to detect the creative accounting practices and reduce the risks , conducting the more further studies on the relationship between the detecting the creative accounting practices ,risks reduction and modern control techniques.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوعات	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	ه
المقدمة	١
أولاً: الإطار المنهجي	١
ثانياً: الدراسات السابقة	٥
الفصل الأول: أساليب الرقابة الحديثة.	٣٢
المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية.	٣٣
المبحث الثاني: الحوكمة و لجان المراجعة.	٤٧
المبحث الثالث: اختيار السياسات المحاسبية، ومراجعة الحسابات.	٧٣
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمحاسبية الابداعية.	١٠٣
المبحث الاول: مفهوم وأهمية المحاسبية الإبداعية، والعوامل التي ساعدت على ظهورها.	١٠٤
المبحث الثاني: دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على عناصر القوائم المالية.	١١٦
المبحث الثالث: الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية.	١٣٧
الفصل الثالث: إدارة المخاطر.	١٥٦
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول إدارة الخطر.	١٥٧
المبحث الثاني: مفاهيم وأدوات إدارة المخاطر المالية.	١٦٣
المبحث الثالث: مخاطر المصارف.	١٨٤
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.	١٩٣
المبحث الأول: نبذة عن البنوك في السودان.	١٩٤
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.	٢٠٥

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.	٢٠٩
الخاتمة	٢٥٢
أولاً: النتائج	٢٥٢
ثانياً: التوصيات.	٢٥٣
ثالثاً: قائمة المراجع و المصادر	٢٥٤
رابعاً: الملاحق	٢٧٦

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنون الشكل	رقم الصفحة
١)	النموذج التصويري للدراسة	٤
١/١/١	مراحل وتطور مفهوم الرقابة الداخلية	٣٨
١/٢/١	ركائز حوكمة الشركات	٥٤
١/٢/٢	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	٥٧
١/٣/١	أهمية انشاء لجان المراجعة	٦٣
٢/٢/١	المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية	٨٧
٣/٢/١	أهم دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية وطرق تحقيق ذلك	١١٩
٣/٢/٢	المرونة في استخدام الطرائق والأساليب المحاسبية وعلاقتها بالمحاسبة الإبداعية	١٢٢
٣/٢/٣	البناء الهيكلي لأهداف التقارير المالية ومستوياتها للاستخدام	١٤٤
٤/٢/١	توضيح جوانب التشابه والاختلاف في تعاريف إدارة الخطر	١٦٩
٤/٢/٢	خطوات إدارة المخاطر	١٨١
٥/٣/١	التكرارات والنسب المؤية لافراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	٢٠٩
٥/٣/٢	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	٢١٠
٥/٣/٣	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:	٢١١
٥/٣/٤	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني:	٢١٣
٥/٣/٥	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي:	٢١٤
٥/٣/٦	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة:	٢١٦

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(٥/٢/١)	معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان.	٢٠٧
(٥/٣/٢)	التكرارات والنسب المؤية لافراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:	٢٠٩
(٥/٣/٣)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:	٢١٠
(٥/٣/٤)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:	٢١١
(٥/٣/٥)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني:	٢١٢
(٥/٣/٦)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي:	٢١٤
(٥/٣/٧)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة:	٢١٥
(٥/٣/٨)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول:	٢١٧
(٥/٣/٩)	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول:	٢١٩
(٥/٣/١٠)	اختبار مربع كاى لعبارات المحور الأول:	٢٢٠
(٥/٣/١١)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني:	٢٢١
(٥/٣/١٢)	المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني:	٢٢٣
(٥/٣/١٣)	اختبار مربع كاى لعبارات المحور الثاني:	٢٢٤
(٥/٣/١٤)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث:	٢٢٥
(٥/٣/١٥)	المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث:	٢٢٧
(٥/٣/١٦)	اختبار مربع كاى لعبارات المحور الثالث:	٢٢٨
(٥/٣/١٧)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات المحور الرابع:	٢٢٩

(٥/٣/١٨)	المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع:	٢٣١
(٥/٣/١٩)	اختبار مربع كاى لعبارات المحور الرابع:	٢٣٢
(٥/٣/٢٠)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الخامس:	٢٣٣
(٥/٣/٢١)	المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الخامس:	٢٣٦
(٥/٣/٢٢)	اختبار مربع كاى لعبارات المحور الخامس:	٢٣٧
(٥/٣/٢٣)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور السادس:	٢٣٨
(٥/٣/٢٤)	المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور السادس:	٢٤١
(٥/٣/٢٥)	اختبار مربع كاى لعبارات المحور السادس:	٢٤٢
(٥/٣/٢٦)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.	٢٤٣
(٥/٣/٢٧)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:	٢٤٤
(٥/٣/٢٨)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:	٢٤٥
(٥/٣/٢٩)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الرابعة:	٢٤٦
(٥/٣/٣٠)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الخامسة:	٢٤٧
(٥/٣/٣١)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية السادسة:	٢٤٩
(٥/٣/٣٢)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية السابعة:	٢٥٠
(٥/٣/٣٣)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثامنة:	٢٥١

المقدمة:

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

إن انتشار ظاهرة تعثر البنوك العالمية وتزايد حالات الانهيارات المالية في الشركات الكبيرة في كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وكل ذلك أدى الى فقدان الثقة بالقوائم والتقارير المالية والمعلومات الصادرة عنهم، وترجع هذه الانهيارات في مجملها الى الفساد المالي لإدارات تلك الشركات و افتقارها الى الممارسة المالية السليمة ونقص الشفافية والإفصاح المحاسبي، فاستخدام المحاسبة الابداعية بأساليبها المتعارف عليها يؤدي الى افتقار الموثوقية في البيانات المالية مما يكون له تأثير بالغ على تقييم وقرار المستخدم الداخلي والخارجي.

إن زيادة الاهتمام بتوفير آليات مناسبة للحد من ممارسات تؤدي الى التلاعب والغش في التقارير المالية وتعد لجنة المراجعة احدى هذه الاليات إذ تقوم بأعمال اشرافيه ورقابية في الشركات، وكذلك حوكمة الشركات وهي القواعد والنظم والاجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مجلس الادارة واصحاب المصالح الأخرين والمتأثرين بالشركة مع خفض مجال اختيار البدائل و المعالجات المحاسبية وضرورة تفعيل فرضية الثبات، أما الوسيلة الأهم والاقوى فهي يقضه وكفاءة المراجعين والمراقبين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية مع مراعاة تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي القوائم المالية على مختلف أطيافهم مع تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الدور الذي تقوم به أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية وتقليل المخاطر خصوصاً في المصارف السودانية التي تعاني من تفاقم هذه المخاطر يوماً بعد يوم، ومن ثم كان لابد من معرفة الى أي حد يمكن أن تقلل هذه الأساليب من ممارسات المحاسبة الإبداعية والمخاطر.

ويمكن وضع مشكلة الدراسة على صورة سؤال رئيسي وذلك على النحو التالي:

ما هو دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية؟

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

١-ما هو دور أساليب الرقابة الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

٢-ما أثر تطبيق أساليب الرقابة الحديثة في إدارة المخاطر؟

٣-ما أثر تطبيق أساليب الرقابة الحديثة في كفاءة وخبرة المراجع؟

٤-ما هو درور تطبيق أساليب الرقابة الحديثة في شركات المساهمة والمصارف السودانية؟

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

١. أهمية تطبيق أساليب الرقابة الحديثة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

٢. تحديد أهمية أساليب الرقابة الحديثة على تقليل المخاطر من خلال تحديد المسؤوليات الإشرافية والرقابية.

٣. إغناء الجانب المعرفي لإدارة المخاطر في المصارف السودانية لاتخاذ القرارات الرشيدة.

٤. استخدام الأساليب والمعايير المحاسبية التي تساعد على تقليل المخاطر والحد من ممارسات المحاسبية الابداعية في المصارف السودانية.

٥. محاولة الربط بين أساليب الرقابة الحديثة وكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف السودانية.

٦. تسهم أساليب الرقابة الحديثة في تحسين كفاية نضم الرقابة الداخلية وفعاليتها في المصارف السودانية.

ثانياً: الأهمية العملية:

١. حتمية الاهتمام بأساليب الرقابة الحديثة في بيئة الاعمال السودانية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرة التنافسية في المصارف السوداينة والمصداقية وتساهم في زيادة فعالية الرقابة.

٢. الاهتمام بتوعية القيادات والإداريين في المصارف السودانية بدور أساليب الرقابة الحديثة وأهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

٣. تعيين مراجعين ذي كفاءة وقدرات عالية يمكن الاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبية الإبداعية وما توصلت إليه حتى تكون نقطة البداية لهذا البحث.

٢- التعرف على أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبية الابداعية ومدى مساهمتها في الحد من المحاسبة الابداعية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية ودور المنظمات الدولية المحاسبية في ذلك.

٣- معرفة هل هنالك في المصارف السودانية استخدام بعض السياسات المحاسبية لغرض ممارسة المحاسبية الإبداعية.

٤- توضيح أهمية استخدام أساليب الرقابة الحديثة في المصارف السودانية لتقليل المخاطر وموثوقية المعلومات المحاسبية.

٥- دراسة ما تأثير تحديد المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والرقابية في الحد من اثار المحاسبية الابداعية وموثوقية القوائم المالية.

٦- تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمين المعلومات المحاسبية لأغراض تقليل المخاطر.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

١- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة والمحاسبة الإبداعية.

٢- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الحوكمة وتقليل المخاطر.

٣- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام لجنة المراجعة المحاسبة الإبداعية.

٤- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام لجنة المراجعة وتقليل المخاطر.

٥- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام خفض طرق البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية.

٦- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام خفض طرق البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية وتقليل المخاطر.

٧- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام مراجعة الحسابات والمحاسبة الإبداعية.

٨-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام مراجعة الحسابات وتقليل المخاطر.

النموذج التصويري للدراسة

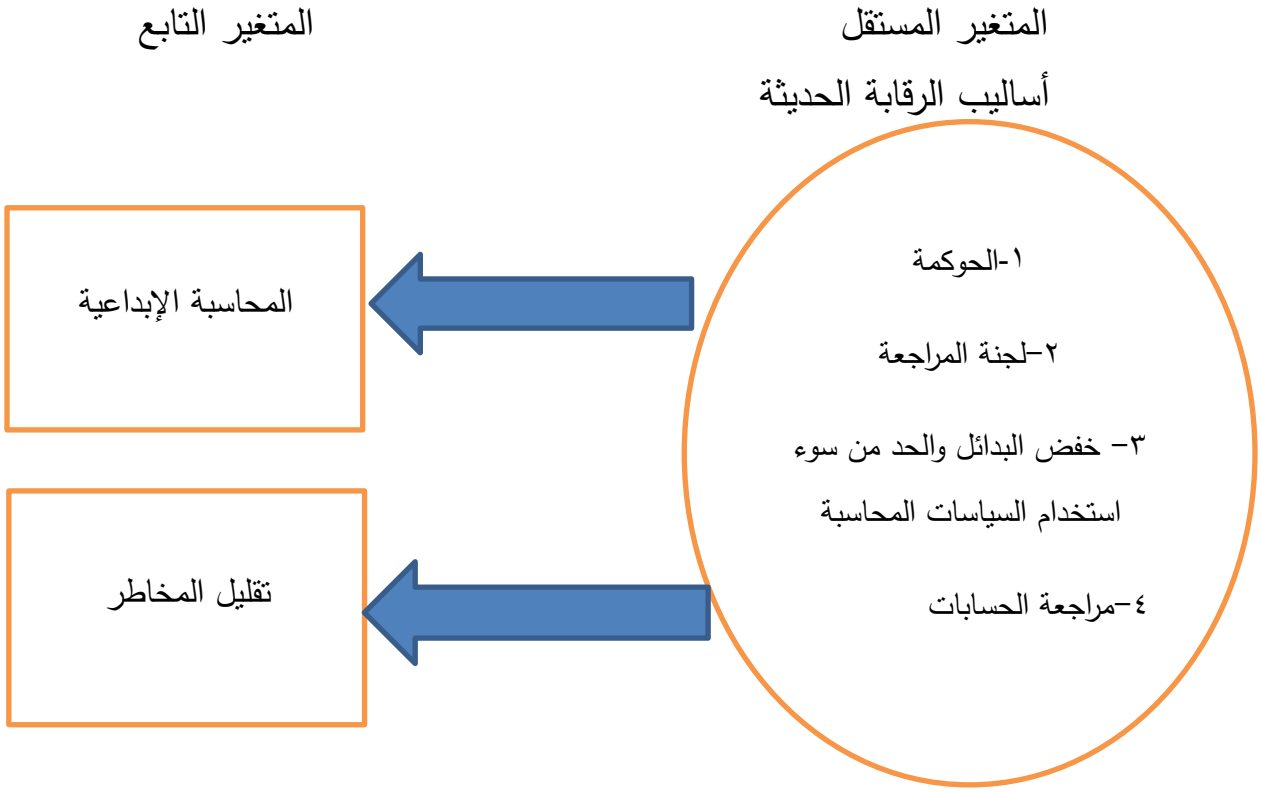

يوضح الشكل رقم (١) التصويري لمتغيرات الدراسة من إعداد الباحث ٢٠١٨م

أدوات الدراسة:

أولاً: المصادر الأساسية وهي:

أ/ المقابلة: من خلال مقابلات شخصية لبعض مدراء الإدارات في الشركات الفاعلة لجمع بعض المعلومات.

ب/ الاستبانة: هي وسيلة من وسائل جمع المعلومات التي تفيد الدراسة.

ثانياً: المصادر الثانوية وهي:

الكتب والدراسات والدوريات المتعلقة بالموضوع.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: المصارف وشركات المساهمة بولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: من عام ٢٠١٥ -٢٠١٨م .

الحدود البشرية: مدراء العموم ومدراء الإدارات والمراجعين والمحاسبين.

أسلوب البحث:

١. المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة مشكلة الدراسة والفرضيات.

٢. المنهج الاستقرائي: لاختبار الفرضيات.

٣. المنهج الوصفي التحليلي: باستخدام الطرق الإحصائية لتحليل استمارة الاستبانة.

هيكل الدراسة:

تتضمن الدراسة مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، المقدمة وتشمل: الإطار المنهجي والدراسات السابقة. الفصل الاول: بعنوان أساليب الرقابة الحديثة ويعرض من خلال: المبحث الأول الرقابة الداخلية، والمبحث الثاني الحوكمة ولجان المراجعة، اختيار السياسات المحاسبية، ومراجعة الحسابات. الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية من خلال المبحث الاول مفهوم وأهمية المحاسبة الإبداعية– والعوامل التي ساعدت على ظهورها، والمبحث الثاني دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على عناصر القوائم المالية ، والمبحث الثالث الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية. الفصل الثالث: إدارة المخاطر ويعرض من خلال المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول إدارة الخطر. المبحث الثاني: مفاهيم وأدوات إدارة المخاطر المالية. المبحث الثالث: مخاطر المصارف. الفصل الرابع: الدراسة الميدانية ويعرض من خلال المبحث الاول نبذة عن البنوك السودانية، والمبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الثالث تحليل البيانات واختبار الفرضيات. والخاتمة، أولاً: النتائج. ثانياً: التوصيات. ثالثاً قائمة المراجع والمصادر. رابعاً الملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة:

١– دراسة ماهر محمود رسلان ١٩٩٢م بعنوان (العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية)[١]

هدفت الدراسة لتوضيح ماهية السياسات المحاسبية وأهميتها ، إيضاح العلاقة بينها وبين نظرية المحاسبة ، تحديد أهم مصادر بناء السياسات المحاسبية لمجتمع معين ، تحديد العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية وكيفية ترشيد هذه العوامل للتوصل لسياسات محاسبية تحقق أهداف المحاسبة ، اهتمت الدراسة ببناء السياسة المحاسبية كجانب تطبيقي لعلم المحاسبة لتحقيق المحاسبة وأهدافها . توصلت الدراسة لعدة نتائج ، يجب أن تأخذ المنظمات المعنية بمهنة المحاسبة المهنية منها والعلمية بمبادرة بناء السياسة المحاسبية

([١]) دراسة ماهر محمود رسلان ١٩٩٢م بعنوان العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية (طنطا، جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل العدد الأول ، ١٩٩٢) ص ٥١–٦٩ .

الملائمة ، أن التطور في البدائل المحاسبية أو ظروف المجتمع أو كلاهما يستدعي بالضرورة تعديل السياسات المحاسبية للحفاظ على نتائج المرجوة في تطبيقها ، أن عملية بناء سياسة محاسبية سليمة بداية بمرحلة تحديد الأهداف وانتهاء بمرحلة التطبيق السليم لها ليس مهمة سهلة ولكنها عملية صعبة ومتشعبة ومكلفة ويرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية وتميزت دراستي بأنها تناولت دور الأساليب الحديثة في كشف ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

بينما هذه أهتمت بفرع واحد وهي السياسات المحاسبية.

٢- دراسة Tenny & Jean(٢٠٠٢)[١]

تناولت الدراسة حالتين افتراضيتين لاختبار وجه نظر المراجعين الخارجين والداخلين والمديرين بأقسام المراجعة حول مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات للتقارير والقوائم المالية ، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها في الحالة الأولى تمخضت أراء المراجعين الخارجين والداخلين والمديرين بأقسام المراجعة على أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في جودة المعلومات وهي مدى فعالية لجان المراجعة ، مدى جودة إدارة المراجع الداخلية ، مدى الالتزام بتطبيق قانون مزاولة المهنة) .

أما في الحالة الثانية فقد أوضحت أراء المراجعين الخارجين والداخلين والمديرين بأقسام المراجعة ما يلي أن معدل دوران تغير المراجع الشريك وكذلك الاستعانة بخبراء خارجين في مجال المراجعة الخارجية يؤثر على جودة المعلومات بالتقارير المالية والقوائم المالية .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بمدى تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية بينما تهتم الدراسة الحالية بمعرفة دور الحوكمة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

---

(١) jenny, G,L,S,dean,٢٠٠٢,the, influenceof corporate gorerna nce mechanism on the Qualify financial? Reporting and Audit ,

Perceptions of Audit and Dfrectors? In Singapore and financial vol,٤٢ no:٣pp ١٩٥-٢٢٤ .

٣- دراسة (٢٠٠٣) pathak[١]

تناولت الدراسة تحليل أثار حوكمة إدارة الشركات كفاءة عملية المراجعة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الداخلي، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل على مدى تأثير حوكمة الشركات على كفاءة عملية المراجعة الداخلية وعلى المراجع الداخلي، وهدفت الى تحليل أثار حوكمة الشركات على كفاءة عملية المراجعة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الداخلي. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل نتائج احدى الدراسات التي اعدها معهد المراجعين الداخليين، The Instite of internal Auditors، عام ٢٠٠٢م، ومن اهم ما توصلت إلية ما يلي : أن وجود ادارة مراجعة داخلية كفء ترتبط بشكل كبير وثيق مع لجنة المراجعة ويعد بمثابة أحد المظاهر الرئيسية لحوكمة ادارة الشركات وتقليل المخاطر، كما يؤدي وجود لجنة المراجعة بالشركة الى تدعيم وظيفة المراجعة، بالإضافة الى أن وجود برنامج كاف للمراجعة الداخلية يساعد المراجع الخارجي على تقليل المخاطر وكمية الاختبارات وأن إمداد المراجع الداخلي للجنة المراجعة بالمعلومات الهامة التي تمكنها من حوكمة إدارة الشركات يترتب علية زيادة وتأكيد مصداقية إعداد التقارير والقوائم المالية وما تتضمنها من إفصاح كافي لحملت الاسهم الذي من شأنه التأثير على قراراتهم الاستثمارية وبالتالي على أداء الأوراق المالية في السوق.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت الدراسة تحليل أثار حوكمة إدارة الشركات وكفاءة عملية المراجعة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الداخلي بينما تناولت دراستي دور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها الحوكمة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

٤- دراسة (Beatty and weber ٢٠٠٣م) بعنوان the Effect of Debt contracting voluntary accounting method changes)[٢].

هدفت هذه الدراسة فحص أثر شروط عقد الاقتران في التغيرات الاختيارية التي تجريها الإدارة على الطرق والسياسات المحاسبية .

افترضت الدراسة الشركة المرتبطة بعقود مديونية مع المصارف ولديها حرية تغير الطرق المحاسبية تلجأ إلى التغيرات في سياستها المحاسبية التي تزيد من الدخل عندما يكون لهذا التغيرات أثر في الشروط التعاقدية للدين .

---

(١) Pathak j..,, internal audit & corporate Governance ; a programmer for AL edit , EDP Auditing April(٢٠٠٣)

(٢) Beatty Anne And goseph weber , the Effect of Debt contracting voluntary accounting method changes , the Accounting Review, vo٧٨ , no١,genuery٢٠٠٣ pp ١٤٢-١١٩ .

إن الشركة التي تسمح لها شروط عقود المديونية مع المصارف بإجراء التغيرات الطوعية للتأثير في الشروط التعاقدية للدين تكون أقل ميلاً لإجراء التغيرات التي تزيد من الدخل عندما يتوقعون أن تكون تكاليف الإخلال الفني لشروط العقد منخفضة ، عندما تحتوي شروط العقد على محددات توزيع الأرباح فأن احتمال قيام الشركة التي تسمح لها شروط عقد المديونية مع المصارف بإجراء تغيرات في الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل بدل من تخفيضه .

توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم بإجراء تغيرات في الطرق المحاسبية تميل بشكل واضح نحو التغيرات المؤدية إلى زيادة الدخل ويرى الباحث أن دراستنا تميزت عن هذه الدراسة بتناول الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

٥- دراسة Duffy(٢٠٠٤م)[١]

تناولت الدراسة بيان مفهوم وقواعد وأهداف حوكمة إدارة الشركات وأثارها المحتملة على حركة الاستثمار في الأوراق المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى تأثير حوكمة الشركات على حركة وجذب الاستثمار في سوق الأوراق المالية هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم حوكمة الشركات وأثاراها المحتملة على حركة الاستثمار في الأوراق المالية .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة : أن حوكمة الشركات تعد إحدى الأدوات الفاعلة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، كما تهدف حوكمة الشركات إلى إعداد وتوفير قوائم مالية صادقة من شأنها التأثير على اختبارات المستثمرين وبالتالي على حركة أسعار وأحجام تداول الأسهم في سوق الأموال .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة قد بينت أهمية حوكمة الشركات في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية من خلال توفيرها لقوائم مالية صادقة تؤثر على أخيارات المستثمرين ، وتختلف دراسة الباحث عن هذه الدراسة في بيان أهمية حوكمة الشركات في كشف ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

٦- دراسة محمد حسين عبد الرحمن ٢٠٠٤ بعنوان (الفحص المحاسبي لتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات

---

(١)duffy.m,"corporate gorernace and client investing journal? Of Accountarcy , January ٢٠٠٤.

ومستخدمي القوائم المالية)[1].

هدفت الدراسة لدراسة وتحليل مشكلة منشآت الأعمال المتعثرة من حيث أسبابها ومظاهرها وأثارها على نتائج الإعمال والمراكز المالية لتلك المنشئات ، تحديد وقياس المتغيرات المحددات المقترحة والمؤثرة في قرارات الاختيار أو التغير الاختياري للسياسات المحاسبية في منشأة الأعمال المتعثرة.

افترضت الدراسة هناك مجموعة من المحددات تلعب درواً هاما ومؤثراً في قرارات الإدارة بشأن الاختيار أو التغير الاختياري للسياسات المحاسبية في منشأت الأعمال المتعثرة التي تعمل في بيئة الأعمال المصرية ، انتهجت الدراسة محورين المحور الأول دراسة نظرية لتحلي جوانب مشكلة تعثر منشئات الأعمال ، المحور الثاني دراسة تطبيقية لتحديد وتحليل المحددات المؤثرة في قرارات الاختيار أو التغير الاختياري للسياسات المحاسبية في منشئة الأعمال المتعثرة . توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن التغير في السياسات المحاسبية قد صارت أمراً وارداً ومحتملاً ويعد مقبولاً إذا ما روعيت مجموعة من الاعتبارات منها أن يكون تغيراً ملحاً .

إن التغيرات في السياسات المحاسبية بالقوائم المالية إما في الفترة الحالية فقط ، أو معالجتها بأثر رجعي من خلال إجراء بعض التسويات بالقوائم المالية السابق نشرها.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على الفحص المحاسبي في منشئة الإعمال المتعثرة لخدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية فقط مع إغفال الأطراف الأخرى من الإدارة والمساهمين .فيما ركزت دراستها على الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

٧- دراسة آمنة عثمان فضل صالح ٢٠٠٦م بعنوان أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة في القطاع المصرفي[2].

هدفت الدراسة لدراسة مفهوم الإفصاح في الفكر المحاسبي الدراسات السابقة للإفصاح

([1]) محمد حسين عبد الرحمن ٢٠٠٤ بعنوان الفحص المحاسبي لتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية (القاهرة – جامعة القاهرة– كلية التجارة – رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة ٢٠٠٤م)

([2]) آمنة عثمان فضل صالح ، العنوان أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة في القطاع المصرفي (أم درمان – جامعة أم درمان الإسلامية – كلية العلوم الإدارية – الدراسات العليا – دراسة ماجستير في المحاسبة والتمويل – غير منشورة – ٢٠٠٦م)

والمقومات الأساسي للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة ، دراسة التطبيق العملي لمبدأ الإفصاح وأهميته في إعداد التقارير المالية بصورة سليمة والعامل المؤثر فيه، الخروج باقتراحات وتوصيات تساعد في عملية تطبيق معيار العرض الإفصاح العام.

أتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في تحديد إبعاد المشكلة وصياغة الفروض المنطقية المرتبطة بالدراسة المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ، المنهج الاستقرائي لاختيار مدى صحة فروض الدراسة ، المنهج الوصفي من خلال أسلوب دراسة الحالة.

افترضت الدراسة هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي ومقدرة مستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار في المصارف، هنالك عوامل تؤثر في تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في المصارف العاملة في السودان، هناك قصور في تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في المصارف العامة في السودان.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن عملية الإفصاح التي تكون وفقاً لمعايير محددة تؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المالية وجودتها. إن المعلومات المحاسبية لا يمكن أن تكون ذات فائدة لمستخدميها إلى إذا كانت هذه المعلومات ملائمة لقرار الذي تستخدم فيه بحيث تمكن مستخدميها من تقييم البدائل المتاحة واتخاذ القرار المناسب أوصت الدراسة بأهمية تدريب وتأهيل المراجعين الخارجين للمصارف العاملة في السودان على تطبيق متطلبات المعيار بكفاءة ، ضرورة إصدار مكاتب تدقيق الحسابات والجهات الحكومية دليلاً لشرح متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية.

يرى الباحث أن هذه الدراسات تناولت أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة في القطاع المصرفي فقط في يحن أن دراستي تتميز عليها كونها تناولت دور الأساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقرير المخاطر.

٨- دراسة المومني(٢٠٠٦) بعنوان" **تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها" دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.** [١]

[١] المومني ، محمد (٢٠٠٦) تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الارباح ومدى وعي المستثمرين لها ، أطروحة دكتوراه غير منشورة عمان جامعة عمان

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير العوامل التالية (حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق) في سلوك الإدارة تجاه إدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان تمارس إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها" دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بينما دراستي تناولت دور الأساليب الحديثة ومنها تخفيض البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبة في المصارف السودانية.

٩-دراسة أبو ليلى(٢٠٠٦) بعنوان" **دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية من خلال القاء الضوء على مفهوم وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية وتقييم دور هذه النظرية في تحليل دواعي وآثار قرار اختيار تلك السياسات. افتراضات الدراسة لا يؤثر المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية، لا تؤثر نسبية الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية، لا تؤثر المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية، لا يؤثر رأي مدقق الحسابات في قرار اختيار السياسات المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن اختلاف أساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات المحاسبية في العينة محل الدراسة وأن العوامل الاقتصادية (حجم المنشأة، ونسبة الملكية الحكومية، والتغيير في الأرباح) والعوامل البيئية (درجة التحفظ، والعرف المحاسبي) ذات العلاقة بالنظرية الإيجابية تؤثر في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن.

أوصت الدراسة تقليص عدد البدائل المتاحة للاختيار من بين السياسات المحاسبية الدولية، التويع في الدراسات الاختيارية الخاصة بالنظرية الإيجابية لمختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة في بورصة عمان.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال بيات النظرية الإيجابية في ذلك، وتتميز دراستي عنها في تركيزها على دور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها تخفيض البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر.

١٠- دراسة، محمد إدريس علي إدريس،٢٠٠٨م، **(دور لجان المراجعة في ترقية اداء المراجعة الداخلية في شركة القطاع العام في السودان)** [١].

هدفت الدراسة الى دور لجان المراجعة الداخلية في ترقية اداء المراجعة الداخلية، والتعرف على الإجراءات المتبعة في نظام المراجعة الداخلية ومقارنتها بالسياسات والاجراءات الموضوعة، وتزويد القائمين بالمعلومات والنتائج لاستخدامها في التطبيق العملي، وتمثلت مشكلة الدراسة في تأثير دور لجان المراجعة الداخلية على تدعيم الأداء الوظيف لإدارة المراجعة الداخلية، وأثر استقلال المراجعة الداخلية على تدعيم موقف المراجع الداخلي في حالة خلافة مع الإدارة.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، والتحليلي الوصفي، والاستقرائي، والتاريخي، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها تعزيز لجان المراجعة كفاءة اداء إدارة المراجعة الداخلية في جميع المراحل المتعلقة بالتخطيط والفحص والتقييم والمتابعة، تعبر لجان المراجعة مؤشرا مناسبا لتقويم فاعلية نظام المعلومات، وتتمتع المراجعة الداخلية بالاستقلال الوظيفي.

أوصت الدراسة بضرورة إنشاء لجان مراجعة في شركة القطاع العام، والاهتمام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية والالتزام بقواعد السلوك المهني.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت الى دور لجان المراجعة الداخلية في ترقية اداء المراجعة الداخلية، والتعرف على الإجراءات المتبعة في نظام المراجعة الداخلية ومقارنتها بالسياسات والاجراءات الموضوعة، بينما دراستي ركزت على دور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها لجنة المراجعة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر.

١١- دراسة الخشاوي والدوسري، ٢٠٠٨، **(المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها)** [٢]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم الأساليب المستخدمة في ظل ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية مع التعرف الى الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها، ثم بينت الدراسة ايضا دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من اتحاد دولي للمحاسبين في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية. ثم بينت اهمية دور المدقق الخارجي في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية.

---

(١) ادريس علي محمد ادريس، دور لجان المراجعة في ترقية اداء المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم ،جامعة السودان للعلوم والتنولوجيا٢٠٠٨ م

[٢]الخشاوي ، علي محمود و الدوسري ، محسن ناصر ،(٢٠٠٨)،" **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجه** " ، ديوان المحاسبة ، عمان ، الأردن.

وكانت من اهم نتائج الدراسة وجود العديد من الاتجاهات والاساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان المراجعة، وان للمدقق الخارجي دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات وحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لما له من دور في زيادة الشفافية والافصاح الامر الذي يساعد في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مع سرعة صدور القوانين والتشريعات اللازمة، التي تكشف عم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتساعد على الحد منها.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تتوافق مع دراستي في التعرف على اهم الأساليب المستخدمة في ظل ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية مع التعرف الى الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها، ثم بينت الدراسة ايضا دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من اتحاد دولي للمحاسبين في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية. و تختلف عن دراستي في تناولها للأساليب الحديثة بشكل موسع وربطها بتقليل المخاطر

١٢-دراسة مطر والحلبي، ٢٠٠٩، **(دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية)** [١]

هدفت الدراسة الى التعرف على اساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وإثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققو الحسابات لتلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الاردنية في القوائم المالية المدققة.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها الى ان المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب ان تكون عليه الى ما يفضله معدو هذه البيانات، وايضا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.

---

[١] مطر ، محمد و الحلبي ، ليندا حسن ،(٢٠٠٩) ،" **دور مدققو الحسابات الخارجية في الحد من اثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الاردنية** "المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، للفترة من ١٠ -١١ نوفمبر ، الزرقاء – الاردن

ومن اهم التوصيات الخاصة بهذا الدراسة ان المدققين الخارجيين يجب ان يعطوا عند تنفيذ عملية تدقيق جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي، للتعرف على كافة ممارسات واساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها.

يرى التاحت أن هذه الدراسة ركزت على التعرف على اساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وإثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققو الحسابات لتلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية. بينما دراستي تناولت دور الأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر.

١٣- دراسة، المنتصر على التارقي خليفة ٢٠٠٩، **الحوكمة وأثرها على استمرارية المنشاة واستقرارها** [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في بروز الكثير من المظاهر السلبية والصعوبات والقيود على نطاق عمل الشركات وخاصة المساهمة منها، والتي كان من أهم مظاهرها التعثر المالي، وتهدف الدراسة الى إظهار أهمية الحوكمة كضرورة لإحكام الرقابة المحاسبية بالشركات المساهمة، تحقيق التوازن بالشكل الذي يكفل تعظيم قيمة أداء إدارة الشركات وتحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية، تدعيم علاقة الارتباط بين الإفصاح كحقيقة موضوعية بالعلاقة بين الملكية والإدارة بما يدعم الحوكمة، وإظهار دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في تفعيل الأداء المحاسبي وتأكيد دور المراجع الخارجي لدعم الحوكمة .

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، والتاريخي، والاستقرائي، والوصفي التحليلي،

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: عدم توفر الألية المحاسبية والادارية والقانونية، لتطبيق قواعد الحوكمة، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية سواء كانت محاسبية أم إدارية فيما ينعكس سلبا على تطبيق قواعد لحوكمة، إن غياب الحوكمة كجوهر للنظام المالي والإداري يؤدي الى تدني عملية الرقابة والمسألة، أوصت الدراسة بالتأكيد على تفعيل مواد القانون الخاصة بضرورة وجود أنظمة ولوائح مالية وإدارية، التأكيد على قيام المراجع الخارجي بدورة حسب معايير المراجعة الدولية.

يرى البحث أن هذه الدراسة اهتمت بأهمية الحوكمة كضرورة لإحكام الرقابة المحاسبية بالشركات المساهمة، تحقيق التوازن بالشكل الذي يكفل تعظيم قيمة أداء إدارة الشركات وتحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية بينما دراستي اهتمت بدور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها الحوكمة

---

(١) المنتصر على التارقي خليفة ، الحوكمة وأثرها على استمرارية المنشاة واستقرارها، رسالة دكتور غير منشورة، الخرطوم ، جامعة أم درمان الإسلامية ٢٠٠٩م

لكشف ممارسات المحاسبية الإبداعية وتقليل المخاطر.

١٤-دراسة صيام، ٢٠٠٩، **(دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان)** [١]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك بالتطبيق على الشركات العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة في بورصة عمان.

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان من أهمها هناك تأثير واضح وصريح للحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، فضلا عن وجود خبرات كافية وعالية لدى المديرين العاملين في الشركات المالية الاردنية في معرفة اهمية الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية.

ومن أهم التوصيات الخاصة بالدراسة ضرورة تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على ايجاد الاليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الاخلاقي الذي يناط به الالتزام بالقوانين المعمول بها، مع إلزام اصحاب المصالح بضرورة ايجاد إلية لاستقلالية المدقق الداخلي لما له من نفع اقتصادي ليعود عليها، مع اتباع الحاكمية الرشيدة بتبني ضوابط تكفل الاستمرارية في الافصاح وتعزيز الثقة بالسوق المالي من خلال ضوابط فعالة تضمن حماية المستثمرين ولا سيما صغارهم من خلال تجديد الرقابة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بدور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك بالتطبيق على الشركات العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة في بورصة عمان. بينما دراستي اهتمت بدور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها الحوكمة في كشف ممارسات المحاسبية الإبداعية وتقليل المخاطر.

١٥- دراسة البصيري، ٢٠٠٩، **(مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية)** [٢]

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر دور مدققي الحسابات في الأزمة المالية العالمية ومحاولة اثارة بعض النقاط الهامة في الية عملهم في كيفية مواجهة تداعيات تلك الأزمة، مع بيان اهمية تفعيل دور مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في التصدي الى اثار تلك الأزمة على سير واستمرارية المنشئات الاقتصادية الخاصة بهم.

---

[١] صيام احمد زكريا ،(٢٠٠٩)، " **دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان**" ، مجلة علوم انسانية ، العدد ٤٢ ، الشهر ٧

[٢] البصيري ، فهيد محسن ، (٢٠٠٩)،" **مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية** "، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان من اهمها ان الانهيار الاقتصادي العالمي لم يكن بفعل المدققين بل بسبب خلل في جوهر النظام الرأسمالي الحديث وبسبب تمادي مدراء الشركات الاستثمارية العالمية، ولكن المدققين الخارجيين ليسوا بمنأى عن المسؤولية في فهم اما يعلمون بما يحدث ولم يبادروا الى الابلاغ، واما لم تسعفهم مهنتهم في ملاحظة ما يحدث ومراقبته بشكل مهني سليم. مع وجود ثغرات كبيرة في الية عمل مكاتب التدقيق من حيث المساحة الرحبة التي تتمتع بها في كيفية اعداد القوائم المالية والتدقيق عليها وذلك لمرونة بعض المعايير المحاسبية والخاصة بالمراجعة مع انعدام صفة الالزام لتلك المعايير. اما اهم التوصيات الخاصة بهذه الدراسة فهي ضرورة وضع ضوابط لعمل المراجعين الخارجيين، مع التشديد على ميثاق الاخلاق المهني المنصوص عليه في معايير المراجعة، والعمل على تفعيله بإيجاد هيئات رقابية محاسبية، تقوم بالتفتيش على عمل المدققين الخارجيين، مع ضرورة العمل بنظام الحوكمة والتي من شأنها ان تحد من استقلالية اعضاء الشركات المالية في القرار حول المؤسسة وتشديد الرقابة على الشركات المعنية.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت الى بيان أثر دور مدققي الحسابات في الأزمة المالية العالمية ومحاولة اثارة بعض النقاط الهامة في الية عملهم في كيفية مواجهة تداعيات تلك الأزمة، مع بيان اهمية تفعيل دور مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في التصدي الى اثار تلك الأزمة على سير واستمرارية المنشئات الاقتصادية الخاصة بهم، بينما دراستي اهتمت بدور الأساليب الحديثة ومنها مراجعة الحسابات في كشف ممارسات المحاسبية الإبداعية وتقليل المخاطر.

١٦- دراسة: ايمن جعفر تاج الدين، ٢٠٠٩م، (دور **لجان المراجعة في تحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي السوداني)** [١]

هدفت الدراسة الى التعرف بلجان المراجعة واثرها على الجودة الشاملة وكذلك التعرف بالعنصر والمرتكزات الأساسية التي تمكن لجان المراجعة من تحقيق الجودة الشاملة في المصارف السودانية، تمثلت المشكلة في عدم وجود لجان المراجعة وعدم تفعيلها إذا وجدت في القطاع المصرفي السوداني، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، والاستقرائي، والتاريخي، والتحليلي الوصفي، توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهما : وجود لجان مراجعة فعالة تزيد من مستوى الجودة الشاملة، وزيادة مستوى الكفاءة في أنظمة الرقابة الداخلية يزيد من مستوى الجودة الشاملة في القطاع المصرفي السوداني، تطبيق مبادئ الأيزو.

---

(١)أيمن جعفر المهدي تاج الدين ، دور لجان المراجعة في تحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي السوداني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٩م

كما أوصت الدراسة بعدة توصيات اهمها: تكوين لجان مراجعة بالمصارف السودانية، وتفعيل دور لجان المراجعة إن وجدت بالمصارف السودانية، وتفعيل دور المراجعة الداخلية لتعمل بكفاءة عالية وتطبيق معايير الجودة الشاملة لتحسين الكفاءة.

ويرى الباحث أن الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في تحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي السوداني وكذلك التعرف بالعنصر والمرتكزات الأساسية التي تمكن لجان المراجعة من تحقيق الجودة الشاملة في المصارف السودانية، بينما دراستي تناولت دور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها لجان المراجعة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر.

١٧-دراسة الرشيد السيد الهادي حامد، ٢٠٠٩، **دور حوكمة الشركات في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية.**[١]

تناولت الدراسة دور حوكمة الشركات في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتمثلت المشكلة في أن مستخدمي القوائم المالية تنقصهم الثقة الكاملة في القوائم المالية فطار حوكمة الشركات يكشف حالات التلاعب والفساد بما يؤدي الى كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية، تنبع أهمية الدراسة من أن تطبيق حوكمة الشركات في سوق الخرطوم للأورق المالية للمبادئ والمعايير يزيد ثقة مستخدمي القوائم المالية، هدفت الدراسة الى معرفة مفهوم ومبادئ ومعايير حوكمة الشركات ومعرفة مدى مساهمة الحوكمة في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية ومعرفة مدى تأثير حوكمة الشركات في الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ القرارات، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، والاستقرائي، والوصفي والتحليلي، والوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها تطبيق حوكمة الشركات في شركات المساهمة يزيد من فاعلية القوائم المالية، تساعد حوكمة الشركات مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما كانت أهم التوصيات منها إلزام شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق مبادئ ومعايير حوكمة الشركات والافصاح بها، ضرورة تدريب المختصين في المجال المهني وتثقيف المستفيدين من القوائم المالية، ضرورة تدعيم نظام الحوكمة في جميع شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وتشجيع الشركات على ضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها المنظمات الدولية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على دور حوكمة الشركات في تعزيز ثقة مستخدمي

---

(١)الرشيد السيد الهادي حامد ، **دور حوكمة الشركات في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٩م

القوائم المالية، وأن تطبيق حوكمة الشركات في سوق الخرطوم للأورق المالية للمبادئ والمعايير يزيد ثقة مستخدمي القوائم المالية، بينما دراستي ركزت على دور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها الحوكمة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

١٨- دراسة حسن الطيب عبدالله خالد،٢٠١٠م، **(فاعلية لجلن المراجعة في حكومة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة)** [١]

هدفت الدراسة الى تحليل مجموعة من المعلومات التي تواجه كل من إدارة الشركات والمساهمين والمراجع الداخلي والخارجي باعتبارهم الجهات المنوط بهم تقييم مجريات الامور ببيئة الاعمال

الخاصة بالشركات المساهمة، وجود أطار للجان المراجعة يوضح أهداف وخصائص هذه اللجان، والالتزام بتطبيق حوكمة الشركات، تمثلت مشكلة الدراسة في ضغط المتغيرات الاقتصادية، والقصور في جودة التقارير المالية المنشورة، واختلاف تلك الضغوط بين الدول قد تختلف الخصائص والمهام والأنشطة المطلوب توافرها في لجان المراجعة من دولة لأخرى وفقا لوجهة مستخدمي التقارير المالية المنشورة، أيضا زيادة الاهتمام من قبل المنظمات والهيئات المهنية بإلزامية تكوين لجان مراجعة بالشركة المسجلة بالبورصة، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، والتاريخي، والاستقرائي، الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها متشابكة بين المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة، ويكون للجان المراجعة نفس سلطة مجلس الإدارة، ضرورة للتكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائصها الواجب توفرها في اعضاءها، وجود لجان مراجعة في شركات المساهمة يؤدي لتحقيق العديد من الفوائد منها تحسين جودة المراجعة الداخلية، تخفيض حالات الغش والتلاعب ونواحي القصور في أنشطة الرقابة علة التقارير المالية، للجان المراجعة الحق في ترشيح وتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وتحليل ومراجعة نتائج اعماله والاعتماد المسبق للجنة المراجعة للخدمات التي يقدمها بخلاف مراجعة الحسابات.

أوصت الدراسة بالآتي: توافر قانون إلزامي لوجود لجان المراجعة في شركة المساهمة، توافر للجان المراجعة في شكل ميثاق مكتوب يوضح سلطات ومسئولياتها، وتوصيف مسئوليات ومهام لجان المراجعة، تنمية خبرات اعضاء لجان المراجعة، دعم قدرة أعضاء لجان المراجعة على التقدير السليم والتنظيم وحل المشكلات، زيادة المسئوليات لأعضاء لجان المراجعة حتى تتحقق فاعليتها، ضرورة توصيف خصائص اختيار اعضاء لجان المراجعة.

---

(١)حسين الطيب عبدالله خالد، **فاعلية لجلن المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة المعلومات التقارير المالية المنشورة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٠م

ويرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بفاعلية لجلن المراجعة في حكومة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة، واعتبرت وجود أطار للجان المراجعة يوضح أهداف وخصائص هذه اللجان، والالتزام بتطبيق حوكمة الشركات، بينما دراستي تناولت دور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها لجان المراجعة والحوكمة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر.

١٩- دراسة، عبد الوهاب موسى العجلي، ٢٠١٠م، **(أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية)**

تمثلت مشكلة الدراسة إمكانية التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من خلال دور الافصاح المحاسبي والاستفادة من ذلك في تحسن جودة المعلومات المحاسبية، والفائدة المتوقعة من تطبيق حوكمة الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية وانعكاس ذلك على تحديد السعر العادل لسهم، ودور لجان المراجعة كإدة من ادوات حوكمة الشركات في تحقيق مصداقية وشفافية التقارير المالية.

تكمن أهميت الدراسة في أهميت تطبيق حوكمة الشركات وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة من خلال الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتؤدي حوكمة الشركات الى اطمئنان المستثمرون من حصولهم على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في لأسواق، وأهمية تكوين لجان المراجعة ودورها في تفعيل وزيادة الثقة في التقارير المالية.

هدفت الدراسة الى التعرف على دور تحقيق الحوكمة في الافصاح المحاسبي للشركات في اسواق الاوراق المالية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على مبادئ حوكمة الشركات وبيان دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والاستقرائي، الاحصائي الوصفي التحليلي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يساعد على وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصلحة كافة اصحاب المصالح، وتتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بمعلومات محاسبية أكثر جودة من الشركات التي لا تطبق الحوكمة، وان الافصاح المحاسبي بالشركات المندرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافية لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، ولا تلتزم كل الشركات المندرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتكوين لجان مراجعة كإدة من ادوات حوكمة الشركات.

أوصت الدراسة بوضع دليل خاص بمعايير حوكمة الشركات في السودان يتفق مع ظروف البيئة الاقتصادية السودانية ويحقق الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات، وكذلك بتعديل قانون

سوق الخرطوم للأوراق المالية حتى يتواكب مع قواعد حوكمة الشركات، وضرورة الالتزام بتكوين وتفعيل هيئة سوق المال.[١]

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت أهميت تطبيق حوكمة الشركات وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة من خلال الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتؤدي حوكمة الشركات الى اطمئنان المستثمرون من حصولهم على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في لأسواق، وأهمية تكوين لجان المراجعة ودورها في تفعيل وزيادة الثقة في التقارير المالية. بينما تناولت دراستي دور الأساليب الحديثة ومنها الحوكمة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر.

٢٠- دراسة، أحمد هشام محمد أحمد،**٢٠١٠م (أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على ادارة المخاطر في المصارف التجارية)** [٢]

تمثلت مشكلة الدراسة في أمكانية تطبيق حكومة الشركات في المصاريف التجارية العاملة بالسودان وثر تطبيقها على أدارة المخاطر في المصارف التجارية، وأثر الاعتماد على مبادئ لجنة بازل بشأن حوكمة الشركات في المصارف والعناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في المصارف على إدارة المخاطرة بالمصارف، ودور الأطراف الرئيسية لحوكمة الشركات مبادئ الرقابة الفعالة في المصارف في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة بالسودان.

تكمن أهمية الدراسة في أن الممارسة السليمة لمبادئ حوكمة الشركات تؤدي الى دعم

وسلامة الجهاز المصرفي السوداني، وانخفاض درجة المخاطر ولإقلال من حجم التعثر في المصارف التجارية العاملة بالسودان، بالإضافة الى تشجيع الشركات المتعاملة مع المصاريف التجارية على تطبيق هذه المبادئ وزيادة ثقة المتعاملين معها في دقة المعلومات المنشورة، وتحديد مفهوم إدارة المخاطر وعلاقتها بمفهوم حوكمة الشركات.

هدفت الدراسة للتعرف على الانواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف التجارية العاملة بالسودان وطرق ادارتها، وكيفية تفعيل مفهوم حوكمة الشركات في تلك المصارف كوسيلة للحد وادارة المخاطر المصرفية، والتعرف على الاطراف الرئيسية في حوكمة المصرف ومسؤولياتهم في إدارة المخاطر، وأثر مبادئ لجنة بازل بشأن الحوكمة في إدارة المخاطر.

---

[١] عبدالوهاب موسى العجلي محمد، **أثر حوكمة الشركات على درج الافصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٠م

[٢]أحمد هشام محمد احمد الشريف ٢٠١٠م،**اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على ادارة المخاطر في المصارف التجارية**، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا الخرطوم .

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات، والاحصاء الوصفي والتحليلي كأدوات إحصائية.

توصلت الدراسة الى نتائج منها أن لدى المصارف إلماما بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات وان إدارة المخاطر بالمصرف مسؤوليه مجلس الادارة، وان تحليل المخاطر بصورة كلية تحقق التداخل بين المخاطر تضمن تكامل المخاطر المختلفة يسهم في ادارة المخاطر في المصرف بشكل أكثر فاعلية، وان وجود لجان متخصصة كلجنة إدارة المخاطر ولجنة المراجعة ولجنة المكافآت والترشيحات تابعة لمجلس الإدارة يدعم فعالية إدارة المخاطر بالمصرف.

اتفقت مع دراستي أنها اهتمت بإدارة المخاطر في المصارف واهميتها في تحليل المخاطر وهي من ضمن دراستي تختلف معها أن دراستي اشمل منها.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على أمكانية تطبيق حكومة الشركات في المصاريف التجارية العاملة بالسودان وثر تطبيقها على أدارة المخاطر في المصارف التجارية، وأثر الاعتماد على مبادئ لجنة بازل بشأن حوكمة الشركات في المصارف والعناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في المصارف على إدارة المخاطرة بالمصارف، بينما دراستي ركزت على دور الأساليب الحديثة في الرقابة ومنها الحوكمة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية.

٢١- دراسة، الطيب الصادق محمد صالح، ٢٠١٢م**(حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة)**[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه مع تعدد الطرق والسياسات المحاسبية ومع عدم وجود معايير للمفاضلة بينهما ووجود حرية للإدارة في الاختيار من بينها، فإن الإدارة قد تختار السياسات المحاسبية التي تحقق الاهداف الخاصة بها حتى ولو كانت على حساب مصلحة أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة.

هدفت الى تحليل ودراسة المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات وتوضيح دورها في ترشيد الاختيارات بين السياسات المحاسبية البديلة.

اعتمدت الدراسة على المناهج الاربعة لتحديد محاور الدراسة وضع الفرضيات، الاستنباطي والاستقرائي، والتاريخي والتحليل الوصفي، توصلت الدراسة الى النتائج منها، وجود اتر ايجابي لمعايير حوكمة الشركات في اختيار السياسات المحاسبية البديلة، توجد علاقة ايجابية بين التزم

---

[١]الطيب الصادق محمد صالح ، **حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة** ،رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة الخرطوم ،كلية لدراسات العليا ، جامعة السودان٢٠١٢م

سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق مبادئ حكومة الشركات وبين عملية الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة، كما يوجد ارتباط وثيق بين ركائز حوكمة الشركات وعملية الاختيار بين السياسات المحاسبية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة وتحديد أليات حوكمة الشركات وابراز دورها في الحد من الاثار السلبية الناتجة من التلاعب بالسياسات المحاسبية البديلة.

تتفق مع دراستي أنها اهتمت بالسياسات المحاسبية البديلة وكيفية الحد منها وهي من ضمن الاساليب الحديثة المستخدمة في المحاسبية الابداعية وتختلف معها أنها شاملة للأساليب الحديثة.

٢٢- دراسة، حمزة الحسين العباس، ٢٠١٢، **(دور حوكمة الشركات في الحدد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي)** [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الممارسة الفعلية لحوكمة الشركات للحد من مخاطر الائتمان، فالقطاع المصرفي يسعى الى تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال القيام بمهامه وهو بهذا يواجه مخاطر ائتمان كبير في عملة فانة من الضروري أن يقوم بقياس هذه المخاطر وتحديدها والعمل على تحقيقها من أجل تحقيق معدل العائد المقبول والعمل على الموازنة بين العائد والمخاطرة.

هدفت الدراسة الى استعراض مفهوم ومبادئ واهداف حوكمة الشركات والتعرف على إيجابياتها اهتمت بالتعرف على ماهية الائتمان المصرفي وأنواعه ومحددات القرار الائتماني

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في صياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات والتاريخي في الدراسات السابقة والتحليل الوصفي في العينة.

اتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بدور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي حيث اهتمت بمفهوم ومبادئ واهداف حوكمة الشركات كما اهتمت بمفهوم وانواع ومخاطر الائتمان المصرفي.

وتتفق مع دراستي في أنها اهتمت بمخاطر الائتمان المصرفي، وتختلف معها أنها شاملة مخاطر الائتمان المصرفي ومخاطر شركات المساهمة.

([١])حمزة الحسين العباس الحسين ، **دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الخرطوم ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٢م

٢٣- دراسة عزة حلمي محمود شلبي ٢٠١٢م بعنوان: **المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية بالحد منها**[١].

هدفت الدراسة إلقاء الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور المحاسبة الإبداعية فيها، التعرف على وسائل ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية المنشورة دور الشفافية والإفصاح للحد منها .

أهتم البحث بإلقاء الضوء على أسباب الغش والتلاعب في القوائم المالية والقضاء على المحاسبة الإبداعية، ومدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالحد من التلاعب في التقارير المالية ومحاولة منع ذلك بقدر الإمكان .

توصلت الدراسة لعدة نتائج ،هناك علاقة بين التلاعب في البيانات المالية المنشورة وممارسات المحاسبة الإبداعية، هناك علاقة بين الإفصاح والشفافية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، عدم تغير السياسات المحاسبية مع توفير نظام عادل وفعال يحتكم إلى الشفافية والنزاهة والمسائلة وجودة الإفصاح عن البيانات المالية عن طريق جودة المعايير المحاسبية أوصت الدراسة بضرورة دراسة أسباب ضعف تطبيق متطلبات الإفصاح والشفافية في المنظمات، أن يبني المراجع تقريره ورأيه على حقائق فنية تعتمد على الدليل القاطع ويرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت في مدى مساهمة المحاسبة الإبداعية في الغش والتلاعب على المحاسبة المالية وركزت على دور الإفصاح الشفافية في الحد بينما تميزت دراستي بين الربط بين دور الأساليب الحديثة في الرقابة والحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر مع تحقيق شفافية التقارير المالية .

٢٤- دراسة فهيم سلطان محمد الحاج ٢٠١٢م (آلية حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوه التوقعات في المراجعات في الشركات المساهمة العامة السودانية)[٢]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسات وتحليل مفهوم حوكمة الشركات في محاولة تضييق تلك

---

(١) الدكتور عزة حلمي محمود شلبي العنوان المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية بالحد منها ، (بنها : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلسة الدراسات والبحوث التجارية العدد الثاني ، المجلد الأول ، بحث منشور في ٢٠١٢م) ص ١١٧-١٤٧ م

(٢) فهيم سلطان محمد الحاج آلية حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوه التوقعات في المراجعات في الشركات المساهمة العامة السودانية (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا : مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية العدد الأول – يوليو ٢٠١٢ – الخرطوم) ص ص ٤٢-٥٥

الفجوة ومن فرضيات الدراسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوة المراجعة الداخلية واستقلالها داخل الشركة وبين تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

واتبع الباحث في هذه الدراسة عدة مناهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي . ومجتمع الدراسة الشركات المساهمة العامة وعينة الدراسة المصارف التجارية في ولاية الخرطوم والتي تمثل ٤٠% من مجتمع الدراسة وكانت عينة عشوائية وتم توزيع ٥٠ استمارة وتم استرداد ٤٥ منها خضعت للدراسة ومن أهم نتائج الدراسة : أن استقلال وقوة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركات وعملية تأهيل وتدريب العاملين فيها والتزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة واستقلال مراقبين الحسابات في الشركات ساعد في تضييق فجوه التوقعات في المراجعة.

ومن أهم توصيات الدراسة : نشر الوعي داخل الشركة بمفهوم حوكمة الشركات وأهميتها بين كافة العاملين ، ومنح الرقابة الداخلية مزيدا من الاستقلالية في شركة المساهمة العامة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على استخدام آلية حوكمة الشركات في تقليل فجوه المراجعة في الشركات المساهمة العامة ومعالجة مشاكل المراجعة الداخلية وما يميز دراستي عن هذه الدراسة أن دراستي تركز على دور الأساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ومراعاة حقوق المساهمين وأصحاب الحقوق الأخرى في المصارف.

٢٥- دراسة آنااستازيا استيبانوفا والوغا إيفانوفا، ٢٠١٢ حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء في القطاع المصرفي الآروبي بعد الأزمة المالية [١]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير آلية حوكمة الشركات على أداء المصارف الأوربية في الدول المتقدمة والنامية ، واختبار نموذج أداء البنوك الأوربية بعد الأزمة المالية وهذه الدراسة كانت في فترة ما قبل وما بعد الأزمة المالية .

اتبع الباحث المنهج التوصيفي التحليلي . ومجتمع الدراسة يتكون من البنوك التجارية في ٢٧ دولة أروبية وبلغ حجم العينة ١٥٠ من البنوك التجارية في هذه الدول ومن أهم النتائج الدراسة آلية حوكمة الشركات تركز على الملكية ، واستقلال مجلس الادارة وهذه الآليات لها تأثير كبير

---

(١) anastazia ctepanova and olga Ifantcova doas corporate Govarnanca Have an Effect on berformance In the Europan banking soctor ? Evidence from Acrisis Environment national Resarch Univercity higher school of Economics / (Moscow – Russia ٢٠١٢)

على أداء المصارف يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على آلية حوكمة الشركات وتأثيرها على اداء المصارف الأوربية في فترة الأزمة المالية وما بعدها وتم الاعتماد على مجلس الادارة وهيكل الملكية وهيكل رأس المال كآليات ومؤشرات أداء المصارف الأوربية.

٢٦- دراسة عمر عيسى فلاح المناصير ٢٠١٣م أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية [١]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

ومن فرضيات الدراسة: لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على العائد على الأصول للشركات الخدمات العامة الأردنية.

واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي / التحليلي وأستخدم أسلوب المسح الشامل في جميع المعلومات ومجتمع الدراسة شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية وعددها ١٥٣ شركة .

من نتائج الدراسة أن نسبة ٨٥% من شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات.

ومن توصية الدراسة على شركة الخدمات الالتزام بقواعد حوكمة الشركة المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافئات لضمان تلبية الاحتياجات المالية والمستقبلية للشركات ومجالس الإدارة وضمان أن ضمن منح مكافئة العاملين في الشركات مبنية على أساس تميز الأداء ، يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية خاصة على جانب الأداء المالي على الشركات في القطاع الخدمي بصورة عامة.

ومما يميز دراستي عن دراسة المناصير تركيزها على دور الأساليب الحديث في كشف اساليب الممارسة الابداعية وتقليل المخاطر .

---

(١) عمر عيسى فلاح المناصير أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية / رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الهاشمية ، (الأردن ، الزرقاء ، ٢٠١٣ م)

٢٧- دراسة بيرغار آلين وآخرون ٢٠١٣م (أدوار حوكمة الشركات في فشل المصارف الأمريكية خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨) [١]

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثار الأزمة المالية من خلال تحليل أداء المصارف من حيث الملكية والهياكل الإدارية على احتمالية تعثر المصارف التجارية في الولايات المتحدة والرهن العقاري ونشوب الأزمة المالية وكيفية تداركها في المستقبل.

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي ويتكون مجتمع الدراسة من ٢٥٠ مصرفا تم اختيار عينة قدرها ٨٥ مصرفا في الولايات المتحدة ، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الآليات، ملكية المصرف ومجلس الإدارة، وهيكل الملكية، والمراجعة الخارجية، والمديرون العموميون، والمديرون الماليون، ومديرو المخاطر ، والمديرون التنفيذيون ، وأستخدم أسباب الفشل في العمليات المحاسبية في المصارف، والمنافسة في السوق ، أثار العرض العقاري، وركزت هذه الدراسة على دراسة هذه المتغيرات وأثارها في الأزمة المالية الأخيرة وأسباب انهيار بعض المصارف الأمريكية خلال الأزمة المالية في ٢٠٠٨م.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أن فشل تفعيل آلية حوكمة الشركات في المصارف له دور محوري في الأزمة المالية الأخيرة وفي تعزيز المخاطر وعدم الاستقرار في القطاع المصرفي ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن زيادة رأس مال المصارف يساعد المصارف الصغيرة على الاستمرارية والاستقلال وأيضا ضعف حوكمة الشركات في المصارف يؤدي إلى عدم كفاية إدارة المخاطر وخاصة من جانب مجلس الإدارة.

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على أسباب حدوث الأزمة المالية الأخيرة وتأثيرها على بعض المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بالانهيار وذلك بسبب ضعف تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف الأمريكية وما يميز دراستي عن هذه الدراسة أن دراستي تهتم بدور الأساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة .

وما يميز دراستي عن هذه الدراسة أنها تركز على دور الأساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية .

([١])Berger , allen and others , the Roles of Gorporete Governance In Bank Failures During recent Financial Grisis , university of South Garolina , Sc , (USA , Feb . ٢٠١٣)

٢٨- دراسة ياسر محمد سمرة ٢٠١٤ بعنوان دور لجان المراجعة في الحد ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية[١].

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى جودة فروق جوهرية بين استجابة عينة الدراسة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، دراسة تأثير دور لجان المراجعة على الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة أداء لجنة المراجعة وعلاقتها بالحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، اختبر البحث الفروض الآتية ، لا توجد اختلافات بين استجابات فئات عينة الدراسة فيما يتعلق بجودة أداء لجنة المراجعة وعلاقتها بممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية . التوسع في أنشطة لجنة المراجعة لا يؤثر في إتباع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية ، توافر محددات جودة أداء لجنة المراجعة لا يؤثر في إتباع ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية . توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها تزايد أهمية مواجهة ممارسة المحاسبة الإبداعية خاصة في ضل الأزمات وتزايد المخاطر باستخدام آليات فعالة للحد منها ، المحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة ، لا توجد أي فروق بين استجابة فئات عينات الدراسة الثلاث (معدي القوائم المالية – المراجعين الخارجين – أعضاء لجنة المراجعة) فيما يتعلق بممارسة لجان المراجعة في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية ومن ثم يتم التعامل مع فئات العينة باعتبارها مجموعة واحدة .

أوصت الدراسة بتفعيل دور لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وغيرها في جميع المنظمات العاملة في مصر وفقا للمتطلبات العالمية ، السعي نحو تدريس المحاسبة الإبداعية وممارستها في الجامعات المصرية مع ضرورة تدريس كيفية مواجهتها ، وضع السمات التي يجب توافرها في الخبير المالي المنصوص عليها ضمن قواعد القيد والشرط في البورصة المصرية.

يرى الباحث أن هذا البحث تناول دور لجان المراجعة للحد من دور لجان المراجعة ، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية مع التركيز على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بينما تناولت دراستنا في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة والمصارف السودانية وكذلك تقليل المخاطر.

([١]) ياسر محمد سمرة ٢٠١٤ بعنوان دور لجان المراجعة في الحد ممارسة المحاسبة الابداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الكويت : المجلة العربية للعلوم الإدارية المجلد ٢١ عدد ٢/مايو/ ٢٠١٤ م) من ص ١٥٧- ١٩٩ .

٢٩- دراسة مجدي مليجي عبد الحكيم ، وآخرون ، ٢٠١٤ م بعنوان أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات[١].

هدفت الدراسة للتعرف على خصائص لجان المراجعة باعتبارها احد محددات جودتها ومدى توافرها بشكل فعال في شركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي في إطار تطبيق لائحة حوكمة الشركات بما يساهم في تحسين نوع الرأي لتقرير مراقب الحسابات ، دراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ونوع الرائي بتقرير مراقب الحسابات .

أعتمد الباحثان على إِسلوب تحليل المحتوى، كما أتعمدا على استخدام أسلوب الانحدار الخطي.

اختبرت الدراسة الفروض التالية، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة استقلالية أعضاء لجان المراجعة في نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة في نوعية الرأي وتقرير مراقب الحسابات ، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة في نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة في نوعية الرأي لتقرير مراقب الحسابات.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ، تعتمد لجان المراجعة وفعاليتها في تحسين نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات على توافر عدة خصائص من أهمها – استقلال أعضاء اللجنة وسمعتهم، تتفاوت الشركات السعودية في مدى التزامها بقواعد وضوابط تشكيل لجان المراجعة الواردة في لائحة الحوكمة ، هناك علاقة موجبة بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وتحسين نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات.

أوصت الدراسة تفعيل الدور الرقابي لهيئة سوق المال السعودي للتحقق من مدى التزام الشركات المساهمة العامة السعودية خصائص لجان المراجعة ، التوسع في تطبيق لجان المراجعة في الشركات غير المدرجة في السوق المالية السعودية لدورها الإيجابي في تحسين جودة التقارير المالية.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات وركزت بشكل إِساسي على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات وهدفت للتعرف على خصائص لجان المراجعة ودراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ونوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات فيما اهتمت دراستنا بدور الأساليب الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

([١]) د.مجدي مليجي عبد الحكيم ، وآخرون ، بعنوان أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الأول ٢٠١٤م) من ص ٦٤٥-٦٩٨ .

٣٠- دراسة عمر السر الحسن ، إسماعيل محمد أحمد ، ٢٠١٥م بعنوان (**دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجع ببيئة الأعمال السودانية**[١].

هدفت الدراسة لإبراز دور لجان المراجعة في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية لتلبية حاجة مستخدمي هذه المعلومات وتضييق فجوه التوقعات في المراجعة من وجه نظر موظفي القطاع المصرفي، تمثلت أهمية الدراسة في ضرورة أن تعمل لجان المراجعة بكفاءة وفعالية حتى يستطيع مراجع الحسابات من خلالها إفضاء الثقة في التقرير المالي وكسب ثقة مستخدميه، والحاجة إلى إزالة تعارض أصحاب المصالح المتعددة من خلال وجود لجنة محايدة تسهم في إعداد التقارير المالية.

توصلت الدراسة إلى أن عدم إلمام لجان المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجعة الخارجي مما يشكك في رائية حول مصداقية القوائم المالية، عدم استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي وساعد على انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وعدم وضوح المسؤولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف مما ساعد على حدوث فجوة التوقعات ، وأوصف الدراسة بضرورية استقلالية وإلمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية لرفع كفاءة عملية المراجعة وأداء المراجع الخارجي ، وتوضيح المسؤولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة لزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف للحد من فجوه التوقعات.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة هدفت لإبراز دور لجان المراجعة في إضفاء الموثوقية للتقارير المالية لتلبية حاجة مستخدمي هذه المعلومات وتضييق فجوه التوقعات في المراجعة من وجه نظر موظفي القطاع المصرفي ، بينما تناولت دراستنا دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر .

٣١- دراسة ابتسام محمد صالح عبد الرحمن، ٢٠١٦، بعنوان[٢]: **(أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية).**

([١]) عمر السر الحسن ، إسماعيل محمد أحمد ، ٢٠١٥م بعنوان (دراسة تحليلية) للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجع ببيئة الأعمال السودانية . (المجلة المصرية التطبيقية بالشرقية المجلد ٣٠ العدد ٨ بحث منشور ٢٠١٥م صفحة ٣٤٥-٣٦٨) .

([٢]) ابتسام محمد صالح عبد الرحمن، أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية، الخرطوم- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ٢٠١٦.

هدفت الدراسة لمعرفة أثر لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية المنشورة للمصارف السعودية وذلك من خلال قياس تأثير خصائص لجان المراجعة(تحديد المهام الواجبات، الاستقلالية، الخبرة المحاسبية والمصرفية وكفاءة لجنة المراجعة) في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية السعودية. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليل البيانات من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة من المصارف السعودية وتحليلها. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: الفرض الرئيسي يوجد تأثير دال إحصائي لخصائص لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟ وتتفرع منه الفرضيات التالية: يوجد تأثير دال أحصائياً لتحديد مهام وواجبات لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. ويوجد تأثير دال إحصائياً لاستقلالية لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. يوجد تأثير دال إحصائياً لتوفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. يوجد تأثير دال إحصائياً لكفائة لجان المراجعة في المصارف في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. ويوجد تأثير للخصائص الأساسية لعينة من الدراسة(المؤهل العلمي وسنوات الخبرة) في متغيرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه يوجد تأثير لجميع متغيرات الدراسة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. أوصت الدراسة بالعمل على دعم استقلالية لجان المراجعة في المصارف حتى تقوم بمهامها بفعالية، وضرورة تحديد مهام وواجبات لجان المراجعة مسبقاً لضمان جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية، وتميزت دراستي بأنها تناولت دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر.

٣٢- دراسة أنس عبد الله محمد الأمين، ٢٠١٦، بعنوان[١] (أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وخصائص لجان المراجعة وتطورها، وقياس أثر خصائص لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق شفافية التقارير المالية للمصارف التجارية، قياس أثر التغير في السياسات المحاسبية في شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة فرضياتها، والمنهج

---

(١) أنس عبد الله محمد الأمين، ٢٠١٦، أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية، (الخرطوم- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة، ٢٠١٦.

الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الحالة. افترضت الدراسة يوجد تأثير ايجابي لمهام لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وفي تحقيق شفافية التقارير المالية، يوجد تأثير ايجابي (لاستقلال لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة، كفاءة لجنة المراجعة) في تنظيم السياسات المحاسبية وفي تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. توصلت إلى أهم النتائج: يوجد تأثير ايجابي للسياسات المحاسبية في الشفافية في التقارير المالية المصرفية. أوصت الدراسة بضرورة التكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائص تلك اللجان الواجب توفرها في أعضائها، ضرورة أن تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف. ويرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية بينما أن دراستي تتميز عليها كونها تناولت دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية وتقليل المخاطر.

مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة:

١. لم يسبق دراسة دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر لمستخدمي القوائم المالية في المصارف السودانية.
٢. البحث في مجال من مجالات مؤسسات القطاع الخاص بالسودان والأكثر انتشاراً ومساهمة في الاقتصاد الوطني.
٣. الربط بين أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر لمستخدمي القوائم المالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.
٤. دراسة إدارة المخاطر وأثرها على أساليب كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفصل الأول

أساليب الرقابة الحديثة،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: الحوكمة ولجان المراجعة.

المبحث الثالث: اختيار السياسات المحاسبية، ومراجعة الحسابات.

المبحث الأول

نظام الرقابة الداخلية

ظهرت الحاجة الى المختصين في الإدارة لأجل المساعدة في تنفيذ الأعمال بسهولة، ونتيجة لذلك قام المالكون بتعيين مديرين متخصصين، وتفويض السلطات إليهم، ومنحهم بعضا من الصلاحيات، الأمر الذي أدى إلى ضرورة توفير الرقابة الكافية على أعمالهم للتأكد من سلامة قيامهم بواجباتهم، طبقا للسياسات المرسومة لهم، وتعتبر الرقابة الداخلية وسيلة لاكتشاف الأخطاء والمخالفات بدرجة معقولة من السرعة، لذلك فهي تعطي تبريرا لصحة السجلات المحاسبية والاعتماد عليها، ويؤدي فحص المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية إلى تحديد اجراءات المراجعة المختلفة والتي تلزم بتكوين رأي فني محايد عن صحة القوانين المالية، فنظام الرقابة الداخلية نجد له عدة مفاهيم، إلا أن هذه المفاهيم تشترك في مجملها وان اختلفت نصوصها وصياغتها، لكن يجب أن نفرق بين مفهوم النظام ومفهوم الرقابة الداخلية نفسها.

مفهوم النظام:

عرف النظام بأنه: مجموعة من العناصر المتصلة ببعضها البعض، أو المتداخلة والتي تخضع لخطة عامة أو تخدم هدفا مشتركا. [١]

وعرف بأنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة، وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام. [٢] وأنه نظام عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد المالية لتحويل المدخلات إلى مخرجات، هذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الانتاجية وذلك حسب نوع النظام. [٣]

وعرف النظام بأنه مجموعة عناصر متفاعلة تعمل معا، من أجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف ويمكن تجزئة كل عنصر في النظام إلى مكونات أصغربعتبارها نظام، وهكذا تستمر تجزئة، المكونات الى نظم فرعية أو جزئية.[٤] وعرف النظام بأنة مركب من مجموعة من الأجزاء

---

[١] أحمد عبدالعزيز الشريعة ، وآخرون ، الحاسوب وأنظمته(عمان : دار وائل لنشر ٢٠٠م) ، ص٣٤.

[٢]Schooner beck. Charles et , management systems, Business publications, Dallas,١٩٨٠,p.١٢

[٣] كمال الدين الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية (جامعة الإسكندرية :الدار الجامعية ،٢٠٠٥) ص٢٧.

[٤] رمضان عطية ، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية (جامعة الزقازيق: الدار الجامعية ، ٢٠٠٧م)، ص٨٧.

المترابطة والمتفاعلة التي يختص كلا منها بوظيفة معينة، مع وجود درجة من التعاون والتكامل بين الأجزاء في أداءها لوظائفها.[١]

يستنتج الباحث من تعاريف النظام مايلي:

١. تقديم المعلومات في تالنظام تساعد في إجراء العمليات اليومية.
٢. تقديم المعلومات اللازمة لتحقيق أغراض مستويات الإدارة المختلفة.
٣. الأجزاء المكونة للنظام عادة ماتكون مختلفة وقد لا ترتبط مع بعضها البعض.
٤. تجمع هذه الإجراءات لكونها تخدم هدفا مشتركاً أو مجموعة أهداف أو لأنها تخضع لإطار عام مشترك.

مفهوم الرقابة:

تعتبر الرقابة أحد مكونات العملية الإدارية بوظائفها الرئيسية المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة.

الرقابة هي الوظيفة الإدارية الرابعة للمدير التي تأتي بعد كل من وظيفة التخطيط ووظيفة التنظيم ووظيفة التوجيه.

فالتخطيط هي العملية الفكرية التي تسبق تنفيذ الأعمال، والتنظيم هي العملية التي تهتم بتحديد المسئوليات والسلطات عن الأعمال التي يراد تنفيذها، والتوجيه هي العملية الخاصة بإرشاد المرؤوسين عند تنفيذهم للأعمال، بعد كل ذلك تأتي عملية التأكد من أن ما تم تنفيذه من أعمال أو ما يتم تنفيذه مطابق لما هو مطلوب تنفيذه، وهذه العملية هي ما يسمى بالرقابة. [٢]

ويرى الباحث إن الرقابة وإن كانت تذكر كأخر الوظائف الإدارية وفقاً للترتيب المعتاد في المؤلفات المختلفة، إلا أنة ليست اقلها أهمية أو أخرها ونما تمثل الضمان الرئيسي لتحقيق الأهداف المنشودة من خلال التصحيح والتقويم.

تعريف الرقابة:

أولا تعريف الرقابة لغة: جاء عن ابن فارس قوله (الراء والقاف والباء واحد مطرد يدل على انتظار لمراعاة شيء) [٣] (رقب) وفي اسماء الله تعالى الرقيب: هو الحافظ الذي لا يغيب عنه شي، فعيل بمعنى فاعل، وفي الحديث: (ارقبوا محمدا في أهل بيته)، أي احفظوه فيهم، وفي الحديث أيضا (ما من نبي إلا أعطي سبعة نجباء، ورقباء)، أي: حفظة يكونون معه، والرقيب الحفيظ، ورقبة يرقبه رقبة ورقاب وترقبا وارتقاب: انتظرته ورصدته، والترقب: الانتظار، وارتقب

---

[١] د.ثناء علي القباني ، نظم معلومات المحاسبة (القاهرة : الدار الجامعية ،٢٠٠٣م)، ص٣٦

[٢] جميل جودت أبو العينين ، أصول الإدارة من القرآن والسنة ، بيروت : دار ومكتبة هلال للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م ، ص٢٥٣

[٣] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة، مادة رقب ، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ص٣٩٦

أشرف، والمرقبة: الموضوع المشرف يرتفع عليه الرقيب. ورقب الشيء يرقبه، وراقبه مراقبة، ورقابا، حرسه، ورقيب القوم: حارسهم، وهو الذي يشرف على مرقبة ليحرسهم.

والرقابة بمعناها اللغوي وردت في كثير من آيات القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ((إن الله كان عليكم رقيبا))[١]، وهنا تعني الحفظ، أي حفيظا عليكم، وقوله تعالى: ((فارتقب إنهم مرتقبون)) [٢]، وقوله تعالى: ((فخرج منها خائفا يترقب)) [٣]، وتأتي هنا بمعنى الانتظار، وقوله عز وجل: ((لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة وأولئك هم المعتدون)).[٤] وهنا بمعنى المراعاة.

تعريف الرقابة اصطلاحاً:

تعددت واختلفت التعريفات التي وضعها المفكرون وكتاب الإدارة بمفهوم الرقابة إلا أنها تتكامل جميعها في تبيان ما هية الرقابة، وفي ما يلي يورد الباحث عدداً من هذه التعريفات:

الرقابة هي الوظيفة الإدارية الرابعة التي ينبغي على المدير في أي مستوى أداري أن يؤديها حتى يمكن أن يحقق المشروع اهدافه التي انشأ من أجلها.

إن الرقابة هي التحقق من أن ما يتحقق أو ما تحقق فعلا مطابق لما تقرر في الخطة الموضوعة سواء بالنسبة للأهداف أو بالنسبة للسياسات أو الإجراءات أو بالنسبة للموازنات التخطيطية، أو بالنسبة لبرامج العمل والجداول الزمنية.[٥]

الرقاية تعني متابعة الجهود الخاصة بالعمل وفقثا للخطط المحدده سلفاً من أجل التأكد من تحقيق الأهداف المعنية والعمل على تصحيح الأخطاء.[٦]

أما الدكتور السيد ناجي، فيعرف الرقابة على أنها نشاط إنساني يختص بمسايرة عمليات التنفيذ للخطط والسياسات مركزاً على حدوث الأخطاء ومحاولات تجنبها مقدماً عن طريق قياس النتائج المحققة اولاً بأول مقارنتها بالمعايير الموضوعية مقدماً لتحديد الإختلافات والتمييز بينها ومعرفة أسبابها بطريقة مرنة تتفق مع طبيعة وحجم النشاط الذي يتم مراقبتة والعمل على تصحيح مسار التنفيذ عن طريق معالجة الإنحرافات وتنمية الإجابيات بأسلوب يدفع العاملين الى تحسين الأداء وتطويره ويحقق التعاون بينهم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. [٧]

---

[١] سورة النساء الأية ١

[٢] سورة الدخان الأية ٥٩

[٣] سورة القصص الاية ٢١

[٤]سورة التوبة الأية ١٠

[٥] سيد الهاوري، الإدارة: الأصول والأسس العلمية، القاهرة: مكتبة عين شمش، الطبعة الحادي عشر ،١٩٩٦م، ص ٣٨١

[٦] مدني عبد القادر علاقي، الإدارة: دراسة تحليل للوظائف والقرارات الإدارية، مكتبة جده، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٠م، ص٤٤١

[٧] السيد ناجي، الإدارة العامة، مدخل إداري، القاهرة: دون ذكر دار النشر، الطبعة السادسة، ٢٠٠١م، ص ٢٧٩

يقصد بالرقابة تلك الجهود والأنشطة المستمرة والمنتظمة للحصول على معلومات صحيحة ودقيقة عن تقدم العمل والتنفيذ في متلف مجلات النشاط التي تتوى الأدارة العامة مشئوليتها، ومقارنة معدلات التنفيذ ومستوياته بالمعدلات والمستويات المستهدفة في الخطة الموضوعة والكشف عن الإنحرافات وتصحيحها والعمل على منعها أن أمكن. [١]

الرقابة هي ذلك النشاط الذي يعكس حالة تكييف المنظمة مع بيتها الداخلية والخارجية وهي بمثاية إختبار لدراجة المواءمة للخطط والإجراءات والسياسات مع عناصر البيئة الداخلية والخارجية[٢].

تطور مفهوم الرقابة الداخلية:

تطور مفهوم الرقابة الداخلية مر بأربعة مراحل:

المرحلة الأولى: قبل سنة ١٩٠٥م:

كانت المؤسسات الفردية في هذه المرحلة هي الشكل السائد للمشروعات، وكان موضوع الرقابة الداخلية مقتصر على مفهوم الرقابة الداخلية كإجراءات لمنع الغش والأخطاء والتلاعب في القيود المحاسبية أو في عرض النتائج والتلاعب في موجودات المؤسسات وأموالها[٣]، وكانت وجهة النظر عن الرقابة الداخلية في هذه المرحلة تتلخص في الآتي: [٤]

أ. تفسيم العمل بين الموظفين تقسيما من شأنه أن يحقق رقابة أحدهما على الآخر تلقائيا.

ب. استخدام طرق الضبط الاقتصادي.

ت. اجراء تنقلات دورية للموظفين في المراكز المختلفة.

انحصر مفهوم الرقابة الداخلية في هذه المرحلة في مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة أو الاختلاس، ثم امتدت هذه الوسائل لتسهيل الحفاظ على بعض الأصول الأخرى.

المرحلة الثانية: من ١٩٠٥إلى ١٩٣٦م:

شهدت نمو في حجم المشروعات وزيادة أنشطتها، وعملياتها واتساع نطاقها الجغرافي، حيث اقتضت هذه المرحلة تطوير في مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والإهمال والتي عرفت في حينه باسم الضبط الداخلي، إضافة إلى الوسائل الكفيلة بضمان الدقة الحسابية لما هو

---

[١] علي السلمي، الإدارة العامة، القاهرة: دار غريب للطباعة، الطبعة التالتة ١٩٨٨م، ص ٣٤١.

[٢] فلاح حسن عداي الحسيني، إدارة المنشآت المالية، مدخل تحليل واستراتيجي معاصر، دون دار النشر ،٢٠٠٠م، ص٢٢١.

[٣] د. احمد سباعي قطب ، المراجعة والرقابة الداخلية (جامعة الإسكندرية : ال‌ار الجامعية ، ٢٠٠٧م)، ص ٢٩.

[٤] د.عبدالرواق محمد عثمان ، الرقابة الداخلية (الموصل ؛ دار الكتب للطباعة والنشر ،١٩٨٨) ص٣٦

مقيد في السجلات، واستعمال النظريات المحاسبية وتطبيقها للحصول على البيانات المالية الصحيحة، وكانت الرقابة الداخلية تهدف إلى وضع قواعد لرقابة النقدية ثم امتدت إلى الأصول الأخرى، ومن تعارف هذه المرحلة ما صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين في العام ١٩٣٦، حيث عرفت الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من الوسائل التي تتبناها المنشأة لحماية النقدية والأصول الأخرى، وكذلك لضمان الدقة الحسابية في الدفاتر.[١]

المرحلة الثالثة: من عام ١٩٣٦ إلى ١٩٤٩م:

الاحتكارية واصبح مقياس الربح غير كاف وحده لقياس كفاءة المؤسسة فظهرت الإدارة العلمية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استقلال اقتصادي بالإمكانات المتاحة المادية والبشرية، ولا يمكن ذلك إلا عن طريق رفع الكفاءة الانتاجية لتخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنه، حيث انعكس هذا التطور في الأوضاع الاقتصادية على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها، مما دفع لجنة اجراءات التدقيق المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين إلى تقديم مفهوم شامل للرقابة الداخلية حسب المعيار الثاني من معايير المراجعة وأصبح أكثر المفاهيم تطورا، وتتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاية الانتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدما.

المرحلة الرابعة: من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٣م

تتضمن هذه المرحلة المفهوم الحديث للرقابة الداخلية، وهو ما أطلق عليه منهج النظم في الرقابة الداخلية والذي يقوم على ما يسمى بالنظم الاجمالية أو الكلية التي تركز على العلاقات والارتباطات بين مجموعة النظم الفرعية والعلاقات والارتباطات بين هذه النظم والنظم الاجمالية.
ويرتكز مبدأ الرقابة الداخلية على الأداء لأي أنشطة مسؤولية أساسية في تأدية مهامها الخاصة بطريقة معينة، وبدرجة من الكفاءة تسمح لها بالاستعمال الاقتصادي الفعال والمفيد.
يستطيع الباحث توضيح مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية بالشكل الأتي:

---

[١] د. حسن القاضي ،حسن دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية (عمان: موسسة الوراق، ١٩٩٩م)، ص٢٣٧.

شكل رقم(١/١/١)

مراحل وتطور مفهوم الرقابة الداخلية

المراحل	وصف الرقابة الداخلية	مفهوم الرقابة الداخلية
المرحلة الأولى	رقابة شخصية	مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية منالسرقة والاختلاس تم أمتدت لتشمل بعض الأصول الأخرى.
المرحلة التانية	الضبط الداخلي	مجموعة من الوسائل التي تبناها الوحدة الاقتصادية لحماية النقدية والأصول الأخرى، ولضمان الدقة المحاسبية والعمليات المثبتة في الدفاتر.
المرحلة التالثة	الكفاءة الأنتاجية	خطة تنظيمية وجميع الطرق والإجراءات التي تضعها الوحدة الاقتصادية لحماية أصولها تفحص صحة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها تحسين الكفاءة الإنتاجية تتشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية المرسومة.
المرحلة الرابعة	هيكل لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية	عملية تتأثر بإدارة التحدة الاقتصادية وبالعديد من الإطراف للحصول على تأكيد معقول وليس مطلق فيما يتعلق بأهداف التقة في التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح المالية.

من إعداد الباحت ٢٠١٨م

مفهوم الرقابة الداخلية:

يتمثل مفهوم الرقابة الداخلية بأنه مجموع الضمانات التي تساهم في تتوجيه المؤسسة وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها، من جهة، وتطبيق تعليمات الإدراة والتدعيم وتحسين الأداء من جهة أخرى.[١] تتضمن الرقابة الداخلية مجموع النظم الموضوعة من قبل الإدارة من أجل توجيه المعلومات كافة بالصيقة المطلوبة والفعالة واحترام السياسات الإدارية وحماية الأصول وضبط الدقة في البيانات المسجلة.[٢]

---

[١] د.محمد توفيق محمد، الرقابة الداخلية والاتجاهات الحديثة في المراجعة(القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٢م) ص١١٧.

[٢] متولي محمد الجمل ، عبدالمنعم محمود عبدالمنعم، المراجعة الأطار النظري والجمال التطبيقي (القاهرة – دارالنهضة العربية ١٩٨٠) ص١٠٩.

عرفت الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها النقدية وغيرها.واختيار الدقة الحسابية لما هو مقيد في الدفاتر، وتخطيط التنظيم الإداري للمشروع، وكل ما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على اصوله، واختيار دقة حساباتها ودرجة الاعتماد عليها، وتنمية الكفاية الانتاجية وتشجيع السياسات الإدارية في الطريق المرسوم لها.[١]

عرفت الرقابة الداخلية بأنها الإطار العام للإجراءات المتخذة في نظام رقابة والإشراف على الأنشطة المختلفة سواء كانت انتاجية أو تسويقية أو مالية داخل المشروع.[٢]

وعرفت بأنها عملية متكاملة تنجز عن طريق أفراد الوحدة، ويتم تصميمها بقصد معالجة المخاطر، وتفير درجة معقولة من الاطمئنان.[٣]

وعرفت بأنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حمياة اصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية للتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.[٤]

وعرفت أيضاً بأنها عملية أو مجموعة من العمليات يؤثر فيها مجلس الإدارة والموظفون الآخرون، ومصممة لتوثيق تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف كل من فعالية وكفاءة العمليات وامكانية الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والقواعد المنظمة الملائمة.[٥]

وعرفت الرقابة الداخلية بأنها: تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الاصول واختيار دقة البيانات المحاسبية، ومدى الاعتماد عليها.وتنمية الكفاية وتشجيع سير السياسات الإدارية في طريقها المرسوم.[٦]

كما عرفت بأنها مجموعة من الضمانات التي تساعد في التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق لضمان الحماية لإبقاء الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرين وتحسين الأداء.[٧]

---

[١] د.محمد عثمان البطمة، الرقابة الداخلية في نظم الحاسبات الآلية، (الرياض: دار المريخ للنشر ،١٩٩٨) ص٣٤.

[٢] د. قاسم قدومي، الرقابة الداخلية، (ليبيا: طرابلس، مجلة البحوت الصناعية، المجلد الثاني ،٢٠٠٦م) ص٤٧.

[٣] د. طارق عبدالعال، تخطيط زأداء عملية المراجعة، (جامعة عين شمس: الدار الجامعية ،٢٠٠٦م)، ص٣١.

[٤] خالد أمين عبدالله ، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية والنظرية،(عمان :دار وائل للنشر والتوزيع، ط٢٠٠٧،٤م)، ص١٦٧.

[٥] د.جانس م واخرون، وظيفة المراقب المالي–دور المحاسب الإداري (الرياض: مهد الأدارة العامة، المجلد الأول العدد التاسع والسبعون ٢٠٠١م)، ص ٨٧.

[٦] سمير كامل محمدوآخرون، الاتجاهات الحديتة في الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعة ن ٢٠٠٢)، ص١٤.

[٧]د. محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية ، (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعة،١٩٩٦م)، ص١١٥.

عرفت الرقابة الداخلية بأنها السياسات والإجراءات التي يتم من خلالها تحقيق أهدفا الشركة، والتي يجب أن يهتم بها مراقب الحسابات، حتى يستطيع الحكم على مدى قدرة الشركة محل المراجعة على تسجيل وتلخيص البيانات والأحداث التي قامت بها الشركة محل المراجعة.

ويرى **الباحث** مماسبق تعريف الرقاية الداخلية، على أنه مجموعة أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشأها الإدارة لكي تخدمها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر، لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية الاصول، من أجل تحقيق الهدف المتعلق لضمان الحماية لإبقاء الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرين وتحسين الأداء.

تنقسم الرقابات الى التالي:

١/ الرقابة الادارية:

تختص وظيفتي التخطيط والتنظيم بتحديد الأهداف، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف، ولكن التحديد والتنفيذ لا يكفيان، وإنما يجب على الإداري أن يتأكد أن الأهداف قد أمكن بلوغها وأن هذه هي وظيفة الرقابة، والرقابة هي الوظيفة التي تختص بالتحقق من أن الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات أمكن تنفيذها كما سبق تحديدها ومن هنا ترتبط وظيفة الرقابة بوظيفة التخطيط حت يمكن اكتشاف الانحرافات وتحديد المسؤول عن الانحرافات، ولكي يتم هذا الأمر لابد من تحديد واضح للمسؤولية أو الواجبات، وبذلك ترتبط وظيفة الرقابة بوظيفة التنظيم.[١]

وهكذا، فإن الرقابة: هي وظيفة التأكد من الأنشطة التي توفر لنا النتائج المرغوبة، وإن الرقابة تتعلق بوضع هدف، وقياس الأداء واتخاذ الإجراء التصحيحي.

ويرى الإداريون المحدثون اليوم أن وظيفة الرقابة الإدارية ذات جانبين، يتعلق الجانب الأول منها بمتابعة النتائج المنبثقة عن الجهود المختلفة في المشروع وتصحيح الاختلافات أو الانحرافات عند حدوثها، أما الجانب الثاني فيتعلق بالرقابة على منجزات الأفراد انفسهم من خلال وظيفة التوجيه والقيادة.

ولكي تحقق الرقابة أهدافها، أو لكي تكون هناك رقابة فعالة، فإنه ينبغي توافر الشروط أو المتطلبات التالية:

أن تكون الأهداف محددة، بوضوح ودقة متناهية.

أن تكون هناك علاقة معروفة وواضحة بين مختلف الجهود في المنظمة ومدى مساهمة هذه الجهود في تحقيق الأهداف المنشودة ضرورة إزالة كافة المعوقات التي تقف حائلا أمام بلوغ الأهداف المرسومة، بمعنى أنه مطلوب من ادارة المنظمة العمل على:

---

[١] د. ديري زاهد محمد الرقابة الادارية دار المسيرة للنشر والتوزيع ٢٠١٠ م عمان ص ١٥

١. وضع المعايير الرقابية – الاشراف على الاعمال وفقا لهذه المعايير.
٢. مقارنة الجهود المتحققة بالمعايير المحددة.
٣. تصحيح الانحرافات حال حدوثها.

بمعنى أن الرقابة وظيفة تعمل بشكل متكامل ومتداخل مع وظائف الإدارة الأخرى، وليس بمعزل عن هذه الوظائف والرقابة ينبغي أن تكون ذات طبيعة مستمرة أو دائمه وليس وقتية تنتهي بانتهاء المهمة وعلى الرغم من ان الرقابة تختلف بين المديرين، إلا أنها وظيفة إدارية ضرورية في كل مستوى من المستويات التنظيمية.[١]

مفهوم الرقابة الإدارية:

هناك فرق بين الرقابة والتفتيش كون كل منهما يختلف في الهدف على أساس أن الرقابة تهدف إلى منع الخطأ قبل وقوعه، في حين أن التفتيش يهدف إلى تحديد كمية العمل التي تم إنجازها بواسطة أحد العاملين أو وحدة إدارية معينة، وعلى ذلك فالتفتيش لا يمنع الخطأ ولكنه قد يتلافاه مستقبلا ولكي تتم ممارسة وظيفة الرقابة لابد من ممارسة وظيفة المتابعة، وذلك لكي يتم إتخاذ مجموعة من القرارات التي تؤدي الى تحسين الاداء، وبالتالي فإن ممارسة وظيفة الرقابة غالبا ما تتم بشكل مواز لممارسة وظيفة المتابعة، فالمتابعة وظيفة من وظائف الإدارة وهي تهتم بمطابقة النتائج الفعلية بما هو مخطط وذلك عن طريق المتابعة ونتيجة لذلك فإن المتابعة ترتبط ارتباطا وثيقا بالرقابة وهي تمثل مرحلة من مراحل الرقابة وعلى ذلك فالرقابة تشمل متابعة التنفيذ ومقارنته بما يجب أن تكون علية الرقابة لاكتشاف نقاط الضعف وتحليل أسبابها وإيجاد الحلول الممكنة لها، وبالتالي يمكن تصور وجود متابعة بدون رقابة ولكن لا يمكن أن توجد رقابة بدون متابعة ولقد تناول علماء الإدارة الرقابة من أكثر من زاوية أو مدخل وتتمثل المداخل الأساسية فيما يلي:

*المدخل السلوكي : ينظر إلى الرقابة من زاوية القدرة في التأثير على سلوك الاخرين.

*المدخل العلمي فهو يوجه الاهتمام إلى التركيز على متطلبات وخصائص وظيفة الرقابة.

*مدخل النظم فينظر الى الرقابة على أنها وظيفة يؤديها النظام الذي يقوم بإجراء التعديلات اللازمة وفقا للخطة الموضوعة بشرط أن تكون الاختلافات والانحرافات عن أهداف هذا النظام في حدود المسموح به [٢].

وحتى يمكن توضيح معنى الرقابة الإدارية يمكن التفرقة بين وظيفة الرقابة وعملية الرقابة. فوظيفة الرقابة تعني ببساطة ان يتم جعل شيء ما يحدث بالطريقة التي خطط لأن يحدث بها،

---

[١] د. العلاق بشير مرجع سابق ص٣٤٢.

[٢] السيد محمد عبدالغفار، دراسات في تنظيم وادارة الاعمال، (دار النهضة العربية ١٩٩١) بيروت ص ٤٨– ٤٨٥

وكما يوضح هذا التعريف فإن التخطيط والرقابة –لذلك–لا ينفصلان ويعتبران وجهان لعملة واحدة أو كما يطلق عليهما التوأم السيامي للإدارة. وعلى سبيل المثال، فإن وجود خطة جيدة لا يضمن تحقيق الأهداف إلا عن طريق التأكد تماما أن التنفيذ يتم طبقا لهذه الخطة وهذه هي وظيفة الرقابة[١].

أهمية الرقابة الإدارية:

تبرز أهمية الرقابة إذا اتخذت صورة الرقابة قبل حدوث الأخطاء وتستطيع أن تخدم وتؤكد أن الإدارة الناجحة في أي دولة هي التي تخطط وتنظم لجهاز رقابي قوي يتبنى الرقابة الإدارية بأنواعها الثلاثة الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، وهذا التأكيد يؤكد أهمية الرقابة الإدارية كعامل من عوامل النجاح والاصلاح الوطني لجميع مؤسسات الدولة في القطاعين، كما تتبع أهمية الرقابة من أنها عملية ضرورية للتأكد من حسن سير العمل والتأكد من أن الانجاز يسير حسب ما هو مقرر له.[٢]

أنواع الرقابة الادارية:

*الرقابة الوقائية:

ويقصد بهذا النوع من الرقابة اكتشاف الخطأ أو الانحراف قبل وقوعه أو محاولة منع حدوثة والاستعداد لمواجهته وايقافه أو التخفيف من آثاره، ويعتمد هذا النوع من الرقابة على الجولات الميدانية الدورية والمفاجئة والحملات التفتيشية بالإضافة الى استخدام أسلوب المتابعة للأعمال والإشراف المستمر والمثال على ذلك في المؤسسات الأمنية حيث يتم القيام بالرقابة الوقائية لهدف منع ارتكاب الجريمة واكتشافها قبل حدوثها من خلال استخدام الدوريات المكثفة، أما في المنظمات فيمكن اكتشاف الخطأ من خلال متابعة تقديم الخدمة والاستفادة منها.

*الرقابة العلاجية:

وتعرف بالرقابة السلبية وأن المقصود بها هو الانتظار لحين وقوع الخطأ أو الانحراف ومن ثم القيام بمهمة الرقابة لغرض اكتشافه واكتشاف أسبابه، والمثال على ذلك في المجال الأمني وهو الانتظار لحين وقوع الجريمة ومن ثم اكتشافها وإجراء التحقيقات اللازمة. وفي مجال المنظمات هو الانتظار لإنتاج الخدمة ومن ثم إخضاعها للفحص المخبري أو للرقابة الإحصائية ويعتبر هذا النوع من الرقابة مكلفا على المدى القصير والبعيد.

*الرقابة المفاجئة:

وهذا النوع من الرقابة يستخدم في حالات معينة وفي ظروف محددة للتأكد من انضباط

---

[١] د. عيس ، منى احمد، المدير الفعال ونجاح المنظمة ن الشركة العربية المتحدة القاهرة ص١٤٠

[٢] عبد الرحمن الضعيان، الرقابة الإدارية، المنظور الاسلامي قرطبة للنشر ٢٠٠ الرياض ص٤٥

الأفراد في العمل وسير الأعمال حسب الخطة ويتم ذلك باستخدام الجولات التفتيشية المفاجئة.

*الرقابة المستمرة:

وتعرف أيضا بالرقابة الدائمة أو الملازمة والتي يقصد بها المتابعة المستمرة والملازمة لعملية التنفيذ ويمكن تطبيقها باستخدام التقارير المستمرة (اليومية أو الأسبوعية) وباستخدام بطاقات وسجلات الدوام اليومية وبطاقات الجرد اليومية على موجودات المؤسسة أو باستخدام المراقبين.[١]

*الرقابة الدورية:

ويقصد بهذا النوع من الرقابة الإشراف الدوري على الأعمال وذلك من خلال استخدام التقارير الدورية(أسبوعية أو شهرية أو ربعيه)وأيضا باستخدام الجولات الميدانية.

*الرقابة الداخلية:

نتيجة للدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة الداخلية في نجاح الشركات فقد حظيت باهتمام الهيئات المحاسبية المتخصصة التي سعت إلى تطوير مفهوم الرقابة الداخلية بصورة مستمرة وكان أول تعريف لها هو تعريف جمعية المدققين الأمريكيين ونص على أن الرقابة الداخلية هي الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر وكما تم تعريف الرقابة الداخلية مرة أخرى بأنها:

تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.[٢]

*الرقابة الخارجية:

وهذا النوع من الرقابة يعني الاستعانة بأفراد أو مؤسسات خارجية تقوم بمهمة الرقابة على نشاطات المنظمة المعنية أو بعض نشاطاتها كما هو الحال في مراقبة ديوان المحاسبة أو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على النشاطات المالية في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة ورقابة وزارة الصناعة والتجارة على المنشآت والمؤسسات الخاصة ورقابة وزارة الداخلية على مديرية الأمن العام.

كما قد تعتبر الرقابة الإدارية من حيث المصدر(مصدر السلطة) رقابة خارجية أو رقابة

---

[١] د. عياصرة معن محمود ، بني احمد مروان محمد القادة والرقابة دار الحامد للنشر ٢٠٠٧ عمان ص٨٣-٨٤

[٢] ديري زاهد محمد مرجع سابق ص١٨٧

داخلية وتعتبر الجولات التفتيشية أو الميدانية التي يقوم بها مدير الأمن العام أومن ينيبه على الدوائر الأمنية الوظيفية التابعة لمديرية الأمن كدوائر الترخيص والتحقيق الجنائي رقابة خارجية على مستوى الدائرة المعنية، كما أنها تعتبر داخلية على مستوى مديرية الأمن العام[١]

ثانياً/ الرقابة المالية (المحاسبية):

أجمع علماء الاقتصاد والمالية العامة ثم تبعهم علماء الإدارة على أن أي نظام إداري أو مالي لا تتوفر فيه رقابة صحيحة ومنظمة يعتبر نظاما ناقصا يفتقر إلى المقومات المتكاملة.

ويرى الكثير منهم أن الرقابة بشكل أو بأخر أمر طبيعي في أي مجتمع انساني، لأنها تمثل الضوابط لكل تصرف يتعدى أثرة الى الغير. وأن ما مر بالمجتمعات من تطورات وكوارث مختلفة عبر مراحل التاريخ نتيجة لتجاوز الحاكم أو المسئول لسلطاته أو تجاوز المحكوم لحقوقه نتج عنه ظهور مبدأ الفصل بين السلطات من سلطة تشريعية، وأخرى تنفيذية وثالثة قضائية. وتبعا لذلك وجدت مع هذا التنظيم مختلف أنواع الرقابة باعتبارها تربط وتنسق ممارسات تنفيذ هذه السلطات لاختصاصاتها وتكون غايات لتحقيق التكامل والعدالة والمساوة والرخاء في اطار المجتمع الواحد.

والرقابة المالية كغيرها لون من ألوان الرقابة لها دورها الرئيسي في تنظيم المجتمعات ومؤسساته.[٢]

التطور الوظيفي للرقابة المالية:

كانت الرقابة في فجر نشأتها مجرد رقابة شكلية على الإنفاق العام تهدف إلى التأكيد من صحة الإنفاق والالتزام بمشروعيته القانونية ثم امتدت لتشمل تحصيل الإيرادات العامة.

*رقابة المشروع:

ونتيجة للتركيز على جوانب القواعد القانونية للإنفاق توسع مدلول الرقابة وأطلق عليه اسم(رقابة المشروع) وتم بموجب هذا النوع من الرقابة مطابقة العمل ذي الآثار المالية للقانون بمعناه العام أو الواسع، وهي أن يكون العمل المالي مطابقا للتصرف القانوني على أساس النظر إلى صفة العضو أو الهيئة التي صدر عنها التصرف القانوني وإلى مكانه في سلم تدرج الهيئة.

*الرقابة المحاسبية:

ومع تطور مبادئ الموازنة وتبويبها وتطور المفاهيم المحاسبية تطور أسلوب الرقابة ليصبح في بداية الأمر رقابة حسابية تفصيلية، خاصة بالنسبة للحسابات الختامية، ثم تطور بعدها إلى مختلف الجوانب التفصيلية للمعاملات المالية ومراجعة تفاصيل تحصيلات الموارد من الإيرادات

---

[١] د. عياصرة معن محمود، بني احمد مروان محمد مرجع سابق ٨٥

[٢] شكرين، فهمي محمود، الرقابة المالية العليا دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان ص١١-١٢

وحسابات النفقات، وذلك لغرض التأكد من صحة التصرفات المالية وسلامة قيودها المحاسبية ومطابقتها للقواعد والقيود والصلاحيات الحسابية فهي إذن رقابة مستنديه حسابية بحتة تعتمد من حيث الأساس على بنود النفقات المقررة في الموازنة والتي تحدد درجة الصرف.

*الرقابة المالية:

مع تطور المفاهيم العلمية ومبادئ تخطيط الموازنات والحسابات أصبحت الرقابة أوسع مدى وذلك لاحتوائها على الرقابة الحسابية ورقابة المشروعية مع تطوير في أساليب العمل الرقابي وإجراءاته ولايزال هذا النوع من الرقابة ساري المفعول حتى يومنا هذا ، وقد عرفها المؤتمر العربي الاول للرقابة المالية العليا: إن الرقابة المالية منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية وتهدف الى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة.[١]

خصائص النظام الرقابي الفعال:

لابد للنظام الرقابي – حتى يحدث أثره المطلوب – من خصائص ومستلزمات تتم مراعاتها أثناء وضع وممارسة الرقابة ومنها :

*الموضوعية : لابد في عملية الرقابة أن تكون موضوعية وتوضح أسباب حدوث الخطأ إذا وجد خطأ حتى يتقبل ويستوعب المخطئ الأمر، ويسعى مجتهدا إلى تصحيح هذا الخطأ، أما إذا سأل لماذا فقيل له هي هكذا، فهذا قد يشعر المخطئ بأنه غير مخطئ.[٢]

*المرونة: يقصد بها تصميم النظام بطريقة يمكنها التواؤم مع الواقع في حالة حدوث المتغيرات وأن ينساب التطبيق وفق هذه المتغيرات دون إحداث تعديلات.

*** ماذا تراقب ؟؟؟ حدد بدقة:**

المطلوب رقابته

- معيار قياسه.
- نقاط المراقبة.
- تحديد الوضع الحالي.

*السرعة: من أساسيات النظام الرقابي الفعال، سرعة اكتشاف الانحرافات قبل تسببها لمشاكل قد تتضخم، وهذا يعني ضرورة العملية الرقابية في فترات متقاربة ومتناسبة.

* الوضوح: لابد من الوضوح لمن يراقب ولمن يراقب، أي ما المطلوب من نقاط حول الأداء وماهي معايير قياسها.

---

[١] شكري فهمي محمود مرجع سابق ص١٤-١٥

[٢] ديري زاهد محمد مرجع سابق ص٤٢

*الشمول: لا تعارض بين هذا المبدأ وبساطة ووضوح النظام الرقابي، ويقصد بالشمول ألا يقتصر النظام الرقابي على حساب نقاط أخرى وخاصة المستهدفات ومن الضروري ألا يحدث مراقبة ما يسهل مراقبه فقط.

*الملاءمة: يقصد بها ملاءمة النظام الرقابي لطبيعة النشاط والطاقات والأفراد والنواحي التنظيمية في المنظمة وللظروف الداخلية والخارجية.

*الاقتصادية: أن يكون هناك عائد من النظام الرقابي أكبر مما ينفق فيه من جهد ووقت ومال.[١]

من خلال ماسبيق يستنتج الباحث أن أهم تقيسم للرقاية الداخلية الى قسمين:

١. الرقابة المحاسبية:

ويقصد بها كل الطرق والوسائل والاجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة، بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية التي تتم خلال (مسار المراجعة)، وتتحقق هذه الرقابة عن طريق وجود خطط رئيسية وفرعية تحت عناصر النشاط، وكيفية القيام به بالنسبة لكافة المستويات الإدارية، ومراكز المسؤولية التابعة لها، كما تتطلب تحديد السياسات واللوائح التي يتم على اساسها تنفيذ العمليات والتصرفات المالية.

٢. الرقابة الإدارية:

تنطوي الرقابة الإدارية عادة على الأساليب والإجراءات وخطة التنظيم التي تستهدف تحقيق أقصى كفاءة تشغيلية ممكنة، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، وتحقيق الرقابة الإدارية يتم من خلال الوسائل والإجراءات المتعلقة بالتخطيط، ومتابعة تنفيذ الخطط بشكل مستمر.

---

[١] ديري زاهد محمد مرجع سابق٤٣

المبحث الثاني

الحوكمة ولجان المراجعة

أولاً: الحوكمة.

مفهوم حوكمة الشركات:

أصبح مفهوم حوكمة الشركات مثارا لاهتمام العديد من الاكاديميين والممارسين باعتباره اداة لتحقيق الاصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمعات، ويقوم ذلك المفهوم على ركائز أساسية تتمثل في عدد من الأليات التي يؤدي التطبيق السليم لها الى تعظيم قيمة الشركات، وتفعيل دور سوق المال، وزيادة الثقة في الاقتصاد ككل .

حتى عام ٢٠٠٣م تعددت التعريفات التي استعملت في ترجمة عبارة Corporate Governanc ومن ذلك الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، حوكمة الإدارة او الحوكمة، جاء مجمع اللغة العربية في بيانة المؤرخ في ٢٠٠٥/٥/٢٠م ليحسم الامر باعتماد الحوكمة للمصطلح الانجليزي. (Corporate Governance) [١].

يشير مفهوم حوكمة الشركات الى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الاسهم واصحاب المصالح أو الاطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات والعمال والموردين، والدائنين، والمستهلكين) من ناحية أخرى.

ومن خلال مفهوم التطوير التنظيمي، والذي يعني تلك الممارسات الخاصة بتطوير أداء المنظمة ورفع مستواها يظهر هناك التكامل بين مفهوم حوكمة الشركات واعادة الهيكلة، حيث يسعى مفهوم الحوكمة إلى رفع الأداء وتحسين الممارسات [٢].

ويرى البعض–من وجهة النظرة القانونية– أن مفهوم حوكمة الشركات يمثل العلاقة التعاقدية بين مختلف الأطراف، في حين يرى آخرون – من وجهة النظرة المحاسبية – أنه يتمثل في التركيز على كيفية تعظيم الربحية وقيمة الشركة في الأجل الطويل، كما ينظر اليه آخرون من الوجهة الأخلاقية باعتباره يشير الى حماية حقوق مساهمية الاقلية[٣].

---

(١) أ– د/قاسم خالد مصطفى د/عبدالخالق عبير محمد علي ، **إدارة الاعمال الدولية بين التنمية المستدامة وجودة الحياة** – الدار الجامعية الإسكندرية الطبعة الاولى ٢٠١٥م ص ١٩٣– ١٩٤

(٢) د. ماهر، احمد، **اعادة هيكلة المنظمات** ، الدار الجامعية الاسكندرية الطبعة الاولى ٢٠١٤م–ص ١٦٩–١٧٠.

(٣) د/ الجمال جيهان عبد المعز ، **المراجعة وحوكمة الشركات** ، دار الكتاب الجامعي العين الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٤م ص ٤٩١.

ومن منظور العمل البحثي فإنه يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها بيئة عامة، وثقافية سائدة، وأداة اساسية لتحسين الأداء، وتطوير التنمية في الاقتصاديات المختلفة، من خلال توليفة من المبادئ والأليات لتوفير الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع الأهداف ومراقبة الأداء للوصول الى القياس العادل وتجنب الافصاح المضلل، وذلك بما يدعم تعزيز الثقة المستمرة بين الاطراف ذات المصالح المشتركة، ومن ثم تعزيز ربح المنشآت والأجل القصير وقيمتها الاقتصادية في المدى الطويل[١].

تعريف حوكمة الشركات:

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق علية بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والأكاديميين لمفهوم حوكمة الشركات corporate Governance، ويرجع ذلك الى تداخل في العديد من الامور التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والمالية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وفيما يلي مجموعة من التعريفات المتعلقة بهذا المفهوم:

- هو نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.
- هو مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقوله لاستثماراتهم.
- هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.
- هو مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الاسهم واصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة، مثل : حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين، من ناحية أخرى[٢].

وعرفت كذلك بأنها: وضع الضوابط ووسائل الرقابة التي تتضمن حسن إدارة المنظمات، بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة، والحد من التصرفات غير السليمة للمديرين والتنفيذيين فيها، وتفعيل دور مجالس الإدارة بها، أو انها إدارة جيدة تضمن علاقات فاعلة بين المنظمة وحملة الأسهم ومع أصحاب المصالح.

وعلى هذا الأساس يمكن القوال بأنها: مجموعة القواعد والأسس الطموحة والموجه التي يضعها مجلس الإدارة، لإعانة ومساعدة الإداريين في الالتزام بالإدارة بطريقة شفافة، والافصاح

---

(١) زكي محمد محمود ، **مبادئ الحوكمة وبطاقة الأداء المتوازنة على تفعيل أداء منشآت الاعمال** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس ، الإسكندرية ، العدد الأول ٢٠١٥م.

(٢) د/ سليمان محمد مصطفى ، **حوكمة الشركات** ، الدار الجمعية، الاسكندرية ٢٠٠٨م ص١٤– ١٥.

عن جميع البيانات في إطار هدف المسألة والسلوك المهني على أساس قاعدة واضحة، على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطاتهم في مجال الإدارة من أجل تحقيق رسالة المؤسسة وهدفها المنشود [١].

كما تعرف حوكمة الشركات وفقا لغرضها بأنها: الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف الأفراد والمجتمع.

كما تعرف حوكمة الشركات بالإطار العام أو الأسلوب الذي يتم بمقتضاه الإدارة والتحكم في قرارات وتوجهات الشركة، بما يعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المختلفة بالشركة، حيث يتم بمقتضاه توفير الاطار الجيد لعمل الشركة في مناخ يتمتع بالشفافية، بما يساعد على تحديد وتنفيذ الأهداف الاساسية للشركة، وتحقيق أفضل مركز مالي واقتصادي للشركة ككل[٢].

كما يرى (IFAC/٢٠٠٤) أن حوكمة الشركات هي مجموعة المسؤوليات والممارسات الواجب اتباعها من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بهدف تحقيق استراتيجية التوجيه، وذلك للتأكد من تحقيق الأهداف والتحقق بأن المخاطر تدار بالشكل الملائم، وأن موارد المنشأة في إطار من المسئولية.

ويمكن تعريف حوكمة الشركات من جهة النظرة المصرفية وفقا لتعريف بازل (BASEL/٢٠٠٥)

الذي يرى أن حوكمة الشركات تتضمن الأسلوب أو الطريق التي من خلالها يتم إدارة التحكم في الأعمال عن طريق مجالس الإدارة العليا Senior، وحدد التعريف أن من بين هذه الأعمال التأكد من توافق أنشطة وسلوك المنشأة مع سياسة التحوط ضد المخاطر[٣].

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OEGD بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.

وهناك من يعرفها بأنها : مجموعة قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الدخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين[٤].

---

(١)أ-د/ الشمري صادق راشد، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣م ص١٠٦.

(٢)د/ احمد الخضر ، **حوكمة الشركات** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ٢٠١٢م ص ٨٤-٨٥

(٣) د/ نبيل غادة أحمد ، **إطار مقترح لتطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات في ضوء الإطار الفكري المشترك لكل من IASB, FASB**مجلة البحوث والإدارة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلة دورية ربع سنوية العدد الأول – يناير ٢٠١١م

(٤) البنك الأهلي المصري ، **أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات ، حوكمة الشركات** النشرة الاقتصادية، العدد الثاني ، المجلد السادس والخمسون ، ٢٠٠٣م

يرى الباحث من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي: هي مجموعة من القواعد والأسس والإجراءات والمسؤوليات والعلاقات، التي تحدد الضوابط ووسائل الرقابة الواجب إتباعها من قبل مجلس الادارة والإدارة التنفيذية، وحماية مصالح حملة الأسهم واصحاب المصالح، وذلك لتأكد من تحقيق الأهداف، والتحقق بأن المخاطر تدار بالشكل الملائم.

الحوكمة في البنوك:

يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في البنوك: بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين [١]..

مبادئ الحوكمة:

عادة تتواجد مبادئ حوكمة الشركات في القوانين والتشريعات واللوائح التي تطبقها الدول، وبالتالي قد تختلف هذه المبادئ من دولة إلى أخرى حسب القانون الذي تتبعه، ونتيجة لأنه قد تخلو القوانين المطبقة في بعض الدول من هذه المبادئ، فإن الهيئات الرقابية الأخرى العاملة في بعض الدول – مثل: هيئات الاسواق المالية والبورصات – تسعى إلى وضع مبادئ لحوكمة الشركات التي يجب أن تتبعها الشركات المقيدة بها أو التي ترغب في القيد، وذلك لضمان توفير الحماية لحملة الأسهم، وهذا يعني أنه ليس هناك نظام موحد لحوكمة الشركات يمكن أن يطبق في جميع الدول ويؤدي تطبيقه إلى الحصول على نفس النتائج [٢].

ونظراً لأهمية الحوكمة ودورها اهتمت العديد من الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيقها، بمحاولة وضع مبادئ أو قواعد للحوكمة، فصدرت عدة مبادئ اتفقت في بعض جوانبها واختلفت في جوانب أخرى، إلا أن أبرزها كانت المبادئ التي قدمتها منظمة(OECD) عام ١٩٩٩م وتم تعديلها في عام ٢٠٠٤م، وتتمثل في ما يلي:

١. مبدأ توافر الأسس اللازمة لفاعلية حوكمة الشركات.
٢. مبدأ حماية حقوق المساهمين.
٣. مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة.
٤. مبدأ دور الاطراف اصحاب المصلحة في الحوكمة.
٥. مبدأ الإفصاح والشفافية.

([١])محمد، صلاح الدين خضر ، وحافظ، سماح طارق، **دراسات في المراجعة**، كلية التجارة جامعة المنصورة، ٢٠١٢م، ص١٣٤-١٣٥

([٢]) د/ سليمان، محمد مصطفى، **مرجع سابق**، ص١٨

٦. مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة[١].

مبادئ الحوكمة في البنوك:

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام ١٩٩٩م، ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام ٢٠٠٥ وفي فبراير ٢٠٠٦م أصدرت نسخ محدثة بعنوان: Enhacing corporate governance for banking organization. يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك، وتتمثل في :-

المبدأ الأول:- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم، وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك.

المبدأ الثاني: يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الاسهم والمودعين.

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين، وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.

المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسئولون بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك، وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة، ووفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات، وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكة البنوك، كذلك تقديم لجان المراجعة تقاريرها مباشرة لمدلس الإدارة.

المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافئات تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك في الأجل الطويل، وأن يرتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذين بأهداف البنك في الأجل الطويل[٢].

أهداف حوكمة الشركات:

يشير أحد الباحثين إلى أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعمال، بما يؤدي إلى تنمية الربحية وزيادة فرص العمل.

---

(١) جزولي سمر عبد الهادي، **إطار مقترح لمعالجة المشاكل المحاسبية للتوريق في ظل حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، ٢٠١٤ ص٨٠-٨١

(٢)محمد، صلاح الدين خضر ، وحافظ، سماح طارق، **مرجع سابق**، ص١٣٤-١٣٥

وتهدف الحوكمة إلى مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار. ويشير البعض إلى أن الحوكمة تهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة، وضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

كما إن الحوكمة تهدف إلى ضمان التعامل مع المساهمين مع الشركة بطريقة عادلة مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وحماية المساهمين، وزيادة القدرة على المنافسة في اسواق المال العالمية، والرقابة على الأداء، وتجنب حدوث فساد مالي وإداري للشركة[١].

والحوكمة تهدف إلى حماية حقوق المساهمين وتعظيم عائدهم، وضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها مع ضمان وجود المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا إلى قوائم مالية ختامية على اساس مبادئ محاسبية عالية الجودة.

ويرى آخرون أن حوكمة الشركات تهدف إلى :

١. تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
٢. زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال.
٣. فرض الرقابة الفعالة على إدارة الشركة.
٤. تدعيم المركز التنافسي للشركة في اسواق رأس المال.
٥. تدعيم الكفاءة والنزاهة في اسواق رأس المال.

ويرى أخرون أن حوكمة الشركات تهدف إلى :

١. الفصل بين الملكية والإدارة.
٢. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
٣. ايجاد الهيكل الذي يحدد أهداف الشركة، ووسائل تحقيق الأهداف ومتابعة الأداء.
٤. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين.
٥. عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات اعضائه.
٦. تقييم أداء الإدارة العليا، وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
٧. تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين

---

(١) فراج، منال حامد، **دور الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١٠، ص١٣٧-١٣٨

والأجانب.

٨. امكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، وامكانية الاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

٩. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية وانهيارات بالأجهزة المصرفية أو اسواق المال المحلية والعالمية[١].

الركائز الأساسية لحوكمة الشركات

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز هي:

١. السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنظمة، والشفافية عند عرض المعلومات[٢].

ويتضمن:

- الالتزام بالأخلاقيات الحميدة.
- الالتزام بقواعد السلوك المهني.
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة.
- الشفافية عند تقديم المعلومات.
- الوفاء بالمسئولية الاجتماعية[٣].

٢. تفعيل دور أصحاب المصالح مثل الهيئات الإشراقية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المتربطة بالمنظمة[٤] ويتضمن :

أ. لجنة المراجعة: حيث تساهم بدور فعال فيما يلي:

- الإشراف على القوائم المالية التي تعد قبل إجراء المراجعة الخارجية.
- النظر في كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- المشاركة في تعيين المراجعين الداخليين.
- التأكد من وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.
- فحص التمويل والإنفاق في المنشأة.

---

(١) نبيل غادة أحمد، **اطار مقترح لتطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات في ضوء الإطار الفكري المشترك لكل من IASB. FASBk** دورية البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الأول، يناير ٢٠١١م. ص١٣٢-١٣٣

(٢) حماد، طارق عبد العال، **المحاسبة الابتكارية**، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠١١، ص٥٠٠

(٣) الجمال، جيهان عبد المعز، **مرجع سابق**، ص٤٩٣

(٤) حماد، طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص٥٠٠

ب. مجلس الإدارة.

ث. المراجعة الداخلية.

ج. المراجعة الخارجية.

ح. إدارة المخاطر: وتتضمن:

- وضع نظام لإدارة المخاطر.
- الإفصاح عن المخاطر وتوصيل النتائج إلى المستخدمين، أو أصحاب المصالح.

خ. الرقابة والمساءلة: وتتضمن:

د. وجود جهات رقابية عامة مثل هيئة سوق المال ومصلحة الشركات والبورصة والبنك المركزي.

ذ. وجود جهات رقابية مباشرة مثل المساهمين ولجنة المراجعة، والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

ر. وجود جهات خارجية مثل الموردين والعملاء والموزعين والمقرضين[١].

شكل (١/٢/١)ركائز حوكمة الشركات

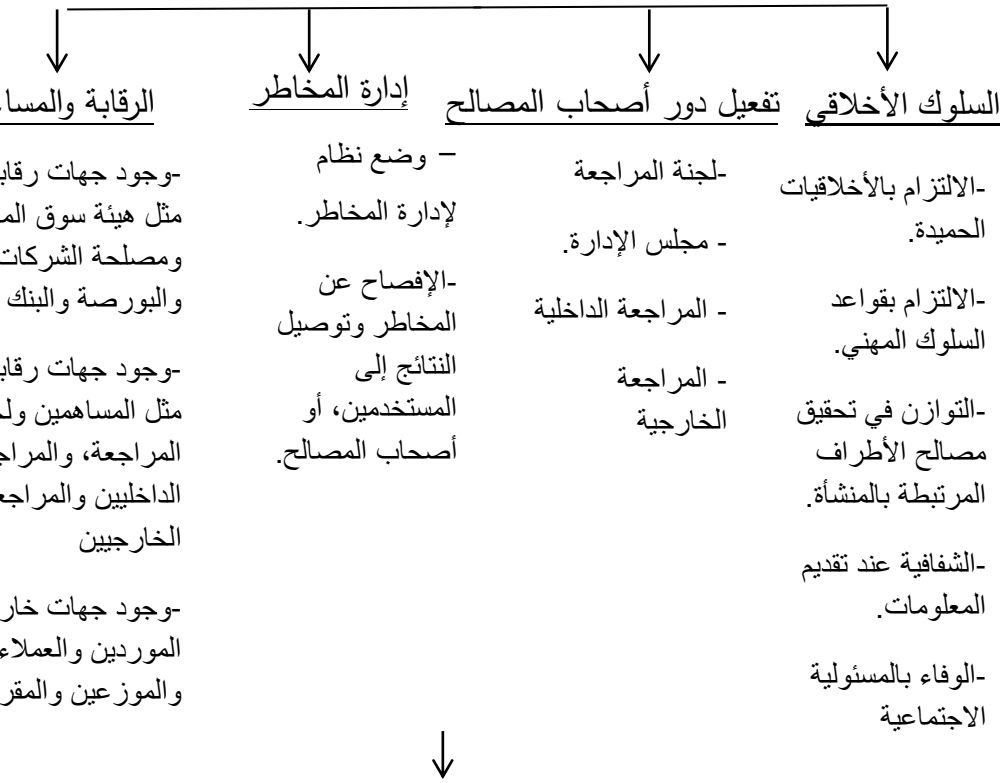

(١) الجمال، جيهان عبد المعز، **مرجع سابق**، ٤٩٥

دوافع حوكمة الشركات:

هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي تؤكد ضرورة تبني مفهوم حوكمة الشركات، ومن هذه الدوافع ما يلي:

١. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

٢. الفصل بين مسئوليات كل من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين.

٣. زيادة القيمة الاقتصادية للمراجعة الداخلية.

٤. الحاجة إلى تماثل المعلومات المالية وغير المالية.

٥. الحاجة إلى معالجة الخلل في الهياكل المالية.

٦. الحاجة إلى الافصاح المحاسبي العادل.

٧. التوجه نحو ارساء قواعد للشفافية المالية.

٨. توسيع داثرة مراقبة الأداء التشغيلي والاستراتيجي.

٩. تجنب تعرض المنشئات لحالتي التعثر والفشل المالي.

١٠. تمكين المنشئات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب[١].

ويرى الباحث أن اهم أسباب الدوافع للحوكمة الفصل بيت الملكية والادارة، والفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، زياد من قيمة أهمية المراجعة الداخلية.

محددات حوكمة الشركة:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات، المحددات الخارجية والمحددات الداخلية، ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

أ. المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل قوانين سوق المال، والشركات، وتنظيم، المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية، والإفلاس، وكفاءة القطاع المالي- البنوك وسوق المال- في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية -هيئة سوق المال والبورصة- في أحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، ومنها على سبيل المثال:

---

(١) د/ الجمال جيهان عبد المعز ، **مرجع سابق**، ص ٤٩٥

الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل: المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني، والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص[١].

ب. المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي تؤدي توافرها من ناحية.

---

(١) أحمد، عادل عبد الرحمن، **دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وامكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، بنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، ٢٠٠٣.

شكل(١/٢/٢): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة[١].

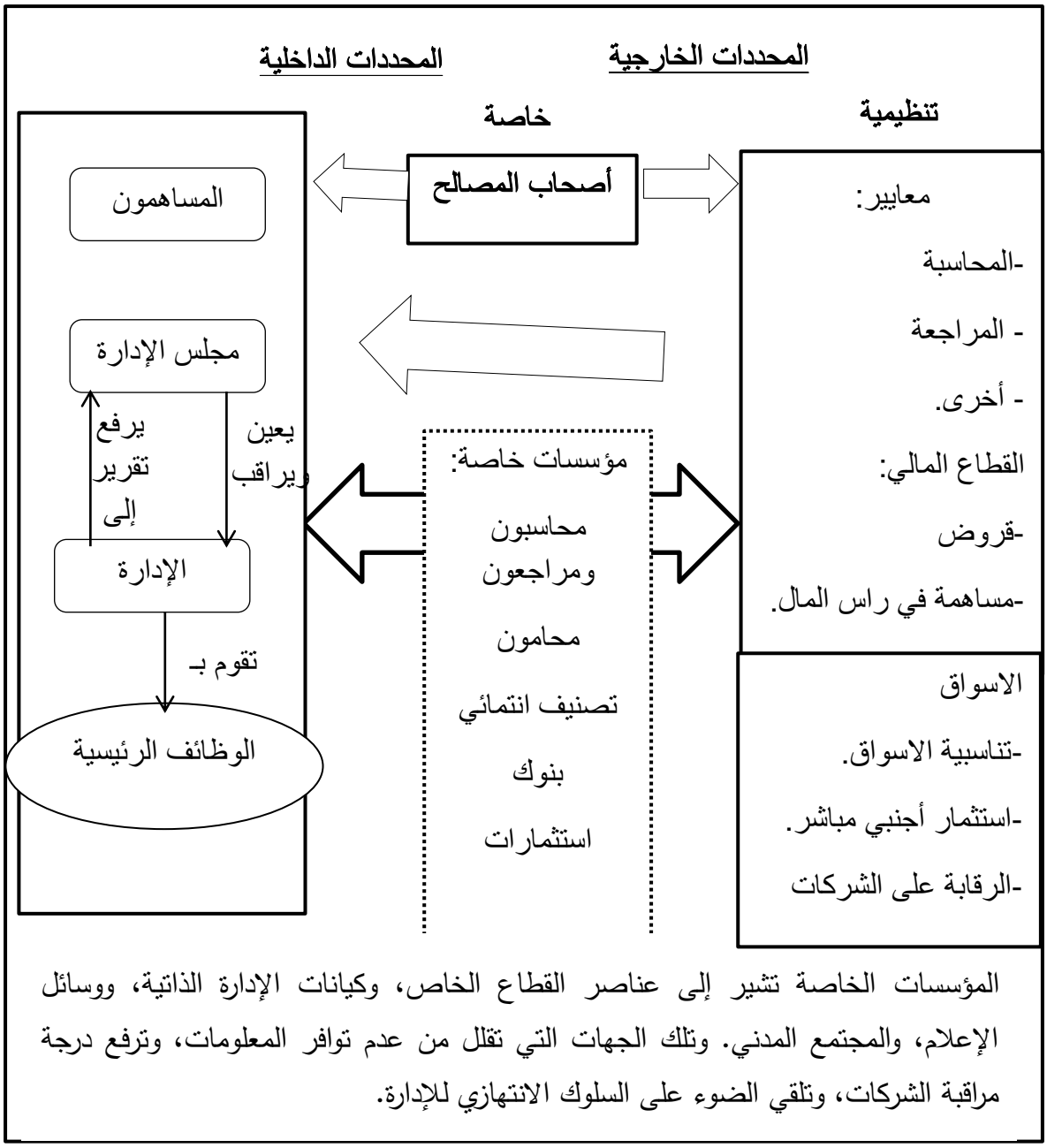

المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الإدارة الذاتية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

Iskander, M. and N. Chamlou (٢٠٠٢). Corporate Governance: A Framworke for Implementation, p: ١٢٢,Fig. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by; S.Fawzy.Washington: World Bank.

---

(١)رزق، عادل، **الحوكمة والإصلاح المالية والإداري في المؤسسات الحكومية وورشة عمل الفحص والتدقيق في ظل المعايير الدولية**، الملتقى العربي الثاني، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢-٦ سبتمبر ٢٠٠٧، ص٧

ثانياً: لجان المراجعة.

مفهوم لجان المراجعة:

تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم التي تحظى باهتمام العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا، واستراليا، وغيرها من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به من مراجعة القوائم المالية، والتأكد من مصداقيتها وموثوقيتها، والتأكد من مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وتدعم استقلالية المراجع الداخلي والخارجي، وحماية وحيادية المراجع الخارجي، الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها[١].

وتعددت الآراء حول ماهية لجان المراجعة، فمنها من يرى أنها هي أحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتمثل المهمة الأساسية للجان المراجعة، في التحقق من كيفية نظام الرقابة الداخلية وفعالية تنفيذه، ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة، وحماية مصالح المساهمين، واصحاب المصالح الأخرى بكفاءة عالية[٢].

ولاقى مفهوم لجنة المراجعة اهتماما كبيرا في أدبيات المراجعة، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد للجنة المراجعة، إذ قام العديد من الباحثين بتعريفها، لذلك سنورد مجموعة من هذه التعاريف، منها:

عرفت لجنة المراجعة بأنها: لجنة مكونة من مديرين غير تنفيذيين، ومسئولة عن تقييم أداء مجلس الإدارة، والتأكد من أن القرارات التنفيذية لم يتم اتخاذها بشكل فردي، وإجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية، والمساهمة في تحديد المهام والمسؤوليات لكل من المراجعة الداخلية والخارجية [٣].

---

(١) د: محمد، آمال إبراهيم، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها، العدد الأول، ٢٠١١م، ص٥٠١

(٢) د. عبد الرحمن، سوزان جمال الدين، **مدى التفاعل بين لجان المراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد٢٨، العد الرابع، ٢٠٠٤، ص١١١.

(٣) د: محمد، آمال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص٥٠١

وقد عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٢(The Candaian Institute Of Chartered Accountantes(CICA) لجنة المراجعة بأنها: لجنة مكونة من مديري الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر.

وعرفت بأنها لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مديرين غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم اعمالها مراجعة القوائم المالية، والتأكد من مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، واعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي[١].

كما عرفت بأنها: لجنة يتم تعيين أعضائها من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وتعد قناة الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة، ولها دور رقابي على جميع عمليات الشركة.

وعرفت أيضا بأنها لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لتقديم رؤية عن مدى تحقق حوكمة الشركات.

وعرفت بأنها احدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة، والتي يمكنها تدعيم موضوعية ومصداقية اعداد التقارير المالية، واستقلال مراقب الحسابات، وتساعد مجلس الإدارة في مراقبة أداء الشركة وتسيير نشاطها[٢].

وعرفها الفيومي بأنها: لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة، تتكون أساسا من أعضاء مجلس الإدارة من غير العاملين بها.

وعرفت بأنها لجنة فرعية يقوم بتشكيلها مجلس إدارة الشركة، وتتكون بشكل أساسي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويتراوح عدد أعضاء هذه اللجنة في الغالب بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء، ويقتصر دورها على تقديم توصياتها لمجلس الإدارة من خلال تقارير تقدم بصفة

---

(١) د. سامي، مجدي محمد، **دراسة تحليلية للعلاقة بين فاعلية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة**، المجلة العلمية للتجارة والتموين ، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠١١، ص٢٣٧.

(٢) د. عبد الحليم، عبير محمود محمد، **تطور ممارسات المحاسبة والمراجعة وحوكمة الشركات من منظور المساءلة والقيمة المضافة**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٢، ص٤٠٦.

دورية لمجلس إدارة الشركة، وليس لديها سلطة اتخاذ القرار[١].

وبناء على ما سبق نستخلص بعض السمات الآتية للجنة المراجعة:

١. لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.
٢. مشكلة من الأعضاء غير التنفيذيين.
٣. لجنة مهنية على درجة عالية من الخبرة والمعرفة بالمحاسبة والمراجعة.
٤. تقوم بالإشراف والرقابة على مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية في الشركة.
٥. هناك تداخل بين مسؤولياتها تجاه الأطراف الداخلية.
٦. تقوم بالتنسيق بين عدد من الأطراف الداخلية.
٧. تهدف إلى حماية حقوق المساهمين[٢].

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن لجنة المراجعة تم تعريفها في ضوء كل من عضويتها ومسؤولياتها، ولها تلاث خصائص مميزة لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين، مراجعة التقارير المالية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

مبررات انشاء لجنة المراجعة:

ربما تكون الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي بادرت بإنشاء لجان المراجعة، بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Mckesson & Robbins التي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك، ولجنة تداول الأوراق المالية، بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين مراجع خارجي وتحديد أتعابه، وتدعيم استقلاله في إبداء الرأي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وفي عام ١٩٦٧ أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICP) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة انشاء لجنة مراجعة تكون مسؤولياتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة، والمتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، أما في عام ١٩٧٢ فقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية(SEC) توصيات بإنشاء لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجل الإدارة، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصاح عن انشاء لجان المراجعة. وفي عام ١٩٨٧ أصدرت لجنة تريداوي تقريرا يؤكد أهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وحدد هذا التقرير أن

---

(١) د.العطار، حسن عبد الحميد، **دراسة اختبارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد٢٥، العدد الأول، يناير ويونيو، ٢٠٠٣، ص٥٧.

(٢) حمادة، رشا، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية** (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٦ – العدد الثاني– ٢٠١٠ص١٠٢

المسؤولية الأساسية للجان المراجعة تتمثل في دورها في كشف التلاعب والغش ومنعه في التقارير المالية، وفي عام ٢٠٠٢ صدر قانون ساربنس أوكسيلي الذي ألزم جميع الشركات بتكوين لجان المراجعة، وذلك لمنع حدوث الانهيارات المالية، وأهمية دورها في اعداد القوائم المالية[١].

أهمية انشاء لجان المراجعة:

أولا: أهمية لجان المراجعة لمجلس الإدارة:

إن انشاء لجنة المراجعة يؤدي إلى مساعدة اعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة، وذلك عن طريق دور لجان المراجعة في تحسين الاتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة، وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة، والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع الخارجي مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجنة المراجعة قد يؤدي إلى تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة وإدارة المراجعة الداخلية، الأمر الذي يدعم دورها واستقلالها، ويجعل مجلس الإدارة على دراية تامة بالمشاكل التي تواجهها المراجعة الداخلية، والأكثر من ذلك أن قيام لجنة المراجعة بتقديم الحلول المناسبة لمجلس الإدارة يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له تجاه وظيفة المراجعة الداخلية.

ثانياً: أهمية لجنة المراجعة للمراجع الخارجي:

من المعروف أن مهنة المراجعة الخارجية قد تعرضت للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها، وهذا الأمر أدى إلى قيام الهيئات العلمية والعالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تلعبه، ومن هذه الأمر الاهتمام بالدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي، بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة المنشأة، وفي هذا الصدد قام مجلس معايير المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بدور لجان المراجعة في عملية المراجعة الخارجية، وحددت هذه المعايير مجموعة من المسؤوليات للجان المراجعة تجاه المراجع الخارجي منها:

أ. دور لجان المراجعة في تغيير المراجع الخارجي.

ب. دور لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

ت. دور لجان المراجعة في حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة.

ث. دور لجان المراجعة في زيادة تفاعل المراجع الخارجي بإدارة المراجعة الداخلية في

([١]) د: محمد، آمال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص٥٠١، ٥٠٢

المنشأة.

ج. أهمية قيام لجان المراجعة بمراجعة القوائم المالية نصف السنوية والسنوية، وذلك قبل توقيعها في مجلس الإدارة.

من خلال المسؤوليات السابقة يتضح أن لجان لمراجعة دور هام في زيادة فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير المراجع الخارجي، وفي مهنة المراجعة بصفة عامة.

ثالثاً: أهمية لجان المراجعة للمراجعة الداخلية:

إن انشاء لجان المراجعة أدى إلى وجود العديد من المنافع لقسم المراجعة الداخلية، وتوفير الموارد اللازمة له، والاجتماع بهم لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجعة الداخلية وإدارة الشركة، ولا شك أن هذا كله سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستقلالية، وتفعيل الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية بالمنشأة.

وأشارت العديد من الأبحاث العلمية التي قامت بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة لداخلية إلى تأكيد أهمية لجان المراجعة في زيادة فاعلية المراجعين الداخليين، وزيادة استقلاليتهم، حتى يمكنهم من تنفيذ مسؤولياتهم الرقابية.

رابعاً: أهمية لجان المراجعة للأطراف الخارجية:

لا شك أن انشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة الإفصاح والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية، التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية، ووجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على اعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية، والتأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات سوف يؤدي هذا بالتأكيد إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى، التي تبنى قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها الشركات، بل والأكثر من ذلك أن العديد من البورصات المالية العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها ضرورة أن تقوم لجان المراجعة بإصدار تقرير خاص بها، ويرفق ضمن القوائم المالية، وتقرير المراجع الخارجي، تبين فيه لجنة المراجعة المسؤوليات التي قامت بتنفيذها خلال الفترة، ورأيها في الإفصاح عن المعلومات والتقارير المحاسبية، ولا شك أن هذا سيؤدي إلى زيادة درجة الثقة في التقارير للأطراف الخارجية[1].

([1]) عبد الله، انتصار حسين علي، **لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الرباط الوطني ، الخرطوم، ٢٠١٦، ص٤٤-٤٦

شكل رقم (١/٣/١) يوضح أهمية انشاء لجان المراجعة[١]

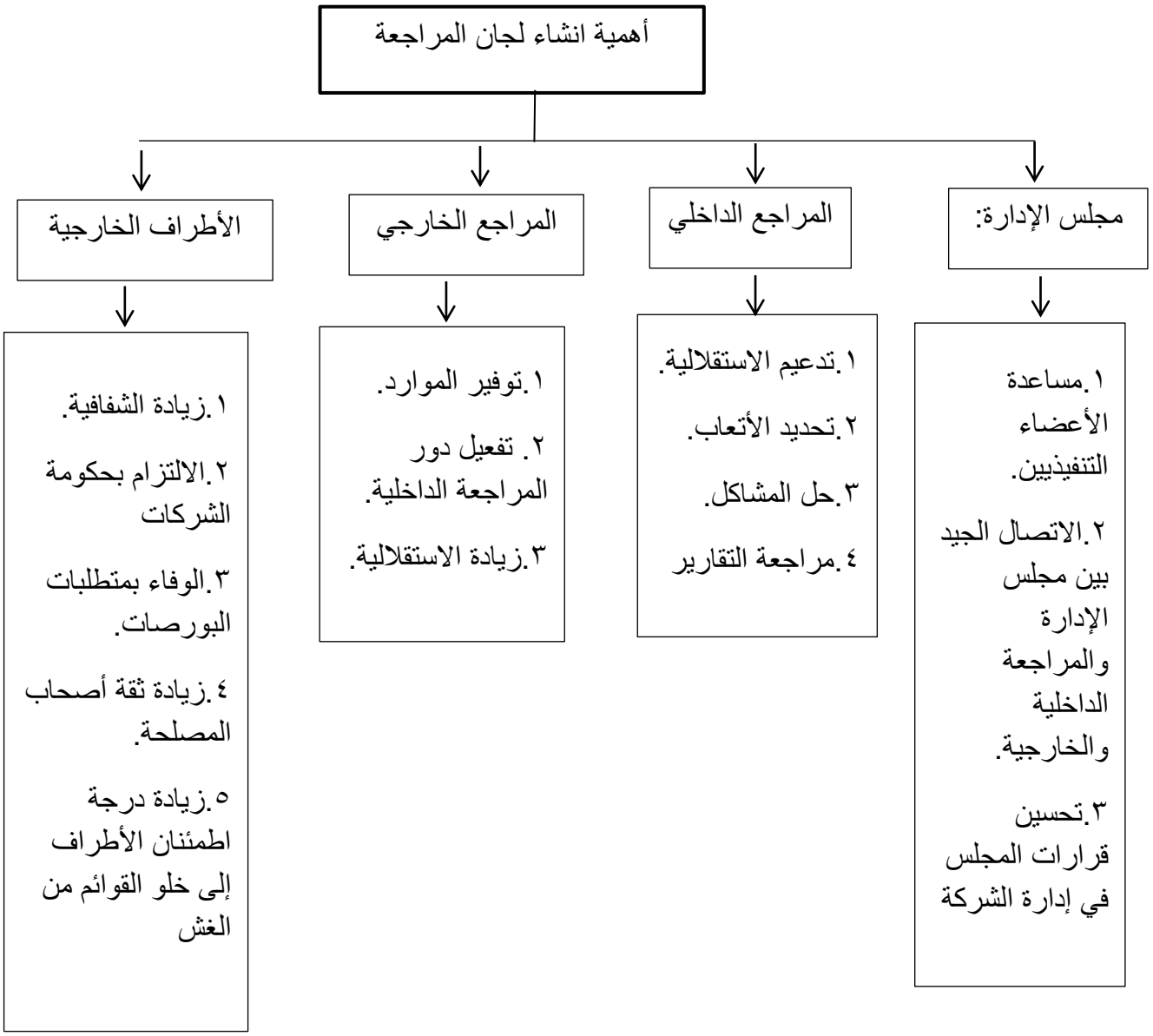

ومن خلال استعراض أهمية انشاء لجان المراجعة يرى الباحث أن أهمية لجان المراجعة تتلخص في مساعدة مجلس الإدارة في الاتصال مع قسم المراجعة الداخلية وتقديم الحلول المناسبة، كما تقوم في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي الى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون ضغط أو تدخل، وتمكن المراجعين الداخليين من زيادة فعاليتهم وتفعيل الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية.

---

(١) دحدوح، حسين أحمد، **دور لجان المراجعة في تحسين نظم الرقابة الداخلية وفاعليتها في الشركات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨م، ص٢٨٥

تكوين لجان المراجعة:

يتم تقييم جودة أداء لجنة المراجعة بداية من لحظة تكوين هذه اللجنة، حيث إن عملية تكوين لجنة المراجعة يخضع لعدد من العناصر من أهمها:

١. استقلالية لجان المراجعة.

قد يبدو دور المديرين المستقلين مهما جدا في ضمان مصالح المستثمرين الخارجيين، حيث يعد استقلالية اعضاء لجنة المراجعة محددا ضروريا للفعالية، وضمانا للموضوعية، ولقد تم التأكيد على أهمية استقلال أعضاء لجنة المراجعة لتحسين فاعليتها، كما كشف الفكر المحاسبي عن الأثر الإيجابي لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقرير المالية، ولضمان تحقيق الاستقلال [١].

٢. خبرة أعضاء لجان المراجعة.

اقترحت لجنةThe Blue Ribbn Committee ١٩٩٩ s` (BRC) بمناسبة تطوير أداء لجنة المراجعة في الشركات بأنه يجب أن تحتوي على خبير مالي واحد على الأقل لكي يؤكد على أهمية الثقافة المالية، وخبرة أعضاء اللجنة على أن يتصف هذا الخبير بالاستقلالية عن الشركة والإدارة وأن يتحلى هذا الخبير بالثقافة المالية، بما يعني قدرته على قراءة وفهم القوائم المالية الأساسية، وبينت بأنه يجب أن يكون موظفا سابقا أو لديه شهادة خبرة في مجال المحاسبة والتمويل أو خبرة موازية كمدير في أحد الشركات يتحمل فيها المسؤولية المالية، على أنه يتصف بأحد الوظائف التالية:

١. الخبير المحاسبي الذي يتمتع بالخبرة في العمل كمحاسب قانوني أو مراجع أو مدير مالي أو مراقب أو مدير حسابات.
٢. الخبير المالي غير المحاسبي، وهو من لديه خبرة في العمل كمدير تنفيذي أو رئيس مجلس إدارة في منشأة هادفة للربح أو هو من لديه الخبرة في العمل كمدير إداري أو شريك في المضاربات المالية أو بنك استشاري أو إدارة الأموال.

ويمكن لنا قياس الخبرة المالية في اللجنة بالنسبة للأعضاء التي لديهم خبرة مالية إلى اجمالي اعضاء اللجنة، ويتم تقسيم الخبرة المالية إلى خبرة محاسبية وخبرة مالية غير محاسبية، ونسبتهم إلى العدد الإجمالي للجنة المراجعة[٢].

([١]) الإيباري، هشام فاروق، مدى فعالية لجنة المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الرابع، ٢٠١٢م، ص٦٦، ٦٧

([٢]) د. سمرة، ياسر محمد عبد العزيز، تقييم جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، أكتوبر، ٢٠١٠م، الجزء الثاني، ص٥٩٤، ٥٩٥

يستنتج الباحث من ماسبق ضرورة استقلالية لجنة المراجعة مع أهمية الخبرة المحاسبية لاعضاء لجان المراجع او لايقل عن شخص منهم لديه خبرة في العمل المحاسبي والأخر لدية خبرة في العمل المالي كمدير تنفيذي.

حجم لجان المراجعة:

تناول الأدب المحاسبي حجم لجنة المراجعة بوصفه أحد العوامل المهمة التي تؤثر في كفاءة مجلس الإدارة، حيث ظهرت وجهتا نظر متعارضتان حول تأثير الحجم على الكفاءة فمن ناحية هناك وجهة نظر ترى أن الحجم الاقل أفضل حيث يعاني الحجم الكبير من مشكلة التعاون وبطء اتخاذ القرار، ومن ناحية أخرى هناك وجهة نظر ترى أن الحجم الأكبر يوفر خبرة ومعرفة أكثر وقدرة على أداء واجبات العمل، كما يوفر الحجم الكبير موارد أكثر للجنة ويحسن من الإشراف وبالتالي يساعد على اكتشاف وحل المشاكل المحتملة في عملية التقرير الماي، وفي البيئة التي تتسم بتركيز الملكية فإن الحجم الكبير لمجلس الإدارة لا يعتبر بالضرورة أقل فعالية ضمن هيكل الحوكمة، وقد أوضحت بعض الدراسات وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على إفصاح الشركة، بينما اشارت دراسة إلى انخفاض أهمية الحجم كأحد عوامل جودة لجان المراجعة وحذرت من أن التكاليف الناتجة عن ضعف مستوى الاتصال والتنسيق في الحجم الكبير قد تفوق المنافع[١].

اجتماعات لجان المراجعة:

وفقاً لتوصيات فريق العمل المكلف بدراسة وتحديث نموذج الاسترشاد للقرار الوزاري رقم(٩٠٣) من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام(٢٠٠٤) يجب أن تعقد اللجنة اجتماع دوري كل ثلاثة شهور على الأقل، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما يجب أن تجتمع اللجنة ولمرة واحدة على الأقل كل سنة مع المراجع الخارجي والمدراء التنفيذيين، ومجلس الإدارة، والمراجع الداخلي (كل على حدة).

وقد وجد wang etl أن هناك فجوة توقعات بين إدراك الجميع لمهام لجنة المراجعة وبين مهام لجنة المراجعة وفقاً للتشريعات والإصدارات من الجهات المهنية المسئولة عن تنظيم المهنة، فتوقعات أصحاب المصالح من لجنة المراجعة مغالي فيها مقارنة بالمطلوب منها وفقاً للقواعد المنظمة ، وفي تلك الدراسة ذكروا أن عدد اجتماع لجنة المراجعة يجب أن لا تقل عن ثلاثة اجتماعات سنوياً ، في حين ذكر بعض الباحثين أن يفضل ألا يقل عدد الاجتماعات للجنة

---

(١) د. عرفه، نصر طه، د. عبد الحكيم، مجدي مليجي، **أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية**، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، محرم، ١٤٣٥، نوفمبر ٢٠١٣، ص٦٣

المراجعة عن ستة اجتماعات ، ولا تزيد على ١٢ اجتماع في العام ، ووفقاً للدليل عمل لجان المراجعة الصادر عام ٢٠٠٨م من وزارة الاستثمار المصرية (مركز المديرين المصري) والذي تم إعداده في ضل أفضل الممارسات الدولية للجان المراجعة ، يجب أن تجتمع لجنة المراجعة أربع مرات سنويا على الأقل ، وان يكون هناك وقت كافي لكل اجتماع لمناقشة جدول الأعمال كاملاً ، كما يجب أن تعقد لجنة المراجعة مع المراجعين الخارجين بصفة دورية اجتماعين على الأقل :

الاجتماع الأول: لمناقشة نطاق وإستراتيجية وخطة عمل المراجع الخارجي.

الاجتماع الثاني: لمناقشة ملاحظاتهم وتقريرهم على القوائم المالية عن العام[١].

ويستنتج **الباحث** مما سبق ضرورة اجتماع لجنة المراجعة بما لايقل على أربعة أجتماعات سنوياً.

وتتمثل اجتماعات لجنة المراجعة في الآتي:

١. اجتماع يخصص لتخطيط اعمال المراجعة، وتلقي خطة المراجعة الداخلية وخطة المراجعة الخارجية، ويكون ذلك بعد اجتماع المساهمين.
٢. اجتماع يخصص لمناقشة أعمال المراجع الخارجي والقوائم المالية السنوية، ويكون قبل انعقاد مجلس الإدارة المخصص للموافقة على التقرير السنوي.
٣. اجتماع خلال العام أو في وقت متأخر من العام لفحص مشاكل التقرير المالية ومتابعة تنفيذ ملاحظات المراجعين الداخليين والخارجيين [٢].

سلطات لجان المراجعة

بهدف الوصول إلى لجان مراجعة ذات فعالية عالية؛ يجب على مجلس إدارة المنشأة التحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات الخاصة بها، بحيث يكون لها سلطة اتخاذ القرارات التصحيحية، داخل المنشأة، وسلطة التوصل إلى أي معلومات تحتاجها في عملية الإشراف والتقييم للسياسات المتبعة، ويمكن تقسيم سلطات لجنة المراجعة إلى الآتي:

١. سلطة رسمية ناتجة عن تفويض مجلس الإدارة بشكل رسمي للجنة.
٢. سلطة الاستقلال: ناتجة عن قدرة اللجنة على اتخاذ القرارات.

---

(١) د.كساب، ياسر السيد، **مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمددات فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٢، ص٤٣٠

(٢) د. هاشم، محمد صالح، **الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس والسبعون، ٢٠١٠م، ص٢٩٥، ٢٩٦

٣. سلطة الحصول على المعلومات: والناتجة عن قدرة اللجنة في الحصول على المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب.

٤. سلطة الخبرة: وهي ناتجة من قدرة أعضاء اللجنة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

٥. سلطة التوجيه: ناتجة عن قدرة أعضاء اللجنة على قيادة وتوجيه الآخرين.

٦. سلطة الإدارة: ناتجة عن قدرة اللجنة على الاستمرار وتنفيذ المهام بكفاءة وفعالية[١].

دور لجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركة:

أ. القوائم المالية: –

تلعب لجنة المراجعة دورا حيويا في زيادة فعالية حوكمة الشركات، حيث تعمل على تحقيق ضمان جودة التقارير المالية، وتضفي عليها مزيدا من الثقة عن طريق الدور الذي تمارسه في الإشراف على عملية المراجعة الداخلية أو الخارجية، وكذلك دورها في مقاومة أي ضغوط أو تدخلات قد تمارسها الإدارة على عمليات المراجعة [٢].

يمكن تقييم مستوى الجودة والموثوقية في التقارير القوائم المالية من خلال اختيار مجموعة من المقاييس حددها Dorothy فيما يلي:

- الدعاوى القضائية المرفوعة من حملة الاسهم ضد مجلس الإدارة بسبب وجود مخالفات وأخطاء جوهرية.
- الدعاوي القضائية المرفوعة من هيئة سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد ومعايير العرض والإفصاح.
- معدل تغيير المراجعين الخارجيين بسبب الخلافات السياسية على السياسات المحاسبية.
- طبيعة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية السنوية والدورية.

وقد خلصت دراسة Dorothy إلى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية، والتي يتم على أساها اعداد التقارير والقوائم المالية، بما يمكن المستثمرين ومتخذي القرار من اتخاذ القرارات الرشيدة.

ويرى البعض أن لجان المراجعة لن تؤثر كثيرا في جودة التقارير والقوائم المالية، إذ أن مهام لجان المراجعة تعني بالتدقيق في الطرق المحاسبية المطبقة في المنظمة، كما ان لجان المراجعة ليس لديها الوقت الكافي لمتابعة تفاصيل تلك التقارير والقوائم المالية.

---

(١) أمين، عبير بيومي محمود محمد، **دور لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القرارات الاستثمارية بسوق الأوراق المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٣، ص٤٠٢، ٤٠٣

(٢) راضي، محمد سامي، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١١م، ص٤٥٤

كما إن تشكيل لجان المراجعة من أعضاء ماليين ذوي خبرة يمكن أن يساهم في جودة التقارير والقوائم المالية، كما أن التنسيق الكامل بين المراجع الخارجي واعضاء المراجعة بما لها من صلاحيات يجعلها أكثر فعالية.

وتأكيداً على دور لجنة المراجعة في زيادة جودة التقارير والقوائم المالية ما صدر عن توصيات لجة Blue Ribbon Committee المنبثقة عن بورصة الأوراق المالية الأمريكية. حيث أسفرت أعمال تلك اللجنة عن عشر توصيات، منها توصية تختص بتحسين جودة التقارير، والقوائم المالية من خلال التنسيق بين المراجع الخارجي، ولجنة المراجعة[١].

كما تقوم لجان المراجعة بالإشراف والرقابة على أنشطة الشركة المتعلقة بإجراءات اعداد القوائم المالية التي تقع على عاتق الإدارة، وتتجلي الأنشطة التي تقوم بها لجنة المراجعة يما يتعلق بإعداد القوائم المالية بالنواحي الآتية:

- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة، وتقديرات الإدارة، وتقيم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة.
- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية.
- تقويم سياسات الافصاح المطبقة في ضوء أهداف القوائم المالية وغاياتها.
- التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرضي من المنفعة للقوائم المالية.
- مناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية مع الأطراف المعنية داخل الشركة قبل إصدارها.
- الحد من خطر القوائم المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى قوائم مالية احتيالية وتعريفها[٢].

ب. نظام الرقابة الداخلية:-

تمثل الرقابة الداخلية سلسلة من الأحداث المتعاقبة المترابطة، والتي تسعى لتحقيق عدد من الأهداف المحددة، وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بجميع الأفراد داخل الشركة، ويرى في نفس الوقت تأكيد معقول بخصوص تحقق الأهداف المرسومة، ويعتبر تعريف لجنة Coso للرقابة الداخلية من أفضل التعريفات، حيث عرفتها على أنها العمليات المتخذة بواسطة مجلس الإدارة والإدارة والأفراد الآخرين، ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول بخصوص تحقيق الأهداف

---

(١) د. سامي، مجدي محمد، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصري**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم(٤٦) يوليو، ٢٠٠٩ص٢٩

(٢) د: محمد، آمال إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٠٤

التي تتعلق بمصداقية التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات والالتزام بتطبيق القوانين والقواعد[١].

وبما إن الرقابة الداخلية نظام يتعامل مع كافة الأطراف داخل الشركة، لذا يجب أن تتعامل بشكل أساسي مع لجنة المراجعة ويكون بينهم علاقة ذات صلة وثيقة، ولكي تقوم لجنة المراجعة بدورها بفاعلية تجاه مراجعة نظم الرقابة الداخلية فعليها القيام بمراجعة خطة المراجعة الداخلية ومدى ملائمتها، وكذلك تحليل ما توصل إليه المراجعين الداخليين من نتائج وخاصة ما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى اجتماع لجنة المراجعة مع كل من المراجعين الداخليين والخارجيين دون حضور أي من الأعضاء التنفيذيين، وذلك بهدف مناقشة مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية.

ولكي تكون لجنة المراجعة الداخلية أكثر فعالية في مجال الرقابة الداخلية فإنه يجب على أعضاء اللجنة القيام بالمهام التالية:

١. يجب أن تتولى لجنة المراجعة مسؤولية فحص الرقابة الداخلية، ويعتبر ذلك من أهم مسؤوليات اللجنة، بل إن عدم وجود مثل تلك النظم يعتبر عامل فشل للشركات.
٢. يجب التحقق من مدى كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في الشركة، وفعالية تصميمها بطريقة مناسبة تمكن من الحد من وقوع الأخطاء والغش، واكتشافها فور وقوعها وفعالية تنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من جودة تنفيذ الأنشطة الرقابية والثبات في تنفيذها.
٣. يجب أن يكون هناك اتصال مباشر بين المراجعين الداخليين ولجنة المراجعة، وأن يتم رفع تقارير المراجعين الداخليين مباشرة للجنة، حيث أن ذلك يعتبر عامل هام أساسي ومساعد للجنة في التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن مدى التزام الإدارة بالقوانين واللوائح المنظمة للشركة، وضمان عدم قيام الإدارة بإجراء أي تعديلات على تقارير المراجعين قبل عرضها على اللجنة.
٤. يجب على لجنة المراجعة التركيز على نواحي الضعف بنظام الرقابة الداخلية وموقف الإدارة من تحسين تلك الجوانب.
٥. وجود لجنة المراجعة والتعامل المباشر في ظل قنوات اتصالية فعالة بين اللجنة والمراجع الخارجين، يساعد اللجنة في التحقق من أنظمة الرقابة وإحكام السيطرة على الإدارة في حالة اكتشاف المراجع الخارجي نقاط ضعف جوهرية بالنظام المطبق.

---

(١) Coso. Internal Control- Integrated Frame Work: Executive Summary", The Committee of Sponsoring Organization of The Tread way Commission- COSO.٢٠٠٦, available at: www.coso.org.P١٢

٦. يجب على اللجنة التحقق من الموارد المخصصة لوظيفة الرقابة الداخلية، وأنها كافية لإتمامها بصورة مناسبة تمكن من الحد من وقوع الأخطاء والغش واكتشافها فور وقوعها، وإذا اكتشفت اللجنة نقاط ضعف عند فحص نظام الرقابة الداخلية يكون عليها أن توجه نظر المراجع الخارجي تجاهها لكي يأخذها في اعتباره عند قيامه بعملية المراجعة.

٧. يجب أن يساعد نظام الرقابة الداخلية على وجود إدارة للمراجعة الداخلية، والعمل على زيادة فعاليتها بما يفعل من إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية[١].

ح. عملية المراجعة الخارجية:-

من الاختصاصات الأصلية التي أسندت إلى لجنة المراجعة في تشريعات ولوائح الحوكمة، القيام بالعديد من المهام ذات العلاقة بالمراجعة الخارجية، تتمثل في : تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المراجع الخارجي والتوصية بتعيينه، وتحديد أتعابه وعزله، ودراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي والإدلاء بملاحظاتها عليها، وكذلك دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها، وأيضا متابعة اعمال واعتماد قيامه بأعمال خارج نطاق أعمال المراجعة والموافقة المسبقة على أتعابه عن تلك الأعمال، ويؤدي تفويض لجنة المراجعة في هذه المهام إلى زيادة فاعليتها، لأنه يعطي لها الحرية المطلقة في اختيار منشأة المراجعة ذات التخصص المهني بما يلبي احتياجات الشركة وأصحاب المصالح فيها[٢].

كما تتولى لجنة المراجعة مسؤولية وضع ضوابط تحد من المخاطر التي تواجه المراجع الخارجي وتهدد استقلاله، وتتمثل أهم تلك المخاطر في تقديم المراجع خدمات أخرى بخلاف عملية المراجعة للشركة محل المراجعة، وقد تكون هذه الخدمات أعمال محاسبية، استشارات ضريبية، استشارات مالية واستثمارية وإدارية، أو خدمات متنوعة أخرى، كاختيار وتعيين الموظفين الرئيسين للإدارة المالية، وفي هذه الحالة قد يجد المراجع الخارجي نفسه يقوم بمراجعة المعلومات المالية التي قام هو بنفسه بإعدادها مما يؤثر بشكل سلبي على استقلالية المراجع[٣].

المراجعة الداخلية:-

المراجعة الداخلية تلعب دورا كبيرا في تفعيل حوكمة منظمات الأعمال، حيث يمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها: نشاط رقابي مستقل، موضوعي تقويمي واستشاري، من شأنه

---

(١) د. هاشم، محمد صالح، **مرجع سابق**، ص٣١٨

(٢) غريب، عادل ممدوح، **تحليل مدى ادراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلد ٢٧، العدد الرابع، الجزء الثاني، ٢٠١٣ص٢٦

(٣) د. هاشم، محمد صالح، **مرجع سابق**، ص٣٢٤

تقديم التأكيدات اللازمة، وابداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة تزيد من فعالية المنشأة، وتؤدي إلى تحسين أداءها، ويساعد هذا النشاط على تحقيق اهداف المنشأة، بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من إدارة المخاطر، الرقابة وحوكمة الشركة.

واعتمادا على التعريف السابق إن معهد المراجعين الداخليين في عام ٢٠٠٧ قد أصدر بعض النتائج التمهيدية لدراسة بحثية على المستوى العالمي عن الحالة الحالية والمستقبلية لمهنة المراجعة الداخلية تمت على عينة قوامها ٩٠٠٠ مراجع داخلي ينتمون إلى ٩٠ بلد حول العالم، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة:

١. معظم المراجعين الداخليين(٨٢%) يتبعون المعايير الدولية للممارسة المهنة.
٢. زيادة تركيز المراجعين الداخليين على إدارة المخاطر(٨٠%) وعلى الحوكمة(٣٦%).
٣. النظر إلى وظائف المراجعة الداخلية على أنها أداة فعالة ومضيفة للقيمة.
٤. أن ارتباطات المراجعة الداخلية تعتمد على مخاطر المنظمة.
٥. أن تحليل الخطر ومهارات الأعمال والسرية والموضوعية والأخلاق صفة اساسية للمراجعة الداخلية[١].

إدارة المخاطر:-

فضلاً عن الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة، فإنه يقع على عاتقها أنشطة إضافية تتعلق بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، وذلك من خلال النقاط التالية:

١. تحديد مدى قابلية الشركة التعرض للمخاطر المختلفة بشكل عام.
٢. تحديد كافة المخاطر التي قد يواجهها النشاط وتقييمها والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها.
٣. مراقبة عملية إدارة المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على اعداد التقارير المالية وغير المالية للشركة.
٤. تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.
٥. المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.
٦. تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية [٢].

وخلاصة القول: إن وجود لجان للمراجعة يحقق الكثير من المزايا التي تنعكس في تفعيل حوكمة الشركات.

---

(١) راضي، محمد سامي ، **مرجع سابق**، ص٤٦١

(٢) د. محمد، آمال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص٥٠٦

من خلال ماسبق يرى الباحث أن دور لجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركة من خلال عملها على تحقيق ضمان جودة التقارير المالية، وتضفي عليها مزيدا من الثقة عن طريق الدور الذي تمارسه في الإشراف على عملية المراجعة الداخلية أو الخارجية، فضلا عن الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة، فإنه يقع على عاتقها أنشطة إضافية تتعلق بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، أي إن وجود لجان للمراجعة يحقق الكثير من المزايا التي تنعكس في تفعيل حوكمة الشركات.

المبحث الثالث

اختيار السياسات المحاسبية، ومراجعة الحسابات

أولا: اختيار السياسات المحاسبية.

المقدمة:

أدى التطور والتنوع في الأنشطة الاقتصادية، والاختلاف في الأنظمة، والتشريعات في المجتمعات، بالإضافة إلى الأهداف، والقيود الإدارية في المنشآت المالية، إلى تعدد الطرق المحاسبية وأدوات التطبيق العملي لها، ويتيح هذا التعدد في الطرق المحاسبية للإدارات حرية اختيار الطرق، والسياسات المناسبة، والملائمة لطبيعة المنشأة ومتطلباتها.

لكن هذه الحرية في الاختيار ليست مطلقة، وإنما يفرض على الإدارة بعض القيود في عملية الاختيار بين ما يتاح لها من بدائل، حيث أن إعداد القوائم المالية يعتمد على بعض المبادئ والأسس والممارسات التي يجب مراعاتها لتكون هذه القوائم أكثر ملاءمة وموثوقية، فهي تمثل مصدر رئيسيا للمعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية كالمستثمرين، والمقرضين، والجهات الحكومية.

سيتناول هذا الجانب من المبحث السياسات المحاسبية من حيث مفهومها، وأسس اختيارها، وتطبيقها، والإفصاح عنها، وما هي السياسات المستخدمة في إعداد البيانات المالية، بالإضافة الى تنظيمها، والعلاقة بين السياسات المحاسبية، والاستراتيجية المحاسبية، ثم الاعتبارات التي تحكم اختيار السياسات، والمداخل البحثية لتفسير اختيار السياسات، ثم العوامل المؤثرة في هذا الاختيار.

كما أنه سيتم التركيز في هذا المبحث على معطيات معايير المحاسبة الدولية، ذلك أن الدول تعتمد المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية مع"تطبق معايير المحاسبة وقواعدها والتدقيق الدولية المتعارف عليها، والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة" [1].

أولاً–مفهوم السياسات المحاسبية:

وعند النظر إلى السياسات المحاسبية من منظور المحلل المالي، فقد نعدها ادوات التطبيق المستخدمة لتوصيل المعلومات المالية، كما عرفت السياسات المحاسبية بأنها مجموعة أدوات التطبيق التي يستخدمها المشروع في إنتاج المعلومات المالية وتوصيلها، ويقصد بأدوات التطبيق تلك القواعد والأسس، والطرق، والإجراءات التي يستعين بها المحاسبون لتطبيق المبادئ

([1])(قانون الشركات الأردني، ٢٠٠٦)

المحاسبية، وبيان كيفية معالجة البنود، والعمليات، والأحداث في مجال محدد[١] .

كما تم اعتبار عدم التماثل في السياسات المحاسبية للمنشآت المختلفة، يعود إلى تعدد أدوات التطبيق العملي التي تمكّن كل إدارة من اختيار ما يتلاءم مع ظروفها.

وقد ذهب البعض إلى تفسير مفهوم السياسات المحاسبية من خلال ربطها بالعوامل التي تؤدي إلى تعددها واسباب اختلاف ملاءمتها للمنشآت المختلفة، كما في تعريف البنا، حيث يرى أن السياسات المحاسبية "ما هي إلا انعكاس لعدة عوامل قد تكون محاسبية متمثلة في الأهداف، والمفاهيم التي يحددها الإطار الفكري للمحاسبة، وعوامل اقتصادية متمثلة في انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وعدم وجود أنظمة ضريبية ذات كفاءة عالية من ناحية تحصيل الضريبة، وعوامل ادارية متمثلة في مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، كذلك مسؤوليتها عن اختيار المبادئ المحاسبية وتطبيقها وعوامل أخرى خاصة بعوامل تشريعية، وترتبط بالمعالجات والممارسات المحاسبية في مجتمع معين وتتأثر بالتشريعات الملزمة"[٢].

مما سبق يخلص الباحث إلى تعريف شامل للسياسات المحاسبية وهو أنها: عبارة عن مجموعة البدائل من المعايير والقواعد المحاسبية الصادرة عن هيئة ذات قبول عام، وتمثل أدوات التطبيق المحاسبية من أسس، وقواعد، وأعراف، وأحكام، وممارسات، تلتزم الإدارة في المنشأة بالاختيار من ضمنها البديل المناسب لطبيعتها وظروفها، لإعداد قوائمها المالية، مراعيةً في ذلك العوامل المحاسبية، والاقتصادية، والإدارية، والتشريعية.

وقد لخصت معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) تعريف السياسات المحاسبية ضمن بند التعريفات في المعيار المحاسبي رقم (٨) "السياسات المحاسبية هيAAي عبارة عن الأسس المحددة، والقواعد، والأعراف، والأحكام، والممارسات التي تتبعهاA وتطبقها المنشأة في عملية إعداد القوائم المالية وعرضها"[٣].

ولعل من أهم ما أفاده المعيار الدولي رقم (١) بخصوص السياسات المحاسبية هو الإشارة إلى أنها تتضمن المبادئ والقواعد، والأعراف، والأحكام، والإجراءات التي تتبناها الإدارة في إعداد البيانات المالية وعرضها. وأن هناك عددا من السياسات المحاسبية المختلفة المستخدمة

---

(١) نضال محمود الرمحي، طارق عبد الخالق نصار، زياد عبد الحليم الذيبة، (٢٠١٣) "**مباديء المحاسبة المالية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط٢، عمان، الاردن. ص ٦٨.

(٢) عبدالرحمن يوسف الخليفة عبد الحكيم، (٢٠٠٨)، "**تحليل المقومات الأساسية للنظرية الإيجابية ودورها في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية البديلة**"، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان، ص١١٤

(٣) IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

حتى بالنسبة للموضوع نفسه. وبالتالي فإن الاجتهاد مطلوب في عملية اختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف المنشأة في عرض مركزها المالي وتطبيقه ونتائج عملياتها بصورة صحيحة.

ثانياً: اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها.

يجب على المنشأة أن تتبع السياسات المحاسبية المناسبة لظروفها، التي تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا أنه في بعض الحالات يوفر المعيار للإدارة حرية الاختيار، وفي حالات أخرى لم تتطرق لها معايير الإبلاغ المالي، ولم تعطِ أية توجيهات حولها، لذا ينبغي على الإدارة تحديد السياسات المحاسبية المناسبة لعمليات المنشأة وظروفها[١] .

تتأثر عملية اختيار السياسات المحاسبية في الكثير من العوامل والمتغيرات، ذلك ما يتطلب توفير مجموعة من الضوابط الضرورية لتحديد درجة الحريّة وتنظيمها لدى الإدارة في اختيار السياسات والطرق المحاسبية، غير أنه يجب الإشارة إلى أن هذه العملية أية عملية الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية، ليست بالطريقة السهلة أو البسيطة، إنما هي عملية معقدة وفي الوقت نفسه هي ذات أهمية عالية جدا، بحيث تتطلب من الإدارة الخبرة العالية، والكفاءة، والمهنية ليتم ذلك الاختيار بالطريقة الأفضل، والأنسب لغاية تحقيق أهداف المنشأة.

عند اختيار السياسات المحاسبية يجب على الإدارة مراعاة بعض الاعتبارات التي تمثل جودة قرار الاختيار ومدى صحته وملاءمته لظروف المنشأة، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يأتي:

أ-جودة المعلومات المحاسبية:

تعتمد جودة المعلومات المحاسبية على الاهتمام، والتركيز من قبل الإدارة لتحقيق هدف الإبلاغ المالي بأفضل ما يمكن، ويتم ذلك من خلال اختيار السياسات المحاسبية الأفضل، والأنسب لتمثيل المنشأة بشكل صادق وملائم.

لذا فإن ايصال المعلومات الجيدة حول الآلية التي تتبعها المنشأة في تسيير أعمالها يتطلب العناية في الغاية من اختيارها وتمثل جودة المعلومات عدّة محاور يجب مراعاتها عند اختيار السياسات المحاسبية، وهي كما يأتي:

١. اختيار سياسات محاسبية تحقق الخصائص النوعية للمعلومات:

يفيد المعيار الدولي رقم (٨)، أنه عندما ينطبق معيار دولي بشكل مباشر على عملية محددة أو حدث أو ظرف آخر في المنشأة، يجب على هذه المنشأة تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية المطابقة لهذا البند بتطبيق المعيار. وبالمقابل في حال عدم وجود معيار دولي ينطبق

---

(١) IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version ٢٠١٣/١/١.

بشكل مباشر على العملية، أو الحدث أو أي ظرف آخر، ينبغي على الإدارة أن تنظر الى إمكانية تطبيق متطلبات المعايير الدولية في حالات مماثلة او ذات صلة، والعمل على تطوير سياسة محاسبية وتطبيقها، وتنتج عنها معلومات تتصف بما يأتي[١] :

أ. أن تكون ملائمة لاحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب. أن تكون ممثلة بصدق بحيث يمكن الاعتماد عليها، بمعنى أن تكون القوائم المالية:

١) تعبر بصدق عن المركز المالي للمنشأة، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

٢) تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات، والأحداث والظروف الأخرى، ولا تكتفي فقط بالشكل القانوني.

٣) تكون محايدة، بمعنى أن تكون خالية من التحيز.

٤) تتسم بالحيطة والحذر (التحفظ).

٥) تكون كاملة في جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية.

٢. اختيار سياسات محاسبية تحقق خاصية التماثل والاتساق، والانسجام في المعلومات المحاسبية:

تهدفف خاصية الاتساق، أو التماثل الى تحقيق إمكانية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة من خلال استخدام المبادئ المحاسبية نفسها في تلك الفترات، أي أنه يمكن تحقيق الاتساق والتماثل عندما يتم استخدام السياسات المحاسبية نفسها والإجراءات والطرق والمعالجات المحاسبية نفسها في جميع الفترات المحاسبية.

لا يمنع الاتساق من تغيير المبادئ، أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل، وأكثر نفعا وأصدق تمثيلا، ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير، والإفصاح عن ذلك، كما يجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد، والإفصاح عن طبيعة التغيير وأثره في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة، وعلى مدقق الحسابات إيضاح ذلك أيضا في فقرة من التقرير الذي يقدمه مع الرجوع إلى الملاحظة الواردة في القوائم المالية.

يمثل العرض والإبلاغ المالي على أساس قابل للمقارنة من أهم الأهداف المحاسبية، وهذا ما يبرز أهمية الاتساق، والتماثل في اختيار السياسات المحاسبية، حيث أن الاعتماد على الأرقام فقط لا يمكن الاعتماد عليه، فالأرقام لا تمثل محتوى معلومات قادرة على تحديد القرارات بالإضافة الى أنها تتم عن معلومات إختيارية، بينما تكون مقارنة الأرقام الحالية للمنشأة مع

---

(١) IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version ٢٠١٣/١/١.

الأرقام المعلنة في التقارير المالية السابقة للمنشأة نفسها تعطي كميى جيدة من المعلومات ذات فائدة أكبر، ويتضمن التمكين من التغيير في القرارات.

لا يمكن حصر خاصية التنسيق لتكون فقط للمقارنة بين السياسات المحاسبية في الفترات المتعددة، أو الثبات على المبادئ المحاسبية، ذلك أن السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة ذاتها، وفي الفترة المحاسبية نفسها قد يكون لها تأثيرات متداخلة، ومتعارضة أحيانا، مما يؤدي الى صعوبة الاستفادة من معلومات المنشأة المفصح عنها، ويؤدي الى زيادة الجهد في ترتيب الأولويات وتحديدها، والبحث في متطلبات عملية اتخاذ القرارات المحاسبية. لذا فإن على الإدارة أن تختار مجموعة السياسات المحاسبية التي تمثل أعمال وإجراءات المنشأة، بشكل منظم يتضمن سياسات متجانسة ومترابطة غير متعارضة، تصل إلى حد مقبول من التكامل فـﻰي تمثيل عمليات المنشأة.

٣. اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق التوازن في الأثر التراكمي:

قد يؤثر تطبيق بعض السياسات المحاسبية في الفترة الحالية على بنود القوائم المالية بشكل ايجابي أو سلبي على تلك البنود نفسها في القوائم المالية للفترات اللاحقة، لذا فإن عملية اختيار السياسات المحاسبية يجب أن تراعي الأثر التراكمي لهذه السياسات في الفترات اللاحقة قبل تطبيقها للوصول إلى الأثر المراد على الفترة الحالية، حيث يمثل التوازن بين التأثيرات الحالية واللاحقة، إلى تحقيق استراتيجية مثلى للإدارة في المنشأة المُعدّة للتقارير.

٤. تعدد أثر السياسات المحاسبية:

قد يؤثر أيضا اختيار سياسة محاسبية معينة لإجراءات بند أو عنصر معين من عناصر القوائم المالية في البنود والعناصر الأخرى ذات العلاقة بهذا البند، فعلى سبيل المثال عند اختيار سياسة محاسبية لحساب قيمة إهلاك الأصول، أو تقييم المخزون بهدف التأثير في كمية الأرباح أو الإيرادات، سيؤثر ذلك بشكل مباشر في البنود الأخرى، كأن يحدث تغييرا في تقييمات الأصول أو تقييمات غير صحيحة لكمية المخزون وقيمته.

لذا فإن على الإدارة عند اختيار سياسة محاسبية معينة يجب أن تراعي مدى تأثير هذه السياسة على البنود الأخرى، لتحقيق التوازن بين القيم المحاسبية المتعلقة بعناصر القوائم المالية.

أ. متطلبات المعايير المحاسبية:

تطبق بعض الدول معايير محاسبية دولية ومحلية، وبالنسبة لسودان فإنه يمتثل لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذا فإن الحريّة في عملية اختيار السياسات المحاسبية يجب أن يتم ضمن إطار معايير المحاسبة الدولي، وكما هو مشار اليها في المعيار المحاسبي رقم (٨) يلزم

هذا الإطار عملية الاختيار بين السياسات المحاسبية بما يأتي[1] :

١. يجب أن تلتزم الإدارات عند اختيارها لسياساتها المحاسبية بما تتضمنه معايير المحاسبة، التي تم وضعها بهدف تقليل الاختلاف، والتباين بين السياسات المحاسبية في المنشآت المتشابهة في أنشطتها، وأحجامها، وذلك لتحقيق الحد الأدنى المقبول من القابلية للمقارنة بين تلك المنشآت.

٢. يجب أن تلتزم الإدارة في عملية اختيار السياسات المحاسبية بمبدأ التماثل والاتساق أو ما يعرف بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية، بحيث تستمر المنشأة باستخدام الطرق والأساليب المحاسبية ذاتها في الفترات المحاسبية المختلفة، ولا يتم تغيير هذه السياسات إلا بوجود مبرر للتغيير. ويهدف ذلك أيضا إلى تحقيق مبدأ المقارنة بين الفترات المحاسبية للمنشأة نفسها.

٣. يجب على الإدارة أن تلتزم بمبدأ الإفصاح ومتطلباته من حيث الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة والمؤثرة لحد معين في نتائج عمليات المنشأة، والإفصاح عن أي تغيير في تلك السياسات، أو عدم الامتثال لأية سياسة تعد من متطلبات المعايير. وذلك بهدف ضبط حرية الإدارة وتحديدها في اختيار السياسات المحاسبية، والتغيير في السياسات المستخدمة.

ب. المتطلبات التشريعية والبيئية:

ويمثل هذا الجانب دور الحكومات في الدول في التأثير على عملية اختيار السياسات المحاسبية، من حيث السياسة الحكومية، والقوانين، والتشريعات التي تحكم بيئة الأعمال في المنشآت المالية، بحيث تمثل هذه القوانين، والتشريعات قيودا على عملية الاختيار بين البدائل المحاسبية، مثل القوانين والتشريعات الضريبية في الدول.

٥.الثبات والتغيير في السياسات المحاسبية:

إن عملية مقارنة القوائم المالية بين الفترات المختلفة المنشأة لنفسها، أو بين المنشآت المختلفة للفترة نفسها، مفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تحديد الوضع، والأداء المالي، والتدفقات النقدية، لكن عملية المقارنة تقتضي الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى.

والثبات في السياسات المحاسبية هو أن تستمر المنشأة باستخدام السياسات المحاسبية نفسها في العمليات، والأحداث والظروف المتشابهة، مما يتيح لمستخدمي القوائم المالية قابلية المقارنة

---

(١) IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version ٢٠١٣/١/١.

للوضع المالي بين الفترات المختلفة.

الالتزام بالثبات يشكل ضرورة لإجراء التحليل المالي والمحاسبي، لإجراء المقارنات الهادفة للمعلومات المحاسبية، بحيث لا يمكن إجراء المقارنات إذا كان الأساس الذي تبنى عليه المعلومات متغير باستمرار، أي أن توحيد أساس بناء المعلومات يفرض بالضرورة حتمية الاستفادة منها من خلال إجراء المقارنات. وأن سياسة الثبات في الطرق والإجراءات لعدة سنوات لا يقصد به الثبات المطلق، بل الثبات النسبي، حيث أنه من الممكن إجراء التغييرات إذا دعت الحاجة لذلك، لكن ضمن شروط محددة[١] .

بينما يمثل "التغيير في السياسات المحاسبية تحول المنشأة من مبدأ محاسبي مقبول وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية إلى مبدأ آخر مقول. على سبيل المثال، فإن التحول من طريقة المتوسط المرجح (WA) المستخدمة في تسعير المخزون إلى طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) يعد تغييرا في سياسة محاسبية"[٢].

يجب على المنشأة أن تعتمد الاستمرار، والثبات في تطبيق سياساتها المحاسبية، ما لم يتطلب أحد معايير التقرير المالي التغيير بشكل واضح، وصريح، أو يسمح بتصنيف البنود التي قد يكون الاختلاف في السياسات المحاسبية مناسبا لها، أي أن الاختلاف يؤدي لإنتاج قوائم مالية توفر معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية عن آثار العمليات، والأحداث لتلك البنود. وإذا تطلب أو سمح المعيار بذلك فإنه يجب اختيار السياسة المحاسبية الملائمة وتطبيقها باستمرار وثبات. ولا يعد تطبيق السياسات المحاسبية المختلفة على العمليات، والأحداث المختلفة في جوهرها العمليات والأحداث التي ليست ذات أهمية نسبية تغييرا في السياسات المحاسبى[٣] .

يتم احتساب التغيرات في السياسات المحاسبية عند اعتماد معيار جديد وفقا للأحكام الانتقالية لهذاا المعيار (إن وجدت). وفي حال عدم وجود أحكام انتقالية محددة يتم احتساب التغيير في السياسة بأثر رجعي (سواء كانت لازمة أو طوعية)، من خلال إعادة صياغة جميع الأرقام المقارنة التي تم عرضها، إلا إذا كان من غير العملي تطبيق ذلك.

٦. تطبيق السياسات المحاسبية بأثر رجعي:

يفيد المعيار الدولي رقم (٨) أنه عندما يتم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر

---

(١) هبة أحمد العطاونة (٢٠٠٥)، "**السياسات المحاسبية بين الثبات والتغيير: دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية**"، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص٢٤-٢٥.

(٢) محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، (٢٠٠٩) "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**"، ط٢، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن، ص١٣٨.

(٣) IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version ٢٠١٣/١/١.

رجعي، فإنه يجب على المنشأة أن تعدل الرصيد الافتتاحي لكل عنصر من العناصر المتأثرة في حقوق الملكية لأقرب فترة سابقة تم عرضها، والمبالغ المقارنة الأخرى المدرجة لكل فترة سابقة تم عرضها، كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة تطبق دائماً.

يستثنى من إلزامية التطبيق بأثر رجعي الحالات التي تكون فيها عملية تحديد الأثر على الفترات السابقة، أو الأثر التراكمي للتغيير، عملية غير قابلة للتطبيق، ففي حال عدم أمكانية تحديد الأثر على الفترات السابقة فإن المنشأة تلتزم بتطبيق السياسات المحاسبية الجديدة على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات كما هي في بداية أقرب فترة قابلة عمليها للتطبيق بأثر رجعي، أما في حال عدم إمكانية تحديد الأثر التراكمي فإن المنشأة تعدل المعلومات المقارنة لأجل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر مستقبلي لأقرب فترة قابلة للتطبيق.

٧. الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

قبل أن يتم إعداد القوائم المالية في المنشآت من قبل الإدارة، يجب على الإدارة أن تحدد السياسات المحاسبية التي ستتبعها في ذلك، ومما لا شك فيه أن هذه السياسات لها تأثير مهم على الصورة التي تعطيها القوائم المالية لمركز المنشأة المالي، ولنتائج عملياتها. لذا فإن الفائدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات تعتمد إلى حد كبير على معرفة صناع القرار، ومدى فهمهم للسياسات المحاسبية التي أعدت على أساسها كما يفترض في الإفصاح أن يساعد كثيراً في التعرف إلى السياسات المحاسبية وفهمها والاستفادة من ذلك في تفسير معلومات القوائم المالية[١].

إن الاهتمام بالمعايير الدولية يؤدي بشكل مباشر الى الاهتمام بالإفصاح المالي، حيث أن المعايير ركزت على عملية الإفصاح والتقرير المالي في معظم العمليات المالية، ويتجلى ذلك في تطوير المعايير الدولية الى معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحديد معايير مخصص للإبلاغ المالي يشمل جميع أنواع منشآت الأعمال، بالإضافة إلى وجود بند خاص بالإفصاح في معظم معايير المحاسبة الدولية.

نصت المادة (١٤) من (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق)، الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية على ما يأتي "تعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

---

(١) IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

إعداد بياناتها المالية وفقا لهذه المعايير"[١].

يهدف الإفصاح الى إزالة الغموض في المعلومات المحاسبية حول الوضع القائم للمنشأة، وتجنب التضليل في عرض هذه المعلومات من قبل معدي القوائم المالية، وذلك ليكون لدى المستخدمين قاعدة بيانات واضحة، فيها من الشمول والدقة ما يمكنهم من الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرارات.

وفيما يخص الإفصاح عن السياسات المحاسبية، فقد أوردت الفقرة ١١٧ من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) أنه يجب أن تفصح المنشأة في ملخص السياسات المحاسبية المهمة عما يأتي[٢] :

أ. أساس (أو أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

ب. السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة، المهمة لفهم القوائم المالية.

وأوضح المعيار هذه الإفصاحات كما يلي:

أولاً: أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية:

وتتمثل عملية القياس في تحديد القيم المالية التي يتم بموجبهاالاعتراف بعناصر البيانات المالية، وإدراجها في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، ويتطلب ذلك أساسا معينا للقياس، ومن الأمثلة على أسس القياس:

١. التكلفة التاريخية: بموجب هذا الأساس، تسجل الأصول بالقيمة النقدية المدفوعة، أو ما يعادلها، أو بالقيمة العادلة للمبلغ المدفوع للحصول عليها في تاريخ اقتنائها. وتسجلالالتزامات بقيمة الأصول التي تم استلامها مقابل هذا الالتزام، أو في بعض الظروف مثل ضريبة الدخل تسجل بالقيمة النقدية، أو ما يعادلها، والمتوقع دفعها لتسديد تلك الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.

٢. التكلفة الجارية: وهي أن يتم تسجيل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها التي يتوجب دفعها حاليا مقابل الحصول عل أصل مماثل. وتسجل الالتزامات بالقيمة (الاسمية) غير المخصومة للنقد أو ما يعادلها، والمطلوب دفعها حاليا لتسديد الالتزام.

٣. القيمة القابلة للتحقق: وهي تسجيل الأصل بالقيمة النقدية أو ما يعادلها التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصل بطريقة منظمة. وتسجل الالتزامات بالقيمة التي يمكن تسويتها بها، أي بالقيمة (الاسمية) غير المخصومة للنقد أو ما يعادلها، التي من المتوقع دفعها لتسوية

---

(١) هيئة الأوراق المالية (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) صادرة بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢، وبموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٥٣/٢٠٠٤) وعدلت بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٢٥٧/٢٠٠٥)

(٢)IAS, N٠.١, (٢٠١٣) "Presentation of Financial Statements", version ١/١/٢٠١٣.

الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة. ومن الأمثلة العملية يتم تسجيل البضاعة بالتكلفة أو بالقيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

٤. القيمة الحالية: وهي تسجيل الأصل بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الواردة، والمتوقع الحصول عليها من البند في المستقبل، وذلك ضمن النشاط العادي للمنشأة.

وتسجل الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقع استخدامها في تسوية الالتزام خلا الدورة العادية لنشاط المنشأة. من الأمثلة عليها الالتزامات الخاصة بمعاشات التقاعد.

يؤثر أساس القياس الذي تعد عليه المنشأة قوائمها المالية بشكل جوهري على تحليل المستخدمين لهذه القوائم، لذا من المهم أن تصرح الإدارة في المنشأة عن أساس، أو أسس القياس المستخدمة. وعندما تستخدم المنشأة أكثر من أساس قياس واحد في القوائم المالية يكفي أن توضح الأصول، والالتزامات التي تم عليها التطبيق لكل أساس.

ثانياً: السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة، والمهمة لفهم القوائم المالية:

يترتب على الإدارة مجموعة من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة، وفيما يأتي عرض أهمها[١] :

١. ينبغي على الإدارة عند تحديد ما يجب الإفصاح عنه من السياسات المحاسبية المستخدمة، أن تأخذ باعتبارها مدى المساعدة المقدمة للمستخدمين في فهم كيفية انعكاس العمليات والأحداث والظروف الأخرى على أداء المنشأة المالي.
٢. يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المحددة مفيدا بشكل خاص للمستخدمين عند اختيار تلك السياسات من ضمن البدائل المسموح بها في معايير الإبلاغ المالي الدولية. مثل أن تفصح المنشأة أنها تطبق القيمة العادلة، أم أنها تطبق طريقة التكلفة لعقاراتها الاستثمارية.
٣. تتطلب بعض معايير الإبلاغ المالي بشكل خاص الإفصاح عن سياسات محاسبية معينة، بحيث تتضمن الاختيارات أو طرق التطبيق التي قامت بها الإدارة من بين السياسات المختلفة المتاحة للاختيار. كما في المعيار الدولي رقم (١٦) حيث أنه يتطلب الإفصاح عن قواعد القياس المستخدمة لفئات الممتلكات، والآلات، والمعدات.
٤. يجب على إدارة المنشأة عند الإفصاح عن سياساتها المحاسبية، الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمليات المنشأة، والسياسات المحاسبية التي تناسبها، التي يتوقع مستخدمو القوائم

---

(١) IAS, N٠.١, (٢٠١٣) "Presentation of Financial Statements", version ١/١/٢٠١٣.

المالية أن ويفصح عنها. مثلا: يتوقع مستخدمو القوائم المالية من منشأة خاضعة لضريبة الدخل أن تفصح عن سياساتها المحاسبية لضرائب الدخل.

٥. السياسات المحاسبية قد تكون مهمة بسبب طبيعة عمليات المنشأة، حتى لو لم تكن مبالغ الفترات الحالية، والسابقة ذات أهمية مادية، لذا فإنه من المناسب أن تفصح الإدارة عن كل السياسات المحاسبية المهمة، التي ترتبط بشكل مباشر في عمليات المنشأة، حتى وإن لم تكن مطلوبة بشكل محدد من المعايير الدولية.

٦. خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، تتخذ الإدارة أحكاما – بخلاف تلك الأحكام المتعلقة بالتقديرات – يكون لها أثر كبير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية، يجب على الإدارة الإفصاح عن هذه الأحكام في ملخص السياسات المحاسبية المهمة، أو في الإيضاحات الأخرى.

٧. بخلاف الأحكام المتعلقة بالتقديرات، والأحكام التي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية، فخلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، تتخذ الإدارة أيضا أحكاما متنوعة على المبالغ التي تعترف بها في القوائم المالية، فمثلا تتخذ أحكاما في تحديد ما يأتي:

أ. متى يتم تحويل جميع المخاطر، والمنافع المهمة المرتبطة بملكية الأصول المالية والأصول المستأجرة إلى منشآت مالية أخرى.

ب. متى تعد مبيعات البضاعة في جوهرها ترتيبات تمويلية، وبالتالي لن ينشأ عنها إيراد.

ثالثاً: الإفصاح في حالات التغيير في السياسات المحاسبية:

عندما يحدث تغيير في السياسات المحاسبية، يكون سبب هذا التغيير اما صدور معايير محاسبية جديدة أو تفسيرات جديدة، لذا فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عما يأتي[١] :

أ. عنوان المعيار الدولي للتقرير المالي، او التفسير الذي يتطلب التغيير.

ب. يتم التغيير في السياسة المحاسبية وفقا الأحكام الانتقالية، إذا كان ذلك ممكنا.

ت. طبيعة التغير في السياسة المحاسبية.

ث. وصف الأحكام الانتقالية، إذا كان ذلك ممكنا.

ج. الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها أثر على الفترات المستقبلية، إذا كان ذلك ممكنا.

ح. الإفصاح للفترة الحالية وكل الفترات السابقة المعروضة إلى الحد الممكن عمليا عما يلي:

د. مبلغ التعديل لكل بنود القائمة المالية المتأثرة بالتغيير.

---

(١) IAS, N٠.١, (٢٠١٣) "Presentation of Financial Statements", version ١/١/٢٠١٣.

ذ. مبلغ التعديل لربحية الأسهم الأساسية، والمخفضة في حال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٣) "ربحية السهم".

ر. مبلغ التعديل المتعلق بالفترات السابقة للفترة المعروضة، إلى الحد الممكن عمليا.

ز. إذا كان التطبيق بأثر رجعي، غير عملي لفترة سابقة معينة، أو للفترات السابقة للفترة المعروضة، يجب على المنشأة أن تفصح عن الظروف التي تجعل التطبيق غير عملي، والإفصاح عن كيفية تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية، ومتى تم ذلك.

مع ملاحظة أنه لا يلزم في القوائم المالية للفترات اللاحقة أن تكرر هذه الإفصاحات.

عندما تقوم المنشأة بتغيير سياسة محاسبية معينة بشكل اختياري، يجب أن تفصح عما يأتي:

أ. طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.

ب. الأسباب التي تجعل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة يوفر معلومات ملائمة أكثر، ويمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر.

ت. الإفصاح للفترة الحالية، وكل الفترات السابقة المعروضة إلى الحد الممكن عمليا عما يأتي:

١. مبلغ التعديل لكل بنود القائمة المالية المتأثرة بالتغيير.

٢. مبلغ التعديل لربحية الأسهم الأساسية والمخفضة في حال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٣) " ربحية السهم".

ث. مبلغ التعديل المتعلق بالفترات السابقة للفترة المعروضة، إلى الحد الممكن عمليا.

ج. إذا كان التطبيق بأثر رجعي، غير عملي لفترة سابقة معينة أو للفترات السابقة للفترة المعروضة، يجب على المنشأة أن تفصح عن الظروف التي تجعل التطبيق غير عملي، والإفصاح عن كيفية تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية، ومتى تم ذلك.

مع ملاحظة أنه لا يلزم في القوائم المالية للفترات اللاحقة أن تكرر هذه الإفصاحات.

عندما لا تطبق منشأة معيارا دوليا للتقرير المالي الجديد الذي تم إصداره، ولكنه لم يصبح ساري المفعول حتى الآن، فإنه يجب على المنشأة أن:

أ. تفصح عن هذه الحقيقة.

ب. تفصح عن المعلومات، والتقديرات المحتملة لآثار هذه السياسة.

وليكون الإفصاح مفيدا ينبغي الإفصاح عن أسس القياس، والتقييم المستخدمة في إعداد البيانات المالية، والسياسات المتبعة في معالجة فروق ترجمة العملات الأجنبية، ومعالجة عقود الإيجار، وتحديد أرباح المبيعات بالتقسيط، ومعالجة إيرادات العقود وتكاليفها والمقاولات طويلة

الأجل، وسياسات الاستهلاك، وسياسات تقييم المخزون، والسياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد، وكذلك الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية ومبرراته، وتأثيره على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة، وتحديد مقدار الأثر التراكمي كميا[١].

تمارس الإدارة في المنشآت بعض الطرق التي تمكنها من التحكم في نوعية البيانات والأرقام المفصح عنها في التقارير المالية وكميتها، ومن أهم الطرق الشائعة في ذلك ما يأتي:

١. تمهيد الدخل (تجميل الدخل):

وهو عبارة عن التدخل المقصود من قبل الإدارة لتخفيض الانحرافات والتقلبات في الدخل، باستخدام أدوات محاسبية معينة، لتحقيق ما ترغب به الإدارة في البيانات المالية، وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (Generally Accepted Accounting Principles، GAAP) [٢].

وقد تستخدم الإدارة تمهيد الدخل لتلبية غايات خاصة، فقد تعمد لاستخدام هذا الأسلوب في زيادة صافي الربح، أو تخفيض صافي الربح، حسب الغاية، فمثلا قد تسعى لرفع صافي الربح بهدف رفع أسهم المنشأة، أو تخفيض صافي الربح للتهرب من الضرائب. وقد يكون الهدف من تجميل الدخل تجنب أو تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المنشأة من خلال تخفيض الفروقات في الأرباح والتقلبات في التدفقات النقدية.

٢. تكوين الاحتياطيات السرية:

يعرف الاحتياطي السري أو الاحتياطي الداخلي بأنه احتفاظ الإدارة بأرباح غير معلومة أو مخفية التي يمكن أن تشكل احتياطياً بسهولة، وبالتالي تكون جزءا من عملية تمهيد أرباح الشركة لمدة من الزمن[٣].

وتستخدم الإدارات هذا الأسلوب لتحسين الربحية، أو تقليل الخسائر الظاهرة في القوائم المالية، أو لإجراء توزيعات على المساهمين، وحوافز للإدارة، ولا تكون هذه الأساليب من نتائج الأعمال الفعلية، ولكن تستخدمها الإدارة لتحقيق غايات معينة، وتكون على الأغلب مخادعة وغير ممثلة لواقع المنشأة الحقيقي.

---

(١)أحمد موسى السيوطي (٢٠١٢) "**مدى تأثير المعلومات المحاسبية المحتواة في التقارير المالية السنوية على قرارات المستثمرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، ص٣٩-٤٠.

(٢)عمر عيسى جيهماني، (٢٠٠١) "**سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان**"، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين، المجلد ٤، العدد ١، ص١٠٣.

(٣)Arnold, T & Collier, P. ٢٠٠٧

٣. التأثير في المركز المالي:

قد تستخدم الإدارة بعض الطرق، والأساليب في التأثير في المركز المالي بصورة مغايرة في فترة معينة، وذلك بغية الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، مثل أن تصدر الإدارة بعض القرارات المؤثرة كسداد كمية ديون كبيرة من الالتزامات المتداولة لغاية التأثير في الأرباح.

نستنتج مماسبق يجب على المنشأة أن تتبع السياسات المحاسبية المناسبة لظروفها، التي تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا أنه في بعض الحالات يوفر المعيار للإدارة حرية الاختيار، وفي حالات أخرى لم تتطرق لها معايير الإبلاغ المالي، ولم تعطِ أية توجيهات حولها، لذا ينبغي على الإدارة تحديد السياسات المحاسبية المناسبة لعمليات المنشأة وظروفها عند اختيار السياسات المحاسبية يجب على الإدارة مراعاة بعض الاعتبارات التي تمثل في اختيار سياسات محاسبية تحقق الخصائص النوعية للمعلومات، اختيار سياسات محاسبية تحقق خاصية التماثل والاتساق، والانسجام في المعلومات المحاسبية، اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق التوازن في الأثر التراكمي، تعدد أثر السياسات المحاسبية، الثبات والتغيير في السياسات المحاسبية، تطبيق السياسات المحاسبية بأثر رجعي، الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

ثالثاً-السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المحاسبية:

تعد جودة المعلومات المحاسبية هدفا رئيسيا لإعداد القوائم المالية، فهي تمثل حلقة الاتصال بين المنشآت والمستخدمين لهذه القوائم، أو قد تكون أشبه بالإعلان الترويجي في بعض الحالات، والمعلومة المحاسبية الجيدة يجب أن تبنى على سياسة محاسبية مناسبة ومنظمة، ومن هنا تظهر أهمية السياسات المحاسبية، حيث تمثل تفسيراً لما تعرضه القوائم المالية.

وكما أن الثبات في تطبيق السياسات، والاتساق فيما بينها يجعل من المعلومات المحاسبية المتاحة أكثر فهما، وسهولة بالنسبة للمستخدم، فإن التغيير في السياسات، والاختلاف في تطبيقاتها يؤدي إلى تشتيت المعلومات، وعدم المقدرة على ربطها، ومقارنتها، وبالتالي عدم القدرة على استخدامها لغايتها، وهي الحكم على حقيقة عمليات وإجراءات المنشأة. وبما أن طبيعة المنشآت، وظروفها تختلف عن بعضها بعضا، كان لا بد من اختلاف المعالجات، والممارسات، فتعددت البدائل في السياسات المحاسبية لتشمل القدر الأكبر من الظروف المختلفة، وظل السعي مستمرا، ومازال من قبل الجمعيات والمجالس الدولية، والباحثين في محاولات تقليص البدائل وتنظيمها.

يوضع الشكل (١) الآتي توزيعاً لبعض السياسات المحاسبية ضمن مجالاتها المرتبطة بها

السياسات المحاسبية

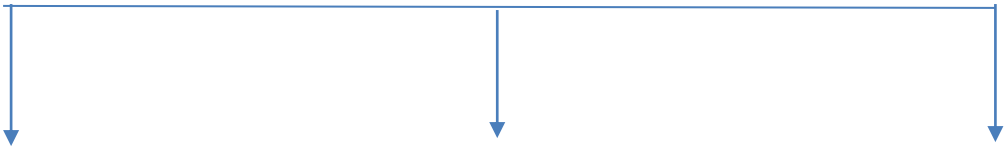

سياسات مرتبطة بعناصر الميزانية ومنها	سياسات عامة منها:	سياسات مرتبطة لعناصر قائمة الدخل ومنها:
سياسات خاصة بالاصول التابتة	سياسات توحيد البيانات المالية	سياسات الاعتراف بالإيراد
سياسات خاصة بالاصول المتدولة	سياسات ترجمة العملات الأجنبية	سياسات تكوين الإحتياطات
سياسات خاصة بالمطلوبات الثابتة	سياسات القييم	المكاسب والخسائر المرتبطة بالتخلص من الأصول
سياسات خاصة بالمطلوبات المتداولة		

شكل (٢/٢/١)

المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية:

أ. **أهم السياسات المحاسبية المتاحة:**

تمثل قائمة السياسات المحاسبية المهمة مجموعة البدائل التي تم اختيارها من قبل الإدارة كالطرق وإجراءات عملية لصياغة تقاريرها المالية، ويمكن اعتبارها كقائمة للإجابة عن بعض السياسات المحاسبية سياسات مرتبطة بعناصر الميزانية ومنها:

١. سياسات خاصة بالأصول الثابتة.
٢. سياسات خاصة بالأصول المتداولة.
٣. سياسات خاصة بالمطلوبات الثابتة.
٤. سياسات خاصة بالمطلوبات المتداولة.
٥. سياسة توحيد البيانات المالية.
٦. سياسة ترجمة العملات الأجنبية.
٧. سياسة التقييم.

٨. سياسة الاعتراف بالإيراد.

٩. تكوين الاحتياطات.

١٠. المكاسب والخسائر المرتبطة بالتخلص من الأصول.

١١. سياسات مرتبطة بعناصر سياسات عامة.

ثالثاً: سياسات احتساب الاهلاك للأصول الثابتة الملموسة:

تساعد الأصول طويلة الأجل المنشآت في القيام بأنشطتها الرئيسية، بحيث أنه تتم حيازتها لغايات تسيير أعمال المنشأة في عمليات الإنتاج والتوريد والنقل والتوزيع وغيرها، وبما أنها أصول تستخدم على أكثر من فترة محاسبية فإنه يجب رسملتها على الفترة التي تمثل عمرها الإنتاجي، وتوزيع تكاليفها على تلك الفترة.

الاهتلاك: هو عملية منظمة لتخصيص تكاليف الأصول طويلة الأجل خلال الفترة التي من المتوقع أن يوفر الأصل فيها فوائد اقتصادية[١] .

ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) إلى أنه يجب تخصيص المبلغ القابل للاستهلاك على أساس منتظم على مدى عمر الأصل الإنتاجي. هذا يوضح أن الأصل الذي يخضع لعملية الاستهلاك يجب أن يكون له عمر إنتاجي محدد، وبالتالي يطبق هذا المعيار على الممتلكات والمعدات والمصانع[٢] .

الممتلكات والمصانع والمعدات: هي أصول ملموسة يحتفظ بها لاستخدامها في تصنيع أو توريد البضائع، والخدمات، أو ليتم تأجيرها للغير أو لاستخدامها لأغراض إدارية، بما يعني أنها أصول يتم اقتناؤها من أجل تسيير أعمال المنشأة، وليس من أجل بيعها، ومن المتوقع استخدامها لأكثر من فترة محاسبية واحدة[٣] .

الخصائص الرئيسية للممتلكات والمصانع والمعدات:

عملية اختيار سياسة الاهتلاك هي عملية منظمة وعقلانية، وتستخدم المنشآت لحساب الاستهلاك على الأصول طويلة الأجل عدد من هذه السياسات، و هي كما يأتي[٤]:

١. طريقة النشاط او طريقة وحدات الإنتاج (Activity Method):

تفترض هذه الطريقة أن الاستهلاك اقتران للاستخدام أو للإنتاجية خلال عمر الأصل.

---

(١)Thomas R. Robinson, & Others, (٢٠٠٩) "International Financial Statement Analysis", John Wiley & Sons,Inc ،p١٣٤

(٢)IASB, (٢٠١٣)"The Conceptual Framework for Financial Reporting", version ٢٠١٣/١/١p١٣٤

(٣) محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، (٢٠٠٩)، **مرجع سابق**، ص٢٤٦.

(٤) Donald E.Kieso ،and oters،(٢٠١٢) "Intermediate Accounting" ،١٤edition ،p٦٠٨-٦١٣

وتعد المنشأة عمر الأصل شرطا على كل من كمية المخرجات المتوفرة مثل الوحدات المنتجة، أو قياس المدخلات مثل عدد ساعات العمل.

قسط الاهتلاك = ((التكلفة – قيمة الخردة) × (عدد الساعات في السنة)) / إجمالي عدد الساعات المقدرة من الناحية النظرية يتم اعتماد تجميع التكاليف المناسبة على الوحدات المنتجة بدلا من عدد الساعات، لكن في كثير من الأحيان لا يمكن قياس وحدات الإنتاج بسهولة، مثلا، إن قياس المدخلات وهي عدد ساعات العمل في آلة عد النقود، هي طريقة أكثر ملائمة من قياس المخرجات لحساب الإستهلاك لفترة محاسبية معينة.

٢. طريقة القسط الثابت:(Straight-Line Method)

تعد هذة الطريقة أن الاستهلاك اقتران للوقت وليس اقترانا للاستخدام. وتستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في المنشآت بسبب بساطتها، وغالبا ما تكون هذه الطريقة أنسب من الناحية المفاهيمية، غير أنه عند تقادم عمر الأصل تنخفض الفائدة التي يقدمها، وهذا الانخفاض يكون ثابتا من فترة لأخرى.

قسط الاهتلاك = (التكلفة – قيمة الخردة) / العمر الإنتاجي للأصل

وتُنتقد هذه الطريقة لأنها تفترض أن الفائدة السنوية للأصل هي نفسها على مدى السنوات، وتفترض أيضا أن حساب الإصلاح والصيانة هو نفسه في كل عام.

٣. طريقة القسط المتناقص:(Decreasing-Charge Methods)

تفترض هذه الطريقة أن حساب الاستهلاك يكون مرتفعا ثم يبدأ بالانخفاض في الفترات اللاحقة. ذلك لأن الأصل يكون أكثر انتاجية في السنوات الأولى من السنوات اللاحقة، وغالبا ما يطلق على هذه الطريقة اسم الاستهلاك المعجل أو المتسارع. وتستخدم المنشآت أحد الاسلوبين الآتيين لحساب القسط المتناقص:

أ. طريقة مجموع أرقام السن.

ب. طريقة مجموع أرقام السنوات (Sum-Of-The-Year-Digits): تقوم هذه الطريقة على تخفيض دالة معدل الاستهلاك من خلال تخفيض دالة تكلفة الاستهلاك. بحيث يتم استخدام مجموع السنوات في المقام للمعادلة في كل فترة، ويكون في البسط عدد سنوات العمر الافتراضي المتبقية اعتبارا من بداية العام، ففي هذه الطريقة ينخفض البسط عاما بعد عام بينما يبقى المقام ثابتا، وبدوره يؤدي إلى انخفاض القيمة للاهتلاك. وفي نهاية عمر الأصل يجب أن يكون الرصيد المتبقي يساوي قيمة الخردة.

ت. الاهتلاك = (قيمة الأصل – الخردة) × عدد السنوات المتبقية / مجموع أرقام السنوات.

ث. طريقة الرصيد المتناقص (Declining-Balance Method): وتستخدم هذه الطريقة الاستهلاك كنسبة مئوية، وهذه النسبة تؤخذ كجزء من طريقة القسط الثابت. ويجب على الشركات أن تطبق معدلا ثابتا لانخفاض القيمة الدفترية في كل عام.

٤. طرق إهلاك خاصة:(Special Depreciation Method)

أحيانا تعتمد المنشآت طرق خاصة للاهتلاك، ذلك عندما تكون أصول الشركة لها خصائص فريدة من نوعها، أو ذات طبيعة صناعية خاصة، وهناك طريقتان من طرق احتساب معدل الاستهلاك تخص هذه الحالات:

أ. طرق التجميع والتركيب (Group And Composite Methods): الشركات غالبا ما تستخدم طريقة واحدة لاستهلاك أصولها المتعددة، مثل شركة (AT&T،American Telephne & Telegraph) قد تستهلك أعمدة الهاتف أو أنظمة الميكروويف.

ب. طرق التهجين ودمج الأساليب (Hybrid Or Combination Methods): بالإضافة للطرق السابقة لحساب الاستهلاك يظل لدى الشركة الحرية في تطوير أساليبها الخاصة، فالمبادئ المحاسبية تتطلب أن تتخذ المنشأة أسلوبا في توزيع تكلفة الأصول على عمرها الإنتاجي بطريقة منظمة ومعقولة، وتركت للمنشآت حرية تطوير أساليبها. مثل طريقة التهجين التي تقوم على الجمع بين طريقتي الخط المستقيم، ووحدات النشاط.

عندما تقوم المنشآت باختيار طريقة الاهلاك لأصولها يجب أن تراعي بعض العوامل والظروف التي تناسب هذه الطريقة مثل:

أ. ظروف التقادم السريع لبعض الأصول

ب. احتياجات الأصل من صيانة وإصلاح.

ت. كيفية تقدير العمر الافتراضي للأصل[١].

نستنتج مماسبق أن الثبات في تطبيق السياسات، والاتساق فيما بينها يجعل من المعلومات المحاسبية المتاحة أكثر فهما، وسهولة بالنسبة للمستخدم، فإن التغيير في السياسات، والاختلاف في تطبيقاتها يؤدي إلى تشتيت المعلومات، وعدم المقدرة على ربطها، وبما أن طبيعة المنشآت، وظروفها تختلف عن بعضها بعضا، كان لا بد من اختلاف المعالجات، والممارسات، فتعددت البدائل في السياسات المحاسبية لتشمل القدر الأكبر من الظروف المختلفة، وظل السعي مستمرا، في تقليص البدائل وتنظيمها. تمثل قائمة السياسات المحاسبية المهمة مجموعة البدائل التي تم اختيارها من قبل الإدارة كالطرق وإجراءات عملية لصياغة تقاريرها المالية، سياسات مرتبطة بعناصر الميزانية، سياسات مرتبطة بقائمة الدخل، سياسات عامة.

---

(١) Donald E.Kieso ،and oters،(٢٠١٢) et al ،p١٢

ثانياً: مراجعة الحسابات.

تعريف المراجعة:

تعتبر دراسة المراجعة بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية، فدارس المراجعة يجب أن يكون ملما الماما تاما بالمبادئ والقواعد والسياسات والإجراءات المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة، من فترة مالية لأخرى، والغرض من قيامه بالفحص هو اعداد تقرير رأيه المهني في القوائم المالية، يوضع تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم.

وتعتبر مهنة المراجعة من المهن العريقة في الدول المتقدمة، ولها تقاليدها ومسؤولياتها المهنية التي تحددها جمعيات ونقابات المحاسبين والمراجعين، ولقد ساهمت مهنة المراجعة بشكل كبير في تنمية المجتمعات، لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب، وإدارة الاقتصاد القومي.

فعلم المراجعة هو فرع من فروع المحاسبة، ظهرت الحاجة للتأكد من سلامة استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، وسلامة القوائم المالية، إذ أدت الثورة الصناعية إلى ظهور مشروعات كبيرة الحجم، وخاصة الشركات المساهمة، مما أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة، فظهرت رغبة الملاك لخدمات طرف ثالث مستقل، وحيادي ومؤهل علميا وعمليا، لفحص الحسابات والقوائم المالية، وتزويدهم بتقرير عن ذلك، لحمايتهم والمحافظة على حقوقهم، والتأكد من سلامة تصرف الإدارة للمهام الموكلة إليها، فتقرير المدقق بمثابة شهادة حسن تصرف للإدارة[١].

يقصد بمراجعة الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة، فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة [٢].

وعرف المراجعة(كمهنة) يمتهنها فريق متخصص ذوي خبرة فنية وعلمية، في منتصف القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك التاريخ نمت وقويت وتطورت كعلم وفن، شأنها في ذلك شأن المحاسبة، ومواكبة للتطورات التي حدثت في العلوم الأخرى. ومراجعة الحسابات لم يورد إلى حيز التطبيق العملي إلا بعد ظهور المحاسبة، حيث إنه لا يمكن أن يتواجد مراجعة الحسابات

---

(١) د. الوقاد، سامي محمد، أ. وديان، لؤي محمد، **مراجعة الحسابات**، ط١، مكتبة المجمع العربي للنشر، عمان، ٢٠١٠م، ص١٥

(٢) أ.د.عبد الله، خالد أمين، **علم مراجعة الحسابات** – الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط٢، ٢٠٠٤ ص١٣

إلا إذا كانت هناك حسابات تمت بالفعل.

فعملية المراجعة كأي عمل يتكون من عناصر أساسية(شيء) يدقق، وأداة للمراجعة، وقائم بعملية المراجعة، ومستخدم للمنتج النهائي لعملية المراجعة [١].

كما إن المراجعة بالمعنى اللفظي (Audit) وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية(Audire) ومعناها يستمع، لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق.

ويشير التاريخ القديم إلى أن قدماء المصريين والرومان والإغريق كانوا يسجلون العمليات النقدية، ثم يدققونها للتأكد من صحتها، وكانت هذه العملية قاصرة على الحسابات المالية الحكومية، حيث كانت تعقد جلسة استماع عامة، يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدققون تقاريرهم، مع ملاحظات أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية، وتحسنت عملية التسجيل والمراجعة بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المزدوجة التي اكتشفها العالم الإيطالي (Luca Paciolo) ونشر كتابه الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام ١٤٩٤م.

أما المراجعة بمعناه المهني يعني عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة، فحصا فنيا انتقاديا محايدا، للتحقق من صحة العمليات وابداء الراي في عدالة التقارير المالية للمنشأة، معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية [٢].

وقد عرفه(Bray) هذا العلم بأنه عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية، بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات، وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها، وزيادة فائدتها، ومدى الاعتماد عليها [٣].

كما أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكية عام ١٩٧٢م، مفهوما آخر للمراجعة لا يزال هو المفهوم السائد حتى الآن، حيث عرفته بأنه: عملية منتظمة للحصول على أدلة اثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه

---

(١) د.حسن ، حسام ابراهيم، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، ط١، دار البداية، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص٩،١١

(٢)د. جمعة، أحمد حلمي، المدخل إلى المراجعة الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠٠٥، ص٦، ٧

(٣) Bray .I. and Manson ,S. 'The Audit Process: Principles, Practice and cases, Chapman and Hall, Landon, ١٩٧٤,.p.٩.

النتائج والمعايير المحددة، وايصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين [١].

ومن خلال ماسبق يرى الباحث وضع تعريف للمراجعة يغطي المفهوم والأهداف الحديثة للمراجعة، بأنه عملية فحص منظم للمعلومات، بواسطة شخص مؤهل فني مستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، بقصد جمع وتقييم أدلة وقرائن اثبات موثوق فيها، وإيصال نتيجة الفحص والتحقق إلى مستخدمي المعلومات، كما تشمل عملية المراجعة حديثا تقييم القرارات التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة، وفقا لمعايير مهنة المراجعة المتعارف عليها دولياً.

أهداف المراجعة:

يستطيع الباحث التاريخي لأهداف المراجعة ومضمونه المهني أن يلاحظ التغير الهائل الذي طرا على الأهداف، وبالتالي في المضمون، فقديما كانت عملية المراجعة مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير، ولكن هذه النظرية لعملية المراجعة تغيرت عندما قرر القضاء الانجليزي صراحة عام ١٨٩٧م أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا من أهداف عملية المراجعة، وأنه ليس مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا أو بوليسا سريا، ويجب على المدقق أن لا يبدأ عمله وهو يشك في ما يقدم إليه من بيانات، كذلك كان هدف البيانات قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات، دون إبداء راي فني محايد حول أكثر من ذلك.

ولكن هذا الهدف ايضا قد تغير، حيث أصبح من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات، وإصدار راي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعيينه) عن نتيجة فحصه [٢].

ويرى بعضهم أنه قد صاحب تطور مهنة المراجعة تطورا ملحوظا في اهدافها، ومدى التحقق والفحص، وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويتمثل ذلك في العرض التالي:

١. قبل عام ١٩٠٠ كان الهدف من المراجعة اكتشاف التلاعب والاختلاس والاخطاء، ولذلك كان المراجعة تفصيليا، ولا يوجد أي وجود لنظام الرقابة الداخلية.
٢. من عام ١٩٠٥ حتى عام ١٩٤٠ كان الهدف من المراجعة تحديد مدى سلامة المركز المالي، وصحته بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء، ولذلك بدا الاهتمام بالرقابة الداخلية.

---

(١)American Accounting Association Committee on basic Auditing concepts, The accounting review, Vol. ,٤٧,Sep., ١٩٧٢,p.١٨.

(٢) أ.د.عبد الله، خالد أمين ، **مرجع سابق**، ص١٤

٣. من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٦٠ كان الهدف من المراجعة هو تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو المراجعة الاختباري، الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

٤. من عام ١٩٦٠ حتى الآن أضيف اهداف عديدة للمراجعة منها:

أ. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.

ب. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.

ت. القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية انتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.

ث. تحقيق اقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ج. تخفيض خطر المراجعة، وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية المراجعة على العميل أو المنشآت محل المراجعة.

ومن العرض التاريخي السابق نخلص إلى أن الهدف الرئيس لعملية مراجعة الحسابات هو ابداء الراي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة محل المراجعة، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن تلك الفترة [١].

ويرى الباحث أن الهدف الاساسي من عملية المراجعة هو ابداء الراي الفني المحايد من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، وفقا لإطار المحاسبة المالية المطبق.

وحتى يقوم المدقق بإبداء هذا الراي فإن عليه الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات والقوائم المالية التي قام بمراجعتها خالية من التحريفات الجوهرية المادية بما يعني أن هذه القوائم تعطي صورة حقيقية وعادلة، أو أنها تظهر بعدالة حقيقة المركز المالي للمنشأة، ونتيجة النشاط خلال فترة مالية محددة، ويجب ملاحظة أن التأكيد الذي حصل عليه المدقق هو تأكيد معقول، وليس تأكيدا مطلقا، والسبب في ذلك يرجع إلى وجود العديد من القيود التي تحيط بعملية المراجعة، وتحول دون الحصول على تأكيد مطلق، ومن هذه القيود اتباع المنشأة لنظام رقابة داخلية غير فعال، او اعتماد المدقق على التقدير والحكم المهني، أو عدم وجود أدلة إثبات قاطعة لعملية المراجعة[٢].

ولقد تطورت أهداف المراجعة نتيجة عدة عوامل في الأعوام الأخيرة، ولقد كان لعبارة

---

(١) د. جمعة، أحمد حلمي، **مصدر سابق**، ص٨، ٩

(٢) الشحنة، رزق أبو زيد، **مراجعة الحسابات، مدخل معاصر وفقا لمعايير المراجعة الدولي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٥م،ص٣٠، ٢٩

القاضي في قضية حلج القط سنة ١٨٩٧ الاثر الأكبر في تغيير النظر لعملية المراجعة ككل، ويمكن تحديد أهداف المراجعة في مجموعتين اساسيتين، هما التقليدية والحديثة المتطورة.

أولاً: أهداف المراجعة التقليدية:

وهي نوعان، رئيسية وفرعية:

١. الأهداف الرئيسية:

– التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.

– ابداء رأي فني محايد، يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

٢. الأهداف فرعية: وتتمثل في:

– كتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش، أو التلاعب في الحسابات.

– تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط واجراءات تحول دون ذلك.

– اعتماد الإدارة على تقرير مدقق الحسابات، ورسم السياسات الإدارية، واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.

– طمأنة مستخدمي القوائم المالية، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.

– تقديم التقارير المختلفة وملء الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

ثانياً: الأهداف الحديثة أو المتطورة:

١. مراقبة الخطة، ومتابعة تنفيذها، ومدى تحقيق الاهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها، وطرق معالجتها.
٢. تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
٣. تحقيق أقصى كفاية انتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
٤. تحقيق اقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع [١].

من خلال ماسبق نستنتج أن هنالك أهداف رئسية وفرعية وتهتم بالتحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية، ابداء رأي فني محايد، واهداف حديثة (متطورة) وتهتم بمراقبة الخطة، تقييم نتائج الأعمال.

أهمية المراجعة:

تعود أهمية المراجعة إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف، وتستخدم القوائم المالية المدققة، وتعتمد في اتخاذ قراراتها ورسم انشطتها، ومن الأمثلة على هذه

([١])د. الوقاد، سامي محمد، أ. وديان، لؤي محمد، **مرجع سابق**، ص٢٣، ٢٤

الطوائف والفئات، طائفة المديرين والمستثمرين الحاليين والمستقبليين، والبنوك، ورجال الأعمال والاقتصاد، والهيئات الحكومية المختلفة، ونقابات العمال وغيرها.

إن إدارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمها، ومن هنا نحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات، بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة.

أما البنوك التجارية والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها، كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم الدخل القومي، وفي التخطيط الاقتصادي.

أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة، فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتحديد الاسعار، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات. الخ، كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الارباح وما شابه.

ومجمل القول: إن المحاسبة قد اصبحت علما اجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة، حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر، أو الظاهرة في القوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة [1].

وقد قسم البعض أهمية المراجعة بالنسبة للفئات على النحو التالي:

أ/أهمية المراجعة للعميل، وتتمثل في:

١. مصدر أساسي للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات دورية.
٢. اساس للحصول على القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض والموردين.
٣. أساس الاستثمارات الإضافية عن طريق تحليل اقتصادي لمركز التمويل.
٤. أساس لإعداد الإقرارات الضريبية، وتحديد مقدار الضريبة.
٥. أساس لتحديد سلامة المركز المالي.
٦. أساس لتقدير وتحديد ربحية العمليات وقوتها الإيرادية.
٧. أساس لتوفير الضوابط والرقابة الداخلية، والإشراف على الموظفين، وصحة الدفاتر والسجلات.

([1])أ.د.عبد الله، خالد أمين، **مرجع سابق**، ص١٦

ب/أهمية المراجعة للإدارة:

تعتمد الإدارة على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة تنفيذها، واتخاذ القرارات الملائمة، وتقييم ذلك، وتحديد الانحرافات وأسبابها، ووضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المشروع، وتعتبر الإدارة تقرير المدقق بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفعالية أداءها واشرافها للمهام الموكلة إليها.

ج/أهمية المراجعة للملاك والمستخدمين:

تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة، ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، ومدة متانة مركزها المالي، لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم الموجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن، ولضمان حماية مدخرات المستثمرين، فيتحتم أن تكون البيانات الموضوعة في القوائم المالية دقيقة وصحيحة.

د/ أهمية المراجعة للدائنين والموردين:

يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي، والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل المشروع في منح الإتمان التجاري والتوسع فيه، وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي[1].

أنواع مراجعة الحسابات:

يمكن تصنيف عملية مراجعة الحسابات إلى عدة تبويبات، وكل تبويب يتضمن أنواع مختلفة لعملية مراجعة الحسابات، ولكن هذه التبويبات تعتبر لأغراض الوصف فقط، وذلك لأن المراجعة الخارجي لا يكون مستقلا، وإلا يفقد جوهره، لأن اداءه يعتمد كلية على الأنواع الأخرى من المراجعات، حيث إن مفهوم مراجعة الحسابات ومبادئها العلمية لا تختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها إلى عملية مراجعة الحسابات، وبناء على ما تقدم يمكن حصر أنواع المراجعة في التبويبان التالية:

- من حيث الحدود: المراجعة الكامل والمراجعة الجزئي.
- من حيث التوقيت، المراجعة النهائي والمراجعة المستمر.
- من حيث الاستقلال، المراجعة الخارجي والمراجعة الداخلي.
- من حيث الإلزام، المراجعة الإلزامي والمراجعة الاختياري.

ونتناول بإيجاز التصنيفات السابقة وذلك على النحو التالي:

أولاً: تبويب المراجعة من حيث الحدود:

المراجعة الكامل: وهو المراجعة الذي يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا

([1])د. الوقاد، سامي محمد، أ. وديان، لؤي محمد، مرجع سابق، ص٢٥، ٢٦

يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، وإنما يخضع المراجعة للمعايير أو المستويات المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل، بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، ولذلك يتناسب هذا المراجعة مع المنشئات الصغيرة.

والمراجعة الجزئي: هو المراجعة الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة، أي إن المراجعة يتضمن وضع قيود على النطاق، ومن أمثلة المراجعة الجزئي الاتفاق على مراجعة العمليات النقدية، أو الاتفاق على عمليات المراجعة الخاصة بالمخازن، أو الاتفاق على مراجعة العمليات العاجلة خلال فترة معينة. ..الخ [1].

ثانياً: من حيث التوقيت، المراجعة النهائي والمراجعة المستمر:

المراجعة النهائي: وفيه يكلف المدقق بالقيام بمثل هذا المراجعة بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها، وبعد اجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وفي ذلك ضمان لعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها، لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا، وهي ميزة لهذا النوع من المراجعة.

بينما **المراجعة المستمر** يقوم فيه المدقق بمراجعة الحسابات والمستندات بصفة مستمرة، حيث يقوم بزيارات متعددة للمنشأة موضع المراجعة طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بمراجعة الحسابات الختامية والميزانية، ومن الواضح أن هذا النوع يصلح في مراجعة المنشئات الكبيرة، حيث يصعب مراجعتها عن طريق المراجعة النهائي، ويمتاز هذا النوع بوجود وقت كاف لدى المدقق، وسرعة اكتشاف الغش والخطأ، وانتظام العمل بمكتب المدقق، وتقليل فرص التلاعب، وانجاز الاعمال في أوقاتها، ومما يعبا عليه احتمال قيام الموظف بحذف أرقام أو قيود بعد مراجعتها، وتعطيل عمل موظفي قسم الحسابات بين الفترة والأخرى، واحتمال سهو المدقق عن اتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة، واحتمال نشوء صلة صداقة بين المدقق وموظفي المشروع، واحتمال تحول عملية المراجعة المستمر إلى عمل روتيني رتيب.

ثالثاً: من حيث الاستقلال، المراجعة الخارجي والمراجعة الداخلي.

والمراجعة الخارجي غرضه الرئيس الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة بوضع الشركة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية بنتائج اعمالها عن الفترة لمالية المعنية، ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد.

والمراجعة الداخلي يقوم به هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة، وذلك من أجل حماية أموال المنشأة، ولتحقيق أهداف الإدارة، كتحقيق أكبر كفاية إدارية وانتاجية للمشروع، وتشجيع

([1])جمعة، أحمد حلمي، **مرجع سابق**، ص ١٠، ١١.

الالتزام بالسياسات الإدارية[1].

رابعاً: من حيث الإلزام، المراجعة الإلزامي والمراجعة الاختياري.

المراجعة الإلزامي: هو المراجعة القانوني الذي ينص على ضرورة القيام به بموجب قانون صادر من الدولة، لما لها من سلطة سيادية، وتلتزم الوحدات الاقتصادية التي ينطبق عليها نصوص القانون بضرورة عرض حساباتها ونتائجها ونتائج أعمالها ومركزها المالي سنويا، للمراجعة بمعرفة مدقق خارجي مرخص له بمزاولة مهنة المراجعة.

والمراجعة الاختياري: هو المراجعة الذي يتم دون الزام قانوني على ضرورة القيام به، وصفته الاختيارية في مراجعة الحسابات تكون فقط للمنشئات الفردية، وشركات الأشخاص(التضامن، التوصية البسيطة، المحاصة)، وفي حالة القيام بالمراجعة في هذه المنشئات يكون ذلك حسب رغبة واختيار اصحابها، بهدف تقديمها للضرائب، أو للحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية[2].

من خلال ماسبق نستنتخ إن المراجعة يمكن تصنيف عمليات مراجعتها إلى عدة تبويبات، وكل تبويب يتضمن أنواع مختلفة لعملية مراجعة الحسابات، ولكن هذه التبويبات تعتبر لأغراض الوصف فقط،، حيث إن مفهوم مراجعة الحسابات ومبادئها العلمية لا تختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها إلى عملية مراجعة الحسابات، وبناء على ما تقدم يمكن حصر أنواع المراجعة في التبويبان التالية:من حيث الحدود: المراجعة الكامل والمراجعة الجزئي، من حيث التوقيت: المراجعة النهائي والمراجعة المستمر، من حيث الاستقلال: المراجعة الخارجي والمراجعة الداخلي، من حيث الإلزام: المراجعة الإلزامي والمراجعة الاختياري.

نظام الرقابة الداخلية:

إن أي مشروع مهما اختلفت طبيعة نشاطاته يجب أن تتوفر فيه عناصر الانتاج بالكامل، حيث تتمثل تلك في رأس المال، الاراضي العمل التنظيم، وهذه العناصر لا بد من توافرها جميعا مع بعضها البعض من أجل القيام بالمشروع، بحيث لا نستطيع الاستغناء عن أي من هذه العناصر، وقد اعتبر العلم أن أحد العناصر الأساسية والمقومات للمشروع هي التنظيم، والذي يقصد به عملية التخطيط والإشراف والرقابة، والتي يمكن إدارة المشروع من تحقيق نظرية الكفاية الانتاجية، والتي يقصد بها الاستغلال الأمثل للموارد سواء كانت مادية أو بشرية.

وقد تطورت وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تعتبر أحد فروع الرقابة الداخلية بمعناها الواسع، وذلك نتيجة لكبر حجم المشروعات واتساع مجال نشاطها، ولا تقتصر وظيفة المراجعة

([1])أ.د.عبد الله، خالد أمين، **مرجع سابق**، ص٣٣-٣٥

([2])د.حسن ، حسام ابراهيم، مرجع سابق، ص٢٥، ٢٦

الداخلي على مشروعات كبيرة الحجم فقط؛ بل تمارس أيضا في المشروعات الصغيرة بواسطة المتابعة المباشرة التي يقوم بها صاحب المشروع على العاملين لديه.

إلا أن تلك العملية تصبح عديمة الفائدة في المشروعات الكبيرة، إذ لا بد من تكليف موظفين مستقلين للقيام بمتابعة تنفيذ الأعمال والتأكد من اتباع السياسات والقواعد المحاسبية بشكل صحيح وكذلك تنفيذ سياسات الإدارة العليا للمشروع.

وبالتالي فإن المدقق الخارجي عندما يتأكد من صحة ومتانة وفعالية نظام الرقابة الداخلية فإنه يقوم بأعمال المراجعة عن طريق العينات الاحصائية، ويكتفي بتلك العينات إذا ما اطمأن إلى سلامة ما تحويه من بيانات، فكلما كان نظام الرقابة قويا ومتماسكا، فكلما زاد اعتماد المدقق على اسلوب العينة في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات، وكلما كان ضعيفا كلما لجأ المدقق إلى زيادة حجم العينات المختارة.

تعريف الرقابة الداخلية:

يسود الفكر المحاسبي إلى اليوم تعريف للرقابة الداخلية صدر من عام ١٩٤٩، ويكتسب هذا التعريف قبولا حتى الآن من عموميته وتحديده للأهداف والمكونات العريضة لنظام الرقابة الداخلية، الأمر الذي جعله يتكيف مع التطورات التي تطرأ على الهياكل التنظيمية للشركات.

حيث قامت لجنة اجراءات المراجعة التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين؛ بدراسة شاملة للرقابة الداخلية في عام ١٩٤٨، حيث عرفته على النحو التالي: إن الرقابة الداخلية تتألف من الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي أصول المشروع، وتأكيد الدقة والثقة في البيانات المحاسبية، ورفع الكفاية التشغيلية، والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة [١].

كما إن مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا أشار في تعريفه للمراجعة الداخلي على أنه: مراجعة للأعمال والسجلات يتم داخل المشروع بصفة مستمرة، وأحيانا بواسطة موظفين يعينون لهذا الغرض. ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلي كثيرا في المشروعات المختلفة. وقد يمتد خصوصاً في المشروعات الكبير إلى أمور متعددة لا تتعلق خصوصا بالنواحي المحاسبية بطبيعتها [٢].

كما إن بعض الكتاب عرف نظام الضبط والرقابة الداخلية، على أنه مجموعة أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشأها الإدارة لكي تخدمها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر،

---

(١) American Institute of certified Public Accountants, Codification of Statements on Auditing standards, AICPA, N.Y. ١٩٨٠, sec, ٣٢٠,pp٤٨-٥٠.

(٢) Statement on internal control, Isued by the Instituet of Chartered Accountants in England & wales, ١٩٦٤, Paragraph.

لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية الاصول، واتباع الخطط والإجراءات المرسومة للموظفين، وكذلك في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها، واقتراح التحسينات اللازمة ادخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الانتاجية القصوى[١].

أهداف الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة وسيلة وليست غاية، لأنه من خلالها يتم تحقيق الهدفين الأساسيين، وهما :

أولاً: التأكد من سلامة العمليات المختلفة وفق الاسس والاجراءات والقواعد والمفردات التي حددت لها، وهذا الاساس يهدف إلى :

١. المحافظة على أموال المشروع من الاختلاس والسرقة.
٢. اكتشاف الانحرافات اثناء تنفيذ الخطط وتصحيح هذه الانحرافات.
٣. اكتشاف الأخطاء والغش في الدفاتر المحاسبية قبل تأثيرها على نتائج المشروع.
٤. ضمان تنفيذ السياسيات الإدارية في المشروع.
٥. تشجيع العاملين من أجل تحقيق الكفاية الانتاجية.

ثانياً: التأكد من العمليات المختلفة التي حدثت فعلا، وأنها قد حققت الهدف منها، مثل:

١. مقارنة الأداء الفعلي بالخطة المحددة مسبقا لتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية، بتنمية الإيجابية ومعالجة السلبية.
٢. تحديد اسباب حدوث الانحرافات من أجل تقييم الأداء[٢].

أقسم نظام الرقابة الداخلية:

تنقسم الرقابة الداخلية إلى قسمين:

١. الرقابة المحاسبية:

ويقصد بها كل الطرق والوسائل والاجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة، بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية التي تتم خلال(مسار المراجعة)، وتتحقق هذه الرقابة عن طريق وجود خطط رئيسية وفرعية تحت عناصر النشاط، وكيفية القيام به بالنسبة لكافة المستويات الإدارية، ومراكز المسؤولية التابعة لها، كما تتطلب تحديد السياسات واللوائح التي يتم على اساسها تنفيذ العمليات والتصرفات المالية، وتحديد إطار السلطة والمسؤولية بصورة واضحة، تقضي على أي تدخل أو تضارب في الاختصاصات، وتضمن

---

(١) الجمل، متولي محمد، الجزاز، محمد محمود، **أصول المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية**، ج١، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٦٥

(٢) د.الطميزي، مطير، **مراجعة الحسابات**، بدون طبعة ولا دار نشر، ٢٠١٠م، ص١٥٣

تعاون جميع المستويات في فروع النشاطات الداخلية لتحقيق الأهداف المخططة المرغوب الوصول إليها.

ويؤدي وجود تلك الاساليب الرقابية إلى عدم اصدار أي أذن صرف، أو أي تصرف في عناصر النشاط إلا بناء على تعليمات من الشخص المسؤول، وفي حدود السلطات المخولة له فقط، بحيث يتحمل كل مسؤول ما يدخل في نطاق مسؤوليته، والذي سيتم مساءلته عن نتائج أعماله، وباتباع هذه الأساليب الرقابية على كافة عناصر النشاط يمكن تحقيق الرقابة المحاسبية بكفاءة وفعالية.

٢. الرقابة الإدارية:

تنطوي الرقابة الإدارية عادة على الأساليب والإجراءات وخطة التنظيم التي تستهدف تحقيق أقصى كفاءة تشغيلية ممكنة، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، وتحقيق الرقابة الإدارية يتم من خلال الوسائل والإجراءات المتعلقة بالتخطيط، ومتابعة تنفيذ الخطط بشكل مستمر.

ويتطلب هذا التخطيط ضرورة توافر النظامين الإداري والمحاسبي المتماسكين لتحديد خطوات العمل والإجراءات اللازمة لأداء العمل بطريقة تتصف بالكفاءة، كما ينبغي وجود نظام سليم للتقارير، ويعد على أسس المسؤوليات (رأسي وأفقي) يساعد على اكتشاف أوجه القوة والضعف في خط سير وأداء مراكز المسؤولية، مع ضرورة توافر دليل العمل المعد بطريقة سليمة على أساس المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية، لمنع الاحتكاكات بين المسؤولين، أو التهرب من المسؤولية المحددة لكل منهم.

ولا شك أنه بتوافر نظام رقابة إدارية معد بطريقة علمية سليمة، تستطيع كافة المستويات الإدارية المسؤولة متابعة نشاط المراكز التابعة لها، والتحقق من مدى التزام كلا منهم بالمخطط لهم مقدما، والمحدد في الموازنات التخطيطية بالمسؤوليات [١].

([١]) د. حسن، حسام ابراهيم، مرجع سابق، ص١٠٢، ١٠٣

الفصل الثالث

الإطار المفاهيمي للمحاسبية الابداعية،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: مفهوم وأهمية المحاسبية الإبداعية، والعوامل التي ساعدت على ظهورها.

المبحث الثاني: دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على عناصر القوائم المالية.

المبحث الثالث: الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الاول

مفهوم وأهمية المحاسبية الإبداعية، والعوامل التي ساعدت على ظهورها.

أولاً: نشأة المحاسبة الإبداعية:

في القرن الثامن عشر أخذ العديد من الوحدات الاقتصادية تندمج مع بعضها، لتكوين الوحدات الاقتصادية كبيرة وضخمة، وهذا أدى إلى ضرورة وجود نظام محاسبي لتفادي الأخطاء الحسابية والسيطرة عليها ومنع السرقات، وامتلاك القدرة على تحديد الثروة في أي وقت، وفي هذه المرحلة أصبحت عملية تقدير قيمة الموجودات الثابتة و اندثارها وتكاليف صيانتها واستبدالها من أكثر المشكلات التي تواجه المحاسبين.

وظهرت المحاسبة الإبداعية في أدبيات المحاسبة عندما واجهت الشركات صعوبات في مدة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات من القرن العشرين، و كان هناك ضغط لتحقيق أرباح أفضل بينما كان من الصعب تحقيق أرباح، و لقد استمر الركود الاخير مدة طويلة و قد أجبر الكثير من الوحدات الاقتصادية التي أبلغت عن أرباح صورية على التصفية[١].

و لقد اصطلح مهنياً على تسمية الإجراءات الخفية لهذا التلاعب في البيانات المحاسبية بالعديد من المسميات، و ذلك حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال من علم المحاسبة، فمنها على سبيل المثال مصطلح إدارة الأرباح، الهندسة المالية، تمهيد الدخل، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخلاقة .. و أياً كانت هذه المسميات فجميعها يستغل الثغرات في السياسات المحاسبية و تعدد بدائلها و نقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية، و بشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالوحدة الاقتصادية، و لاسيما في حالة الإفصاح عن البيانات المالية، و يتم استخدام مصطلح المحاسبة الإبداعية كأحد المصطلحات الدالة على عمليات التلاعب في إعداد البيانات المالية، و أصبح محل تركيز و اهتمام من قبل المحاسبين و المدققين بشكل لا سيما بعد أحداث انهيار شركة انرون، Enron، وتحميل شركة آرثراندرسون Arthur Anderson جزءاً من مسؤولية هذا الانهيار لكونها الشركة المسؤولة عن تدقيق حساباتها، و اتهامها أيضاً بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للوحدة الاقتصادية مستغلة بذلك بعض

---

(١) ليندا حسن نمر الحلبي، **دور المدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٧.

المعالجات و السياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح[1].

ثانياً: مفهوم المحاسبة الابداعية:

مفهوم الإبداع:

يمكن تعريف الإبداع بأنه أفكار جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة، او تجميع وإعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة، ولا يقتصر الابداع على الجانب التكتيكي لأنه لا يشمل تطور السلع والعمليات المتعلقة بها واعداد السوق فحسب، بل يتعدى ايضا الآلات والمعدات وطرائق التصنيع والتحسينات في التنظيم نفسه ونتائج التدريب، والرضا عن العمل بما يؤدي إلى زيادة الانتاج، فالإبداع ليس إلا روية الفرد لظاهرة جديدة، تتطلب القدرة على الإحساس بوجود مشكلة، تتطلب المعالجة من خلال التفكير بشكل مختلف ومبدع لإيجاد الحل المناسب[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يختلط مفهوم الإبداع مع مفاهيم أخرى كالابتكار، إلا أن الابداع يتمثل في التوصل إلى حل خلاق لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة، في حين أن الابتكار هو التطبيق الخلاق أو الملائم لها، أي أن الابتكار ما هو إلا تحويل الفكرة الإبداعية إلى عمل ابداعي، فالعمل محكوم بإمكانية تطبيق الأفكار المبدعة، فليس من المهارة دائما أن يحمل الإنسان أفكارا مثالية مجردة عن الوقائع وأكبر قدرة من البشر، بل المهارة في أن يحمل أفكارا مبدعة خلاقة قابل للتطبيق.

ويربط البعض بين عملية التغيير والابداع، باعتبار التغيير عملية ابداعية قبل أن تكون نوعا من أنواع التطوير، فالتغيير ما هو إلا أحد مظاهر الابداع التي تعبر عنه، كما تظهر أهمية الابداع والحاجة إليه عندما يدرك متخذو القرار في الشركة أن هناك تفاوتا بين أداء المنظمة الفعلي والأداء المرغوب، مما يحثها على دراسة تبني طرق وأساليب جديدة. وقد كانت المحاسبة تمثل علمية تخليص البيانات المالية المستخرجة من السجلات المحاسبية للشركة والمبالغ بصيغة تقارير سنوية تفيد أطرافا داخلية وخارجية، إذ لاحظنا كيف أن المحاسبة قد تحولت عبر الحقب الزمنية من مجرد عملية تسجيل بالدفاتر إلى محاسبة تخدم أطرافا عدة، وتوصل المعلومات لهم، يضاف إلى ذلك اتباع المناهج والأساليب العلمية المتطورة، وتنوع فروع المحاسبة، إن هناك ابداعا متواصلا في تطور المحاسبة لتصل إلى ما وصلت إليه الآن، ويعرف الإبداع المحاسبي بأنه يتمثل في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة

---

(1) عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية– دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر– غزة، ٢٠١١، ص ٧٠.

(2) نجم العزاوي، طلال نصير، **أثر الابداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والثلاثون، ٢٠١٢م، ص٤٥.

عالية، يمكن للمستفيدين من حسن استخدامها ويجعل المستفيدين يبحثون دائما عنها ويرغبون في الحصول عليها مما يؤدي إلى زيادة قيمة هذه المعلومات.

كماعرف الإبداع المحاسبي بأنة: التجديد والتطوير في طرق توفير المعلومات لاتخاذ القرارات، كما يتمثل في العناصر التي يشملها النظام المحاسبي كالموارد عن طريق اختيارها وتدريبها ورفع كفاءتها، كما يتضمن الإبداع المحاسبي جانب الموارد المادية كالتجهيزات الآلية والبرمجة المالية والمحاسبية اللازمة للأداء المحاسبي المتطور [١].

من خلال ماسبق نستنتج أن الإبداع المحاسبي هوالتطوير والتجديد في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية، يمكن للمستفيدين من حسن استخدامها، كما يتضمن الإبداع المحاسبي جانب الموارد المادية كالتجهيزات الآلية والبرمجة المالية والمحاسبية اللازمة للأداء المحاسبي المتطور.

مفهوم المحاسبة الإبداعية:

ويعتبر اصطلاح المحاسبة الابداعية، من الاصطلاحات التي تستخدم في تجميل صورة منظمة الأعمال صوريا من خلال إظهار نتيجة غير حقيقية أو مركز مالي غير حقيقي للمنشأة، وذلك للوصول إلى اهداف متعددة، منها الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك التجارية، خاصة إذا كانت هذه المنشآت متعثرة وتخشى ألا تؤهلها الأرباح الحقيقية لها، ومركزها المالي الحقيقي للحصول على مثل هذه التسهيلات [٢].

والمحاسبة الابداعية تختلف عن الغش والاحتيال المحاسبي، حيث إن ممارساتها لا تتعارض مع المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أيضا لا تقع مسؤولية الإشارة عنها في تقرير مراجع الحسابات الخارجي كما هو الحال عند ارتكاب الغش والاحتيال المحاسبي [٣].

وظهرت كثير من التعريفات للمحاسبة الإبداعية في الأدبيات المحاسبية المعاصرة، وهي وان اختلفت في المعايير إلا أنها اتفقت في المضمون حول استخدام أساليب وممارسات احتيالية للتأثير على نتائج الأعمال بالقوائم المالية:

فمن تعريفاتها: النمو الظاهري في الأرباح الذي يحدث نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية

---

(١) د/ بالرقي تيجاني، **المحاسبة الابداعية المفاهيم والاساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد١٢، لسنة ٢٠١٢، ص٢٢٧، ٢٢٨

(٢)على الجوهري رمضان، **قياس قدرة محللي الائتمان بالبنوك التجارية المصرية على التعامل مع أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة المحاسبة المصرية، العدد الرابع، السنة الثانية، ٢٠١٢م، ص٣٠٦

(٣) صفاء محمد احمد عمار، **مدى تأثير استخدام المحاسبة الخلاقة على الحصيلة الضريبية واجراءات مأموري الضرائب في الكشف عنها**، المجلة المصرية للدراسات والبحوث، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجل الثامن والثلاثون، العدد الرابع، ٢٠١٤م، ص٢٢٤

وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي.

وعرفت بأنها: العملية التي يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات منشأة الأعمال.

وتعرف بأنها: الإجراءات والخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية من خلال الاستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية.

وتعرف بأنها: عملية تلاعب الأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضل معدو هذه القوائم أن تكون عليه [١].

وعرفت بأنها: معالجة القيم المحاسبية باستغلال الثغرات الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها بغرض تغيير القوائم المالية، مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدة من أجله.

وعرفها البعض على أنها صياغة العمليات المحاسبية لتقديم النتائج المطلوبة أو المددة مسبقا، بدلا من تقديم المعلومات التي تعكس حقيقة الوضع المالي والاقتصادي لتلك الوحدة الاقتصادية [٢].

ويرى البعض أن المحاسبة الابداعية هي عبارة عن استخدام لعبة الأرقام المالية لإظهار انطباع متغير عن أداء المنشأة، وتشمل كل الاساليب المستخدمة في لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الاختيار المقصود أو غير المقصود، والتطبيق المتعمد أو غير المتعمد للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأي خطوات يتم اتخاذها لإدارة الأرباح أو تخفيف تقلبات الدخل والتي تنتج عنها تقارير مالية احتيالية. وتسمية تلك المحاسبات بعدة مصطلحات منها، التلاعب، والخداع، والتحريف، والخداع من خلال المحاسبة، والعبث بالدفاتر المالية، والتقارير التجميلية، وفن طبخ الدفاتر، وفن حساب الأرباح، وفن عرض الميزانية، ويشار إليها بتمهيد الدخل، وإدارة المكاسب، وتمهيد المكاسب، وهندسة المال، والمحاسبة التجميلية أو الشكلية، كما وصفت بالممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش

([١])عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، **دور المعايير المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات بالقوائم المالية المنشورة**،، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة، العدد الثاني، السنة الرابعة عشرة ٢٠١٠م، ديسمبر ص٧٦

([٢]) على الجوهري رمضان، **مرجع سابق**، ص٣٠٦.

مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة [١].

وأيا كانت هذه المسميات فجميعها تستغل الثغرات في المسميات المحاسبية وتعدد بدائلها، ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل اظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الاجراءات الصورية، على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة، وخصوصا في حال الإفصاح عن البيانات المالية [٢].

كما تعرف بأنها استخدام اساليب أو طرق أو اجراءات أو مفاهيم أو معايير نظريات جديدة غير مألوفة، يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب بقدرات مميزة [٣].

ويرى الباحث من خلال التعريفات السابقة أن المحاسبة الإبداعية عملية تلاعب الأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس لإظهار انطباع متغير عن أداء المنشأة، وتشمل كل الاساليب المستخدمة في لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الاختيار المقصود أو غير المقصود، وأيا كانت هذه المسميات فجميعها تستغل الثغرات في المسميات المحاسبية وتعدد بدائلها، ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل اظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية.

كما تعددت مفاهيم المحاسبة الابداعية بناء على وجهات نظر مختلفة منها على سبيل المثال:

١. مفهوم يعبر عن وجهة نظر محرري أخبار الشركات، ويرى أن المحاسبة الابداعية تشير إلى كيفية تلاعب إدارة الشركات بالأرباح من خلال اعداد الحسابات وتجهيزها بطريقة تحقق تحسين قيمة ارباحها، ورفع قيمة المنشأة في سوق المال، ويلاحظ أن هذا التلاعب يكون مسموحا به ولا يوجد اعتراض عليه، لأنه يتم في نطاق المبادئ والقواعد المحاسبية التي تتمتع بالحرية النسبية في الاختيار من بينها لذلك يعتبر هذا شرعيا..

مفهوم يعبر عن وجهة نظر المحاسبين، حيث إن معالجة المحاسبية تتم عن طريق العديد من الطرق والأساليب التي قد تؤدي إلى تقديرات مختلفة، مما يؤدي إلى حدوث تضارب واضح

---

(١) صالح حامد محمد علي، وعبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، **دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، المجلة السابع والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٣، ص١٧٧، ١٧٨

(٢) صفاء محمد احمد عمار، **مرجع سابق**، ص٢٢٥

(٣) مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، **الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية**، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الأول حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، المنعقد للفترة ١٢-١٣ مايو ٢٠١٠، ص٥

بين نتائج العمليات المالية الناتجة عن استخدام تلك البدائل، ويلاحظ أن وجود مرونة في استخدام تلك الطرق والبدائل توفر فرصا للتلاعب والخداع، وعدم صدق نتائج العمليات المالية، هذه الأنشطة تمارس بواسطة قلة من المحاسبين والتي تعرف باسم المحاسبة الابداعية.

٢. مفهوم يعبر عن وجهة نظر المحللين الماليين: حيث لاحظ أن النمو الكبير والواضح في الارباح عام ١٩٨٠ يرجع إلى الخداع والتلاعب المحاسبي من فريق المحاسبين، وليس نتيجة النمو الاقتصادي، وهذا ما يعبر عنه بوجود محاسبة ابداعية.

٣. ومن المفاهيم التي تعبر عن وجهة النظر الأكاديمية: مفهوم يرى أن المحاسبة الابداعية هي تحويل وتغيير في ارقام المحاسبة المالية من شكلها الحقيقي إلى الشكل المرغوب فيه، لتحقيق مزايا من الاختيار بين بدائل القواعد المحاسبية أو بتجاهل بعض منها[١].

ومن خلال هذه المفاهيم يخلص الباحث للتعريف التالي: "المحاسبة الابداعية هي استغلال الثغرات الموجودة في النظام المحاسبي المطبق لتضليل مستخدمي التقارير المالية وتحقيق أهداف أصحاب المصلحة."

وأصبحت المحاسبة الابداعية سمة من سمات المؤسسات التي تسير بطريق الإخفاق، حيث يعتبر المحاسبة الابداعية وسيلة لحجب الرؤية عن النتائج الفعلية للمؤسسة، حفاظا على المركز الائتماني، وتضليلا للمستثمرين، وهي صفات الإدارة التي لا تقبل الاخفاق، لكنها تقبل خداع نفسها، ويمكن أن نستخلص عدة مفاهيم للمحاسبة الإبداعية وهي:

استخدام (اساليب أو طرق، اجراءات، مفاهيم، معايير، نظريات جديدة) غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة.

١. استشعار المشكلات المالية والمحاسبية والنقائض والتغيرات في المعرفة والعناصر المفتقدة وعدم التناسب.

٢. تحديد الصعوبة وتبيان طبيعتها.

٣. البحث عن الحلول المالية والمحاسبية واجراءات التخمينات أو الافتراضات عن النقائض أو العيوب [٢].

---

(١) محمد شحاتة خطاب، ياسر أحمد السيد، **اطار مقترح لتفعيل حوكمة الشركات في تحجيم استخدام بعض اساليب المحاسبة الابداعية**، دورية الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، ربيع الآخر، مارس، ٢٠١٢، ص٢١٥،٢١٤

(٢)حسن عمر محمد، وسعد الساكني، **معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، عمان ،الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، ص١١٢-١١٣

أهمية المحاسبة الابداعية من وجهة نظر إدارة الأرباح:

مفهوم المحاسبة الابداعية يمكن النظر إليه من زاويتين، الأولى ايجابية، وتتمثل في ايجاد حلول واجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات، كما يمكنها أن توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية مفيدة ومجدية لمستعمليها، وتعمل على التجديد والتطوير في الطرق والاجراءات المحاسبية، والثانية سلبية، وتتمثل في اتباع الحيل واساليب التغليط والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة واخفاء حقائق معينة[1].

يستغل معدو البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الابداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من اجل تقديم انطباع مضلل عن الارباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم، وهناك العديد من الاساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الارباح وتجميل صور الدخل، وفيما يلي سنستعرض اهم الممارسات والهدف من القيام بها، وهي:

١. بشكل عام تفضل الشركات أن تقدم تقريرا عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلا من إظهار ارباح غير مستقرة بسلسلة من الارتفاعات والانخفاضات الدرامية، ويتحقق ذلك عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل الالتزامات المالية، ومقابل قيم الأصول في السنوات الجديدة حتى يمكن خفض هذا الاحتياطي وبالتالي تتحسن الارباح المقررة في السنوات السيئة، وبالتالي تختفي التذبذبات أو الانخفاضات التي قد تصيب الدخل الأمر الذي يدفع المساهمين أو المستثمرين إلى توجيه اسئلة إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص. وهنا تبزر خطوة المحاسبة الابداعية في ظل عدم الشفافية وتغيب دور المستثمرين من ناحية أنه في حال إذا كان الظروف التجارية للعمل غير مستقرة ومتذبذبة فعليا فإنه على المستثمرين كل الحق في معرفة ذلك.

٢. من الأشكال المختلفة لإدارة الارباح وتجميل صور الدخل هو التلاعب بالأرباح وذلك من أجل ربطها بالتنبؤات، ويشير(fox) إلى كيفية تصميم السياسات المحاسبية في بعض الوحدات الاقتصادية من خلال القواعد المحاسبية العادية لتتطابق الأرباح الصادرة بالتقارير مع تنبؤات الأرباح. فعلى سبيل المثال عندما تقوم تلك الوحدات ببيع منتجاتها فإنه يتم تأجيل اعتراف جزء كبير من الربح المحقق منها للسنوات المستقبلية، بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة المحتملة ودعم العملاء.

وتبرز أهمية تلك الممارسات في أنه أحيانا يتم تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة على اساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم، ولذا فإنه متى ما تحققت التنبؤات الموضوعة فإن ذلك يعني أن واضعي التنبؤات على مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة، وبالتالي الحصول على تقييمات عالية وبالتالي

([1]) صفاء محمد احمد عمار، **مرجع سابق**، ص٢٢٥

مكافأة كبيرة.

٣. قيام أعضاء مجلس إدارة شركة بتغيير السياسات المحاسبية بغرض تجميل صورة الدخل في بعض الحالات، وذلك رغبة منها في الهاء المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة.

٤. يمكن ان تساعد المحاسبة الابداعية إما في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به، سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل، أو عن طريق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد، مما يساعد الشركة في جمع راس مال عن طريق اصدار اسهم جديدة، وعرض اسهمها الخاصة في اكتتابات تملك الشركة.

٥. وجدت بعض الدراسات المحاسبية أن استخدام الأساليب الابداعية يضيف قيمة للمعلومات المحاسبية، ويزيد من كفاءتها، بمعنى أنها تحسن المستوى الإعلامي للأرباح المحاسبية، وتؤدي إلى توصيل معلومات مفيدة للمستخدمين عن الأداء الحالي والأداء المستقبلي للشركة.

٦. ناقش البارودي أن ممارسات إدارة الارباح تؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين في الشركة باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسية فيها، وذلك من خلال المحافظة على أسعار الأسهم بالبورصة ايجابية ونشطة، وتسهيل عملية الاقتراض وتخفيف الأعباء والتدخلات الحكومية [١].

من خلال ماسبق يلاحظ الباحث أن أهمية المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أدارة الاربح تتمثل في أهمية أداء أعضاء مجلس الإدارة على اساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم فإنه متى ما تحققت التنبؤات، يقابلها الحصول على تقييمات عالية وبالتالي مكافأة كبيرة. كما تضيف قيمة للمعلومات المحاسبية، ويزيد من كفاءتها، زيادة ثقة المساهمين في الشركة، وذلك من خلال المحافظة على أسعار الأسهم بالبورصة ايجابية ونشطة.

ثالثاً: خصائص وتقنيات المحاسبة الإبداعية:

أ. خصائص المحاسبة الإبداعية[٢]:

تتميز المحاسبة الإبداعية بعدة خصائص والتي تبين لنا بدورها الخصائص التي يتميز بها المحاسب والمتمثلة في:

- العقلية المحاسبية والمالية المتسائلة والخلاقة.
- قدرة المحاسب على التحليل والتجميع.

---

(١) محمد يوسف سالم، والسيد أحمد السقا، **قراءات في نظرية المحاسبة**، ط١، ٢٠١٤، ص٣٨٠-٣٨٣

(٢) مرزاقة صالح وبوهرين فتيحة، **الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي ١٢ و ١٣ مايو ٢٠١٠، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دحلب سعد، البليدة، الجزائر، ص٥. فلاح الزعبي علي، ماجد عبد العزيز الجريري، **دور وأهمية الإبداع المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية**، بحث علمي مقد إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة نيلادليفيا، ٤- ٥ تموز ٢٠٠٧، ص ١٤.

– قدرة المحاسب على التخيل والحدس.

– أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس.

– اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية.

ب. تقنيات المحاسبة الإبداعية [1]:

إن هناك عدة تقنيات للمحاسبة الإبداعية والتي تصنف حسب عدة اعتبارات وفي عدة أصناف، نذكر منها:

١. تصنيف .François Bonnetسنة ١٩٩٥.

– جدول حسابات النتائج والمبادئ المحاسبية :وذلك حسب الاستعمال الداخلي والخارجي، استعمال عقود الإيجار التمويلية، تقييم الإنتاج، مخصصات المخزونات.

–جدول حسابات النتائج والسياسات المحاسبية وذلك فيما يخص تغييرات النتيجة؛

–جدول حسابات النتائج وقرارات التسيير من خلال تحسين النتيجة؛

–عمليات على الميزانية: رؤوس الأموال، الديون الدائمة واحتياجات رأس مال العامل بالإضافة إلى تمويل الخزينة.

٢. تصنيف.d'Hervé Stolowy

– تقنيات لها تأثير على محددات النتيجة.

– تقنيات لها تأثير على عرض جدول حسابات النتائج.

– تقنيات لها تأثير على عرض الميزانية.

ويرى الباحث مماسبق أن التقنية المحاسبية عبارة عن تلك التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي من حيث الاتصال، القياس، العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية التي وضعت من أجلها لجنة مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير خاصة بها.

رابعاً: العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية.

إن ظهور المحاسبة الابداعية برز من الحاجة إلى معالجة عدة مشاكل تتمثل في:

١. تقلبات الأرباح: حيث قد تتعرض المنشأة إلى هزات عديدة تسبب ارتفاعا أو انخفاضا في مستوى ارباحها، مما يسبب تذبذبا في الأرباح على مدار عدة سنوات متتالية، إلا أن غالبية الشركات تفضل التقرير والإفصاح عن اتجاه ثابت ومستقر للأرباح، ويتحقق ذلك باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية، بتكوين مخصصات كبيرة في السنوات ذات الأداء

([1]) مرزاقة صالح وبوهرين فتيحة، **مرجع سابق**، ص٦.

الجيد، ثم استخدامها في السنوات ذات الأداء المنخفض للتأثير على الأرباح، وجعلها تقترب من الثبات إلى حد ما من سنة لأخرى.

٢. اختلاف الأرباح الفعلية عن تنبؤات الأرباح، فقد حرصت العديد من الشركات على أن تحقق أرباحا فعلية تقترب من الأرباح المتوقعة، وأوضح fox كيف أن السياسات المحاسبية لتحقيق التوافق بين الأرباح المفصح عنها وبين الأرباح المتوقعة، ووجد أن شركة ما يكروسوفت عندما تبيع برامجها تقوم بتأجيل جزء كبير من أرباحها للسنوات التالية لتغطية تكاليف البحوث والتطوير ودعم العملاء، وهذه السياسة أكثر تحفظا وتساعد في امكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية بسهولة، والتقارب بين الأرباح الفعلية والأرباح المتنبأ بها.

٣. القضاء على سياسة توزيع الأرباح، لإخفاء أخبار غير جيدة، فقد حرصت شركات عديدة على أن تحقق أرباحا فعلية تقترب من الأرباح المتوقعة، عن طريق تغيير السياسات المحاسبية من أجل زيادة الأرباح لصرف النظر عن الأخبار غير الجيدة(السيئة).

٤. القضاء على مشكلة تذبذب سعر السهم: فقد حرصت شركات عديدة على أن يكون سعر السهم لديها ثابتا على الأقل إن لم يكن في تزايد، والمحاسبة الإبداعية يمكن ان تسهم في تثبيت أو ارتفاع سعر السهم من خلال تقليل الإفصاح عن مستويات الاقتراض، بالتالي تظهر الشركة أقل من مخاطرة، ويتم خلق اتجاه جيد للأرباح، ويساعد أيضا على زيادة رأس المال عن طريق امكانية اصدرا اسهم جيدة، وكذلك ارتفاع قيمة الأسهم الحالية لرأس المال، وبالتالي مواجهة المنافسة المتزايدة مع الشركات الأخرى [١].

خامساً: المسببات الرئيسية للممارسة المحاسبة الإبداعية:

تتجلى المسببات الرئيسية لممارسة الإدارة للمحاسبة الإبداعية فيما يلي:

١. عدم الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية، أكدت العديد من الدراسات على أن عدم الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية يعد من أهم اسباب ممارسة معدي القوائم المالية لطرق المحاسبة الابداعية، وذلك بسبب:

- سوء استغلال الإدارة أو معدي القوائم المالية للسلطات الممنوحة لهم من الملاك أو المقرضين بهدف تحقيق منافع ذاتية.
- أنها تنطوي على اخفاء متعمد لحقائق معلومات مفيدة عن أصحاب المصالح في المنشأة، مما يدفعهم إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير رشيدة.

---

(١) د/ محمد شحاته خطاب، د/ وياسر احمد السيد، **مرجع سابق**، ص٢٠١٦-٢٠١٧

٢. تحسين صورة الربحية والمركز المالي: ترغب الإدارة في إظهار الأرباح والمركز المالي للمنشأة في أفضل صورة ممكنة لإقناع المساهمين بحسن استغلالها للموارد المتاحة، ولدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي للمنشأة، مما يؤدي إلى زيادة المكافآت والحوافز المخصصة لها، وتساعد ممارسات المحاسبة الابداعية على الحفاظ على سعر السهم أو زيادته عن طريق حفض مستويات الاقتراض والالتزامات، وبالتالي تقليل حجم المخاطر التي تواجه المنشأة ظاهريا وخلق انطباع جيد عن مستويات الربح، مما يسهل على المنشأة اصدار اسهم جديدة لزيادة رأس المال، واستخدام اسهمها في حالات التملك أو الاستحواذ، وقد دافع (Morgan) عن ممارسة البنوك الأمريكية للمحاسبة الابداعية للحفاظ على ثقة المودعين في البنك، ومنع ظهور أرباح سالبة.

٣. تمهيد الدخل: عادة ما تفضل الشركات إظهار نمو ثابت في الارباح بدلا من الإعلان عن تبخر او تطاير في الأرباح، وهنا يمكن المغالاة في حجز المخصصات غير الضرورية للالتزامات، أو حجز مخصص لانخفاض قيمة الأصول في سنوات الرخاء، والاحتفاظ بها بغية تخفيضها لتحسين الأرباح في السنوات العجاف، وبمعنى آخر يؤدي تمهيد الدخل إلى تخفيف التقلبات الحادة في الربح المحاسبي بين الفترات المالية، كما يعطي انطباعا عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة، مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار أسهمها، وانخفاض تكلفة الاقتراض والتمويل وتدنية التكاليف السياسية، وينتشر استخدام هذا المدخل في بريطانيا، والدول التي تتمسك بسياسة الحيطة والحذر، والتي عادة ما تحتفظ بمستويات مرتفعة من المخصصات.

٤. التضخيم أو المغالاة في خسائر الفترة: وتمثل شكل من أشكال التحيز المحاسبي، حيث تسارع الإدارة إلى تضخيم المغالاة في ازهار الخسائر خلال الفترة الحالية، على خلاف الحقيقة والتي تكون سيئة في جميع الأحوال(بمعنى تحقيق خسائر بقائمة الدخل)، بغية تحسين صورة الأداء المستقبلي للشركة، وبسبب عدم احتمالية فرض جزاءات اضافية على الإدارة إذا زادت الخسائر عن الوضع الحالي، كما ترغب الإدارة في خفض القيمة السوقية للمنشآت الحكومية المقرر بيعها إلى القطاع الخاص مقابل تحقيق منافع ذاتية لها.

٥. تحقيق توقعات المحللين الماليين: عادة ما ترغب الإدارة في تحقيق تنبؤات المحللين الماليين عن الأرباح المستقبلية للشركة للتأثير على سوق الأوراق المالية، وللوصول إلى الأهداف المحددة في عقود التعويضات، او اتفاقيات المديونيات، ولتوصيل معلومات اقتصادية معينة لأصحاب المصلحة في المنشأة، او لتحقيق هذه الدوافع مجتمعة.

٦. رغبة الإدارة في بعض الأحيان في التأثير على السعر السوقي للسهم قبل قيام الشركة بإصدار اسهم وسندات جديدة، أو إذا ما تقرر توزيع مكافئات وحوافز للإدارة في صورة اسهم في راس مال الشركة، كما قد ترغب الإدارة في التأثير على الجهات التشريعية أو الهيئات الرقابية أو الضريبية بهدف تخفيف العبء الضريبي أو التهرب من بعض الالتزامات البيئية، او للوفاء بمتطلبات هيئة سوق المال بهدف استمرار قيدها بالبورصة[١].

ويستنتج الباحث مما سبق أن هنالك عومل عادية ومسببات رئيسية: العادية تقلبات الأرباح، اختلاف الأرباح الفعلية عن تنبؤات الأرباح، القضاء على سياسة توزيع الأرباح، القضاء على مشكلة تذبذب سعر السهم. المسببات الرئيسية: عدم الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية، تحسين صورة الربحية والمركز المالي، تمهيد الدخل، التضخيم أو المغالاة في خسائر الفترة، تحقيق توقعات المحللين الماليين، رغبة الإدارة في بعض الأحيان في التأثير على السعر السوقي للسهم قبل قيام الشركة بإصدار أسهم وسندات جديدة.

---

(١) د/ إيمان محمد سعد الدين، **دراسة تحليلية للمحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد الخامس والسبعون، السنة التاسعة والاربعون، ٢٠١٠م، ص٢٧٠-٢٧٢

المبحث الثاني

دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على عناصر القوائم المالية

أولاً: دوافع استخدام المحاسبة الابداعية:

قد تنطوي ممارسات المحاسبة الابداعية على دافع انتهازي أو دافع الكفاءة، أو على الدافعين معاً، فإذا كان الدافع لدى المحاسبة الابداعية تحقيق منافع ذاتية للإدارة عندئذ يكون الدافع انتهازياً، أما إذا كان الدافع هو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية بهدف التأثير على السوق عن طريق اظهار دخل المنشأة في سوق المنافسة عندئذ يكون الدافع هو كفاءة المنشأة، أي محاولة اظهار الصورة على خلاف الحقيقة بطرق كثيرة ومتنوعة، على الرغم من وجود نظام جيد متقدم إلا أن المشاكل قد تحدث بل وتقع فعلا، وتكون لها أثار مالية عالمية خطيرة، فالمشكلة هنا ليست مشكلة نقص الالتزام بالقواعد المحاسبية، بل اتباع القواعد القائمة على أساس المبادئ بما يؤدي إلى اعداد تقارير تفتقر إلى الشفافية، مستغلين بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية[١].

وتختلف وتتعدد الدوافع التي تحفز الإدارات على ممارسات المحاسبة الابداعية، فقد تكون للمحافظة على مكاسب أو مناصب أو مميزات أو تجميل صورة المركز المالي، أو اظهار كفاءة أو اخفاء فشل، وقد اثبتت العديد من الدراسات ان وجود عمليات احتيالية وانتشارها يتم كلما أرادت الشركة أو واجهت قرارات مهمة، وتنحصر دوافع المحاسبة الابداعية في النقاط التالية:

١. التهرب الضريبي: يعد من دوافع الإدارة الرئيسية لاستخدام المحاسبة الابداعية، وذلك بمساعدة المالكين الرئيسيين، وبالتعاون مع المراجعين الخارجيين [٢].
٢. تحقيق مكاسب شخصية، وذلك على حساب كافة الفئات ذات المصالح في الشركة، بل يكون أحيانا على حساب الاقتصاد والمجتمع ككل، كما ظهر ذلك بشكل واضح من خلال الأزمة المالية الحالية.
٣. الوفاء بالمتطلبات اللازمة: تنفيذ الشركات وإداراتها بالعديد من المتطلبات القانونية

---

(١) د/ عزة حلمي محمود شلبي، **المحاسبة الابداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الافصاح والشفافية في الحد منها**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، السنة الثانية والثلاثون، العدد الثاني، المجلد الأول، ص١٢٩

(٢) بدر الزمان خمقاني، مسعود صديقي، **واقع ممارسات المحاسبة الابداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية دراسة حالة عينة من الشركات البترولية للفترة٢٠١٢ -٢٠١٣م**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد(٨)، ٢٠١٥، ص ٦٢.

(التعاقدية التنافسية) اللازمة للاستمرار والمحافظة على الحصة السوقية، إن تحقيق هذه المتطلبات تمكن الشركة من المحافظة على عملائها وزبائنها واستمرار تطويرها. لذلك تلجأ إدارة الشركات لاستخدام المحاسبة الابداعية للوفاء بالمتطلبات اللازمة، عندما لا تسمح ظروفها التشغيلية والاستثمارية بتحقيق تلك المتطلبات.

٤. الحصول على التمويل أو المحافظة عليه: عندما تأتي الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية، أو لسداد التزاماتها، تلجأ لإعادة تمويل نفقاتها والتزاماتها من خلال المؤسسات المالية باللجوء إلى أساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي محاسبيا، وليس حقيقيا [١].

٥. اظهار الوضع المالي للشركة بشكل أفضل مما هو في أرض الواقع، ويتم ذلك بتعديل الأرباح المعلنة من خلال تقنيات المحاسبة الابداعية.

٦. التأثير على سمعة الشركة ايجابياً في السوق: تستخدم أساليب المحاسبة الابداعية أحيانا بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي، ودون تدخل من إدارة الشركة، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة الشركة سوف تتأثر صورتها بسمعة سلبية تجاه السوق وخصوصاً أمام مساهميها، لذلك فان أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الابداعية هو التأثير ايجابيا على سمعة الشركة [٢].

٧. التأثير على اسعار أسهم الشركات المدرجة في الأسواق لتعظيم القيمة المالية.

٨. تحسين الأداء المالي للشركة، بهدف تحقيق مصالح شخصية تنعكس ايجابيا على إدارات الشركات لإظهارها بصورة جميلة أمام مجلس الإدارة [٣].

ويضيف بعض الباحثين من دوافع المحاسبة الابداعية:

١. وجود بيئة أو ظروف ملائمة للغش أو التلاعب، بسبب تعدد بدائل القياس المحاسبية التي تضمنتها المعايير المحاسبية الدولية مما ساعد منشآت الأعمال إلى تطبيق سياسات محاسبية مختلفة من أجل تحسين صورة القوائم المالية بشكل قد يخرج عن

([١]) ميساء محمد سعد ابو تمام، **مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الابداعية على قائمة التدفق النقدي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢م-** ٢٠١٣، ص٢٤.

([٢])عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية، دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، ٢٠١١ ، ص٨٣ .

([٣]) محمد الطيب علي الشريف، **قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات المحاسبة الابداعية والأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية الليبي**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عدد خاص، اكتوبر ، ٢٠١٤، ص٨٤٥-٨٤٦

مقتضيات الموضوعية التي يجب توفرها في القوائم المالية، من أجل تحقيق هدف أو اهداف معينة تظهر الإدارة في موقف أفضل بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

٢. ضعف الرقابة الخارجية أو تواطؤها مع الإدارة والذي يؤدي إلى فسح المجال أمام الإدارة لممارسة عمليات التلاعب في القوائم المالية، في الوقت الذي يكون لمهنة الرقابة دورها الإيجابي في الحد من تلك الممارسات التي لها مظهرين، اولهما: قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي، وينتج من الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة، وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجية، تواطئا ينتج من التلاعب والتحريف في الارقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه.

٣. وجود ضغوطات تفرض أو تبرز القيام بالاحتيال، كما هو الحال في التدخل الحكومي في شؤون الشركات بإلزامها بتخفيض اسعار منتجاتها لصالح المستهلكين أو تخصيص نسبة من الأرباح إلى نقابات العمال، وقد يعتقد البعض أن التقلبات في الارباح والتي تأخذ شكل انخفاض كبير قد ينظر إليها من قبل الدولة كمؤشر للاحتكار، أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير في الارباح فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها، مما يدفع الدولة للتدخل في الحالتين.

٤. الخلل في هيكلية الرقابة الداخلية، نتيجة لارتباط اجهزة الرقابة الداخلية بالإدارة باعتبارها من صنعها وليس رقيبا عليها، مما جعل الإدارة في وضع خاص لارتكاب الاحتيال بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية واعداد بيانات مالية احتيالية من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي خلافا لذلك تبدو أنها تعمل بفاعلية، ويمكن أن يحدث غش واحتيال الإدارة حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، والسبب في ذلك أن الإدارة يمكن أن تتغلب أو بالأحرى تقهر إجراءات الرقابة، ومن ثم فإن هذا النوع من الغش والاحتيال يكون من الصعب اكتشافه على الرغم من كونه ذا تأثير كبير على صدق وعدالة عرض القوائم المالية[١].

([١]) نعيم تومان مرهون الزيادي، **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، مجلسة القادسية للعولم الإدارية والاقتصادية**، المجلة ١٧، العدد٢، ٢٠١٥م، ص١٩٨

شكل رقم (٣/٢/١)

اهم دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية وطرق تحقيق ذلك.

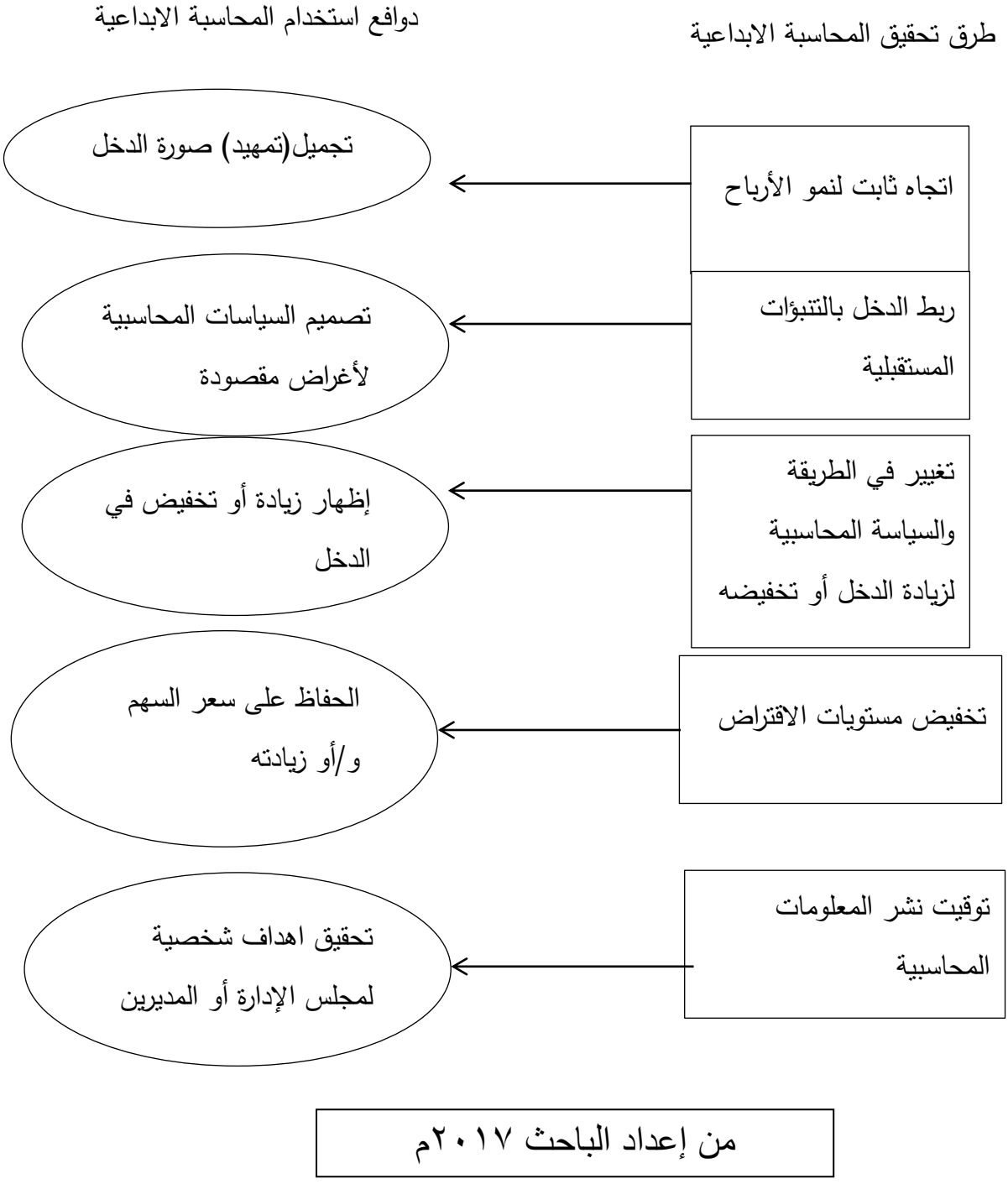

من إعداد الباحث ٢٠١٧م

وسائل المحاسبة الإبداعية:

أرقام الارباح التي تتضمنها القوائم المالية المعلنة للشركة هي محور اهتمام المستثمرين على وجه الخصوص، ولهذا فإن الشركات يكون لديها الرغبة والحافز في إظهار هذه الأرقام بصورة ايجابية، ربما أكثر من واقع الحال في هذه الشركات، ولتحقيق ذلك تعمد الشركات إلى بعض الأساليب لتحقيق ذلك ومنها:

١. رسملة الفوائد:

تعمد بعض الشركات إلى عدم تحميل الدخل بمصاريف الفوائد، بل ترسمل هذه المصاريف كجزء من الأصول التي تظهر في قائمة المركز المالي، ويؤكد بعض الباحثين أن هذا الإجراء يمارس بشكل واسع من قبل شركات المقاولات والبناء، إن لجوء بعض الشركات إلى رسملة الفوائد أو جزء منها يكون أثره واضح في تحسين صورة الشركة من حيث الأرباح في قائمة الدخل، حيث لا تحمل بهذه القوائد وفي نفس الوقت يزيد ذلك في قيمة الأصول في قائمة المركز المالي، وتكون المحصلة النهائية أثر ايجابي على النسب المالية لأداء هذه الشركة.

٢. الاستهلاك:

تتعدد طرق الاستهلاك التي يمكن للشركة اتباعها لاستهلاك اصولها، من هذه الطرق ما يحمل السنوات الأولى من عمر الأصل بأقساط استهلاك أكبر، (مثل طرق الاستهلاك المتناقص)، ومنها ما يوزع التكلفة بالتساوي على العمر المقدر للأصل بغض النظر عن الاستخدام الفعلي للأصل، (طريقة القسط الثابت) بوما أن الشركة لديها القدرة علىاختيار الطريقة التي تستهلك بها الأصول المعنية، وكذلك القدرة على تقدير العمل الانتاجي للأصل فإنها تستطيع أن تختار ما يخدم غرضها، وبالذات عندما تريد التأثير على صورتها في السوك من خلال تقاريرها المالية،

٣. الشهرة والعلامة التجارية:

العلامات التجارية مرتبطة بالشهرة، والشهرة من المواطن الرئيسية التي تسمح المحاسبة عنها للشركات في التباين في المعالجة، وتؤكد الدراسات أن بعض البنوك يستخدم الشهرة لرفع أرباحها حيث لا تخصم من الأرباح قسط الشهرة، حيث لا يترتب على ذلك دفع نقدية، (طريقة النقدية) أو توزيع تكلفة الشهرة بالطريقة التي تخدم غرض الشركة، إن معظم المعايير المحاسبية تتطلب توزيع تكلفة الشهرة على المدة المتوقع الاستفادة منها، وبحد أقصى ٤٠ عاما.

٤. التمويل الخفي:

يعتبر التمويل الخفي من وسائل المحاسبة الابداعية، وخصوصا في عقود الايجار(والمقصود بالتمويل الخفي عدم اظهار هذا النوع من التمويل في قوائم المنشأة كتمويل وإنما في صورة أخرى) ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال نوع من العقود يعرف

بـ(synthetic Lease) وهذا النوع من عقود الايجار يعتبر مقبولا من الناحية القانونية، إلا أنه من أساليب المحاسبة الإبداعية، ففي هذه الأنوع من عقود الإيجار يسمح للشركات بعدم اظهار الديون في دفاترها، ولكن تسمح لها بخصم الفوائد، وكذلك الاستهلاك لو كانت اشترت هذه الأصول، وقد أوضحت دراسة أن هذه الأنواع من العقود كان لها آثار سلبية على كثير من الشركات الأمريكية، ومن بينها شركة Enronللطاقة[1].

يستنتج الباحث مما سبق أن ارقام الارباح التي تتضمنها القوائم المالية المعلنة للشركة هي محور اهتمام المستثمرين على وجه الخصوص، لذلك تهتم في إظهار هذه الأرقام بصورة ايجابية، لذلك تعمد الشركات إلى بعض الأساليب لتحقيق ذلك ومنها: رسملة الفوائد، لاستهلاك، الشهرة والعلامة التجارية، التمويل الخفي.

ثانياً: طرق المحاسبة الإبداعية

يمكن أن تقع طرق المحاسبة الإبداعية في عدة مجالات منها:

١. تنوع الطرائق والبدائل المحاسبية: فقد سمحت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، فضلا عن المعايير المحاسبية الدولية باستخدام طرائق وبدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر على القائم المالية، مثلا طراق احتساب قسط الاندثار، طرائق تقييم المخزون، طرق تقييم الأدوات المالية...وغيرها، وبما ان هناك مجالا للاختيار فإن اختيار الإدراة يكون في كثير من الأحيان متأثرا بالاهداف الخاصة بالإدارة.

٢. تعتمد المحاسبة التقدير الشخصي في بعض الجوانب مثل التقدير الشخصي لعمر الموجودات الثابتة، تكوين المخصصات، وتكون هذه الجوانب مجالا للمحاسب للتحكم في نتيجة النشاط والمركز المالي.

٣. توقيت عمليات حقيقية من أجل انطباع مرغوب فيه بالحسابات.

٤. ادخال عمليات وهمية من أجل التلاعب في حسابات الميزانية، وايضا لتحويل الارباح بين الفترات المحاسبية، ويمكن تحقيق ذلك بإدخال عمليتين أو أكثر لعمليات متعلقة ببعضها مع طرف ثالث ميال للمساعدة، مثلا لنفرض أن ترتيبات قد وضعت لبيع أحد الموجودات لمصرف معين ثم استئجار ذلك الموجود لبقية عمره الانتاجي، إن سعر البيع بموجب هذه الطريقة واستئجاره ثانية قد يكون بمقدار أعلى أو أدنى من القيمة الجارية للموجود وذلك يمكن تعويضه بزيادة أو تخفيض الايجارات.

---

(١) د/ عبد الله بن علي بن عبد الله عسيري: ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، مارس، ٢٠٠٢ ص٣١٩-٣٢١

ويتبين للباحث أن المرونة الموجودة نظرا لتعدد الطرائق والبدائل المحاسبية تكون ضمن مجالات الإبداع المحاسبي، إذا كانت ضمن الإطار النظامي لمهنة المحاسبة وإلا كانت خارج الإطار النظامي، وهو شيء آخر يتمثل بالتلاعب والتزوير، ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل الذي يوضح أن المرونة في اختيار الطرائق والبدائل المحاسبية.

شكل رقم (٣/٢/٢)

المرونة في استخدام الطرائق والأساليب المحاسبية وعلاقتها بالمحاسبة الإبداعية

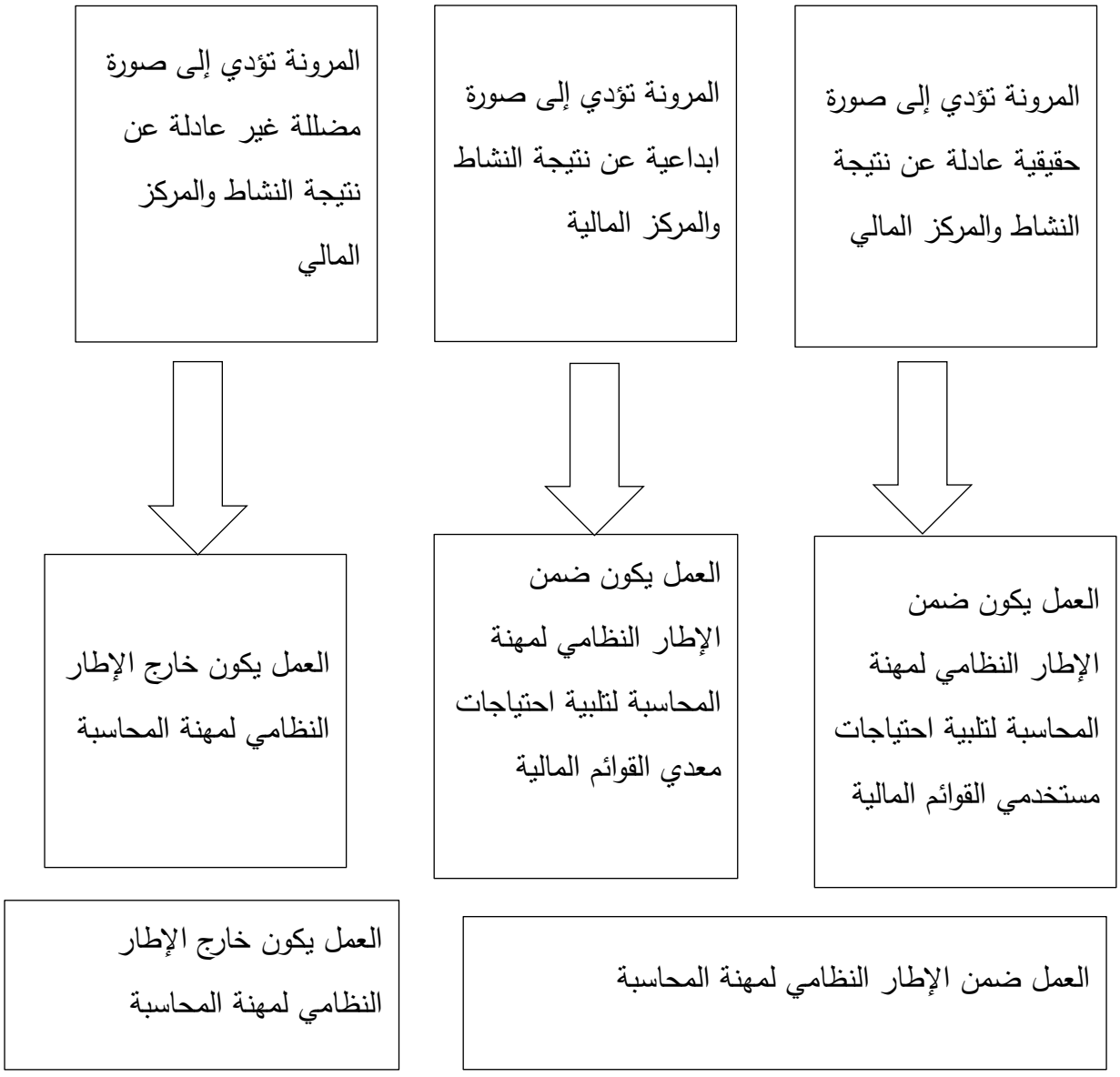

من إعداد الباحث ٢٠١٧م

فضلا عن اعدادات التقارير المحاسبية إذا أدت صورة حقيقية عادلة عن نتيجة النشاط والمركز المالي، فإن العمل يكون ضمن الإطار النظامي لمهنة المحاسبة، ويكن ذلك لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، أما إذا كانت المرونة ستؤدي غلى ايجاد صورة ابداعية بمعنى أن المحاسب كان مبدعا في التوصل إلى استخدام اسس وقواعد واجراءات تؤدي غلى نتائج أكثر تعبيرا عن حقيقة النشاط والمركز المالي، وذلك سيخدم احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وأيضا يكون العمل ضمن الإطار النظامي لمهنة المحاسبة، أما إذا كانت المرونة ستؤدي إلى تضليل نتيجة النشاط والمركز المالي وإظهارها بخلاف الواقع فإن ذلك يكون خارج الإطار النظامي لمهنة المحاسبة[١].

أساليب المحاسبة الإبداعية:

لما كانت المحاسبة الإبداعية الابداعية، تتلخص في تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة، أو تجاهل بعضها فإن على المحاسب القيام بإجراءات أو خطوات يمكنه من خلالها أن يتلاعب بالأرقام المالية، مستخدما في ذلك خبراته ومهاراته، في استخدام المبادئ المحاسبية.

والواضح من تعريفات المحاسبة الابداعية التي عرضنا لها أن المحاسب يستطيع من خلال الابداع المحاسبي أن يقوم بتنفيذ اهداف الإدارة أي إظهار رقم الارباح بصورة عالية مما يتبعه من توزيعات ارباح على كبار المساهمين.

وتطبيقا لذلك تقع المشكلات بين الإدارة وبين المدقق المالي، فمن المعروف أن رقم الربح الواجب التقرير عنه في القوائم المالية يكون محل تفاوض وجدال كثير بين الإدارة ومكتب التدقيق ولكن في النهاية الإدارة هي التي لها السلطة العليا فيما تريده، لأنه ببساطة يمكن أن يأتي المراجع الذي يلبي رغبتها وينفذ مطالبها.

ونستطيع القول بأن تنوع أساليب المحاسبة المالية تدل على مدى ما يتمتع به المحاسب المبدع من قدرات، وذلك أن استخدام المحاسب لأساليب أو طرق أو اجراءات أو مفاهيم، أو معايير، أو نظريات جديدة غير مألوفة، أو أي من تلك الوسائل تمكنه من استخدام تفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة [٢].

وفيما يلي أهم أساليب المحاسبة الإبداعية:

([١])وحيد محمود رمو، الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد اخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٨٩، ٢٠٠٨، ص٢٣٧-٢٣٨

([٢]) حسن عمر محمد، وسعد الساكني، مرجع سابق ص١١٤، ١١٥

أولا: في قائمة الدخل:

تشير الدراسات إلى معظم أساليب التلاعب في قائمة الدخل، وهي كالتالي [1]:

١. الاعتراف بإيراد عملية البيع قبل أن تكتمل، أو اثبات مبيعات الفترة التالية ضمن ايرادات هذه الفترة المنتهية.
٢. تسجيل ايرادات وهمية ضمن ايرادات الفترة.
٣. تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلا تشغيليا.
٤. ابتداع دخل من خلال اعادة تصنيف حسابات الميزانية.
٥. نقل المصروفات الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة.
٦. رسملة التكاليف التشغيلية.
٧. تعديل الاعمار الافتراضية للأصول الثابتة لتخفيض معدلات اهلاكها وبالتالي تخفيض المصروفات.
٨. عدم اهلاك الأصول التالفة.
٩. نقل الايرادات الحالية إلى فترة محاسبية لاحقة.
١٠. نقل المصاريف المستقبلية إلى الفترة المحاسبية الحالية.
١١. زيادة المبيعات بايراد خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل.
١٢. الاعراف بكامل ثمن البيع بالتقسيط ضمن ايرادات الفترة التي تم فيها البيع.
١٣. استغلال مرونة أساس الاستحقاق في معالجة الايرادات والمصروفات.
١٤. اثبات بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء والتي ما زالت لديهم كمبيعات للفترة الحالية.
١٥. عدم الاعتراف بخسائر فروق العملة نتيجة لعدم اعادة تقييم الالتزامات بالعملة الأجنبية على اساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ اعداد القوائم المالية.
١٦. رسملة تكلفة الاقتراض أو اعباء التمويل الخاصة باقتناء الاصول الثابتة على الرغم من عدم توافر شروط الرسملة.
١٧. رسملة التعويضات المستحقة لبعض العملاء.
١٨. تحميل بعض المصروفات الخاصة بأحد الاصول الثابتة على اصل آخر ذو معد اهلاك أقل.
١٩. تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، وبالتالي زيادة ارباح الفترة المالية الحالية.

([1]) رشاد حماد، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة، دراسة ميدانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٦، العدد الثاني، ٢٠١٠، ص٩٧-٩٩.

٢٠. استخدام المخصصات في غر الغرض الذي تم تكونيها من أجله لتخفيض مصروفات الفترة الحالية.
٢١. تحميل مصروفات وعمولات اقتناء الاستثمارات إلى قائمة الدخل بدلا من اضافتها لتكلفة الاستثمارات.
٢٢. المغالاة في تقييم مخزون آخر المدة لتخفيض تكلفة البضاعة المباعة وتضخيم الأرباح.
٢٣. التلاعب في تقدير قيمة المخصصات طبقا لمعدلات الربحية، وبالتالي التأثير على رقم الارباح.

ثانياً: في قائمة المركز المالي:

وفيما يلي عرض لبعض أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بالقيم المحاسبية بقائمة المركز المالي[١]:

١. تضخيم قيمة الأصول بأصول معنوية قبل شرائها(الاعتراف بالشهرة غير المشتراه).
٢. المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة، واستخدام طرق متنوعة لتقييم هذه الاصول.
٣. عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية عند تحديد قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالميزانية.
٤. التلاعب في نسب اهلاك الأصول الثابتة المتعارف عليها، وذلك بتخفيضها عن النسب المستخدمة في السوق.
٥. التلاعب في اسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية.
٦. اجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض أسعار الأصول المتداولة.
٧. ادراج الاستثمارات طويلة الأجل ضمن الاستثمارات المتداولة بهدف زيادة رأس المال العامل.
٨. التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية وعدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة.
٩. اجراء المقاصة بين أرصدة حسابات النقدية والبنوك المدينة والبنوك الدائنة للتأثير على نسبتي التداول والرابعة المالية.
١٠. عدم الكشف عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها.
١١. القيام بأخطاء متعمدة في تصنيف الحسابات طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.

([١]) رشاد حماد، **مرجع سابق**، ص٩٧-٩٩.

١٢. تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في الاستثمارات طويلة الأجل، من طريق التكلفة إلى طريق حقوق الملكية.
١٣. اثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل اثبات ايرادات متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل اصدار الحكم .
١٤. عدم ادراج الاقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.
١٥. الحصول على قروض طويلة الأجل قبل اعلان القوائم المالية، بهدف تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة.
١٦. تضمين كشوف جرد المخزون لبضاعة راكدة ومتقادمة، بالإضافة إلى عمليات التلاعب في طرق تسعير المخزون من سنة لأخرى دون مبرر.
١٧. إضافة ارباح السنوات السابقة إلى صافي ربح العام الحالي، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة، وذلك لزيادة ربح العام.
١٨. التأثير على نسبة الرافعة المالية(الالتزامات/حقوق الملكية) عن طريق ادراج الأرصدة الدائنة المستحقة للمساهمين ضمن حقوق المساهمين بدلا من ادراجها ضمن الالتزامات.
١٩. اجراء مقاصة بين بعض بنود الاصول (حسابات مدينة) وبعض بنود الالتزامات(حسابات دائنة) بما يؤدي إلى تخفيض قيمة كل من الأصول والالتزامات، وإظهار نسبة التداول بأكثر من قيمتها الحقيقية، وإظهار نسبة الرافعة المالية بأقل من قيمتها الحقيقية.
٢٠. عدم نشر أرقام المقارنة عند نشر القوائم المالية للشركة للحد من قدرة مستخدمي القوائم المالية من التحليل والمقارنة.

ثالثاً: في قائمة التدفقات النقدية:

تشمل قائمة التدفقات النقدية جميع عناصر النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، وتساعد هذه القائمة المستثمرين وغير في توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة[١]، وقد أشارت الدراسات إلى أهم اساليب المحاسبة الإبداعية التي يمكن استخدامها مع قائمة التدفقات النقدية كالتالي:

١. معالجة التضخم في رقم الأرباح المحتجزة الناجم عن عدم القدرة على خلق النقد لتوزيع جزء منها ولفترات طويلة عن طريق توزيع منح على شكل اسهم بدلا من توزيع الأرباح

(١) عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص٨٢-٨٦

نقدا، وذلك لتخفيف وطأة تراكم الأرباح واخفاء عدم القدرة على التوزيع النفدي واقناع المساهمين بعدم وجود مشاكل كبيرة في إدارة النقدية.

٢. إطالة فترة سداد النفقات والتشدد في سياسة التحصيل وغيرها مما يؤدي إلى تقليص عناصر المطلوبات بصورة مصطنعة، وتحرير رأس المال بصورة مؤقتة بغية اظهار التدفقات النقدية الحرة على نحو أفضل مما هي عليه في الواقع[١].

٣. يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الاجراءات والممارسات لا تؤثر على صافي التدفقات النقدية، وإنما تؤثر في تفاصيل التدفقات النقدية.

٤. تسجيل تكاليف البحوث والتطوير السنوية على أنها تدفقات نقدية استثمارية خارجة، وتبعدها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة من العمليات التشغيلية.

٥. امكانية التلاعب بالتدفقات الداخلة عن عمليات استثمارية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، حيث يتم تسجيل النقدية الداخلة عن عمليات استثمارية لم يتم الانتهاء منها بعد على أنها تدفقات داخلة استثمارية، وبالتالي يتم ازالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

٦. التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها اسهما تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتمادا على فترة الاحتفاظ بها[٢].

ويرى البعض أن استخدام قائمة التدفقات النقدية يكون بهدف توفير معلومات للمستخدمين عن صافي التدفقات النقدية للشركة خلال الفترة المحاسبية نتيجة الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتساعد هذه المعلومات المستخدمين على تقييم قدرة الشركة على دفع المستحقات وسداد التوزيعات النقدية للمساهمين والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى المرونة المالية، أي قدرة المنشأة على التكيف مع الأزمات المالية واقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة، وبالتالي فهي تعبر عن القيمة الاقتصادية للشركة، كما تستخدم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاصول الرأسمالية حيث تتوقف قيمة الاصل على مقدار القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن استخدامه.

وتعتبر التدفقات الناتجة عن الأنشطة التدفقية من أهم فقرات قائمة التدفقات، حيث تكشف

---

(١) نعيم تومان مرهون الزيادي، مرجع سابق، ص٢٠٢

(٢) عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص٨٢-٨٦

عن مدى وجود صافي الدخل الناتج عن الأداء التشغيلي للشركة.

وتتمحور الإبداعات المحاسبية في قائمة التدفقات النقدية في قيام الإدارة بإعادة تبويب قائمة التدفقات بهدف تصحيح التدفقات النقدية الناتجة عن الأداء التشغيلي، ويتم ذلك عن طريق إما تحويل التدفقات النقدية السالبة من فقرة العمليات التشغيلية إلى فقرة العمليات الاستثمارية أو التمويلية، أو بترحيل التدفقات النقدية الموجبة نتيجة أنشطة استثمارية أو تمويلية ضمن العمليات التشغيلية بهدف تدعيم قدرة الشركة على تحقيق مكاسب من العمليات التشغيلية بدون التأثير على القيمة النهائية الإجمالية التغير في قيمة النقدية خلال الفترة[١].

رابعاً: مجالات أخرى، وهي:

١. سوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية.

٢. العمليات المتبادلة ما بين شركات المجموعة (القابضة والتابعة).

٣. طرائق المحاسبة الإبداعية: بناء على ما سبق عرضه يمكن للباحث أن يميز بين ممارسات المحاسبة الإبداعية التي ينتج عنها نوعان من التلاعب، الأول: تلاعب محاسبي. والثاني: تلاعب غير محاسبي، ويبين الآتي طرائق التلاعب لكل نوع على حدا:

أولاً: طرائق التلاعب المحاسبي وتكون من خلال:

أ. استغلال فرصة اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة مثال:

- طرائق تقييم المخزون السلعي.
- معاملة المصاريف الرسمية على أنها جارية.

ب. استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية، مثال ذلك: تقدير العمر الإنتاجي للأصل لأغراض الاهتلاك.

ثانياً: طرائق التلاعب غير المحاسبي وتكون من خلال:

أ. تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات.

مثال: بيع الأصل وإعادة استئجاره، إذ إن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار.

ب. تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف معين.

ت. أسباب لجوء الإدارة إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية[٢].

---

(١) د/ إيمان محمد سعد الدين، مرجع سابق، ص٢٨٥

(٢) سليم حماد، **مرجع سابق**، ص ٩٧- ٩٩.

سيتم الاستعراض لأهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة الدخل على النحو التالي:

١. التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد:

طبقا لمبادئ ومعايير المحاسبة يتم الاعتراف بالإيراد أي إثباته وتسجيله بالدفاتر المحاسبية والقوائم المالية إذا ما تم اكتسابه وتحققه، وبصفة عامة يكتسب الإيراد بتسليم السلعة أو تقديم الخدمة محل البيع للعميل، ويتحقق الإيراد بتحصيله أو التأكد من تحصيله بدرجة كافية، وقد تؤدي بعض الممارسات الخاطئة إلى الاعتراف بالإيراد في فترة محاسبة معينة رغم عدم التزام شروط الاعتراف به، ومن بين تلك الممارسات ما يلي:

١. تسجيل ايرادات بالفترة المحاسبية المنتهية عن عمليات بيع تمت في الفترة المحاسبية التالية.

يقوم المسؤولون بالشركات في بعض الاحيان بتسجيل ايرادات بالفترة المحاسبية المنتهية عن بعض عمليات البيع التي تمت في الفترة المحاسبية التالية، وذلك بهدف تضخيم ايرادات الفترة المنتهية واراحها كي تتدفع ما قد تكون الشركة قد أعلنته من توقعات في هذا الشأن.

ويتم ذلك عن طريق التلاعب في تواريخ مستندات وسجلات شحن البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية التالية كي تظهر أنه قد تم شحنها إلى العملاء خلال الفترة المنتهية، وبالتالي تسجيلها كإيرادات عن هذه الفترة، وقد يتضمن كذلك التلاعب في البضاعة الداخلية لأجهزة الحاسوب بتأخيرها إلى تاريخ نهاية الفترة المنتهية أو تاريخ سابق على ذلك، كي يتم اصدار مستندات الشحن وفواتير البيع بتواريخ سابقة على تاريخ الشحن الفعلي[١].

- تسجيل بضاعة الأمانة كمبيعات.
- تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل.
- الاعتراف بإيرادات وهمية عن طريق تسجيل ايرادات عن عمليات بيع وهمية بغرض تضخيم الايرادات والأرباح في فترة محاسبية معينة.
- تقديم أموال من المنشأة للغير لاستخدامها في شراء منتجاتها.
- البيع لطرف ذي صلة بالبائع، أي البيع لأطراف تابعة كالمنشآت غير المدمجة مما يؤدي إلى الزيادة المصطنعة للإيرادات.
- اعطاء العميل أسهم خيار لإغرائه لشراء منتجات المنشأة [٢].

٢.التلاعب في المصروفات:

---

(١) سهير الطنملي، **دراسة تحليلية لمسؤولية المراجع عن الممارسات المحاسبية الابتداعية**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، العدد الأول، مارس، ٢٠٠٦، ص١٢٢

(٢) سامح محمد رضا، **اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٣١هـ ، ص٤٠

– نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة، من خلال حسابات الاصول، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال إما تردي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل، مثل : الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تخصم مباشرة من الإيرادات، أو قد تؤدي إلى منافع طويلة الأجل، مثل: المباني والآلات التي تعد أصولا يحسب استهلاكها على مدى طويل الأجل في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليا، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الاصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.

– نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا في الفترة المالية الحالية لظروف خاصة، تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيه الشركات ظروف صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل اجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، وبهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع[١].

٣.التلاعب فقي رسملة المصروفات:

تقوم بعض الشركات بالاستفادة من اختلاف الأساليب المحاسبية المتاحة لمعاجلة المصروفات، إذ أن بعض المصروفات التي تتكبدها الإدارة ويمكن ربطها بأرباح مستقبلية – المصروفات الإيرادية–يتم رسملتها ثم اطفائها او استنفادها على المدى الذي يتوقع فيه الأرباح حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا الإجراء يتطلب الكثير من التغيير والحكم الشخصي، والأمر الذي يجعله من أشهر طرق التلاعب في المصروفات والإيرادات. وتعتبر مصروفات البحث والتطوير، وتكاليف السيطرة، ومصروفات انشاء وتصميم وإدارة وحماية المواقع الإلكترونية على الشبكة، وبعض مصروفات التسويق والدعاية المباشرة المتعلقة بتصميم وطباعة ونشر الكاتولوجات والبروشورات وانتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية الدعائية، وكذلك مصروفات التنقيب عن النفط في الشركات البترولية في احد مواقع الشركة جميعها أمثلة على مواضع تلاعب الشركات في المصروفات، نظرا لجواز اعتبارها مصروفات إيرادية يتم رسملتها واستنفاذها[٢].

سيتم الاستعراض لأهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة

---

(١) محمد الطيب علي الشريف، مرجع سابق، ص٨٤٧

(٢) مسيون بنت محمد بن علي القري، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٠، ص٦٤–٦٥

والتزاماتها تجاه المقترضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تقيم بالكلف التاريخية، كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة، كالمعرفة، ومهارات العاملين، وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام اساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المرز المالي:

١. الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف بالمحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراه، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.
٢. الأصول الثابتة: حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحدي القيمة المدرجة لها في الميزانية، كذلك يتم التلاعب في نسب الاندثار المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة.
٣. الاستثمارات المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى اجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات الأسعار.
٤. النقدية: ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.
٥. الذمم المدينة: ويتم التلاعب فـاهذا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء اخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.
٦. الاستثمارات طويلة الأجل: تغيير طاالطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.
٧. الموجودات المحتملة: حيث يتم اثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل اثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم[١].

---

(١) ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية**، مجلة الغري لعلوم الاقتصاد والإدارة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الحادية عشرة، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، ٢٠١٥، ص٢٤٥-٢٤٦

٨. المطلوبات المتداولة: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.
٩. المطلوبات طويلة الأجل: مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل اعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسبة السيولة.
١٠. المخزون: في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة، ومتقادمة.

إن المبالغة في تقدير المخزون يقلل من تكلفة البضاعة المباعة، ويزيد من صافي الدخل، وهناك الكثير من المداخل التي توصل إلى هذه المبالغة، ولعل ابسطها أن يتم المبالغة في العدد الفعلي لعناصر المخزون، غير أنها تعد احتيال صريحا، والطريقة هنا أن يتم التلاعب في تقدير المخزون وتصنيفه.

وهناك أكثر من طريقة لقياس تدفق المخزون، كلا منها تؤثر بشكل مختلف، وللإدارة اختيار الطريقة المناسبة لأهدافها، كما إن طريقة تقويم المخزون السلعي التكلفة أو السوق أيهما أقل تتيح للإدارة اختيار سعر السوق المناسب، وإذا تقادمت عناصر المخزون، واصبح بطيء الحركة تنخفض قيمته السوقية، وهنا تظهر الحاجة إلى الحكم الشخصي فيما إذا كان تخفيض المخزون ضروريا أم لا، وكأسلوب محاسبي ابداعي تلجأ الشركات إلى تأجيل تخفيض قيمة المخزون[١].

١١. حقوق المساهمين: تتم ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية في هذا البند من خلال اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ارباح العام الجاري، بدلا من معالجته ضمن الارباح المحتجزة، كما يجب باعتباره بندا من بنود سنوات سابقة، وكذلك تتم ممارستها من خلال معالجة مكاسب وخسائر تقلب اسعار الصرف المرتبطة بالمعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل، يضاف إلى ذلك العمل على معالجة المكاسب التي تنشأ عن ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بالعملات الأجنبية[٢].

وهناك من الإبداع المحاسبي ما يتم كشفه بسهولة من خلال النظر إلى القوائم المالية ككل، وخصوصا قائمة التدفقات النقدية، ولكن هناك من الإبداع ما لا يتم كشفه، وهذا ما حدث

---

(١) مسيون بنت محمد بن علي القري، مرجع سابق، ص٧٠

(٢) ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٩، ص٤٣

في شركتي World Com,Enron حيث لم يتم كشف تلك الإبداعات إلا بعد انهيارهما، وقد أورد بعض الكتاب بعض العوامل التي أدت لهذا السقوط المدوي، منها:

١. إن مجلس الإدارة أوكل مهامه مراجعة الصفقات التي تقوم بهاالشركة للجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة خاطفة سريعة لتلك الصفقات، كما أن مجلس الإدارة أخفى معلومات بـافي غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة.
٢. قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار في العام الذي سبق انهيار الشركة، كما إن الرقابة الداخلية في الشركة قد فشلت من الناحية الأخلاقية والمالية كنتيجة للخداع المستمر، إضافة إلى أن مكتب (آرثر اندرسن) الذي كان مكلفا بمراجعة حسابات الشركة كان يقوم بالمراجعة الداخلية أيضا، بالإضافة لكونه يقدم خدمات استشارية هائلة.
٣. تعد حادثة انرون تذكيرا هاما لطبيعة العلاقة المهمة بين المراجعة الداخلية مع لجنة المراجعة، حيث يحتاج المراجعون الداخليون كما هو الحال بالنسبة للمراجعين الخارجيين، رفع تقاريرهم إلى لجنة المراجعة لكل ما يواجههم مباشرة بدلا من الرفع للإدارة.

وتعتبر القوائم المالية الربعية أكثر عرضة للتلاعب من القوائم المالية السنوية لانخفاض مستوى التدقيق الذي يقوم به كل من المدققين الداخليين والخارجيين مما يجعل من الصعوبة كشف تلك الممارسات، وعليه فإن على المستثمرين والمساهمين اجراء دراسات أكثر وأعمق لتلك البيانات المالية الربعية، وأخذ الكثير من الحذر من تحليليها والاعتماد أكثر على القوائم المالية السنوية وخاصة بما يتعلق بالقرارات الاستثمارية المهمة جدا[١].

تأثير المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية:

تأثر المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من خلال[٢]:

تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فالمعلومات المحاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، ومن أجل زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات المحتوات في القوائم المالية المعلن، وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في الشركة، فإن الافصاح في معناه الواسع يعني نشر إعداد القوائم المالية بطريقة تتفق مع المبادىء المحاسبية مع إرفاق

---

(١) بالرقي التيجاني، **مرجع سابق**، ص٤٧

(٢) بالرقي التيجاني، **مرجع سابق**، ص ٤٢– ٤٧، منيرة الشميري، وفاطمة العريقان، دور المدقق في التحقيق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت ٢٠٠٨

مجموعة من التقارير والملاحظات والايضاحات تتناول ايضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم، بحيث لا تستخدم هذه القوائم كوسيلة للغش والتضليل.

لقد اصبحت المحاسبة الإبداعية تسمى في الأدبيات المحاسبية بعملية نحت الأرباح أو " تعديل رقم الأرباح والتلاعب به"، وباتت العبارة تشير إلى هذا التلاعب، حيث تضع الإدارة التنفيذية تصوراتها عن رقم الأرباح الذي تريد التقرير عنه، يقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو على شكل أسهم المساهمة باستغلال المشروعات الاقتصادية الكبرى تجارية كانت أم صناعية، لقدرتها على تجميع الأموال اللازمة للقيام بهذه المشروعات.

قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة:

تعرف أخلاقيات المهنة بأنها نظام المبادىء الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معياراً للسلوك المهني، فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجياً مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبياً وقانونياً، ولذلك برزت الحاجة إلى وضع انظمة لممارسة المهن المختلفة ولاسيما العملية منها مثل المحاسبة بحيث تتضمن هذه الانشطة الأسس والواجبات والحقوق التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد [١].

تنص المبادىء الأساسية لقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين على أن العلامات المميزة لأي مهنة هي قبولها لمسؤولياتها تجاه الجمهور، وفيما يتعلق بمهنة المحاسبة يضم الجمهور كل من "الزبائن، ومانحي الائتمان، والحكومات، وأصحاب العمل، والموظفين، والمستثمرين، والوحدات الاقتصادية، والأسواق المالية" و كل من يعتمد على موضوعية و نزاهة المحاسبين للحفاظ على استمرارية طبيعة الأعمال، وهذا الاعتماد يفرض على المحاسبين مسؤولية الحفاظ على مصلحة الجمهور التي تعرف بأنها الوضع الجيد للأفراد و الوحدات الاقتصادية التي يخدمها المحاسب، إن المحاسبين يستطيعون البقاء في هذا الموقع المتميز فقط عن طريق الاستمرار في تقديم هذه الخدمات المتميزة في مستوى يضمن الحفاظ على ثقة الجمهور، فمن مصلحة المحاسبة أن تكون واضحةً للمستفيد من خدماتها وذلك بتنفيذ أعلى مستويات الأداء وطبقاً لمتطلبات أخلاقية تسعى إلى ضمان هذا المستوى من الأداء [٢].

و تؤكد هذه القواعد على أن أهداف مهنة المحاسبة هي العمل بأعلى الدرجات المهنية و الوصول إلى أفضل مستويات الأداء و مقابلة متطلبات الجمهور، و هذه الأهداف تتطلب مقابلة

---

(١)عماد سليم الأغا، **مرجع سابق، ص ١٠٦.**

(٢) وحيد محمود رمو، **الإطار المفاهمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية**، دورية تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد ٣٠، العدد ٨٩، ٢٠٠٧، ص ٢٤٠.

أربعة احتياجات رئيسة [١]:

١. المصداقية:يحتاج المجتمع ككل إلى مصداقية المعلومات وأنظمة المعلومات المستخدمة.

٢. المهنية: هناك حاجة إلى أشخاص يمكن تحديدهم بوصفهم مهنيين في مجال المحاسبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

٣. جودة الخدمات: هناك حاجة للتأكيد على أن الخدمات التي يتم الحصول عليها من المحاسب يتم تقديمها على وفق أفضل معايير الأداء المهني.

٤. الثقة: يجب أن يشعر مستخدمو خدمات المحاسبين بالثقة في أن هناك إطاراً أخلاقياً مهنياً يؤثر في كيفية أداء هذه الخدمات.

ولتحقيق أهداف المحاسبة على المحاسبين أن يعتمدوا على عدد من الركائز الأساسية أهمها:

١. النزاهة: على المحاسب أن يكون مستقيماً ونزيهاً عند تقديم الخدمات المهنية.

٢. الموضوعية: على المحاسب أن يكون عادلاً وإلا يسمح للتحيز أو تضارب المصالح أو تأثيرات الآخرين أن تقلل من موضوعيته.

إن قواعد وأخلاقيات السلوك المهني تمنع المحاسب من القيام بأي إجراء من شانه الخروج عن هذه القواعد، وان يقوم بأداء عمله المهني بكل نزاهة وموضوعية، وأن يكون حيادياً مراعياً لمصلحة جميع الجهات المستفيدة من القوائم المالية، بل إن هذه القواعد حصرت ولاء المحاسبين بصاحب العمل إلا في حالات التعارض مع مهنتهم فان الأولوية تكون لدعم الأهداف الأخلاقية المشروعة للوحدة الاقتصادية التي يعمل بها والقواعد والإجراءات التي تدعم هذه الأهداف.

و لا يمكن بأي حال من الأحوال مطالبة المحاسب بما يأتي:

١. مخالفة القانون.

٢. مخالفة قواعد و معايير المهنة.

٣. تضليل مدقق الحسابات الداخلي أو الخارجي .

وإن قواعد وأخلاقيات السلوك المهني تفترض على المحاسب أن يكون اختياره للطريقة المحاسبية نابعاً من قناعته المهنية بأنها الأفضل تبعاً لطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية والعوامل الاقتصادية أو العوامل الأخرى وليس نابعاً من تعمده في اختياره للوصول إلى نتائج محددة سابقاَ لنتيجة النشاط أو للتلاعب في عرض المركز المالي [٢].

([١]) وحيد محمود رمو، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

([٢]) وحيد محمود رمو، **مرجع سابق**، ص ٢٤١.

وبذلك يرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية يمكن اعتبارها مكروهة أخلاقياً، وهي من المخالفات المهنية التي ينتهجها المحاسبون في مهنتهم، ولابد من التصدي لهذه السلوكيات حتى يمكن الحصول على الشفافية والمصداقية الكافية، وهناك تباين واضح في الآراء حول مدى سلبية أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.

المبحث الثالث

الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية

تتناول الدراسة في هذا المبحث مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وأهميتها والخصائص الواجب توافرها، وتم شرح الفجوات الموجودة في المعايير التي تقع فيها المحاسبة الإبداعية، وبيان أهمية استخدام معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الدولية.

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبة الدولية.

ثانياً: أهمية المعايير المحاسبة الدولية.

ثالثاً: الخصائص الواجب توافرها في معايير المحاسبة الدولية.

رابعاً: الفجوات الموجودة في معايير المحاسبة الدولية التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.

خامساً: دور مجلس معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أولاً: مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

نشأ مفهوم معايير المحاسبة الدولية في ١٩٠٤، في المؤتمر الدولي الأول المنعقد في سانس لويس، وفي المؤتمر الدولي العاشر تبلورت هذه الفكرة بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في ١٩٧٣ بقيادة هيئات محاسبية مهنية في تسع دول [١]. وتعد الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية وليدة الظروف و التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم، بحيث ألزم وجود قواعد عامة تعالج المسائل المحاسبية المتشابهة[٢]، وذلك لتسهيل عملية القياس و الإفصاح المحاسبي ثم المقارنة بين القوائم المالية و تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، و بالطبع فإن ذلك يساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على النطاق الدولي، و على العكس من ذلك كلما كانت هناك اختلافات في الطرائق و التطبيقات المحاسبية كلما زاد ذلك من صعوبة إجراء المقارنات و ثم صعوبة عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة[٣]، و لم تقتصر محاولات توحيد الممارسة العملية على المستوى القطري، إذ كان للاتحادات الإقليمية و التوسع في التجارة الخارجية و الاستثمارات الدولية، وانتشار الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسية الأثر في اتساع

---

(١) محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

(٢) خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧- IASs IFRASs &**، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

(٣) فيصل نجم الدين عبد الله، **التوافق بين القواعد المحاسبية العراقية والمعايير الدولية ودورها في تطوير مهنة المحاسب في العراق- دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير، كلية الأدارة والإقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١٢، ص ٣٦.

قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية، لتضم بالإضافة إلى المستخدمين المحليين مستخدمين آخرين على نطاق دولي[١].

هذا بالإضافة إلى قيام دول كثيرة لاسيما الدول النامية بتبني هذه المعايير مباشرة بسبب عدم وجود معايير محلية لديها أصلاً، فقد قدمت لها خلاصة جهود كثير من علماء المحاسبة على طبق من الذهب [٢].

وبناء على ما سبق وردت تعاريف كثيرة للمعايير المحاسبية، يمكن استعراض هذه التعاريف من خلال الآتي:

من تعريفاتها: بأنها "نموذج أو نمط للأداء المحاسبي والأحكام الخاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر في الوحدة الإقتصادية"[٣].

وعرفت المعايير المحاسبية بأنها: حلقة الوصل بين كل من الأهداف والمفاهيم من جهة وبين التطبيقات العملية من جهة أخرى [٤].

وعرفت بأنها: نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في مجال المحاسبة والتدقيق"[٥]، وهي بهذا المعنى تمتلك صفة إرشادية عامة وتقدم الأسس المناسبة للإجراءات العملية.

ومن تعريفاتها أيضاً: بأنها بيانات كتابية يصدرها جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية رسمية كانت أم مهنية تتناول تنظيم الأسلوب المناسب لتحديد وقياس وعرض عنصر محدد من عناصر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وذلك لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي لتلك الوحدة بدرجة مناسبة من الدقة والموضوعية"[٦].

وعرفت كذلك بأنها: عبارة عن مجموعة من المقاييس والإشارات المرجعية الوضعية والمحددة يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث

---

(١) حسين القاضي، ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ٣٤.

(٢) خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص ٢٣.

(٣) عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠، ص ١٢٥.

(٤)Belkaoui , Ahmed Riahi , " **Accounting Theory** " ٤th ed Thomson, ٢٠٠٠: ص ١٦٣

(٥)حسين القاضي، ومأمون حمدان، **مرجع سابق**، ص ٣٣.

(٦) شريف محمد البارودي، **تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالية وأثرها على جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص ٣٠.

الاقتصادية للوحدات الاقتصادية"[١].

وعرفت أيضاً: "بأنها مجموعة من الأسس والضوابط والتوجيهات تستهدف معالجة موضوعات محاسبية عامة أو خاصة وذلك طبقاً للأعراف والمبادئ المحاسبية المتفق عليها والمقبولة قبولاً عاماً"[٢].

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن المعايير المحاسبية: بأنها بيانات كتابية يصدرها جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية رسمية كانت أم مهنية تتناول مجموعة من المقاييس والإشارات المرجعية الوضعية والمحددة يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله، تستهدف معالجة موضوعات محاسبية عامة أو خاصة وذلك طبقاً للأعراف والمبادئ المحاسبية المتفق عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

ثانياً :أهمية المعايير المحاسبة الدولية:

إن أهمية معايير المحاسبة الدولية تكمن في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على بيانات مالية تحتوي على معلومات محاسبية تتصف بالملاءمة والموثوقية والثبات وقابلة للمقارنة وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل المستخدمين، إذاً فهي ضرورية للأسباب الآتية [٣]:

١- **المقارنة :تتطلب** عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، وهذه العملية تتطلب القوائم المالية معدة وفق أسس موحدة، و بما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك القوائم.

٢- **كلفة معالجة المعلومات المحاسبية** :إن توحيد الأسس لإعداد القوائم المالية ضروري لمتخذي القرارات، فإذا كانت القوائم المالية المحاسبية معدة وفق أسس مختلفة ومتعددة، ويحتاج متخذ القرار إلى طريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، وهذا من شأنه يكلف متخذ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه القوائم المالية التي من الممكن الاستغناء عنها فيما إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية.

٣- **القدرة على فهم المعلومات :معظم** مستخدمي القوائم المالية لديهم قدرة محددة في فهم المعلومات المحاسبية، فإذا تم إعداد هذه القوائم المالية وفق أسس غير موحدة، يكون من الصعب على مستخدمي هذه المعلومات الاستفادة منها بشكل فعال في إجراء المقارنات بين الوحدات أو بين المدد المالية للوحدة نفسها.

---

(١) محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ٥٨.

(٢) فيصل نجم الدين عبد الله، **مرجع سابق**، ص ٣٦.

(٣) فيصل نجم الدين عبد الله، **مرجع سابق**، ص ٣٧- ٣٨.

٤- **الدعم المنطقي :إن** المعايير المحاسبية مدعومة منطقياً وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين، لأنه لابد من وجود نوع من الالتقاء بينهم في العمل، فالمعايير المحاسبية هي بمثابة نقطة التقاء حتى وإن كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وفي بلدان مختلفة.

٥- **انسيابية الاستثمار بين البلدان** :للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمار، فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في وحدات اقتصادية معين لابد أن يقوم بإجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وإن ما يسهل عملية المقارنة هو اتباع طرائق محاسبية موحدة عند إعداد القوائم المالية، وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة.

فضلاً عن أهمية التي أشار إليها " عبد الله " لمعايير المحاسبة الدولية كونها تعمل أساساً للتأكد من الحصول على أكبر قدر من العدالة لمخرجات الأنظمة المحاسبية [١].

ثالثاً: الخصائص الواجب توافرها في معايير المحاسبة الدولية:

لا بد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توافرها في المعايير المحاسبة الدولية حتى تحقق الفائدة المرجوة من وجودها، وهي كالآتي [٢]:

١. **انسجام المعايير المحاسبية مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة :بمعنى** أن تتم صياغة تلك المعايير في ضوء الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تسعى إلى خدمة كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية.
٢. **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي للمعايير المحاسبية :أي** أن المعايير يجب أن تكون متسقة منطقياً من الناحية الداخلية (أي عدم وجود تناقض أو تعارض بين معيار محاسبي وآخر) و من الناحية الخارجية (أي عدم وجود تعارض بين المعيار و مكونات النظرية المتمثلة بالأهداف و المفاهيم و المبادئ المحاسبية).
٣. **واقعية المعايير المحاسبية:** يجب أن تكون نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.
٤. **المرونة و الاستمرارية:** بالإضافة إلى ما ذكر يجب أن تتسم عملية وضع المعايير المحاسبية نفسها بالمرونة و الاستمرارية انسجاماً مع التغييرات في الظروف البيئية المحيطة، و أن تكون قابلة للتجديد و الإضافة دون أن تصاحبها إجراءات معقدة.
٥. **حيادية المعايير المحاسبية:** أي عدم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدم لمصلحة طرف

---

(١) محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ٦١- ٦٢.

(٢) فيصل نجم الدين عبد الله، **مرجع سابق**، ص ٣٩.

معين، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز و إلا لن تكون هناك قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها و سوف يفقد المستخدمون الثقة بتلك القوائم، مما يؤدي إلى عدم استخدام المعلومات التي تتضمنها.

٦. **ملاءمة المعايير المحاسبية** : باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، و هذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر و متطلبات التطبيق.

٧. **مفهومية المعايير المحاسبية** : يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين و يتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.

و لكي تكون معايير المحاسبة الدولية تتميز بالمرونة و قابلية التعديل و التغيير بحسب التغير في الظروف الاقتصادية، فوضع المعايير وتحديثها عملية مستمرة، تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال في البيئة الدولية و تواكب التغيرات و التطورات على الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبة جزءاً لا يتجزأ منها، و يأخذ التطور المستمر في معايير المحاسبة الدولية، مثل (تعديل المعايير"إلغاء بعض البدائل المحاسبية و في تعديل التعريفات و أيضاً في إلغاء بعض الممارسات المحاسبية"، دمج التفسيرات في المعايير، دمج بعض المعايير بعضها ببعض، سحب بعض المعايير، إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة)[١].

من خلال ماسبق يستنتج الباحث أن للمعايير المحاسبية أهمية تتصف بالملاءمة والموثوقية والثبات وقابلة للمقارنة وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل المستخدمين، بينما خصائصها تتمثل في: انسجام المعايير المحاسبية مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة، الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي للمعايير المحاسبية، واقعية المعايير المحاسبية، المرونة والاستمرارية، حيادية المعايير المحاسبية، ملاءمة المعايير المحاسبية، مفهومية المعايير المحاسبية.

رابعاً: **الفجوات الموجودة في معايير المحاسبة الدولية التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية:**

يقوم الباحث بتوضيح معايير المحاسبة الدولية و شرحها و إشارة إلى تلك المعايير التي فيها ثغرات و فجوات و التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية حسب التسلسل الآتي:

معيار المحاسبة الدولي رقم(١):

عرض القوائم المالية: Presentation of Financial Statements

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون و المقرضون و المحللون الماليون و غيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الوحدة الاقتصادية في عملية اتخاذ

([١]) خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص ٣٣- ٣٦.

القرارات الاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، و رغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية التي تحتاج إليها الأطراف المختلفة، إلا أن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، فقد يحتاج المستثمرون إلى بعض المعلومات التي قد تختلف عن المعلومات التي يحتاج إليها المقرضون أو التي تحتاج إليها السلطات الضريبية، و نظراً لصعوبة إعداد أكثر من مجموعة من القوائم المالية المختلفة يلبي كل منها جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية، يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاج إليه الأطراف الخارجية المهتمة بأمر الوحدة الاقتصادية، و يحتوي القوائم عادة بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تتطلبها معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي، فقد يتضمن التقرير السنوي عرضاً دعائياً للخدمات أو المنتجات التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية، و لكي تحقق المنظمات المهنية لمستخدميها الفائدة الإعلامية اللازمة لاتخاذ القرارات اشترطت توفير"الإفصاح " الكافي في هذه التقارير و الكشوفات المالية[١]، و يرى (حسن و آخرون) تحديد أهداف المحاسبة و التقارير المالية بمثابة الخطوة الأولى في النظام المحاسبي لما لهذا التحديد من أهمية في الحكم على كفاءة التطبيقات العملية الجارية و البديلة و صياغة المعايير المحاسبية و تطويرها، وتتضمن صياغة الأهداف المحاسبية تحديد الجهات المستفيدة من التقارير المالية و ماهية المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل تلك الجهات و طرق توصيلها في الوقت المناسب[٢]، و يلاحظ أن القوائم المحاسبية تحتوي على معلومات كمية كما يتضح ذلك من التعريف الذي اعتمدته المجموعة الدراسية التي شكلتها جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية لتحديد أهداف المحاسبة المالية و أهداف القوائم المالية عام١٩٧٣ ، والتعريف نص على أن : المحاسبة هي نشاط خدمي، و وظيفتها هي الإمداد بالمعلومات الكمية أساساً ذات الطبيعة المالية عن أنشطة الوحدات الاقتصادية التي تفيد في اتخاذ قرارات اقتصادية[٣].

ويستنتج الباحث أن معيار المحاسبة الدولي رقم(١) يهدف إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام، وذلك بهدف ضمان قابلية المقارنة للقوائم المالية لنفس الوحدات

---

(١) قاسم محسن الحبيطي، **قياس خسارة المعلومات في تجميع بنود التقارير والكشوفات المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٥، العدد ٧٢، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٢٠٠.

(٢) عبد الفتاح أمين حسن، وثائر صبري الغبان، وبشرى نجم عبد الله، **صياغة أهداف المحاسبة والتقارير المالية في ظل اختلاف المتغيرات البيئة**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٤٧، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٠٤.

(٣) مصطفى محمد علي سيد الشعير، **تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على اتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية– مع دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٩، ص ١٤٨.

الاقتصادية عبر المدد المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى التي تعمل في نفس المجال.

ولكي تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية.

وبناء عليه فإن الأهداف الرئيسة للمعيار تتلخص فيما يأتي:

١- تحديد الأسس الواجب اتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.

٢- التأكيد على توفر خاصية المقارنة Comparability بين القوائم المالية للوحدة الاقتصادية نفسها عبر المدد المالية المتتالية وبين القوائم المالية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى التي تعمل في المجال نفسه.

٣- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

٤- لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة، بل ترك هذه الأمور للمعايير الأخرى.

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام التي يتم إعدادها وعرضها طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (أو ما تسمى المعايير الدولية للتقارير المالية)، ويقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمي القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات.

وبالتالي فإن المعيار لا ينطبق على ما يأتي:

١- القوائم المالية ذات الغرض الخاص التي قد تحتاجها إدارة الوحدة الاقتصادية أو أي جهات أخرى من الوحدة الاقتصادية (القوائم المالية المرحلية المختصرة).

٢- الوحدات الاقتصادية التي ليست لها حقوق ملكية مثل الصناديق المشتركة، والوحدات الاقتصادية التعاونية إلا إذا تم تعديل عرض حصص الأعضاء أو المشاركين فيها.

٣- الوحدات الاقتصادية الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح حيث لا ينطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح، ويمكن أن ينطبق المعيار إذا تم تعديل بعض المفاهيم والمسميات الواردة فيه لتلائم تلك الوحدات الاقتصادية [١].

وفضلاً عن كل هذا فإن (شرويدر وآخرون) أشاروا في كتابهم إلى أثر معايير المحاسبة

---

(١) محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، الطبعة الثانية، مطبعة دار الوائل، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٩- ٢١.

الدولية على القوائم المالية فيما يأتي:

نشر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة ١٩٩٦ نتائج مشروع كان يهدف إلى تحليل الأثر المترتب على الفروق والتشابهات بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية المبادىء المحاسبية والمتعارفة عليها، وقد تم تحديث هذه الدراسة لاحقاً سنة ١٩٩٩ لتشمل معايير إضافية لم تشملها الدراسة (السابقة) الحالية، قد تم تحليل كل معيار من معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية في محاولة لتحقيق ما يلي:

١- تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية، ومبادىء المحاسبة والمتعارف عليها.

٢- تقييم أثر أوجه الشبه والاختلاف بينهما وأهميتها النسبية.

٣- إعطاء أمثلة إذا أمكن [١].

أما من أهم المحاولات العلمية التي بذلت لتحديد أهداف القوائم المالية فهي المحاولة التي قام بها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، ففي عام ١٩٧١ تم تكوين لجنة لهذا الغرض عرفت باسم لجنة تروبلود Trueblood ولقد جاء تقرير هذه اللجنة شاملاً لاثني عشر هدفاً يكون في مجموعها هيكل متسق له عدة مستويات متدرجة من العموميات إلى الخصوصيات، وفيما يأتي شكل يوضح البناء الهيكلي لأهداف التقارير المالية ومستوياتها للاستخدام:

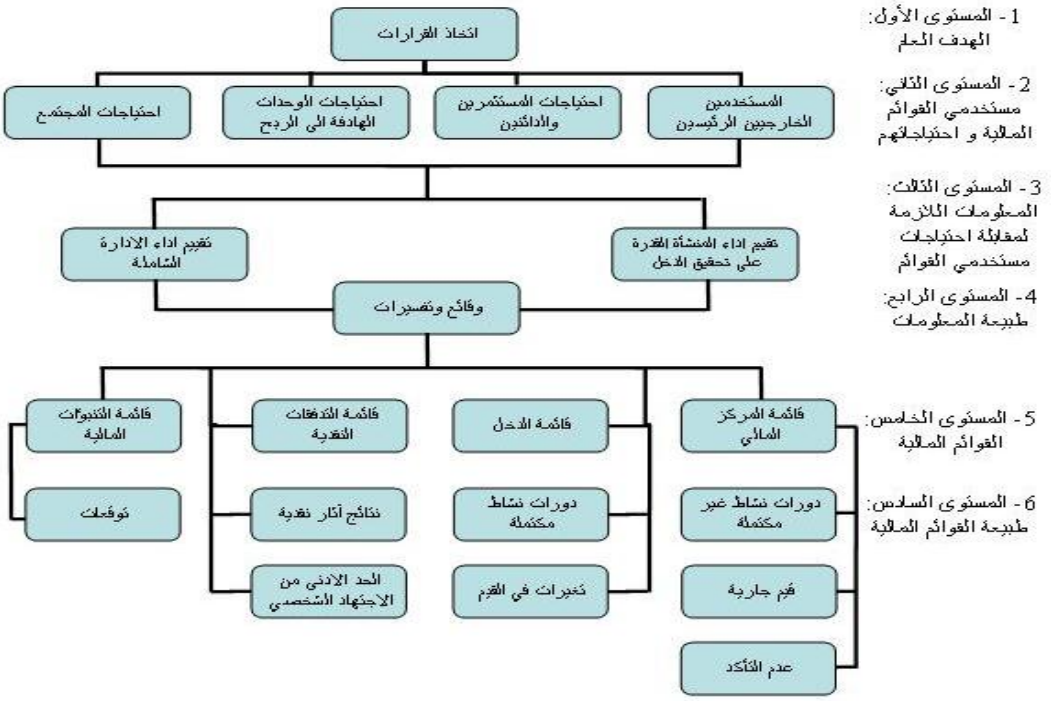

المصدر: عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سابق**، ص ١٦٥

---

(١) رتشارد شرويدر، وآخرون، مارتل كلارك، جاك كاتي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص ١٤١- ١٤٢.

و من هنا يقوم الباحث بتوضيح الثغرات و الفجوات التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية و التي هي موجودة في هذا المعيار، هناك بإمكان المحاسب استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في كل من **قائمة الدخل و قائمة المركز المالي** كما يأتي:

أولاً : أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل:

يمكن استعراض أهم الأساليب و الطرق المستخدمة للتلاعب في إطار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل بالأساليب الأتية:

أ. أساليب المحاسبة الإبداعية فيما يخص المصاريف:

١- نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة: إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات و الرواتب و الإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، و قد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني و الآلات التي تعد موجوداً يحسم اندثارها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعلياً، و في بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الموجودات تصبح عديمة المنفعة، و بالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.

٢- الإخفاق في تسجيل أو تخفيضٍ غير ملائم المطلوبات : تقوم إدارة بعض الوحدات الاقتصادية في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل ارتباط الالتزامات بشؤون قضائية، أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات.

٣- نقل المصروفات المترتبة على الوحدة الاقتصادية مستقبلاً إلى المدة المالية الحالية لظروف خاصة: تستخدم هذه الأساليب في الأوقات الصعبة التي تواجهها الوحدات الاقتصادية، لأن تراجع الأعمال و غيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، و بهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع[١].

ب . أساليب المحاسبة الإبداعية فيما يخص الإيرادات:

١. تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما إذا كانت عملية البيع لا تزال موضع شك: حسب الإجراءات المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، و في هذه

---

(١) محمد مطر، وليندا حسن حلبي، **مرجع سابق، ص** ١٠- ١٢.

الطريقة يتم الاعتراف محاسبياً و دفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع و قبل اكتمال عملية تبادل المنفعة.

٢. تسجيل إيراد مزيف: تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.

٣. زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة: تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة وحدة اقتصادية ما بزيادة إيراداتها لمرة واحدة، و هي تعتبر من أساليب التلاعب الشائعة، إذ تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال زيادة إيراداتها و أرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئاً و عادةَ ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائدات، بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية و غير تشغيلية .

٤. نقل الإيرادات الجارية إلى مدة مالية لاحقة: تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) و نقلها إلى مدة مالية لاحقة تكون الحاجة إليها أكثر إلحاحية، و عادةً ما تُستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الوحدة الاقتصادية في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الوحدة الاقتصادية أنها يمكن أن تكون عصيبة، من المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال المدة المالية التي تحققت و أكتسبت فيها، إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في المدة المالية نفسها.

ثانياً: أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي:

ترتبط أهمية المركز المالي بما توفره من معلومات حول طبيعة و حجم الموارد المتاحة لدى الوحدة الاقتصادية و المطلوبات تجاه المقرضين و المالكين، و كذلك تساعد في التنبؤ بمبالغ و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن أغلب الموجودات و المطلوبات تقيم بالكلف التأريخية و هي لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة و مهارات العاملين، و فيما يأتي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في هذه القائمة[١]:

١ – الموجودات الثابتة:

حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التأريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في المركز المالي، كذلك يتم التلاعب في نسب الاندثار المتعارف عليها للموجودات عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق.

---

(١) محمد مطر، وليندا حسن حلبي، **مرجع سابق، ص** ١٢– ١٣.

٢- الموجودات غير الملموسة:

حيث تتم المبالغة في تقييم بنود الموجودات غير الملموسة مثل العلامة التجارية، ش‌هرة المحل، خبرة الإختراع، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالموجودات غير الملموسة، بما يخالف الموجودات والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالش‌هرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الموجودات.

٣- الاستثمارات المتداولة:

يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

٤- النقدية:

يتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، و التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

٥- المخزون:

في هذا البند تتركز عمليات التلاعب و ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات جرد بنود بضاعة راكدة و متقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، و تغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة WAإلىFIFO .

٦- الذمم المدينة:

يتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، و إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة ب‌هدف تحسين سيولة الوحدة الاقتصادية.

٧- الاستثمارات طويلة الأجل:

تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية كالمثال.

٨- الموجودات الطارئة:

يتم إثبات الموجودات الطارئة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيل‌ها من دعوى قضائية على أحد الزبائن قبل إصدار الحكم فيه.

٩- المطلوبات المتداولة(قصيرة الأجل).

مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.

١٠- المطلوبات طويلة الأجل:

مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.

١١- حقوق المساهمين:

مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بنداً من بنود سنوات سابقة[١].

معيار المحاسبة الدولي رقم (٢):

المخزون Inventories

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) "المخزون " وصف المعالجة المحاسبية للمخزون، و بشكل أساسي تحديد مبلغ التكلفة التي يجب أن يعترف بها كاموجود تحت مسمى المخزون الذي سيظهر ضمن الموجودات في الميزانية العمومية حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بها و ذلك عندما يتم بيع ذلك المخزون، و يمكن تعريف المخزون بأنه مجموع السلع التي تشتريها الوحدة الاقتصادية بهدف بيعها أو تصنيعها في دورة النشاط العادي للوحدة الاقتصادية، و عادة يتكون المخزون في الوحدات الاقتصادية التجارية من عنصر واحد فقط هو البضاعة الجاهزة، أما المخزون في الوحدات الاقتصادية الصناعية فيتكون من العناصر الثلاثة الأتية:

١. المواد الخام Raw Materials .
٢. البضاعة تحت التشغيل Work in Process .
٣. البضاعة تامة الصنع Finished goods .

وإن المخزون يمثل بضاعة معدة للبيع خلال الدورة التشغيلية العادية للوحدة الاقتصادية أي سيتحول إلى نقدية خلال مدة تقل عادة عن سنة فإنه يعد أحد المكونات الأساسية للموجودات المتداولة الأساسية و كذلك يعد عنصراً أساسياً من مكونات رأس مال العامل.

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) إلى:

١. وصف المعالجة المحاسبية للمخزون، حيث يوفر المعيار الإرشادات و القواعد التي تحدد تكلفة المخزون.
٢. وصف كيفية الاعتراف بالمخزون كاموجود ثم كيفية الاعتراف به كمصروف لاحقاً.
٣. بيان كيفية تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون.
٤. توضيح أساليب قياس تكلفة المخزون.

---

(١) محمد مطر، وليندا حسن حلبي، **مرجع سابق، ص** ١٢- ١٣.

- يغطي المعيار البضاعة تامة الصنع و البضاعة المعدة للبيع في العمليات العادية للوحدة الاقتصادية، و البضاعة تحت التشغيل، و الأدوات و المواد التي تستخدم في عملية الإنتاج (المواد الخام).
- و لا يغطي المعيار ما يأتي :

١. الأعمال قيد الإنشاء الناجمة عن عقود الإنشاء، و عقود الخدمات المرتبطة بها مباشرةً و التي تعالج ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) عقود الإنشاء.
٢. الأدوات المالية التي تتم معالجتها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
٣. الموجودات البيولوجية المرتبطة بالنشاط الزراعي، و الإنتاج الزراعي حتى نقطة الحصاد، و تتم المحاسبة عنها وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة.

- و لا ينطبق هذا المعيار على قياس المخزون المحتفظ به من قبل:

١. منتجي المنتجات الزراعية و الإنتاج الزراعي بعد الحصاد و المعادن و المنتجات المعدنية، إلا إذا كان يتم قياسها بصافي القيمة القابلة للتحقق، عندها يعترف بها في قائمة الدخل في المدة الحالية.
٢. الوحدات الاقتصادية التجارية و وسطاء بيع البضائع الذين يقومون بقياس مخزونهم بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع المقدرة، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة بيع المخزون المقدرة في قائمة الدخل في مدة التغيير[١].

- أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية معياراً خاصا بالمخزون، و الذي يدور حول المحاور الرئيسية الآتية[٢]:

١. تحديد المعالجة المحاسبية للمخزون و كيفية الاعتراف به كمصروفات و كيفية قياسه.
٢. التزويد بدليل لتحديد تكلفة المخزون و الاعتراف اللاحق بالمصروفات بما في ذلك أي تخفيضات في تكلفة المخزون إلى القيمة القابلة للتحقق، إستناداً إلى قاعدة التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، و ذلك بدلاً من القاعدة المشهورة السابقة و هي التكلفة أو السوق أيهما أقل عكس خسارة الانخفاض في المخزون عند توفر مجموعة من الشروط.
٣. التعرف على أساليب تسعير المخزون و إلغاء أسلوب الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO

---

(١) محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص ٦٦- ٦٧.

(٢) خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص ٤٥٧- ٤٥٨.

بموجب هذا المعيار و التأكيد على استخدام طريقة تسعير المخزون الوارد أولاً صادر أولاً FIFO وذلك بسبب أرتفاع معدلات التضخم، وبما أن بموجب طريقة FIFO يبقى آخر الأسعار أي أحدثها، و تتلائم هذه الطريقة مع ظروف التضخم الإقتصادي.

- أما أهم الثغرات و الفجوات التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية و التي موجودة في هذا المعيار:

فعند إعداد القوائم المالية يتطلب هذا المعيار تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، و عند انخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الاعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعار المخزون و يعترف به في قائمة الدخل.

و أيضا هناك خيار آخر في يد المحاسب عند تحديد تكلفة المخزون لأن هناك أكثر من الطرق لتحديدها و هما[1]:

١- طريقة التمييز المحدد(الحصر الفعلي):

يتوجب استخدام طريقة التمييز العيني لتحديد تكلفة بنود المخزون في حالة كون كل مجموعة من بنود المخزون تشتري و تستعمل لمنتج أو منتجات محددة و لا يوجد تداخل في استعمال المخزون بين المنتجات المختلفة.

٢- الطرق الافتراضية لتحديد تكلفة المخزون:

أ. أوجب المعيار استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو طريقة المتوسط المرجح لتحديد تكلفة المخزون في الحالات التي لا يمكن استخدام طريقة التمييز العيني، في حين لم يسمح المعيار باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً و التي كان يسمح باستخدامها قبل العام٢٠٠٣ ، و ذلك لأن هذه الطريقة لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة التي تعتبر الاتجاه الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

ب. تقوم طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على مفهوم أن المخزون الذي يتم شراؤه أو تصنيعه في البداية هو الذي يتم بيعه في البداية.

ت. تتطلب طريقة المتوسط المرجح إعادة احتساب متوسط تكلفة المخزون عند كل عملية شراء جديدة، أو على أساس دوري وفق نظام الجرد المستخدم في الوحدة الاقتصادية.

ث. يجب استخدام أسلوب و طريقة تحديد تكلفة المخزون نفسها لكل مجموعة من بنود المخزون تتشابه في طبيعتها و مجال استخدامها، إلا أنه يمكن استخدام طرق و أساليب مختلفة لمجموعات المخزون المختلفة، لا يجوز استخدام طرق مختلفة من طرق تحديد تكلفة المخزون بسبب الاختلاف في الموقع الجغرافي للمخزون أو بسبب اختلاف قوانين

---

(1) محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص ٧١- ٧٢.

الضريبة من منطقة لآخرى.

معيار المحاسبة الدولي رقم(٧)

قائمة التدفقات النفدية Cash Flows Statement

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (٧): "قائمة التدفقات النقدية " متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، وهي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة، يصنف المعيار التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية (Operating Activities) وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية Investing Activities و تدفقات من الأنشطة التمويلي، (Financing Activities) وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) تلك النشاطات كما يأتي:

١. النشاطات التشغيلية: هي النشاطات الرئيسة لتوليد الإيراد في الوحدة الاقتصادية و النشاطات الآخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.
٢. النشاطات الاستثمارية: هي النشاطات المتمثلة في إمتلاك الموجودات طويلة الأجل و التخلص منها، و غيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.
٣. النشاطات التمويلية: هي النشاطات التي تنتج عنها تغيرات في حجم و مكونات ملكية رأس المال و عمليات الاقتراض التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية.

- يهدف هذا المعيار إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية و ما يعادلها للوحدة الاقتصادية بواسطة قائمة التدفقات النقدية، يصنف هذا المعيار مصادر التدفقات النقدية إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لتقييم الوضع النقدي من حيث توفر السيولة و توقيتها.

إن نطاق هذا المعيار هو على الوحدة الاقتصادية إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب متطلبات هذا المعيار، وعرضها كجزء مكمل للقوائم المالية الآخرى لأي مدة تقدم عنها القوائم المالية.

و من هنا يقوم الباحث بتوضيح على الثغرات و الفجوات التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية و التي هي موجودة في هذا المعيار:

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من حيث مصادرها و استخداماتها خلال مدة زمنية معينة، و يهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين و الدائنين و الدارسين و غيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات و المدفوعات النقدية خلال مدة زمنية معينة، مثل.

١. يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، بإعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية و العكس، و هذه الإجراءات و الممارسات لا تؤثر في القيم النهائية و لا تغيرها.
٢. كذلك تستطيع الوحدة الاقتصادية دفع تكاليف التطوير الرأسمالي و تسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة و تبعدها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، و بالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.
٣. كذلك تتوفر إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات و بعض حقوق الملكية و كذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها يتم اعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية، لذلك أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، تتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.
٤. التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، و كذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للوحدة الاقتصادية بإعتبارها أسهماً تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتماداً على مدة الإحتفاظ بها [١].

خامساً: دور المجلس معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

عندما قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية كان يهدف من وراء هذا التغيير الى عدة نقاط من أهمها [٢]:

١. الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية.

---

(١) محمد مطر، وليندا حسن حلبي، **مرجع سابق**، ص ١٤.

(٢) على محمود الخشاوي، ومحسن ناصر الدوسري، **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، ٢٠٠٨، ص ١٣- ١٤، يحيى محمد أبو طالب، **المحاسبة الدولية وفقا لأحدث اصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة** ، ٢٠٠٦، ص ٣٠٥- ٣١٥.

٢. حدوث بعض التجاو ا زت والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية . ومن هذا المنطلق فقد رأى المجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة، ومن أهم تلك التعديلات:

١. العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة.

٢. إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، ويعتبر هذا الأمر من أهم التغيرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة، فقد اتضح ان هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار.

٣. العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة الى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد ان يستغل تلك التناقضات أو الغموض في بعض تلك المعايير.

٤. إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير الى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار[١].

و لقد أصبح الإفصاح العادل و الشامل ذا أهمية بالغة في عملية التقرير المالي واستجابة للحاجات الإجتماعية المتغيرة، فقد تناول كل من مجلس معايير المحاسبة المالية، و لجنة تداول الأوراق المالية بشكل خاص "موضوع الإفصاح"، و قد أصبحت مراعاة و تطوير قواعد أخلاق العمل المهني مهمة أيضاً في مهنة المحاسبة، فأصبحت المحافظة على رفع مستويات الأخلاق المهنية مطلوبة من المحاسبين كمهنيين[٢].

فضلاً عن هذا، لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تقديم بعض المفاهيم لمساعدة المستخدمين الخارجيين من أجل بناء وعي لدى المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية

---

(١) رتشارد شرويدر، وآخرون، مارتل كلارك، جاك كاتي، **مرجع سابق**، ص ٦٧١.

(٢) رتشارد شرويدر، وآخرون، مارتل كلارك، جاك كاتي، **مرجع سابق**، ص ٦٧١.

لكي يستفيدون منها في قراراتهم، و من أجل مواجهة استخدام المحاسبة الإبداعية من قبل المحاسبين، و المعلومات المحاسبية التي تتميز بالملاءمة والمصداقية هي أساس نجاح اتخاذ القرارات الاقتصادية سواء كانت على المستوى الجزئي أو الكلي. وتتوقف جودة تلك المعلومات على مدى اكتمال ونفعية المعايير المحاسبية والتدقيقية التي تحكمها، فالمعايير المحاسبية توفر القواعد والإرشادات التي تساعد في إنتاج المعلومات المتضمنة في التقارير والقوائم المالية، بينما تساعد المعايير التدقيقية في إضفاء الثقة على تلك المعلومات عن طريق رأي المدققين الحيادي في تقارير تدقيق تلك المعلومات، ونتيجة للعولمة ودولية النشاط وتزايد تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في الأسواق المالية، ظهرت أهمية التوفيق بين معايير المحاسبة التي تحكم جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها لمختلف الأطراف المستخدمة لها. ولقد ظهر ذلك جلياً عن طريق المجهودات المبذولة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي قامت بإصدار مجموعة متكاملة من المعايير الدولية للمحاسبة. وفضلاً عن الدور الفعال الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في زيادة كفاءة الأسواق المالية وتشجيع الاستثمار إلا أن هناك خلافاً حول الأهمية النسبية للمفردات التي ينبغي أن تستخدم في بناء محتوى إطار تلك المعلومات في سد احتياجات المستخدمين، فضلاً عن تعدد الممارسات المحاسبية وهذا قد يؤدي إلى التباين في تحديد مدى اكتمال تلك المعلومات ومستوى جودتها في سد احتياجات المستثمرين ومن ثم التأثير السلبي على درجة المحتوى الإعلامي لها الذي قد يعد عائقاً على تشجيع الاستثمار وتنمية الأسواق المالية.

ولا شك أن المعايير الحاسبية هي الأداء التي يمكن استخدامها في معالجة تلك الآثار السلبية باعتبارها تمثل الأسس العامة المتفق عليها للتطبيق المحاسبي السليم بهدف ضبط الممارسات المحاسبية وتضييق التباين في التطبيق العملي تحقيقاً لموضوعية المعلومات من ناحية، وتوحيد لأسس القياس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، وبذلك تتحق الفاعلية للمعلومات المحاسبية وتعظيم جودتها، وإن وجود المعايير المحاسبية من شأنها توحيد الممارسات المحاسبية حتى لانتاج الفرصة لإدارة الوحدة الاقتصادية في التحكم بأرقام الربح المحاسبي حيث يوجد ارتباط قوي بين تلك الأرقام وعوائد الأسهم بالسوق وهذا يؤثر على فائدة ومنفعية المحاسبة للمستثمرين، وكذلك تمكن تلك الأرقام المستثمر من تقييم درجات المخاطرة للأسهم. [1]

ويتبين من ذلك للباحث بأن مجلس معايير المحاسبة الدولية أصدر تقديم بعض المفاهيم لمساعدة المستخدمين الخارجيين من أجل بناء وعي لدى المستخدمين الخارجيين للمعلومات

([1]) بشرى فاضل خضير، الإفصاح **عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية- دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥٨- ٥٩.

المحاسبية لكي يستفيدون منها في قراراتهم، و من أجل مواجهة استخدام المحاسبة الإبداعية من قبل المحاسبين، لذلك تسعى دائماً المعايير المحاسبية إلى تشجيع الاستثمار في الأسواق المالية من خلال تحقيق أفضل مستويات الجودة في المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والمصداقية والقابلية للمقارنة وزيادة الفهم والتفسير في ضوء احتياجات بيئة الاستثمار، بالإضافة إلى تحقيق أفضل مستويات الاكتمال في هذا المحتوى من المعلومات والافصاح الحيادي عنها وتخفيض عدم تماثلها لكافة الأطراف التي تشكل بيئة استثمارية.

الفصل الرابع

إدارة المخاطـــــر،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول إدارة الخطر.

المبحث الثاني: مفاهيم وأدوات إدارة المخاطر المالية.

المبحث الثالث: مخاطر المصارف.

المبحث الاول

مفاهيم أساسية حول إدارة الخطر

مفهوم الخطر:

يتعرض الانسان منذ نشأته للعديد من الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة مالية أو معنوية وتختلف هذه الأخطار من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحققها حسب تطور الحياة البشرية وبسبب ظهور وسائل التكنلوجيا الحديثة وتقدمها المستمر، فالإنسان منذ اللحظة التي يولد فيها يتعرض لخطر الوفاة المبكر، خطر المرض، وعندما يتقدم به العمر فإنه يتعرض لخطر الحوادث الشخصية والعجز الكلي أو العجز الجزئي، والشيخوخة والبطالة والمرض، والوفاة.

وكذلك يتعرض الشخص للعديد من الأخطار التي تهدد ممتلكاته مثل خطر الحريق، والسرقة والتلف والهلاك والتصادم والاختلاس وخيانة الأمانة وغير ذلك، وهناك أيضا أخطار المسئولية المدنية التي يتعرض لها الشخص أثناء ممارسته لحياته اليومية، فمثلا مسئولية الطبيب والمهندس والمقاول والسائق والصيدلي والمنتج، نجد أن كل منهما مسئولا قبل عملائه عن الاضرار التي تلحق بهم بسبب إهماله أو أخطائه [1].

معنى الخطر:

يعتبر الخطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالاً، ولذا يجب أن نعرف كلمة الخطر بشكل علمي، لأن ازدياد الخطر يتحول إلى مشكلة.

وحيث إن كل المشاريع تتعرض للمخاطر فإنه يمكن من خلال الدراسة العملية أن نقنن أنواع هذه المخاطر أو نحددها بشكل أكثر دقة، على النحو التالي:

١. بعض المخاطر تعتبر بسيطة وتتلاشى ولا تؤثر على سير المشروع.
٢. بعض المخاطر يتحول إلى مشكلة لها ابعادها، ويجب وضع خطه لإصلاحها سريعا.
٣. نسبة قليلة من المخاطر تتحول إلى أزمات قد تعصف بالمشروع بالكامل [2].

مفهوم المخاطرة:

إن كل مجال للمعرفة له مصطلحاته المتخصصة الخاصة به، والمصطلحات التي تكون لها معاني شديدة البساطة في الاستخدام اليومي تكتسب دلالات مختلفة ومعاندة عندما تطبق في

---

(١) أد.السيفو، وليد اسماعيل، د. ابو بكر عيد احمد، **إدارة الخطر والتأمين** دار اليازوري عمان الاردن ٢٠٠٩ ص٢٥

(٢) أ.د عبد المنعم، عاطف، وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر** ، ط١، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٥

مجال متخصص، ومن هذه المصطلحات المخاطرة، وقد ناقش الاقتصاديون والإحصائيون واصحاب نظريات لقرار ومنظرو التأمين طويلا مفهومي المخاطرة وعدم التأكد في مجال بحثي، وحتى وقتنا الحاضر لم يستطيعوا الاتفاق على تعريف واحد يمكن استخدامه في كل مجال، فتعريف المخاطرة الذي يناسب الاقتصاديين أو الإحصائيين قد يكون عديم القيمة كأداة تحليل بالنسبة لمنظر التأمين، وتستلزم حقيقة أن كل مجموعة تعالج موضوعات مختلفة استخدام مفاهيم مختلفة، ورغم أن الإحصائي ومنظر القرار ومنظر التأمين يستخدمون جميعا مصطلح المخاطرة، إلا أنه قد يعني شيئا مختلفا تماما بالنسبة لكل منهم.

ويختلف تعريف المخاطرة من فرع معرفة إلى آخر، وحتى في نظاق المجال الواحدتوجد تعريفات متناقضة في بعض الأحيان، والمثال على ذلك التأمين وإدارة المخاطر، فنظرا لجدة المجدال نسبيا من ناحية، ومحاولة كتاب إدارة المخاطر ومنظري التامين اقتباس تعريفات المخاطرة المستخدمة في المجالات الأخرى من ناحية أخرى، توجد تعريفات متناقضة للمخاطرة حتى في هذا المجال الذي تشكل فيه المخاطرة موضوعا محوريا للدراسة.

ومما زاد المشكلة تعقيداً، إن الافراد في مجال أعمال التأمين يستخدمون مصطلح مخاطرة إما بمعنى خطر مؤمن ضده (مثلا: الحريق خطر تتعرض له معظم الممتلكات) أو بمعنى شخصي أو مليكة محمية بواسطة التأمين (مثال: كثير من شركات التأمين تشعر أن السائقين من الشباب لا يشكلون مخاطرة جيدة)

يمكن تعريف المخاطرة بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا، يقصد بالمخاطرة: حالة يكون فيها إمكانية ان يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة) [١].

المفهوم اللغوي للخطر:

الخطر في اللغة بفتحتين هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف، يقال: هذا أمر خطر، أي متردد بين أن يوجد وألا يوجد [٢]. والخطر هو ارتفاع القدر والمال، والشرف والمنزلة، وجمعه أخطار، والخطير من كل شيء النبيل، ويطلق الخطر على السبق الذي يتراهن عليه، والمخاطرة المراهنة، وتخاطروا على الأمر، تراهنوا عليه [٣]، ومن ذلك ما ورد أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه خاطر قريشا قبل الهجرة، حيث أنزل الله تعالى ((ألم، غلبت الروم، في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون، في بضع سنين))، وقالت قريش: أترون أن الروم تغلب، قال: نعم،

([١]) د.حماد، طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣م، ص١٥، ١٦.

([٢]) الرازي، محمد بن أبي بكر بن محمد بن مكرم ابن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الثقافة الإسلامية، جدة، ١٩٦٨م، ص١٨٠.

([٣]) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد الرابع، دار المعارف، القاهرة، ص١٣٧-١٣٨.

قالوا: هل لك أن تخاطرنا في ذلك؟ فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فزد في الخطر، وزد في الأجل، ففعل، وغلبت الروم، فأرسل فارسا، فأخذ أبو بكر خطره، فأقره النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت مكة المكرمة في ذلك الوقت دار حرب، فدل على أن للمسلم أخذ مال الحربي مالم يكن غدرا [1].

الخطر يدعى أحيانا المخاطرة رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية، والمخاطرة يمكن كخطوة أولى أن تقدم توضيحا لكلمة الخطر من مختلف وجهات النظر:

الخطر لغة: إن كلمة خطر مستوحاه من المصطلح اللاتيني (dager risqué) والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغييرات ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع.

والخطر اصطلاحا: هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة.

المفهوم الفقهي:

ذكر الأمام ابن القيم أن المخاطرة مخاطرتان، الأولى مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد بيعها ويرح ويتوكل على الله في ذلك الخطر، والخطر الثاني المَيسِر الذي يتضمن أكل المال بالباطل، ويرى أحد الباحثين أن الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطرة على عدة معانٍ، نوجزها فيما يلي:

١. المراهنة، وهي كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان فيه تدبير.
٢. التصرف الذي قد يؤدي إلى الضر، ويقال خاطر بنفسه أي فعل ما يكون الخوف فيه أغلب.
٣. احتمالية الخسارة والضياع.

المفهوم الاقتصادي للخطر:

يعرف الخطر على أنه توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه، ويعرف على أنه احتما الفشل في تحقيق العائد المتوقع، ويعرف بأنه احتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة، فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية ايضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة. وعلى فإن الخطر يمثل موضوع عمل مؤسسات التأمين، وهو موضوع حديث بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الأخرى، كما تختلف وضعية المخاطرة عن وضعية عدم التأكد، كما إنه في الاقتصاد قد يرتبط مفهوم الخطر بنقص النظر حول النتائج المستقبلية.

---

(1) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الجزء٣٠، دار الحرب، الكويت، ٢٠٠٠م.

كما يمكن الحديث عن المخاطر عندما يتعرض عون اقتصادي إلى مصادفة ذات أثر سلبي، بحيث تكون هذه المصادفة قابلة للتغيير بواسطة احتمالات رقمية محددة من طرف العون الاقتصادي بصفة موضوعية أو ذاتية، بينما في حال عدم التأكد نعتبر أنالعون لا يدخل احتمال رقمي في تقديره.

وبصفة عامة أغلب التعريفات قد عرفت الخطر على أنه حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب على عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الاقتصادية، ويمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة، وينبع الخطر اساسا من عدم التأكد والذي قد يحيط بالفرد من كل جانب، ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين أساسين هما: عدم القدرة على التنبؤ، وعدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ[١].

المفهوم المالي للخطر:

الخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية بسبب وقوع أحداث اقتصادية أو طبيعية، أو سياسية، أو بفعل بشري، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق، فقد اكتسبت المخاطرة أهميتها في المفهوم المالي حينما اصبحت جزءا من عملية اتخاذ القرارات المالية، لذلك نجد أن الإدارات المالية توليها اهتماما خاصا بالدراسة والتحليل حتى يمكن تجنبها، وقد عمل كثير من الباحثين على تعريف الخطر لما كان له من أهمية كبرى، حيث يمثل عنصرا مهما من عناصر الخطر[٢].

تعريفات الخطر:

يمكن عرض مختصر لبعض ما تناوله الكتاب والباحثين في مجال تعريف الخطر فيما يلي:

١. تعريف William & Heins الخطر: هو عدم التأكد الممكن قياسه، وتتحقق امكانية القياس في تلك الحالات التي يمكن فيها استخدام نظرية الاحتمالات لقياس درجة عدم التأكد.
٢. تعريف Willett الخطر هو: عدم التأكد الموضوعي المتعلق بتحقق حادث غير مرغوب فيه، ويركز هذا التعريف على الموضوعية في عدم التأكد ليعد خطرا، أي أن الخطر يقتصر على حالات الشك أو عدم التأكد الممكن قياسه.

---

(١) لطيفة، عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقائد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢م، ص٢-٤

(٢) هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص٣٠٨

٣. تعريف Rejda الخطر هو : عدم التأكد من حدوث خسارة مالية، ويركز هذا التعريف على الرابط بين عدم التأكد والنتائج التي قد تترتب على تحققه وهي الخسارة المالية.
٤. تعريف د. سلامة عبد الله سلامة: الخطر هو ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذه القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة من الشك أو الخوف لعدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها الشخص بالنسبة لموضوع معين، ويركز هذا التعريف على الحالة النفسية للشخص المعرض للخطر.
٥. تعريف د. السيد المطلب عبده: الخطر هو عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعية باستخدام نظرية الاحتمالات والذي يتمثل في ناتجة في صورة عبء مالي، ويركز هذا التعريف على إمكانية القياس الموضوعي لظاهرة عدم التأكد باستخدام نظرية الاحتمالات، أن نتائج تحقق الخطر تتمثل في خسارة مالية.
٦. يعرف(Emmetts Vaughon, et,el) الخطر بأنه الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدودة في موقف معين، ويقصد بالانحراف في النتائج بالانحراف غير المرغوب فيه أو الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة او التي يأمل تحقيقها، بينما الانحراف غير المرغوب فيه لا يمثل خطراً.
٧. وقد عرفها أد.السيفو، وليد اسماعيل، د. ابو بكر عيد احمد بأن الخطر هو ظاهرة مركبة تنطوي على عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعية من تجاوز الخسارة المادية الفعلية للخسارة المحتملة نتيجة وقوع حادث مفاجئ [١].

مما سبق يتضح للباحث أن هناك ثلاثة وجهات نظر في تعريف الخطر هي:

وجهة النظر الاولى: تعاريف ركزت على الجانب المعنوي للخطر مع إغفال الجانب المادي.

وجهة النظر الثانية: تعاريف ركزت على الجانب المادي للخطر مع إغفال الجانب المعنوي.

وجهة النظر الثالثة: تعاريف ركزت على الجانب المادي والجانب المعنوي للخطر معاً.

نشأة وتطور مخاطر الاعمال:

إننا لا نعرف متى بدأت ممارسات التجارة، ولكن من الوضح أنها نشأت في مرحلة مبكرة من وجود الجنس البشري، وسمحت للرجال والنساء بالاستفادة من التخصص، ومن ثم زيادة المتاح العام من السلع والبضائع ومراكمة مخزون احتياطي، وقد وفر هذا بدوره وسيلة للوقاية من الظروف المعاكسة، ولقد كانت الاعمال التجارية ذاتها واحدة من جهود البشرية المبكرة للتعامل مع المخاطرة، ومنذ ظهور التجارة، واجه الممارسون للأعمال والتجارة مخاطر وطوروا أساليب

([١])أد.السيفو، وليد اسماعيل، د. ابو بكر عيد احمد، مرجع سابق، ص٢٧.

وتقنيات للتعامل مع المخاطرة، ويجدر هنا ذكر أثنين من الاختراعات على وجه الخصوص، حيث ظهر في سنة ٣٠٠٠ق.م، قطاع تجاري متطور بدرجة عالية في الحضارة البابلية مع ظهور النقود ونظام قانوني.

النقود:

رغم ان هناك جدلا دائرا حول الوقت الذي استخدمت فيه النقود أول مرة، إلا أن تأثيرها كان دراميا بلا شك، فقد كانت النتيجة الحتمية لظهور الملكية الخاصة هي نشأة الاقتصاد السوقي، إلا أنه حتى اختراع النقود كانت التجارة تتم على أساس المقايضة.

وقد أحدث اختراع النقود ثورة في التجارة والملكية الخاصة وتكديس الثروة، وكان لها آثار هامة على إدارة المخاطر، ففي المجتمعات البدائية كانت جهود إدارة المخاطر تركز على حماية الناس والممتلكات من الأخطار التي يمكن أن تسسبب الخسارة، ولكن مع استحداث النقود كوسيلة للتبادل وتخزين الثروة، أمكن الاحتفاظ بالثروة في صورة ملكية مادية ملموسة أو كأصول مالية يمكن مبادلتها بملكية مادية.

وأصبح بالإمكان استبدال الأصول المادية المفقودة والتالفة بشر امتلاك المالك لأصول مالية وقتت حصول خسارة، وكان معنى اختراع الائتمان أن الأصول يمكن اقتناءها حتى من قبل أولئك الذين لا يملكون اصولا مالية بشرط ان يكون شخص ما مستعدا لإقراضهم نقود، وقد أدى هذا بدوره إلى خلق مخاطر بالنسبة للمقرضين الذين عالجوها بفرض فوائد على القروض.

النظام القانوني:

تمثل الاختراع الثاني في تطوير نظام قانوني، ورغم أن القوانين نشأت أصلا كمعاهدات قبيلة، إلا أنها أصبحت في نهاية الأمر ذات طابع أكثر رسمية، وقد وضع حامورابي (١٧٥٠إلى ١٧٩٢٥) قبل الميلاد، قانون حامورابي الشهير عن طريق تجميع القوانين السومرية والأكادية السابقة في مكان واحد، ومرة أخرى يمكننا أن نذهب إلى أن ابتكار القوانين كان جهدا انسانيا متميزا للتعامل مع المخاطرة، فمن خلال تحديد الحقوق والمسؤوليات الفردية، خلق النظام القانوني إطارا كانت وظيفته الاساسية هي حماية تلك الحقوق[١].

([١]) د.حماد، طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص٩، ١٠

المبحث الثاني

مفاهيم وأدوات إدارة المخاطر المالية

التطور التاريخي والفكري لإدارة المخاطر المالية:

بدأ الاتجاه العام لإدارة المخاطر في أوائل الخمسينيات حيث كان لدى عدد كبير من الشركات الكبرى مركز وظيفي يشار إلية باسم مدير التأمين، وكان هذ المسمى ملائماً لأن المنصب كان يستلزم عادة شراء ومسك ودفع محفظة من بواليص التأمين من أجل مصلحة الشركة [١]

ومع تنامي الاستثمار الرأسمالي أصبح التأمين بنداً متزايد الأهمية في ميزانيات الشركات. وتم إسناد وضيفة التامين لبعا لذلك كمسئولية محددة لأخصائيين من داخل الشركات. وفي عام ١٩٣١م قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات بين الأعضاء ونشر المعلومات والأخبار موضع الاهتمام لكي يطلع عليها مشترو التأمين. وفي عام ١٩٣٢ م تم تنظيم مشترو التأمين في نيويورك التي أصبحت فيما بعد معهد أبحاث المخاطر، وفي عام ١٩٥٠م تم تأسيس رابطة مشترو التامين القومية تم تحولت الرابطة لا حقاً الى الجمعية الأمريكية لإدارة المخاطر والتامين.[٢]

على الرغم من أن إدارة التأمين تشتمل على تقنيات بخلاف التأمين كعدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر والسيطرة عليها، إلا أن هذه التقنيات تعتبر من الأساس بدائل للتأمين، حيث أن التأمين كان يمثل قاعدة مقبولة ومنهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد استثناء لهذه القاعدة. وبمرور الوقت أدركت الشركات أن هنالك طرق أكثر كفاءة من حيث التكلفة للتعامل مع المخاطر وذلك عن طريق منع حدوث الخسائر وتقليل العواقب الاقتصادية للخسائر التي لا يستطيعون منعها للحد الأدنى. ونتيجة لذلك ظهر علم إدارة المخاطر والذي يقوم على فكرة تفادي حدوث خسائر معينة وتقليل تأثير البعض الأخر الى أدنى حد. وقد أصبحت السيطرة على المخاطر–القضاء على المخاطر أو تقليلها – عاملاً أساسياً في إدارة المخاطر.[٣]

يستنتج الباحث من التطور التاريخي لإدارة المخاطر ما يلي:

١. تستمد إدارة المخاطر جذورها من شراء التأمين المؤسسي.

٢. يعتبر التأمين المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر.

---

[١] مختار محمود الهاشمي ،إبراهيم عبدالنبي ،مبادى إدارة الخطر والتأمين (القارة : الدار الجامعية ، ٢٠٠١م)، ص١١

[٢] طارق عبدالعال حماد ، إدارة المخاطر ، (القاهرة : الدار الجامعية ، ٢٠٠٣م)ص ص٤٦–٥٠.

[٣] عبد العال إبراهيم بابكر ، الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر على السلامة المصرفية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٥م) ص٢٠.

٣. إدارة التأمين تشمل تقنيات عبر التأمين كعدم التأمين أو الاحتفاظ بالمخاطر والسيطرة عليها.

٤. إدارة المخاطر الذي تقوم على تفادي حدوث خسائر معينة وتقليل تأثير البعض الآخر الى أدنى حد.

أما التطور الفكري لإدارة المخاطر فقد نشأ من نظرة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الى العالم باعتباره مجموعة من الأفراد الذين يسعى كل منهم الى تعظيم منافعة الخاصة به في ظل مجموعة من القيود التي تحكمه، فالمستثمرين يمكنهم التنويع بين مجالات الاعمال المتخلف لتحقيق المستويات المناسبة والمقبولة لهم من عنصري العائد والمخاطرة وطالما أن المستثمرين يستخدموا المنشأة للاستثمار في مشروعات تحقق لهم عوائد عالية. فعلى الشركات أن تركز على العوائد المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها دون الاهتمام بإدارة المخاطر المالية، لإن المساهمين يقومون بإدارة المخاطر المالية المصاحبة لاستثماراتهم بالمنشآت المختلفة، ومن ثم لا يوجد مبرر اقتصادي لقيام المنشأة بإدارة المخاطر المالية.[١]

في ظل عالم بلا تكاليف معاملات أو ضرائب ومع وخود تماثل في المعلومات لا تستطيع الشركات تحقيق قيمة موجبة للمساهمين من خلال تعديل شكل الخطر الخاص بالتدفقات النقدية لشركة طالما أن المساهمين هم أيضاً قادرون على القيام بإدارة الخطر بأنفسهم وبدون تكلفة. ولذلك فإن ممارسات أنشطة إدارة المخاطر المالية تصبح عمليات غير مجدية. إلا أنه وفي ظل وجود ضرائب على دخل المنشأة، تؤدي زيادة الرافعة المالية الى انخفاض تكلفة التمويل بالمنشأة وارتفاع القيمة السوقية للمنشأة بالتبعية بسبب الفر الضريبي الذي يحدث نتيجة اعتماد الشركة على الديون في التمويل.[٢] غير أن الاستدانة يحب أن تكون في حدود مناسبة بقدر يمكن من الموازنة بين منافع الضرائب وبين التكاليف الأخرى الناتجة عن المخاطر المالية التي تصاحب وزيادة نسبة الاستدانة بالمنشأة، ومن التفسيرات التي قدمت لذلك ما يلي:[٣]

١. الأسواق المالية غير الكاملة تضع حدوداً على سياسات التمويل بالمنشأة.

٢. المديرين يتجنبون نسب المديونية العالية كمحاولة منهم لحماية وظائفهم واستقرار ثروتهم.

---

[١] Cummins J.D.& et. The risk of Management. Economic Review(federal Resave Bank of Atlanta) ١٩٩٨, Vole ٨٣, No,١,p٣٠

[٢] MyerS,. S G. Determinates of Corporate Borrowing.(In The Book . The Modern Theory of corporate finance) Jensen. M .C. & Smith .C,W, (NY; McGraw-Hill Book company, ١٩٨٤) pp.١٤٦-١٤٧

[١] FROOt, k. A. et al.. RI's; M management coordinating corporate I investment , and financing policies (The Journal of Finance ,١٩٩٣. VOI. ٤٨, NO. ٥). Pp.١٦٢٩-١٦٣٠

٣. قرارات التمويل بالمنشآت تمثل أدوات إشارة تحمل المعلومات حول ربحية مخاطر الأعمال
٤. تكاليف الإفلاس من المحتمل أن تعوق الاقتراض.
٥. احتمال فقد الفرص الاستثمارية المربحة نتيجة الضغوط المالية التي تفرضها الديون على المنشأة ربما يمثل أحد المبررات لوجود حدود على سياسة الاستدانة بالمنشأة.

يرى الباحث أن التفسيرات السابقة تشير الى أهمية إدارة المخاطر المالية بالمنشآت كاستراتيجية لتوظيف السياسة المالية بالمنشاة بقصد الاستفادة من أدوات الاستدانة الأقل خطراً في جعل الوفورات الضريبية تزيد على تكاليف الأخرى الناتجة عن الديون.

تعد شركات المساهمة والقطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي باتت تحثها المخاطر في الفترة الأخيرة فقد ازدادت المخاطر وتعاظمت وتغيرت أنواعها وأشكالها. نتيجة لسياسة التحرير المالي ، وزيادة المنافسة ، واستخدام التكنولوجيا في القطاع المصرفي وزيادة حاجات العملاء إلى خدمات مصرفية جديدة . وهذه العوامل نتجت عنها مخاطر جديدة، ولم تعد المخاطر الائتمانية هي الوحيدة التي تهدد استقرار الوضع المصرفي، بل انضمت اليها مجموعة أخرى من المخاطر تتمثل في مخاطر السوق والسيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الاستراتيجية وغيرها، والمخاطر التشغيلية بأنواعها المختلفة[١].

وهذا يتطلب من إدارة المصارف إعادة النظر في طريقة قياس وتقييم المخاطر وإدارتها بصورة جيدة تواكب التغير في المخاطر وتنوعها وتحد من خسائرها [٢] .

وهناك بعض الأسباب لحدوث الأزمات المالية وانهيار المصارف وإفلاسها وهي: زيادة تعرض المصارف للمخاطر وعدم إدارتها بصورة سليمة، وضعف كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وانخفاض مستوى الإفصاح النوع وحجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وأساليب قياسها [٣] وبما أن الهدف الأساسي لإدارة أي مصرف وتعظيم ثروة حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين، فلا بد من دراسة التدفقات النقدية وتقيمها مقابل المخاطر التي يتحملها المصرف، لأن الميزة التنافسية لأية مصرف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها.

فالمخاطر تؤثر على العائد من الاستثمارات لذلك يجب تحديدها بعناية وقياسها بدقة،

---

(١) حافظ كامل الغندور ، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكرة ما بعد الحداثة) ، (اتحاد المصارف العربية – بيروت – ٢٠٠٣م –) ص ١٠

(٢) ماجدة أحمد شلبي ، الرقابة المصرفية في ضل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير بآزال ، ٢٠٠٧م www.arablewinfo.com

(٣)ميرفت علي أبو كمال ، الإدارة الحديث لمخاطر الإتمان في المصارف وفقاً لمعيار بازآل٢ ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية (غزة ، ٢٠٠٧م) ص ٣ .

والتعامل معها بعقلانية ورشد. وهذا يتطلب من إدارة المصارف الالتزام باللوائح والقواعد التنظيمية التي تحكم العمل المصرفي [١]

أولاً: مفهوم المخاطر: هي عنصر متأصل في العمليات المصرفية بل أن كل عملية أرباح تواجها مجموعة من المخاطر وسوء إدارة هذه المخاطر قد يؤدي إلى خسائر محتملة، تؤثر على حقوق المبدعين والمساهمين في المصارف ولذلك لا بد من التركيز على مدى كفاية إدارة المخاطر في المصرف [٢]

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر:

في مجال عمل القطاع المصرفي يجب أن تقوم إدارة المخاطر في المصارف بعملية رصد وتحليل وتحديد وقياس جميع انواع المخاطر المصرفية، التي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السعر الفائدة، ومخاطر العمل، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وكل هذه الأنواع هي مخاطر تتعرض لها المصارف ولذلك يجب استخدام الوسائل والمعايير المناسبة لقياس كل نوع[٣].

لقد تطورت وظيفة إدارة المخاطر بالمصارف على مدى فترة من الزمن حتى وصلت إلى مرحلة ضرورة وجودها، وقد ساعد في ذلك ظهور مقررات بازل التي أدخلت معايير مشتركة لقياس وتحديد حجم المخاطر.

وقد التزمت المصارف المركزية في جميع البلدان الأعضاء وتطبيق معايير بآزال، والعمل على إدارة المخاطر التشغيلية، والائتمانية، ومخاطر السوق.

وكل معايير وأدوات وقياس هذه المخاطر يتم استخدامها بواسطة إدارة المخاطر في المصارف [٤].

وتعرف إدارة المخاطر بأنها علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات يعمل على تحديد ، وتقييم وقياس المخاطر ثم يضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر ، ويتضمن ذلك عملية

---

(١) http//www.aleqt.com / ٢٠١٢ / ٠٤ / ١٧ / articele٦٤٧٩٢٤.hotmail

(٢) risk management Guidelines for banking institution Supervision of Financial Institutions , ٢٠٠٧, b٥ .

(٣)Anthony M. Santomero, Commercial Bank Risk Management: an A analysis of prow ,Wharton school (university of Pennsylvania, ٢٠٠٧) ,p١٠

(٤)مرفت علي أبو كمال مرجع سابق ص ٥

نقل المخاطر إلى جهة أخرى ، وتقليل اثارها السلبية وتجنبها في المستقبل[١].

ويقول منصور [٢] : إدارة المخاطر في المصارف تشمل مجموعة من الآليات والأدوات والمعايير والتقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية المصرف ، تعمل على إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة ، ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الائتمانية والسوقية .

ولذلك فان هدف إدارة المخاطر وإدارة الأصول والخصوم هو تحقيق مفاضلة بين المخاطر والعائد.

وتعريف إدارة المخاطر حسب دليل الحوكمة السوري هي عملية منظمة لتحديد وقياس المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي ، والعمل على تقيمها وفقاً لاحتمالات حدوثها والضرر الذي يمكن أن تحدثه ، وتحديد العناصر التي يمكن للمصرف أن يتحملها أو يتجنبها أو يؤمن ضد حدوثها ، وتحديد المسؤولية عن معاجلتها ، وضمان سير العمليات ورفع التقارير الدورية الفورية إلى الجهات المعنية بالمشاكل الملموسة [٣] .

التعريف الثاني: "هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل " لتحقيق الهدف المطلوب" [٤].

التعريف الثالث: إدارة المخاطر عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد ، تحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلق بأي مشروع وتتضمن الإجراءات والأدوات .

والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق " نتائج غير ملائمة " [٥].

التعريف الرابع: وينظر HAMITTONM,C.R,.١٩٩٨ إلى إدارة الخطر على أنها نشاط يمارس بشكل يومي سواء على مستوى الأفراد أو المنظمة; لأن أي قرار ترتبط نتائجه

([١]) عصماني عبد القادر ، أهمية بناء أنظمة لأدارة المخاطر لمواجهة الأزمات العالمية جامعة فرحات عباس ، (أسطيف ، الجزائر ، ٢٠-٢١ اكتوبر ٢٠٠٩م) ، ص ٤

([٢]) منصور منالي ، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية ، القطرية والأقليمية الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية . جامعة فرحات عباس (أسطيف ، الجزائر . ٢٠٠٩) ص ٣

([٣]) دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية المالية في الجمهورية العربية السورية ، مصرف سوريا المركزي ، (دمشق ، ٢٠٠٩) ، ص ٢

([٤]) د. أسامة عزمي سلام ، د . شقيري نوري موسى . إدارة المخاطر والتأمين ، دار حامد للنشر والتوزيع ط ١ ، عمان الأردن ، ٢٠٠٧ ص ٥٥ .

([٥]) Collective project : risk management hand book , office of project management process improvement first edition, June ٢٦,٢٠٠٣.p٢٢ .

بالمستقبل، وطالما أن المستقبل غير مؤكد فلا بد من اعتماد بشكل ما على مبادئ إدارة المخاطر[١].

أوضح Hamitton أن إدارة المخاطر تتضمن الأنشطة التالية:

١. تجميع المعلومات عن الأصول الخطرة بالشركة .
٢. تحديد التهديدات المتوقعة threats لكل أصل .
٣. تحديد مواطن الخلل vulnerabilities الموجودة بالنظام والتي تسمح للتهديد بالتأثير في الأصل .
٤. تحديد الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة إذا حدث التهديد المتوقع .

تحديد الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لتدنيه أو تجنب الخسائر المحتملة .

وعرف عناترة وعثمان[٢] إدارة المخاطر بأنها: تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، في الإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المخاطر

ويقول حمادة في تعريف إدارة المخاطر: أنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانيات حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسارة التي تقمع إلى الحد الأدنى [٣]

وجاء تعريف بنك السودان المركزي لإدارة المخاطر المركزية بأنها عملية التقويم الذاتي للمخاطر ، وإجراء الرقابة عليها لذا أصبحت من أهم آليات الاستقرار والأمان في الجهاز المصرفي ، بها يتم حماية حقوق المساهمين والمودعين .

وقد أصبحت من أهم الدعائم الاساسية لتحقيق السلامة المصرفية ، وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي[٤].

([١])Hamilton,C.R."New trends in risk management "information Systems Security, ١٩٩٨ , vole .٧ no .١,pp ٧٠-٧٨ .

([٢]) عز الدين نايف عناترة ، ومحمد داود عثمان ، اختبار مدى كفاءة إدارة المخاطر الائتمان على جودة المحافظة الائتمانية في البنوك الاسلامية الاردنية ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع (جامعة فلإدلاثي الخاصة ، عمان ، الأردن من ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠م) ص ٦

([٣]) طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك) ، (الدار الجامعية ، الإسكندرية ٢٠٠٧) ص ٥١ .

([٤]) بنك السودان المركزي ، البيانات الائتمانية لعملاء الجهاز المصرفي ، تجربة السودان ، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ، إدارة الشئون المصرفية ، (وحدة الترميز ، الخرطوم ٢٠١٠م) ص ٢

ويقول فضل [1] إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى الوسائل محددة للتحكم في الخطر، والحد من تكرار تحقق حدوثة ، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل ، واقل التكاليف ، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها ، وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها مع اختيار أنسبها لتحقيق المطلوب.

من خلال دراسة وتحيلي التعاريف السابقة بإدارة المخاطر هناك جوانب تشابه واختلاف وهيا كما يوضح الشكل التالي ، وأيضاً من التعاريف السابقة لإدارة المخاطر أنسب تعريف يناسب هذه الدراسة هو تعريف بنك السودان المركزي لإدارة المخاطر.

الشكل (٤/٢/١) توضيح جوانب التشابه والاختلاف في تعاريف إدارة الخطر

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
١-عملية رصد وتحديد وقياس المخاطر	٢-مجموعة آليات ومعايير للتنفيذ استراتيجية المصرف
٣-الحد من تكرار حدوث المخاطر في المستقبل	٢-عملية رفع تقارير المخاطر إلى الجهات العليا في المصرف
٤-تقليل حجم الخسائر الناتجة عن المخاطر	٣-الالتزام بالسقف المحدد للمخاطر من قبل مجلس الإدارة
٥-تحقيق مفاضلة بين المخاطر والعائد	٤-آليات استقرار القطاع المصرفي وحماية حقوق المساهمين والمودعين

من إعداد الباحث ٢٠١٨ م

ثالثاً: وظيفة إدارة المخاطر:

يشتمل عمل إدارة المخاطر على مجموعة من الأنشطة تتمثل في الآتي [2]

١. تحديد المخاطر:

لكي تتم إدارة المخاطر بشكل سليم يجب تحديد المخاطر الحالية والمستقبلية ، التي قد تواجه المصرف أثناء قيامة بعملياته وتقديمة الخدمات المصرفية ، وهذه المخاطر تشمل مخاطر الائتمان والسيولة، ومخاطر سعر الفائدة ، والمخاطر التشغيلية . ويجب أن تكون عملية تحديد

---

(١) فضل عبد الكريم محمد ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، (بدون ناشر – البحرين ٢٠٠٨م) ص ١٥

(٢) طارق خان وحبيب أحمد ، إدارة المخاطر ، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، (مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، ٢٠٠٣م) ص ٣٧

المخاطر عملية مستمرة [١]

٢. قياس المخاطر

بعد مرحلة تحديد المخاطر يجب تطوير نظام قياسها وتقييمها ، والهدف من ذلك هو تحديد تأثيرها على ربحية المصرف ورأس ماله . وتتم عملية قياس المخاطر بواسطة نماذج ومعايير معينة مختلفة من بسيطة إلى متطورة . وعمليات القياس الدقيق والصحيح للمخاطر في الوقت المناسب يؤكد مدى فعالية نظم إدارة المخاطر في المصرف ، ويجب أن يكون هناك اختيار دوري لأدوات قياس المخاطر للتأكد من أنها سليمة ، لان نظم القياس الجديدة تساعد في تقييم مخاطر كل المعاملات في المصرف [٢] .

وهنالك بعض العوامل التي تساعد في نجاح عمليات المخاطر تتمثل في الآتي[٣]:

أ. المتابعة المستمرة والمراقبة الدقيقة للمخاطر في المصرف وتقديم تقارير عن طرق معالجتها .

ب. توفر الأدوات ذات الكفاءة العالية والمناسبة لقياس المخاطر

ت. توفر المعلومات اللازمة لأعضاء مجلس الإدارة في الوقت المناسب .

تكمن أهمية قياس المخاطر في كونها تساعد المستثمرين الان وفي المستقبل للحصول على المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية ، وتمكنهم من تقدير حجم التدفقات النقدية للمنظمة ، وتقلل عملية عدم تماثل المعلومات ، وتقدم معلومات دقيقة عن تقلبات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية . وقياس المخاطر له مساهمة فاعلة في تطبيق حوكمة الشركات في المصارف من حيث تمليك المساهمين المعلومات التي يمكنهم بها محاسبة الإدارة ومسائلتها عن القرارات التي يتم اتخاذها ثم مواجه المخاطر[٤].

٣. رصد المخاطر:

الرصد الفعال للمخاطر يتطلب وجود إدارة مخاطر تعمل على تحديد وقياس المخاطر ويجب على المصارف وضع نظام معلومات ونظام إدارة مخاطر فعال ، يساعد في رصد مستويات المخاطر في الوقت المناسب ويقدم تقارير رصد المخاطر بصورة متواصلة ودقيقة

([١]) المرجع سابق ص٣٩

([٢]) إيهاب ديب مصطفى رضوان ، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية (غزة ٢٠١٢) ص ٣٧

([٣]) فضل عبد الكريم محمد ، مرجع سابق ص ١٦

([٤]) مصطفى محمد كمال محمد حسن ، القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات دراسة تحليلية تقييم بيئة الإفصاح المصرفي ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (جامعة الإسكندرية ، العدد رقم ٢ ، المجلد رقم ٤٤ ، سبتمبر ٢٠٠٧م) ص ص ٥-٧ .

وذات معلومات جيدة تقدم في الوقت المناسب للإدارة العليا للمصرف ولمجلس الإدارة عن الأداء المالي وعن سير العمل في المصرف [١]

٤. السيطرة على المخاطر:

بعد قياس المخاطر وتحديدها ورصدها ، يجب السيطرة عليها جيداً من خلال وضع آليات وسياسات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتحديد المسؤولية وسلطة اتخاذ القرارات الصحيحة تجاه السيطرة على المخاطر[٢] ، التي يجب أن تكون وفقاً للحد المسموح به من المخاطر بواسطة مجلس الإدارة ، ويجب استخدام بعض الأساليب التي تتطلب تقليل أثار المخاطر وخفضها .

رابعاً : إطار إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر لها إطار يشمل: مجلس الإدارة ، والإدارات العليا بالمصرف ، والإجراءات المناسبة ، وسياسات إدارة المخاطر، ونظم معلومات جيدة تساعد على قياس ورصد المخاطر، ويشمل أيضاً أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف . [٣] وإدارة المخاطر مسئولة عن كل الأفراد المشاركين في هذه الإدارة والإطار يجب أن يكون ذا كفاءة عالية يسهم في رصد المخاطر التي يتعرض لها المصرف . ويشمل إطار إدارة المخاطر الآتي [٤]

أ. تحديد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بوضوح بحيث تغطي المخاطر وتحددها بالقياس والرصد والإبلاغ والمراقبة .

ب. وجود هيكل تنظيمي تحدد فيه السلطات والصلاحيات بوضوح ، كما تحدد فيه مسؤوليات الأفراد المشاركين في المخاطر وإدارتها . وتكون المصارف لجنة خاصة بالمخاطر تتبع لمجلس الإدارة .

ت. يجب أن يكون هناك نظام فعال للمعلومات الإدارية ، يضمن تدفق المعلومات من المستوى التنفيذي إلى الإدارة العليا في المصارف

ث. ينبغي أن تكون هنالك آلية لضمان إجراء استعراض مستمر لنظام وسياسات واجراءات إدارة المخاطر لإمكانية تعاملها مع التغيرات في البيئة المصرفية [٥].

([١]) علي شاهين وجهاد مطر ، نموذج مقترح للتنبأ لتعثر المنشأت المصرفية العاملة في فلسطين ، (دراسة تطبيقية – مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية – مجلد ٢٥– العدد الرابع . فلسطين ، ٢٠١١م) ص ٨٥٧

([٢]) حافظ كامل الغندور ، مرجع سابق ص ١٢ .

([٣]) طارق الله خان وحبيب الله أحمد ، مرجع سابق ص ٤٠ ،

([٤]) مصطفى محمد كمال محمد حسن ، مرجع سابق ص ٨

([٥]) طارق الله خان وحبيب الله احمد ، مرجع سابق ص ٤١ .

خامساً: أهداف إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر في المصارف لها أهداف تعمل على تحقيقها وتتمثل في ما يلي

١. المشاركة في وضع استراتيجية المصرف وطريقة تنفيذها .
٢. العمل على تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف المالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية .
٣. تحديد وقياس ورصد المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المصرف .
٤. تنويع المحافظ الاستثمارية من الأوراق المالية في المصرف .
٥. تساعد في تحديد كفاية رأس المال لدى المصرف وفقاً لمعايير بازآل [١]

سادساً: مبادئ إدارة المخاطر:

لخص عثماني مبادئ إدارة المخاطر في النقاط التالية [٢]:

١. إن تتبع مسئولية إدارة المخاطر مباشرة إلى مجلس إدارة المصرف
٢. على مجلس الإدارة وضع استراتيجية إدارة المخاطر ، وتحديد الحد المسموح به من المخاطر .
٣. إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تعمل على قياس المخاطر ومتابعة العمليات اليومية في المصرف .
٤. تكوين لجنة مخاطر من بين عضويتها أعضاء مستقلين وتنفيذين ، تعمل على وضع إجراءات وقواعد إدارة المخاطر .
٥. وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف .
٦. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ، وتوثيق المعلومات في الوقت المناسب وبصورة واضحة وبشفافية .
٧. وجود إدارة مراجعة داخلية في المصرف تتبع لمجلس الإدارة ، تقوم بمراجعة أنشطة المصرف وإدارة المخاطر .
٨. وجود خطة طوارئ خاصة وفي حالة وقوع بعض الأزمات لا بد من خطط بديلة .

سابعاً: أهمية إدارة المخاطر في المصارف:

في هذا الخصوص يقول عواد [٣] هناك أهمية كبرى لإدارة المخاطر في المصارف

---

(١) أمين عواد المقارنة الحديثة لإدارة المخاطر والصعوبات التي تواجهها لبنان في التطبيق ، مؤتمر تقييم سياسة إدارة المخاطر الائتمان (إتحاد المصارف العربية ، بيروت ٢٠٠٧/١/٣٠م) ص ٥ .

(٢) عثماني عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٣) أمين عواد ، مرجع سابق ، ص ٩ .

بالنسبة للمودعين والمساهمين والعاملين في المصرف. بالنسبة للمودعين تعمل إدارة المخاطر على الحد من المخاطر وتجنبها وتقليلها ، حتى لا تؤثر على أموال المودعين ، وبالنسبة للمساهمين وتؤدي إلى زيادة العائدات من الاستثمارات ، وبالنسبة للعاملين في المصرف يضمن لهم المحافظة على وظائفهم .

فالهدف الرئيسي لهؤلاء كلهم أي المودعين والمساهمين والعاملين / هو استمرار ونمو المصرف وتحقيقه الأرباح وأن يكون له كفاية في رأس المال تتلاءم مع حاجته .

يلاحظ مما ذكر أن لإدارة المخاطر دور أساسي في عملية تقليل المخاطر التي تواجه المصارف، وذلك من خلال قياس وتحديد ومتابعة المخاطر ودراستها بصورة جيدة.

وفي كونها تساعد في تطبيق سياسات مجلس الإدارة للحد من المخاطر، إلى جانب دورها المهم في عمليات تحديد رأس المال المناسب للمصرف، كما أن وجود إدارة المخاطر يساعد في وجود أنظمة مراقبة داخلية ، في تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر، ورفع تقارير دولية عن المخاطر التي تواجه المصرف.

لهذا كله فقد تركز مهمة إدارة المخاطر بصورة عامة تكون على عاتق مجلس الإدارة؛ لأنه الممثل القانوني والشرعي لدى المساهمين [١].

ثامناً: أسباب زيادة المخاطر:

يمكن للمخاطر أن تنشئ من خلال العديد من الأسباب وهناك مصادر مشتركة تسبب المخاطر المصرفية خاصة في ضل العولمة المالية وتتمثل في الأسباب التالية [٢]

١. المنافسة وزيادة الضغوط التنافسية مما يؤدي لتشجيع العمل لتحمل المخاطر حتى يحقق المصرف أقصى عائد على رأس المال المستثمر ، وكسب حصة في السوق .
٢. التحول والتغيرات في التكنولوجيا والتقنية المصرفية واستخدامها في الخدمات المصرفية .
٣. السعي إلى تلبية حاجة العملاء إلى خدمات مصرفية جديدة أدى إلى دخول المصارف في عمليات خارج الميزانية ، وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال ، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى .
٤. العوامل الاقتصادية وهي التغيرات في سياسة وأنظمة السوق المصرفية بالإضافة إلى سياسات التحرير المالي التي تشهدها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة . وتحرك رؤس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية .
٥. عمليات وإجراءات العمل .

---

(١) أمين عواد ، مرجع سابق . ص ١١ .

(٢) بدر الدين قرشي مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٦. عدم كفاية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مما سبق يتضح أن أسباب زيادة المخاطر المصرفية على إدارة المصرف ومجلس الإدارة وإدارة المخاطر ، تحتاج أن يتم التعامل معها بأنها واقع في البيئة المصرفية ومشكلة يجب تذليلها، حتى يتمكن المصرف من التحكم والسيطرة على المخاطر لذلك يستطيع تحقيق أهدافه عن طريق تطوير آليات تخفض المخاطر ، وتقليل أثارها السلبية في حالة حدوثها .

تاسعاً: أنواع المخاطر المصرفية:

تواجه المصارف مجموعة من المخاطر أثناء تنفيذ عملياتها وتقديم خدماتها المصرفية ويمكن تقسيم وتصنيف هذه المخاطر على النحو التالي [١] .

١. مخاطر مالية وهي تشمل مخاطر السيولة والائتمان والعجز عن السداد . وهذه المخاطر قد تسبب خسائر للمصرف وهي تقوم على أساس المراجعة المالية ويمكن أن يترتب عليها ربح إذا كانت التوقعات المالية سليمة ، أو خسارة إذا لم تكن التوقعات المالية سليمة . ويضاف إلى هذه المخاطر : مخاطر المضاربة ، ومخاطر سعر الفايدة والعمل ومخاطر السوق [٢].
٢. مخاطر الأعمال وهي مجموعة من المخاطر التي قد تكون خارج سيطرة إدارة المصرف أغلب الأحيان مثل مخاطر التغيرات الاقتصادية والقانونية والسياسية والتغيرات في البيئة المالية . وهي مخاطر تؤثر على ظروف المصرف المالية وعلى كفاية رأس المال [٣]
٣. مخاطر تشغيلية وهي تكون نتيجة العمليات التشغيلية للمصرف ، وهي تحدث نتيجة خلل ما في أنظمة العمل الداخلية ، أو نتيجة خطأ من أخطاء التكنولوجيا المستخدمة مثل أخطاء أنظمة الحاسوب الآلي نتيجة تخريب أو تعطيل ، أو عدم تطبيق سياسات وإجراءات العمل في المصرف . وهذه المخاطر تكون في شكل غش أو ضرر يحصل في الأنظمة العاملة ، ويكون لها أثر كبير على أرباح المصرف [٤].
٤. مخاطر أحداث هي مجموعة من المخاطر تنتج عن عوامل طبيعية أو كوارث قد تصيب أصول الشركة وتدمرها ، ولها أثار سلبية كبيرة على عمليات المصرف.

رابعاً: هيكل وتنظيم إدارة المخاطر [٥]:

([١]) طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، المفاهيم والمبادئ والتجارب ، مرجع سابق ، ص ٤٣٧ .

([٢]) المرجع السابق ، ص ٤٣٧

([٣]) مرفت علي أبو كمال ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

([٤]) يوسف الخوري ، مرجع سابق ، ص ١٢١

([٥]) الجمعية المصرية لإدارة الخطر ، مرجع سابق

١. سياسة إدارة المخاطر:

يجب على سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة أن تضع منهجها وميولها تجاه المخاطر وكذلك منهجها في إدارة المخاطر كما يجب على سياسة المخاطر تحديد المسئوليات تجاه إدارة بالإضافة لما سبق ، يجب أن تشير المؤسسة إلى أي متطلبات ، المخاطر داخل المؤسسة كله قانونية فيما يخص بيان سياسة المؤسسة مثال الصحة والسلامة . ترتبط بعمليات إدارة المخاطر مجموعة مندمجة من الأدوات والتقنيات يتم استخدامها في المراحل المختلفة للنشاط وللعمل بشكل فعال تتطلب عملية إدارة المخاطر:

١. التزام الرئيس التنفيذي ومدراء المؤسسة.
٢. توزيع المسؤوليات داخل المؤسسة.
٣. تخصيص الموارد الملائمة لتدير وتطوير الوعي بالمخاطر من قبل أصحاب المصلحة.

٢. دور مجلس الإدارة:

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسئولية تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمؤسسة، وخلق بيئة وهياكل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة ويمكن أن يتم ما سبق من خلال مجموعة من المدراء، أو لجنة غير تنفيذية ، أو لجنة المراجعة أو أي وظيفة تتلاءم مع أسلوب المؤسسة في العمل وتكون قادرة على العمل يجب كحد أدني أن يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان عند تقييم نظام كراعي لإدارة المخاطر الرقابة الداخلية ما يلي :

١. طبيعة ومدى حجم الأخطار المقبولة التي تستطيع الشركة تحملها ضمن نشاطها الخاص.
٢. احتمالية تحقق تلك الأخطار.
٣. كيفية إدارة الأخطار غير المقبولة.
٤. قدرة الشركة على تخفيض احتمال تحقق المخاطر وتأثيره على النشاط.
٥. تكاليف وعوائد المخاطر وأنشطة التحكم في المخاطر المطبقة " فاعلية عمليات إدارة المخاطر.
٦. الآثار الضمنية لقرارات مجلس الإدارة على المخاطر.

٣. دور وحدات العمل:

وتتضمن ما يلي:

١. تتحمل وحدات العمل المسئولية الأولى في إدارة المخاطر على أساس يومي.
٢. تعتبر وحدات العمل مسئولة عن نشر الوعي بالمخاطر داخل نشاطهم كما يجب تحقيق أهداف الشركة من خلال نشاطهم.

٣. يجب أن تصبح إدارة المخاطر موضوع للاجتماعات الدورية للإدارة وذلك للأخذ في الحسبان مجالات التعرض للخطر ووضع أولويات العمل في ضوء تحليل فعال للخطر.
٤. يجب أن تتأكد إدارة وحدة العمل من شمول إدارة المخاطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتى انتهاء المشروع

٤-دور وظيفة إدارة المخاطر.

اعتمادا على حجم المؤسسة، قد يتحمل وظيفة إدارة المخاطر أعباء إضافية وتتحول من مدير للخطر يعمل جزء من الوقت إلى قسم لإدارة المخاطر يعمل طول الوقت.

ويجب أن تتضمن وظيفة إدارة المخاطر ما يلي:

١. وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر.
٢. التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
٣. بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المؤسسة ويشمل التعليم الملائم.
٤. أعداد سياسة وهيكل للخطر داخليا لوحدات العمل.
٥. تصميم ومراجعة عمليات إدارة المخاطر. التنسيق بين أنشطة مختلف الوظائف التي تقدم النصيحة فيما يخص نواحي إدارة المخاطر.
٦. داخل المؤسسة تطوير عمليات مواجهة المخاطر والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط.
٧. إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصلحة.

٥. دور المراجع الداخلي.

قد يختلف دور المراجع الداخلي من مؤسسة لأخرى. وعمليا قد يتضمن دور المراجع الداخلي كل أو بعض ما يلي:

تركيز عمل المراجع الداخلي على الأخطار الهامة ، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة ، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة .

- منح الثقة في إدارة المخاطر.
- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.
- تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية ...الخ.

- بغرض تحديد الدور الأكثر ملائمة لمؤسسة معينة، يجب على المراجعة الداخلية التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاص بتحقيق الاستقلالية والموضوعية.

٥. الموارد والتطبيق:

يجب توفير الموارد الضرورية لتطبيق سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة ، وذلك على كل بالإضافة إلى وظائف التشغيل الأخرى بالمؤسسة ، مستوى إداري داخل كل وحدة عمل يجب تعريف بوضوح أدوار المشاركين في مراجعة ومتابعة إجراءات التحكم وتسهيل عمليات إدارة المخاطر يجب أن يتم دمج أنشطة إدارة المخاطر داخل المؤسسة عن طريق العمليات الاستراتيجية والموازنة ويجب إلقاء الضوء عليها ضمن عمليات التدريب والتطوير والإنتاج مثال مشاريع تطوير سلعة أو خدمة .

خامساً: أدوات وقواعد إدارة المخاطر:

أ. أدوات إدارة المخاطر:

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى، ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر إلى :

١. التحكم في المخاطرة:

وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطرة ، حتى من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم وأيضا الوقاية

ب. تمويل المخاطرة:

يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ، ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء آخر) وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة إن قدر لها أن تحدث ، كما يجب تقييم عوائم وتكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة .

ت. قواعد إدارة المخاطر:

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر وقد كان من أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من القواعد وهذه القواعد هي ببساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك والفطرة وتطبق على مواقف المخاطرة.

١. لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته:

القاعدة الأولى والأهم في الثلاث قواعد هي (لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته)[١] ورغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة ، إلا أنها تقول أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها وإذا بدأنا بالقرار بأنه عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة ، تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر فان تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصته تقرير أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها ، إن العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تتطلب عملا محددا ماهو الخسارة المحتملة القوى التي قد تنتج من المخاطرة وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا حيث تأتي بالكامل على أصول المؤسسة في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبير لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة ، فان الاحتفاظ لا يكون واقعيا والشدة المحتملة يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطرة أما إذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطرة فانه يجب تفاديها . ومسألة حجم المخاطرة التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة معقدة وفنية حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطر الفردية ارتباطا بالقرة الكلية على احتمال الخسارة ويتوقف ذلك بدورة على التدفق النقدي للمؤسسة واحتياطاتها السائلة وقدرتها على زيادة التدفق النقدي في حالة الطوارئ وبالنسبة لكل المؤسسة ، يمكن تغطية بعض الخسائر من التدفق النقدي بينما يتطلب البعض الأخر الأخذ من الاحتياطات النقدية .

في حين في حالات أخرى الاقتراض وبعض الخسائر قد تكون أكبر من قدرة هذه الاحتياطات على احتمالها ومن الواضح أن المبلغ الذي تستطيع المؤسسة تحمله سوف يتفاوت من مؤسسة لأخرى ، كما يتفاوت المستوى أيضا بمرور الوقت بتاع للموارد التي قد تكون متاحة وقت حدوث الخسارة .

ث. فكر في الاحتمالات:

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل بمكنة من التعامل مع المخاطرة في حين يحدث العكس عند افتقاده لمثل هذه المعلومات، مع ذلك فان احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة اقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا ، فان الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة ولا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بتعرض معين ليستن أحد الاعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشأن تلك المخاطرة ، فمثلما تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطرة التي يجب عمل شيء

---

(١) طارق حماد عبد العال ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

بشأنها (أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها) فان معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أم معتدلا أم مرتفعا جدا يمكن أن تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطرة معينة .

إن القاعدة الثانية لإدارة المخاطر (" فكر في الاحتمالات " تشير إلى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا مهما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينة) ولكن أي المخاطر؟ منطقيا استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر وهي تلك ": لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته ".

- تفرض هذه القاعدة على مدير المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون احتمال وقوعها ضئيل جدا وان يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمة بالمؤسسة مثال : [1] إذا كان احتمال وقوع خسارة ما هو واحد في المليون فيمكن الاحتفاظ بالخطر إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة جدا ، أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن حدوثه جسيمة فيجب على مدير المخاطر آنذاك تحويل الخطر إلى جهة أقدر على مواجهته ، كالتامين أو أسلوب منع الخسارة .

ج. لا تجازف بالكثير مقابل القليل:

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها (أي تلك المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية لا يمكن التقليل من الشدة المحتملة فيها) أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عد التأمين ضدها (وهي التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها) ومع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى تقتضي القاعدة الأولى في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود على المحول .

- ينبغي عدم الاحتفاظ المخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة (الكثير) بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ (القليل) . من ناحية أخرى في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطرة مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع لا مخاطرة المحولة في هذه الحالات تمثل الأقساط الكثير فيما تمثل الخسارة المحتملة القليل . ورغم إن قاعدة " لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته " تفرض مستوى أقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها،

([1]) د. أسامة عزمي سلام ، د . شقيري دوري موسى . مرجع سابق ص ٥٠ .

إلا أن قاعدة " لا تخاطر بالكثير مقابل القليل " تقترح أن بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى هذا ينبغي أن تحول أيضا ، ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحد لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على أساس التكلفة والعائد .

- سادساً : خطوات إدارة المخاطر :

إن القول بأن إدارة المخاطر تمثل منهجا أو مدخلا علميا للتعامل مع المخاطر البحتة يوحي ضمنيا بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات .

يمكن توضيح هذه الخطوات في الشكل التالي (٤/٢/٢)

خطوات إدارة المخاطر

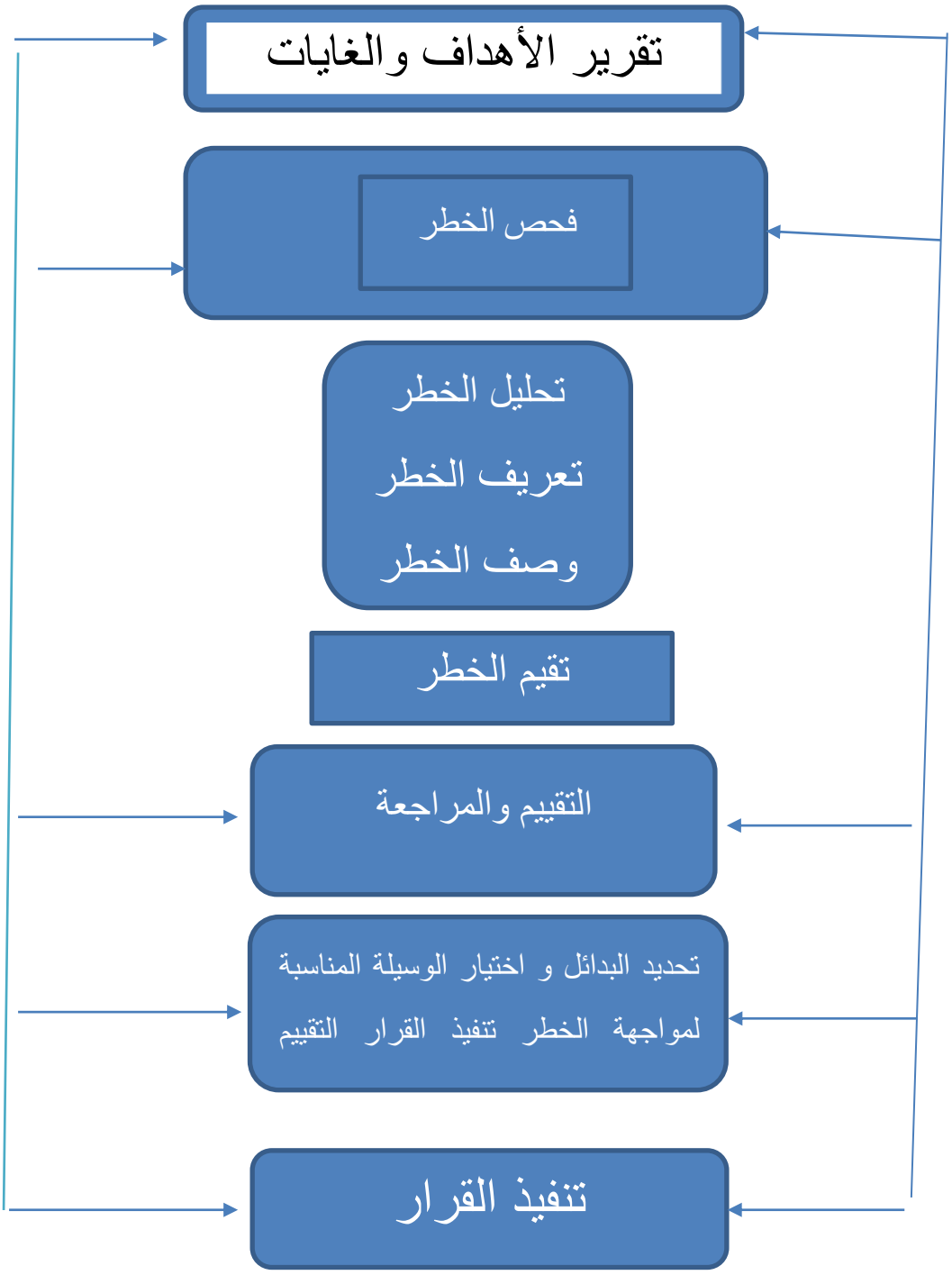

الشكل رقم (٣/٢/١) من تصميم الباحث ٢٠١٨م

تتمثل الخطوة الأولى لإدارة المخاطر في تقرير ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة الحصول على أقصى فائدة من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر، يجب وضع خطة محددة.

هناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاطر ، وتشمل الحفاظ على بقاء المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحثية إلى الحد الأدنى ومع ذلك فالهدف الأول .

لإدارة المخاطر هو ضمان استمرارية وجود المؤسسة ككيان في الاقتصاد وتسهم إدارة المخاطر في بلوغ أهداف المؤسسة عن طريق ضمان ألا تحول الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحثية بينها وبين بلوغها أهدافها. ولكن مع الأسف فان خطوة عملية إدارة المخاطر التي يرجح أن يتم تجاهلها هي تقرير أهداف وغايات البرنامج ونتيجة لذلك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة في كثير من المؤسسات وينبع كثير من عيوب برامج إدارة المخاطر من غياب أهداف للبرنامج محددة بوضوح.

ثانياً: فحص الخطر.

يعرف فحص الخطر: بأنه جميع إجراءات تحليل وتقييم الخطر.

أ. تحليل الخطر:

ويتضمن تحليل الخطر بدورة تعريف الخطر، وصف الخطر، تقدير الخطر

١. تعريف الخطر (تحديد الخطر):

٢. يهدف تعريف الخطر إلى تحديد تعرض الشركة لعدم التأكد، وهذا ما يتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة والسوق التي تشارك فيه والبيئة القانونية والثقافية التي تتواجد ضمنها ويتطلب ذلك الفهم السليم لأهداف المؤسسة الاستراتيجية والتشغيلية ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

٣. يجب أن تتم عملية تعريف المخاطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة للمؤسسة وكذلك تعريف جميع الأخطار الناجمة عن تلك الأنشطة . كذلك يجب تحديد التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها .

ويمكن تصنيف أنشطة وقرارات المؤسسة بعدة طرق ومنها ما يلي [١]:

- إستراتيجية : تهتم بالأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل للمؤسسة ويمكن أن تتأثر بعدة عوامل منها : توافر رأس المال والمخاطر السياسية والسيادية

([١]) الجمعية المصرية لإدارة الأخطار "معيار إدارة الخطر " مرجع سابق .

والتغيرات القانونية والتشريعية والسمعة وتغيرات البيئة الطبيعية .

- تشغيلية : تهتم بالنواحي النشاط اليومي التي تواجهها المؤسسة خلال سعيها نحوه تحقيق الأهداف الاستراتيجية .
- مالية : تهتم بالإدارة الفعالة والرقابة على النواحي المالية للمؤسسة وتأثير العوامل الخارجية مثل مدى توافر الائتمان وأسعار الصرف ، وتحركات أسعار الفائدة ومختلف التعرضات السوقية الأخرى .

الإدارة المعرفية: تهتم بالإدارة الفعالة والرقابة على مصادر المعرفة ، الإنتاج وغيرهما من عوامل الحماية الاتصالات وقد تتضمن العوامل الخارجية الاستخدام غير المسموح به أو سوء الاستخدام للملكية الفكرية وانقطاع الطاقة والمنافسة التكنولوجية وقد تتضمن العوامل الداخلية فشل النظم الإدارية أو فقدان أهم عناصر القوى البشرية .

التوافق مع القوانين: يهتم بنواحي الصحة والسلامة والبيئة والمواصفات التجارية وحماية المستهلك وحماية نظم المعلومات والتوظيف والنواحي القانونية وعلى الرغم أنه يمكن تنفيذ أنشطة تعريف الخطر بواسطة مستشارين من خارج المؤسسة إلا أنه قد يكون أكثر فعالية لو تم تنفيذها داخلها بالمؤسسة مع توافر أدوات وأنشطة ذات تنسيق واتصال جيد بينهما حيث تعتبر الملكية الداخلية لأنشطة إدارة الخطر ضرورية .

المبحث الثالث

مخاطر المصارف

أولا: مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك التجارية:

من أهم المخاطر التي تواجه المصارف التجارية في عصرنا الحالي المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، المخاطر السوقية، وفقرات المصرف خارج الميزانية، ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي، المخاطر التكنولوجية، والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى مخاطر الإفلاس، ونتيجة لتنوع المخاطر التي تواجه المصارف التجارية اصبح من ضمن واجبات ومسؤوليات أي مدير أن يدرك طبيعة ومسببات كل نوع من هذه المخاطر التي يمكن أن تنعكس سلبا على مكانة المصرف، ثم وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لمواجهة أو التغلب أو على الأقل تخفيف تلك الآثار السلبية التي أصبحت تواجه معظم المصارف التجارية وخصوصا تلك التي تتعدى خدماتها وعملياتها المصرفية حدودها الوطنية بعد أن دخلت العديد من الاتفاقيات التجارية حيز التنفيذ، وأصبحت اقتصاديات الدول أكثر تكاملا بحيث أصبحت كل منها تؤثر وتتأثر باقتصاديات الدول الأخرى[١].

تعريف الخطر الائتماني:

كثير من الباحثين عمل على تعريف الخطر الائتماني لما كان له من أهمية كبرى، حيث يمثل عنصرا عاما من عناصر الائتمان، ونرد فيما يلي بعض هذه التعريفات:

عرف الخطر الائتماني بأنه عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، وتقسم هذه المخاطر إلى مخاطر تجارية، ومخاطر سيادية، فإذا كان العميل شخصا أو مشروعا تجارياً سميت مخاطر تجارية، أما إذا كان القرض ممنوحا لمشروع تكملة الدولة، أو للدولة ذاتها سميت مخاطر سيادية[٢].

وعرفت مخاطر الائتمان أنه يمكن النظر للمخاطر الائتمانية من خلال منظورين:

المنظور الأول: تعرف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهوم الضيق بأنها الاحتمال القائم دائما بعدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وبكافة الشروط والأوضاع وفي تاريخ الاستحقاق المتفق عليه مسبقا.

المنظور الثاني: تعرف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهوم الواسع بأنها الاحتمالات القائمة

---

(١) د. العلي، أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر،ط١، بغداد، الذاكرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م، ص٣٤٥.

(٢) Cooper, Jone, the Management and regulation of Bank, London, Macmillan Publisher Ltd,١٩٨٤,P٥١٠.

دائما لعدم قيام الأطراف الأخرى المقابلة بالمصرف(أضرار متعددة) بالوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف وبكافة الشروط والأوضاع، وفي آجال الاستحقاق المتفق عليه مسبقا، ويمكن القول بأن المنظور الأول للمخاطر الائتمانية يتضمن الحقائق التالية:

- أن احتمال عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه المصرف احتمال قائم دائما.
- درجة تحقق هذا الاحتمال في المستقبل غير معلومة بدقة كاملة.
- يتراوح تحقيق هذا الاحتمال في المستقبل من الصفر إلى ١٠٠%.

وأما المنظور الواسع للمخاطر الائتمانية يتسع ليشمل كافة الأنشطة المصرفية الأخرى التي يقوم بها المصرف مثل:

- إيداعات لدى المراسلين في الخارج.
- ايداعات لدى مصارف محلية.
- عمليات الصرف الأجنبي.
- الاستثمارات في الأوراق المالية[١].

عرفه أحد المصرفيين بأنه الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عدم قدرته على سداد القرض وفوائده، وتعزى المخاطر إلى عدة عوامل داخلية وخارجية منها ضعف إدارة الائتمان وكذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وهناك تعريف آخر للمخاطر الائتمانية بأنه عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، وقد قسم صاحب هذا التعريف المخاطر إلى مخاطر تجارية أما إذا كان القرض ممنوحا لمشروع تملكه الدولة أو للدولة ذاتها سميت مخاطر سيادية.

وآخر قام بتعريفه بأنه احتمال عدم سداد القرض أو تحول التزام سداد القرض الذي قدمه البنك للغير ضمانا لعميله إلى التزام حقيقي(كالاعتمادات المستندية أو خطاب الضمان) وفي البنك نيابة عن عميله، فالخطر الائتماني قد يكون حالا في تاريخ محدد، أي يكون منظورا، وقد يكون غير منظور أو أجلا في حالة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتزامات القبول.

وعموما فقد تحمل أي صفقة ذات ائتمان مخاطر عجز العميل عن الوقاء، وعلى سبيل المثال فجميع الواردات التي لا تسدد وأثمانها في البداية تنطوي على عنصر ائتمان شأنها شأن جميع الدفعات المقدمة أو ائتمانات التصدير، وجميع القروض المباشرة غير المهيكلة وكثير من القروض المهيكلة، وعدد كبير من عمليات إدارة المخاطر، ففي جميع هذه الحالات مخاطر للمؤسسة المقدمة للائتمان بالتعرض للخسارة حين لا يفي العميل بالتزاماته.

الجدير بالذكر أن أحد العلماء الفرنسيين قد اشار في مقالة إلى صور مظاهر هذه المخاطر

---

(١) الألفي، أحمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٧م، ص١٧٦.

على مستوى المجتمع الفرنسي، حيث اشار إلى العديد من المنشآت أشهرت إفلاسها، وكانت هذه المنشئات عملاء للبنوك التجارية الفرنسية، وقد بلغت عدد حالات الإفلاس إلى حوالي مائة وخمسين ألف حالة على مدى عشر سنوات، وقد أرجع ذلك للعديد من المخاطر التي تواجه المصارف، منها مخاطر أسعار وأسعار الصرف، وخطر المنافسة، وخطر استخدام التكنولوجيا الحديثة، وخطر استخدام التمويل قصير الأجل في قروض متوسطة أو طويلة الأجل، وخطر التوسع الائتماني والمخاطر الطبيعية[1].

صور المخاطر الائتمانية:

إن توقع المخاطر الائتمانية من قبل البنك التجاري وتحليل هذه المخاطر المؤثرة، والتحوط لها يساهم في تعزيز نمو وتطور البنك، ويساعده على استرداد الأموال التي قام بإقراضها والحصول على العوائد المرتبطة بها، كما إن هناك تنوعا وتعددا للمخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية بعضها بتعلق بالعميل كمقترض، وبعضها يتعلق بالنشاط، وبعضها يتعلق بالظروف العامة، ويمكن ايجازها بما يلي:

أولا: المخاطر المتعلقة بالمقترض: وتشمل ما يلي:

١. أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض، ويتم التأكد من الأهلية من خلال وثائق اثبات الشخصية.
٢. السمعة الائتمانية للمقترض، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر داخلية وخارجية.
٣. الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض، ومدى تأثير ذلك على أوضاعه المالية.
٤. الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف عليه من خلال البيانات التاريخية والتقديرية المقدمة من العميل.
٥. مقدرة المقترض وامكانية تعزيزها وتطويرها في المستقبل.

ثانياً: المخاطر المتعلقة بالقطاع التي يعمل فيه المقترض:

تتصل هذه المخاطر عادة بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض، والظروف الانتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه البنك صعوبة في تقدير المخاطر التي قد تختلف باختلاف اذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية وغير ذلك.

ثالثاً: المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

---

(1) أ.د. عبد الحميد، عبد المطلب، الائتمان المصرفي و مخاطره، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ص٢٥٣، ٢٥٤

وتختلف درجة هذه المخاطر من عملية إلى أخرى، وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة، والتطورات المستقبلية، فمثلا مخاطر الإقراض بضمان أوراق جارية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان رهن عقاري، كما إن الإقرار للمقاولين ترتبط مخاطره بكفاءة المقاول وخبرته، وملاءته وإدارته.

رابعاً: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا، وتنخفض في ظروف الرواج والازدهار، كما أن الاضرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر، والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

خامساً: المخاطر المتصلة بأخطاء البنك

وترتبط هذه المصادر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه، من الأمثلة على هذه الأخطار، قيام العميل بسحب وديعة له مع أن الوديعة هي ضمان لقرض عميل آخر، والخطأ الذي ورد هنا عدم قيام البنك بالحجز على هذه الوديعة بما يتناسب مع مقدار القرض أو التسهيل الممنوح.

سادساً: المخاطر المتصلة بالغير:

وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية [1].

يستنتج الباحث مما سبق أن تعريف الخطرالائتماني وفقا للمفهوم الضيق بأنها الاحتمال القائم دائما بعدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، وفقا للمفهوم الواسع بأنها الاحتمالات القائمة دائما لعدم قيام الأطراف الأخرى المقابلة بالمصرف(أضرار متعددة) بالوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف وبكافة الشروط والأوضاع، وفي آجال الاستحقاق المتفق عليه مسبقا.وللمخاطر الائتمانية صور منها: المخاطر المتعلقة بالمقترض،: المخاطر المتعلقة بالقطاع التي يعمل فيه المقترض، المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها، المخاطر المتعلقة بالظروف العامة، المخاطر المتصلة بأخطاء البنك، المخاطر المتصلة بالغير.

أسباب مخاطر الائتمان:

تتعدد مخاطر الائتمان بتعدد مصادرها وأسبابها والظروف المحيطة بها، فمنها ما يتعلق بالعميل المقترض، والآخر يتعلق بالبنك المقترض، كذلك ما هو متعلق بالظروف العامة، والآخر يعود إلى نمو واتساع نطاق الاقتصاد السفلي:

([1]) د. موسى، شقيري نور، وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٢م ص٩٢-٩٤

أولا: الاسباب الخاصة بالعميل:

وترجع أهم اسباب تعثر العملاء إلى:

١. حداثة خبراتهم في النشاط الذي يقومون به وبصفة خاصة إذا ما كان هذا النشاط يتم ممارسته لأول مرة في الدولة ولا توجد بها خبرات سابقة في هذا المجال.
٢. دخولهم في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك واستخدام تسهيلات البنك الائتمانية في تمويلها، وبصفة خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة تتم في الخفاء وفي إطار عمليات الاقتصاد السفلي.
٣. سوء الإدارة القائمة بأعمال المشروع والاستهتار بالمسؤولين.
٤. وفاة العميل ورعونة الورثة من الأبناء وإنفاقهم غير المحسوب من أموال مالكي المشروع أو الورثة الحاليين.
٥. عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره، مما يؤدي غلى توسع العمل في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الشخصية.
٦. فقد الشركة لاحد أسواقها الرئيسية أو عملائها الكبار، وعدم قدرتها على زيادة المخزون وانخفاض الربحية والعائد وارتفاع التكاليف.
٧. تخارج أحد كبار المساهمين في الشركة وعدم وجود من يحل محله في تعويض الجزء المتخارج من رؤوس المال.
٨. ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المنشأة على أحداث توافق بين احتياجاتها وبين إيراداتها من التمويل.
٩. توسع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من المصادر غير المصرفين، مثل الموردين والموزعين والمستهلكين، فضلا عن حصوله على قروض وتسهيلات مصرفية بشكل مغالى فيه واستخدامها في غير الغرض المخصص من أجله أو دخوله.

ثانياً: مجموعة الأسباب الخاصة بالبنك:

١- السياسة الائتمانية الخاصة: وهي الخطة التي ينتهجها البنك نحو تجميع موارده وتنميتها، وكذلك استثمار هذه المواد واختيار أوجه الاستثمار التي يفضلها، حيث يقوم بالموازنة بين هذه الموارد وبين أوجه استخدامها، ومن مخاطر السياسة الائتمانية الخاصة خطر تجميد الموارد وعدم التوازن بين حركتها وحركة القروض، وتظهر هذه المخاطر بوضوح لدى أول بادرة من بوادر الاضطراب الاقتصادي، إذ يلجأ المودعون إلى سحب ودائعهم في الوقت الذي تزداد فيه الطلبات على القروض، وفيما يلي عرض لأهم صورها:

- غياب سياسة سليمة للإقراض داخل البنك، يتوفر لها الوضح، ويتصل بها علم وفهم المستويات الائتمانية المختلفة داخل البنك بوحداته المختلفة.

- ضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي.
- عدم توافر نظام كفء وفعال للمعلومات الائتمانية.
- غياب المتابعة السليمة والمستمرة من قبل البنك.
- ضعف نظم العمل والرقابة الداخلية.

٢- أخطاء تقدير الضمانات المقدمة:

فالضمان هو كل اصل مادي ومعنوي يمكن تسبيله وتحويله إلى نقدية بسهولة ويسر، ويكفي ناتج التمويل أو التسبيل لسداد أصل القرض وفوائده وأعيانه، ومن ثم فإن الضمانات ايا كان نوعها تتعرض لتقلبات في القيمة، وهو ما يقتضي التحوط والحذر والحرص في التعامل معها، وعادة ما تحدث عدة أخطاء في تقدير الضمانات المقدمة ومن أهم صورها الآتي:

- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل.
- عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها أو حيازتها والقوانين المنظمة لتداولها.
- عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعية البضائع المقدمة كضمان، والتي تتسم اسعارها بالتقلب الشديد أو بانصراف المستهلك عنها.
- الموافقة على قيام العميل بسحب جزء من الضمانات المقدمة أو التصرف فيها دون سداد القيمة التسليفية التي يجب أن يغطيها الضمان.

٣- أسباب تتعلق بالدراسة الائتمانية:

- عدم توافر مبادئ الإقراض الجيد في القرارات الائتمانية.
- ضعف الجدارة الائتمانية للمقترض.
- قصور القرار الائتماني وعدم صياغته بشكل سليم ومنطقي ومتكامل.
- قصور وعدم سلامة الدراسة الائتمانية بشكل عام مثل عدم تكامل عناصر الدراسة الائتمانية أو اغفال بعض الجوانب.
- عدم استخدام الأساليب العلمية في دراسة الجدوى.
- عدم كفاية الرقابة والإشراف من جانب أعضاء لجنة الائتمان.
- رعونة القائمين بالعمل الائتماني وعدم اقتناعهم بأهمية الدراسة الائتمانية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.
- عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل.
- المغالاة في تقدير احتياجات العميل التمويلية، ومن ثم منح العميل تسهيلات ائتمانية تزيد عن حاجة نشاطه الرسمية.

٤- عدم التقدير السليم في حساب المخاطر المرتبة بالعملية المطلوب تمويلها:

وهي أهم أسباب تعثر الديون، حيث يغلب على البنك عند اتخاذ قرار منح الائمان جانب الربح على جانب المخاطرة، ومتجاهلا عن عمد أو عن عدم معرفة العلاقة الحاكمة المطردة بين الربح والمخاطرة والتي تصوره المعادلة الآتية. الربح –المخاطرة، وبالتالي كلما زاد الربح زادت المخاطرة والعكس صحيح.

٥- سوء الإدارة والفساد في السلطات المخول لها منح الائتمان سوء الإدارة هي من أخطر الاسباب التي تؤدي إلى مشكلة الديون المتعثرة، وبعض الفساد في السلطات المخول لها منح الائتمان أحد الأسباب الرئيسية في انهيار البنوك، لمساعدتهم في تقديم الائتمان لمن لا يحسن استخدامه أو لمن يقوم بتهريبه للخارج وللمشروعات الخاسرة التي تلتهم هذا الائتمان [١].

ثانياً: مخاطر صيغ التمويل:

المخاطر التي تتعرض لها المصارف الكلاسيكية

المخاطر هي جزء من العمل المصرفي، والبنك التجاري بشكل خاص كمؤسسة مالية، تمثل المخاطر جزءا لا يتجزأ من طبيعة نشاطها، خاصة عندما يتعلق الأمر بمحيط اقتصادي وتنافسي، لدرجة إن البعض يرى أن البنك بمثابة مؤسسة لتحمل المخاطر، كما يذهب البعض إلى القول بأن العمل المصرفي في جملته هو تحمل المخاطر، وأن الرجل المصرفي الناجح هو ذلك الرجل القادر بخبرته على تقييم وتقدير هذه المخاطر [٢].

وللمخاطر المصرفية مصادر مختلفة، فمنها ما هو متعلق بالعميل، ومنها ما هو مرتبط بالبنك، ومنها ما له علاقة بالظروف العامة، وكذا بطبيعة القرض المطلوب، وأهم المخاطر التي يمكن للبنك مواجهتها هي خطر عدم التسديد، وخطر السيولة، وخطر سعر الفائدة، وخطر سعر الصرف.

أولا: خطر عدم التسديد: يعتبر أهم خطر بالنسبة للبنك وأكثر ضررا، ويتمثل في عجزا لمدين جزئا أو كليا في مواجهة التزاماته، ومصدر هذا الخطر قد يكون داخليا خاص بالزبون، وقد يكون خارجيا خارج عن نطاق الزبون، والمخاطر الخارجية قد تكون متعلقة بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد، خطر عام،أو بقطاع الشخص المقترض(خطر مهني)

١. المخاطر الخارجية:

أ. **الخطر العام:** ويعد انعكاس لأوضاع مفاجئة لها تأثيرها على العلاقة التي تربط المتعامل

---

(١) أ.د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص٢٥٥- ٢٦٥

(٢)غنيم، أحمد، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، مصر، ١٩٩٨م، ص٧٥

الاقتصادي مع البنك، وقد يكون هذا الخطر ناتجا عن أزمات سياسية كالحروب، أو سياسية اجتماعية كالإضرابات، أو طبيعية كالفيضانات. إن هذه الأحداث العامة من الصعب التنبؤ بها وحصرها، ومن ثم من الصعب التحكم فيها.

ب. **الخطر المهني:** يرتبط هذا الخطر بالتطور الحاصل للعوامل والشروط التي تتحكم في نشاط فرع معين من الفروع، وكذا التحول في شروط الاستغلال وطرق الانتاج اناتجة عن التطور التكنولوجي، وظهور منتجات بديلة بأسعار أقل، ندرة الموارد الأولية، ضعف القدرة التنافسية للنشاط الممول، وكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نشاط المتعامل موضوع التمويل من طرف البنك، وكل تلك المظاهر تشكل أخطارا بالنسبة للبنك، مما يجعله يحجم عن المخاطر أو المضاربات بأمواله في مواضيع تكون عرضة لعدم قدرته على السداد[١].

٢. المخاطر الخاصة: ويمكن تقسيمها إلى:

أ. مخاطر متعلقة بالزبون نفسه، ويرتبط هذا الخطر بكفاءة وقدرة مسيري المؤسسة المقترضة، حيث إن سمعة أي مؤسسة تتحدد في شخصية مسيريها الذين يمكنا لحكم عليها من خلال كفاءتهم في التسيير.

ب. المخاطر النقدية: وتتعلق بوسائل العمل المستعملة من طرف المؤسسة المقترضة، وتنظيم العمل، ووسائل وطرق تسويق المنتوج.

ت. أخطار خاصة بعملية الائتمان: ينجم هذا الخطر عن مدة، قيمة وغرض القرض، كأن تمنح التسهيلات البنكية لمدة قصيرة لا تتجاوز اسبوعا، بغرض استغلالها في تسديد بعض الأعباء الضرورية (كمصاريف العمال)، ويكمن الخطر هنا في استعمال القروض لأغراض ولمدة أخرى.

ث. أخطار مالية: تمثل الإدارة المالية إحدى الوظائف الأساسية لإدارة المنشأة، إن التوقع الدقيق لاحتياجات عمليات ونشاطات المنشأة إلى وسائل التمويل وتهيئة مصادرها، عامل هام في نجاح اعمال المنشأة، وإن النقص في وسائل التمويل والإدارة غير الكفؤة للموارد المالية تمثل أسبابا جوهرية لإخفاق المنشأة[٢].

ثانياً: خطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف المعني غير كافية يتعذر عليها الحصول على

---

(١) عبد الحق، بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، دون دار نشر، الجزائر، ٢٠٠٠م، ص٥٢

(٢) البرزنجي، آمال كمال حسن، العكيلي، خلود وليد جاسم، إدارة الخطر وأثرها في الخدمات السياحية والفندقية، المؤتمر العلمي السابع، الأردن، ٢٠٠٧م، ص١٥.

أموال كافية، وذلك إما عن طريق زيادة التزاماته، أو القيام بتكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة، مما يؤثر على ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن ان يؤدي إلى عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملاءمة المصرف المالية، وتترتب مخاطر السيولة عن:

- توظيف الأموال في أصول ذات سيولة منخفضة جدا، مثل شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات، شراء أوراق مالية طويلة الأجل، تقديم قروض طويلة الأجل.
- السحب المكثف للمودعين.
- إفلاس المقترض أو مجموعة مقترضين.
- منح قروض بمبالغ كبيرة.

ثالثاً: خطر السحب على المكشوف:

هو عملية سحب العميل لأموال البنك دون توفير رصيد في حسابه، وهذا نظرا لثقة البنك الكبيرة في عميله، مع عدم المراعاة لعدم ارتباطه بمسائل انتاجية تشكل أخطار بالنسبة للبنك، مما يجعله يحجم عن المخاطرة أو المضاربة بأموال في مواضيع تكون عرضة لعدم قدرتها على السداد.

رابعاً: خطر سعر الفائدة:

من المؤكد أن سعر الفائدة له ارتباط وثيق بالاقتصاد الكلي، حيث: يمكن تشبيه الأمر بمروحة سقف مكونة من أربع ريشات، يمثل الاقتصاد الكلي المحرك، أما الريشات فهي، أسعار السلع والخدمات، أسعار الأوراق المالية، أسعار الصرف، واسعار الفائدة.

ويقصد بخطر سعر الفائدة احتمال تقلبه مستقبلا، فإذا تعاقد البنك مع الزبون على سعر فائدة معين على القروض، ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض، فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مفرقة في استثمارات يقل عائدها عن العائد السائد في السوق.

خامساً: مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة.

سادساً: مخاطر سعر الصرف:

إن مخاطر الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي، ومخاطر الصرف الأجنبي مكون في مخاطر السوق، وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الأخرى[1].

([1]) د.بلعاجوز، حسين، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣م، ص٩٠-٩٢

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نبذة عن البنوك في السودان.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة عن البنوك السودانية

النشأة والتطور:

صاحب تطور القطاع المصرفي في السودان خلال الفترة ١٩٠٣-٢٠٠٥ سمات وخصائص ميزته عن مصارف الدول الأخرى، حيث اتسمت الفترة من ١٩٠٣م -١٩٧٧م بالتعامل وفق آليات النظام التقليدي القائم على التعامل وفق أسعار الفائدة أخذا وعطاء، وقد بدأ التعامل بذلك قبل الاستقلال بواسطة فروع البنوك الأجنبية وفرع البنك الأهلي المصري الذي كان يقوم بدور المقرض الأخير للبنوك التجارية، إذ تقاضى نظير ذلك سعر فائدة قدرها ٣.٥% بضمان رهن القطن(١).

بعد أن نال السودان استقلاله برزت الحاجة لوجود بنك مركزي يحل محل الجهات التي تقوم بتنفيذ مهامه وذلك لتنظيم عملية إصدار النقود ورسم السياسات النقدية والتمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية، وبناء جهاز مصرفي قوى وفاعل لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد، ومما زاد الحاجة لوجود بنك مركزي تبنى الدولة لبرامج اقتصادية طموحة في ذلك الوقت مما حتم ضرورة إيجاد سياسات نقدية وتمويلية تواكب وتلائم تلك البرامج الطموحة للاقتصاد السوداني، ولتحقيق ذلك وفى أواخر ديسمبر ١٩٥٦ تم تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لعمل دراسة مستفيضة في هذا الشأن والنظر في إمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان، بعد أن فرغت اللجنة من الدراسة ورفعت توصياتها تبع ذلك إصدار قانون بنك السودان لسنة ١٩٥٩م، وفتح أبوابه للعمل في فبراير ١٩٦٠ كهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية وصفة تعاقدية وخاتم عام يجوز لها التقاضي باسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليها(٢).

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٥م تم افتتاح العديد من بنوك القطاع المشترك والتي يساهم فيها رأس المال المحلي والأجنبي، منها بنك فيصل الإسلامي، والذي كان بمثابة البذرة الأولى لإنشاء البنوك الإسلامية في السودان، وعلى إثر تقنين حرمة الربا في قانون المعاملات السوداني أصدر بنك السودان منشورا يقضي بإيقاف التعامل بسعر الفائدة باعتباره ربا محرما شرعا، كما ألزم المنشور الصادر في ديسمبر ١٩٨٤م جميع البنوك التجارية والمتخصصة

---

(١)عبد المنعم محمد الطيب: آليات النظام المصرفي الثنائي في السودان خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، ٢٠٠٨م، ص٤.

(٢) www.alrakoba.net تاريخ الزيارة٢٠١٨/٠٥/١٨م.

بالعمل وفق النظام الإسلامي والصيغ الاستمثارية الإسلامية، وكذلك العمل على تصفية المديونيات السابقة[١].

من خصائص النظام المصرفي في السودان:

وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٦ تم تعديل قانون بنك السودان لسنة ٢٠٠٢ حيث حدد طبيعة النظام المصرفي والبنك وفروعه في المادة الخامسة، يتكون النظام المصرفي السوداني من نظام مصرفي مزدوج احدهما اسلامي في شمال السودان والآخر تقليدي في جنوب السودان.

وفي قانون تنظيم العمل المصرفي المادة ٨ الإشراف والرقابة ورد أن بنك السودان يتولى الإشراف والرقابة على جميع المصارف والمؤسسات المالية، وعلى أي شخص آخر يقوم بممارسة كل أو أى جزء من الأعمال المصرفية وذلك في حدود ممارسته للعمل المصرفي، ويكون للمحافظ او من يفوضه سلطة إصدار تعليمات والتوجيهات لأي شخص يقوم بممارسة العمل المصرفي كلياً أو جزئياً، ويجب على ذلك الشخص الالتزام بتلك التعليمات والتوجيهات وتنفيذها .

كما أن المادة ٢٩ التي تحدثت عن تنظيم التمويل فقد نصت على أنه لا يجوز لأي مصرف أن:

أ. يمنح بدون موافقة بالمحافظ أي تمويل أو تقديم أية ضمانات أو يتحمل أية التزامات مالية أخرى نيابة عن أو لصالح أي شخص أشهر إفلاسه او تمت تصفيته او عليه التزامات لصالح ذلك المصرف او لصالح اي مصرف اخر وفشل في سدادها او تسويتها.

ب. يمنح أي تمويل بضمان أسهم العميل بالمصرف.

ت. يمنح أو يدخل في اتفاق لمنح أي تمويل بدون أذن مسبق من المحافظ لأي :

أولاً: مدير من مديرية.

ثانياً: شركة أو شراكة أو شخص تكون لأي من مديريه مصلحة وافرة معه عدا شركة المساهمة العامة .

ثالثاً: لأية شركة او شراكة يكون أياً من مديريها مديراً أو وكيلاً أو مستخدماً فيها أو ضامناً لها تكون له فيها مصلحة وافرة .

رابعاً : فرد يكون أي من مديري المصرف شريكاً أو ضامناً له او لديه معه مصلحة وافرة.

خامساً: شركة يمتلكها المصرف او يكون له فيها مصلحة وافرة.

وقد أنشأت الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفية والمؤسسات المالية، تسمى (الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية) يتم تعينها من رئيس الجمهورية

---

(١)عبد المنعم محمد الطيب: المرجع السابق، ص٤.

بالتشاور مع الوزير، وتتكون الهيئة من عدد لا يقل عن سبعة اشخاص، ولا يزيد عن احدى عشر شخصاً من علماء الشريعة وخبراء الاقتصاد والصيرفة والقانون، على ان تكون غالبيتهم من علماء الشريعة، ومن أغراضها، اصدار الفتاوي الشرعية والنوصيات والمشورة وذلك لتوحيد الاسس والاحكام الشرعية التي ينبني عليها النشاط المصرفي والمالي

(ب) معاونة اجهزة الرقابة الفنية في البنك والمصارف والمؤسسات المالية على اداء مهامها وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية، ومن اختصاصاتها: مساعدة البنك والمصارف والمؤسسات المالية في وضع وتنفيذ برامج التاهيل والتدريب بما يمكن هذه الجهات من الوصول بالعاملين فيها لمرتبة الصيرفي الفقيه، ومن السلطات التي منحت لها: استدعاء أيا من العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية أو المتعاملين معها متى ما رات ذلك، وطلب المستندات والاطلاع عليها، وتفتيش أعمال المصارف والمؤسسات المالية مباشرة او بواسطة البنك.

وتكون الفتوى الشرعية التي تصدرها الهيئة في اي نزاع يتعلق بالنشاط المصرفي ملزمة للبنك والمصارف والمؤسسات المالية وواجبة التنفيذ مالم يطعن فيها الغير امام القضاء[1].

مميزات النظام المصرفي في السودان:

خطا بنك السودان المركزي خطوات جريئة لقطع المسافة بين السودان والعالم في هذا المجال، وتحققت في فترة قياسية قفزة كبيرة في التقنية المصرفية، وأصبح السودان اليوم من دول المقدمة في مجال التقنية المصرفية في المنطقة العربية والأفريقية. وما تحقق في مجال الصيرفة الإلكترونية في السودان يتمثل في:

١. إنشاء شركة متخصصة في إنشاء وتشغيل وإدارة مشروعات التقنية المصرفية وهي شركة الخدمات الم صرفية الإلكترونية (شامخ) EBS.
٢. ربط المصارف السودانية بشبكة سويفت العالمية.
٣. تنفيذ مشروع شبكة المعلومات المصرفية بهدف ربط الوحدات المصرفية مع بعضها ورئاسات المصارف مع بعضها ومع بنك السودان المركزي.
٤. خدمات تشغيل الصرافات الآلية وهي تعمل طوال ٢٤ ساعة.
٥. نقاط البيع حيث يتمكن المواطنون من الشراء من المحلات التجارية بالبطاقة المصرفية ودون الحاجة لحمل النقود.
٦. المقاصة الإلكترونية للشيكات المتداولة بين المصارف، حيث يتم تحصيل الشيكات في حساب المستفيد في اليوم نفسه.

---

(١) www.alrakoba.net تاريخ الزيارة١٨/٠٥/٢٠١٨م.

٧. الهاتف المصرفي، حيث يمكنك الاستفسار عن سلسلة من المعلومات التي تطلبها دون الوصول للبنك.
٨. الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والبنك الإلكتروني.
٩. خدمة شحن رصيد الهاتف، وسداد الفواتير وشراء الكهرباء ودفع رسوم بعض المؤسسات الحكومية وصرف الرواتب بالبطاقة المصرفية وغيرها.
١٠. الصيرفة عبر الهاتف الجوال.
١١. المحفظة الإلكترونية.
١٢. قيام المصارف بدور مهم في المسؤولية الاجتماعية، ومن ذلك: مجال النفرات الوطنية وإعادة الإعمار ودرء الكوارث والمناسبات الوطنية، ومجال خدمات المياه للإنسان والحيوان، ودعم التعليم بكل مراحله، دعم المؤسسات الصحية، دعم العاملين بالمصارف، الأعمال الخيرية ودعم الفقراء، دعم المحليات والولايات والوزارات في مشروعاتها الاجتماعية، دعم المساجد والخلاوي وجمعيات القرآن الكريم، ومشروعات رمضان، دعم العمل الثقافي بالبلاد، دعم النشاط الرياضي، وغير ذلك من المجالات. وبالطبع فإن المصارف السودانية مطالبة بتطوير مفهومها للمسؤولية الاجتماعية لتنتقل به من حيز التبرعات والأعمال الخيرية ودعم الخدمات الاجتماعية إلى ما هو أعمق وأشمل[١].

بنك الخرطوم

بنك الخرطوم هو أول وأقدم بنك في السودان حيث تأسس في عام ١٩١٣م، ويعتبر رائد الصناعة المصرفية في السودان وعضو رئيسي في اتحاد المصارف السودانية، ومقره الرئسي في الخرطوم، وله أكثر من خمسين فرع، ويعمل فيه أكثر من الف موظف، وقد أنشأ بعد دخول الاستعمار الإنكليزي بسنوات قليلة تحت مسمى بنك باركليز في عام ١٩١٣، ليكون فرعاً لبنك باركليز الأم، وهو من أكبر البنوك في انكلترا التي كانت الدولة العظمى تغطي مستعمراتها كل العالم، فأصبح بنك باركليز الخرطوم يتعامل إقليمياً ودولياً مما اكسبه ثقة المراسلين عبر الزمن. ظل بنك الخرطوم في طليعة البنوك في الإقليم العربي والأفريقي، ووضعت كوادره نواة العمل المصرفي في الخليج العربي وأفريقيا، فكان السودان مؤسس لبنك التنمية الأفريقي.

أهم التحولات في تاريخ البنك:

نشير هنا إلى أهم التحولات في تاريخ البنك، وهي كالتالي:

١. وفي عام ١٩٢٥م: تحول إلى بنك باركليز لما وراء البحار.

(١) http://www.uabonline.org/ar/magazine تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٠٥/١٨م.

٢. وفي عام ١٩٥٤م: تحول اسمه إلى بنك باركليز DCO.
٣. تم تأميمه في عام ١٩٧٠م، وتحولت ملكيته للدولة تحت مسمى بنك الدولة للتجارة الخارجية.
٤. في عام ١٩٧٥م تم تعديل الاسم ليصبح بنك الخرطوم.
٥. في عام ١٩٨٣م تم دمج بنك الشعب التعاوني (بنك مصر سابقا) فيه.
٦. في عام ١٩٩٣م تم دمج فيه بنكي الوحدة (البنك العثماني سابقا) والبنك القومي للاستيراد والتصدير.
٧. في عام ٢٠٠٢م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامةز
٨. في عام ٢٠٠٥م: دخول بنك دبي الإسلامي كشريك استراتيجي بما نسبته ٦٠% من الأسهم التأسيسية للبنك.
٩. في عام ٢٠٠٦م: طرح أسهمه لأول مرة للجمهور للاكتتاب العام بما نسبته ٢٥% من رأس مال البنك الاسمي (المصرح به).
١٠. في عام ٢٠٠٨م: دمج فيه بنك الإمارات والسودان ليتضاعف رأسماله ويصبح أحد أكبر البنوك في السودان.

الأغراض الرئيسية لبنك الخرطوم وشركاته التابعة ومساهماته في الشركات الأخرى:

يمارس بنك الخرطوم جميع الأعمال المصرفية، وفقاً للسياسات التي يصدرها بنك السودان المركزي، ويعد بنك الخرطوم أحد البنوك الشاملة؛ بل وأبرزها في البلاد والتي اتسعت انشطتها لتشمل أغراض مختلفة ومتنوعة عبر فروعه المنتشرة في كل أنحاء البلاد والتي تزيد عن خمسين فرعاً وعدد من الشركات التابعة المتخصصة والتي مثلت اذرع هامة مكنت البنك من التوسع في جميع الانشطة وفتحت امامه مجالات هامة، هذا الي جانب قيامه بالأعمال التجارية والمالية والعقارية... إلخ ؛ عبر عدد من الشركات التابعة المتخصصة والمملوكة للبنك وهي : –

١. الشركة القومية للمعاملات المالية (وسيط مالي معتمد بسوق الخرطوم للاوراق المالية).
٢. الشركة القومية للتجارة (شركة تجارية تمارس النشاط التجاري والخدمي والاستيراد والتصدير....).
٣. الشركة القومية للبيع بالتقسيط والتي تم تغيير اسمها إلى A٢Z.
٤. الشركة القومية للصرافة.
٥. شركة واحة الخرطوم (تدير أكبر مجمع عقاري وفندق في قلب العاصمة الخرطوم) ويمتلك فيها البنك ٦٠% من الأسهم، إلى جانب مساهمات أخرى في شركات مختلفة.
٧. تشمل محفظة البنك الاستثمارية عدد من الأصول العقارية والمباني إلى جانب عدد من الأوراق المالية المتنوعة.

٨. وفي جانب الصناديق الاستثمارية أصدر بنك الخرطوم حتى الآن صندوق واحد هو: صندوق إجارة بنك الخرطوم الاستثماري، وعمره ٥ سنوات وبحجم ٣٨.٤٥ مليون جنيه سوداني (ما يعادل ٦٣.٥٥ مليون درهم إماراتي تقريباً)، ويدار هذا الصندوق بواسطة بنك الاستثمار المالي، وصكوك هذا الصندوق متداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية[١].

بنك أم درمان الوطني

فكرة الإنشاء والهدف:

تأسس بنك أم درمان الوطني في عام ١٩٩٣م، ومقره الرئيسي في الخرطوم شارع القصر[٢]. وتم افتتاحه ومزاولة أعماله رسمياً في يوم ١٩٩٣/٨/١٤، وظل رأسماله المدفوع يتطور منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي٢٠١٣.

يهدف البنك إلى تحقيق الآتي:

- تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع أنحاء السودان.
- الدعم الاجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين بالدولة.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين.
- المساهمة في إنشاء الشركات الخاصة بالبنك والمساهمة في إنشاء شركات مع الغير لخدمة أهداف البنك.
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وذلك بإنشاء الفروع في كل ولايات السودان [٣].

يتمتع بنك أمدرمان الوطني بعدد من نقاط القوة ومن ضمنها ما يلي:

- يعتبر المنهج الإسلامي المُتبع من قبل البنك والمحتكم لضوابط الشريعة الإسلامية من أقوى نقاط قوة البنك، وهذا ما أثبتته الأزمة المالية العالمية والتي أوصى فيها الخبراء بالرجوع لأساسيات المعاملات المالية الإسلامية كحل للمشكلة.
- يمتلك البنك أكبر قاعدة ودائع وصلت نسبتها ٢٠% من جملة ودائع الجهاز المصرفي السوداني الذي يحتوي على ٣٦ مصرفاً في السودان.

---

(١)https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٠٢/١٥

(٢)https://cbos.gov.sd/ar/content تاريخ الزيارة١٥/٠٢/٢٠١٨م.

(٣)https://www.sudaress.com/smc/٨٢٦١ ١٥/٠٢/٢٠١٨م.

• السمعة الممتازة التي اكتسبها خلال مسيرته مما كان له الأثر الطيب في اعتماد البنك من قبل البنوك الخارجية كشريك مصرفي موثوق به.

• يتمتع البنك بكادر بشري مؤهل علمياً وفني يُنبئ بعطاء وافر يتواكب ومتطلبات المراحل المقبلة.

• نظام تقني متطور ومرن يلبي الاحتياجات الحالية والمتوقعة.

• يوزع البنك عائداً مجزياً على الودائع الاستثمارية.

• يتميز البنك باكتسابه عدداً مقدراً من أكثر العملاء تميزاً في السوق المصرفية.

• تحقيق البنك معدلات عالية في جانب الإيرادات والأرباح بأقل التكاليف.

نجح البنك في رفع رأس ماله من ١٨.٩ مليون جنيه في العام ٢٠٠١ إلى ٧١ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦، ثم إلى ٨٠٠ مليون جنيه بنهاية العام ٢٠١٣، هذه الطفرة في رأس المال المدفوع وضعته في صدارة البنوك السودانية من حيث رأس المال المدفوع.

استطاع بنك أمدرمان الوطني وخلال السنوات الأخيرة الارتقاء بأدائه المصرفي وبوتيرة متصاعدة محافظاً على موقعه في صدارة منظومة المصارف السودانية، كما أصبح رائداً في مجال التقنية المصرفية وممارسة العمل المصرفي وفقاً لهدي الشريعة الإسلامية الغراء، هذا وقد نال البنك وسام الانجاز من رئيس الجمهورية تقديراً لدوره في بناء الاقتصاد السوداني، كما أنه نال جائزة البنك الأول في السودان (BANK OF THE YEAR) لخمسة أعوام (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠) وفق تصنيف مجلة The Banker التابعة لمؤسسة Financial Times Business Group.

وفي العام ٢٠١٣ حافظ بنك امدرمان الوطني على صدارته للبنوك السودانية حسب تصنيف مجلة The Banker، كما جاء البنك في المرتبة رقم ٨١ (وأكبر بنك في السودان) ضمن قائمة أكبر البنوك في القارة الأفريقية وفقاً لنفس التصنيف.

وقد جاء بنك امدرمان الوطني ضمن قائمة أفضل مائة مصرف عربي حسب تصنيف مجلة اتحاد المصارف العربية لأكثر من ثلاث سنوات، كما احتل المرتبة (٧٩) ضمن اكبر ٣٦٠ مؤسسة مالية إسلامية خلال العام ٢٠١٢ حسب تصنيف مجلة The Banker، كما جاء البنك في المرتبة رقم ٦٨ ضمن أكبر ٣٠٠ مصرف أفريقي من حيث رأس المال المرجح بأوزان المخاطر خلال العام ٢٠١٢ [١].

(١) http://www.uabonline.org/ar/magazine/ تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٠٢/١٥

بنك النيلين:

تأسس بنك النيلين كنتاج لعملية الدمج التي تمت في مارس ١٩٩٣م، بين بنك النيلين وهو بنك تجاري تأسس في العام ١٩٦٤م والبنك الصناعي السوداني وهو بنك متخصص تأسس في العام ١٩٦١ .

وتعتبر هذه المجموعة مؤسسة مصرفية ذات هدف استراتيجي للمساعدة في احداث التنمية الصناعية في السودان وذلك بانشاء المؤسسات الصناعية وتوسيع نشاطها واجتذاب رأس المال الخاص والاجنبي للمساهمة في تلك المؤسسات وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.

يقدم البنك كافة الخدمات المصرفية على المستوى الداخلي والخارجي عبر فروعه المنتشرة داخل السودان وعبر فرع أبوظبي بدولة الامارات كما يقدم البنك التمويل التنموي كالاتي:

- تقديم التمويل للمؤسسات وتمويل رأس المال التشغيلي لهذه المؤسسات
- تقديم التمويل اللازم لقطاعات الزراعة، الخدمات، الحرفيين والصناعات الصغيرة
- تعبئة الموارد واستقطاب الودائع وتقديم كافة الخدمات المصرفية
- المساهمة في رؤوس أموال بعض الشركات الاقليمية والمحلية
- تمويل عمليات التجارة الخارجية وذلك بفتح الاعتمادات المستندية (صادر – وارد)
- القيام بتنفيذ التحويلات الخارجية باستخدام نظام السويفت (SWIFT)[١].

يتحدث البنك في موقع الإلكتروني عن رؤيته بأنها: تقديم خدمات مصرفية متميزة وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية تلبى احتياجات العملاء. ويقول إن قيمه تتمثل في الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية فى المعاملات، والامانة والنزاهة، والشفافية والإنتماء، والتميز في الأداء والعمل بروح الفريق، والمحافظة على ثقة العملاء.

ويذكر أن رسالته أن يرتقي بمكانته لاحتلال موقع متميز بين المصارف، واعتماد ثقافة الابداع والابتكار وتسخيرها لتطوير المصرف، ومواكبة التطوير والمستجدات داخل وخارج المصرف، والمساهمة في المشاريع الاقتصادية لتطوير البنية التحتية.

استراتيجية المصرف

تأتي استراتيجية البنك تحقيقاً لرسالته وقيمه لتحقيق اهدافه التى تصب في مصلحة كافة الاطراف ذات العلاقة وكذلك انزالاً لرويته في تقديم خدمة مصرفية متميزة لعملائه بما يحقق تطلعات المودعين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء، باستخدام أفضل التقنيات والأدوات المصرفية الحديثة وبكادر مؤهل.

---

(١)http://www.enb.sd/pages/aboutus_ar.html تاريخ الزيارة تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٠٢/١٥

اهم ملامح الاستراتيجية:

١/ الالتزام بضبط مناشط البنك المختلفة بأحكام الشريعة الاسلامية .

٢/ استخدام أحدث نظم التقنية المصرفية.

٣/ تطوير المهارات والخبرات للعاملين عبر التدريب والتأهيل المستمر.

٤/ التوظيف الأمثل للموارد لزيادة الإيردات وتعظيم الارباح وخفض معدل التكلفة.

٥/ تمتين وتوسيع علاقات البنك الخارج[١].

بنك التضامن الإسلامي

الأغراض التى من أجلها تأسس البنك :

أ/ القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة فى مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية ومشروعات التنمية الاقتصادية الأخرى فى كل الولايات والمحافظات والمناطق والمدن داخل السودان وخارجه .

ب/ قبول جميع الودائع بالجنيه السوداني وبالعملات الأجنبية وفتح الحسابات ومنح القروض المختلفة الآجال مقابل أنواع الضمانات وكل ذلك وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية .

ج/ المساهمة والمشاركة المضاربة والمرابحة في جميع أنواع المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية ومشاركة عملاء البنك فى كافة المشروعات التجارية والصناعية والزراعية والعقارية وفقاً للأسس المقررة شرعاً ويولى البنك اهتماما خاصا بالمشروعات الإقتصادية ذات الأجل المتوسط والطويل .

د/ أن يوفر رأس المال والخبرة المصرفية وكافة أنواع الخدمات والدراسات اللازمة لإنجاح مشروعات عملاء البنك وغيرهم .

هـ/ إصدار واستخراج وسحب وقبول وتحصيل وتظهير وتنفيذ الشيكات والكمبيالات والسندات والأذونات من أى نوع وبوالص الشحن وأى أوراق أخرى قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو غير ذلك من المعاملات سواء كانت تدفع فى جمهورية السودان أم فى الخارج على أن تكون هذه المعاملات خالية من أى محظور شرعى.

و/ القيام بكافة أنواع التعامل بالنقد الأجنبى وفق ما تسمح به القوانين واللوائح وقواعد الشريعةالإسلامية.

ز/ العمل كمنفذ وأمين للوصايا والتسويات الخاصة بعملاء البنك وغيرهم وأن يتعهد الأمانات بأنواعها المختلفة وأن يعمل على تنفيذها والقيام بتوفير خزائن لحفظ المعادن والممتلكات الثمينة والقيام بالاتجار فى المعادن الثمينة.

---

(١)http://www.enb.sd/٠/١٥/ ٣ /٢٠١٨م /

ح/ قبول إيداع الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين بغرض الإستثمار أو التوفير.

ط/ فتح خطابات الإعتماد والضمان وتقديم الخدمات للعملاء فى المجال المالى والاقتصادى وتقديم الاستشارات فى المجالات المصرفية والمالية والتجارية والإقتصادية التى يطلبها العملاء أو غيرهم.

ى/ قبول أموال الزكاة وصرفها فى المجالات التى حددها الشرع وقبول التبرعات والهبات وتوجيهها وصرفها حسب رغبة دافعيها

ك/ مشاركة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تزاول أعمالاً تماثل أغراض البنك داخل السودان أو خارجه والتعامل معها لتحقيق تلك الأغراض.

ل/ إنشاء شركات أو مؤسسات تجارية أو عقارية أو زراعية أو صناعية أو شركات تأمين تعاونى إسلامى أو غير ذلك من الشركات أو المؤسسات التى تساعد بطريق مباشر أو غير مباشر فى تحقيق أغراض البنك.

م/ القيام بالشراء أو الإستثمار أو الإمتلاك بأى وسيلة أخرى واستثمار العقارات والمنقولات وإدارتها أو تحسينها أو بيعها أو التصرف فيها بأى وسيلة أخرى يراها البنك مناسبة.

ن/ منح القروض الحسنة وفق الضوابط والشروط التى يحددها البنك.

س/ أن يقوم بأى عمل يعتبر من أوجه النشاط العادية للبنوك أو أى أعمال أخرى غير المذكورة فى البنود أعلاه أيا كانت يرى البنك أنها ضرورية أو ملائمة أو من شأنها أن تعود بالفائدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تزيد من قيمة ممتلكاته أو موجوداته واستثماراته وكل ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ص/ القيام بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالجدوى مع الجهات الأخرى المختصة لتحقيق هذه الاغراض .

الرؤية

التأصيل للصيرفة الاسلامية ونشر الصيغ الاسلامية للتمويل والمعاملات المصرفية كافة وبصورة فعالة ومتجددة فى الاطارين المحلى والاقليمى.

المساهمة فى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتنقية المعاملات التجارية من شبهة الربا بنشر ثقافة المصرفى الفقيه والتاجر الصدوق [1].

(١)http://tadamonbank-sd.com/index.php/ar/pages/details/٦ تاريخ الزيارة ١٥/٠٣/٢٠١٨م

مصرف المزارع التجاري

النشأة والتأسيس

تأسس مصرف المزارع التجاري في ١٩٩٨/٨/١م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام ١٩٦٠م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام ١٩٩٢م مستهدفا النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة. وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان. ويسعى المصرف لتحقيق أغراض استراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

الرؤيـــــة:

خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزا لحقوق المساهمين

الرســـــالة :

مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الاهتمام بصغار المنتجين[١] .

ويمتلك المصرف شركة القمم الخضراء (GREEN TOPS) ويساهم في شركة المؤشر للأوراق المالية[٢].

السمة القانونية:

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت ٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم، وبرأس المال المصرح به ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه سوداني، ورأس المال المدفوع: ٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه سوداني [٣] .

---

(١)http://www.fcbsudan.com/index.php

(٢) http://www.uabonline.org/ar/magazine

(٣) http://ebdaabanksd.net/partner.php?ID=١

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعاها في تنفيذ الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أداتها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة من جميع المهتمين دور الاساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسة المحاسبة الابداعية وتقليل المخاطر.

عينة الدراسة:

تم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من مدير، نائب، رئيس قسم، مراجع داخلي، مديرإدرة، مدير مالي، مراجع خارجي، مستثمر، أكاديمي، ولتحقيق أغراض الدراسة (دور الاساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسة المحاسبة الابداعية وتقليل المخاطر).

جمع البيانات:

تم توزيع عدد (١٦٦) استمارة على العينة المحددة مسبقاً والمستهدفة للتحقق من فرضيات الدراسة وتم جمع عدد (١٥٠) استمارة لتحليلها، أي بنسبة (٨٤%).

للخروج بنتائج دقيقة وتعميمها على مجتمع الدراسة حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

١. الافراد من مختلف الاعمار(أقل من ٣٠ سنة، من ٣٠ سنة واقل من ٣٥ سنة، من ٣٥ واقل من ٤٠ سنة، ٤٠ سنة فاكثر)

٢. الافراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، اخرى).

٣. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة أعمال، اقتصاد، نظم معلومات محاسبية، دراسات مالية ومصرفية، أخرى).

٤. الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين القانونين، زمالة المحاسبين القانونين العرب، زمالة المحاسبين القانونين البريطانيين، زمالة المحاسبين القانونين الامركية، أخرى).

٥. الأفراد من مختلف المهن الوظيفية (مدير، رئيس قسم الاستثمار، موظف ائتمان، موظف مخاطر).

٦. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (اقل من٥ سنوات، من ٥ واقل من ١٠سنوات، من ١٠واقل من ١٥ سنة، من ١٥واقل من ٢٠ سنة، أكثر من ٢٠ سنة).

أداة الدراسة:

أداة الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة حيث تتمثل مزايا الاستبانة في الآتي:

١. يمكن تطبيقها للحصول على معلومات من عدد من الأفراد.

٢. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

٣. سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترميم ألفاظها وأسئلتها.

٤. توفر الاستبانة الوقت للمبحوث وتعطيه فرصة للتفكير.

٥. يشعر المبحوثين في الاستبانة بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحية أسئلة الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح، قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبارٍ ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

١. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان – براون.

٢. طريقة ألفا – كرونباخ .

٣. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجات الصدق لدى المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين.

تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية :

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (١٤) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وإتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وإيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية.

وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (٠.٨٩١) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول (٣/٢/١) أدناه:

جدول رقم (٥/٢/١)

معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان.

الرقم	المحـور	عدد العبارات	الثبات
.١	المحور الأولى	٧	٠.٩٢٦
.٢	المحور الثانية	٦	٠.٨٨٧
.٣	المحور الثالثة	٥	٠.٨٨٤
٤	المحور الرابعة	٦	٠.٩٠٧
٥	المحور الخامس	١٠	٠.٥٢١
٦	المحور السادس	١٠	٠.٩٣٥
	إجمالي العبارات	٤٤	٠.٨٩١

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠١٨م.

يوضح الجدول السابق أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان = ٠.٨٩١ وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- الأشكال البيانية.
- التوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- معادلة سبيرمان – براون لحساب معامل الثبات.
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمنوال.
- اختبار مربع كاي لدلالة الفروض.
- اختبار (t) للاثبات صحة الفرضيات.
- الانحدار الخطي البسيط.
- معامل الارتباط.
- اختبار f.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الباحث في هذا المبحث تحليل البيانات الشخصية وبيانات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية والاشكال البيانية، بالاضافة الى ذلك يتم إجراء مقارنة بين أهم نتائج الدراسة الميدانية ونتائج الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولا: البيانات الشخصية:

١.العمر:

الجدول (٥/٣/٢)

التكرارات والنسب المؤية لافراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

العمر	العدد	النسبة المئوية
اقل من ٣٠ سنة	٣٤	%٢٢.٧
من ٣٠ سنة واقل من ٣٥سنة	١٤	%٩.٣
من ٣٥ سنة ماقل من ٤٠ سنة	٢٠	%٣٠
٥٠ سنة فاكثر	٧٢	%٤٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

الشكل البياني (٥/٣/١)

التكرارات والنسب المؤية لافراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

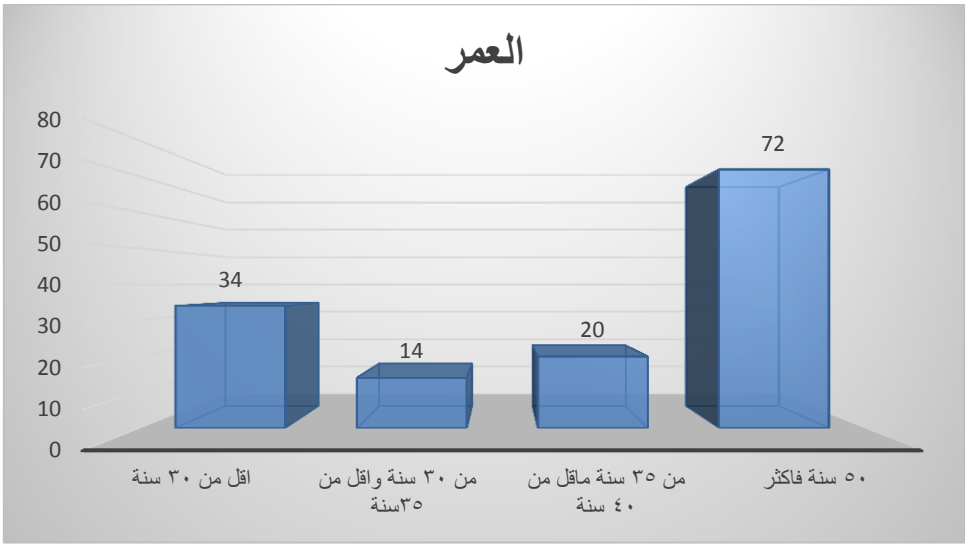

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

من خلال الجدول (٤/٣/٢) والشكل(٤/٣/١) نجد أن أفراد عينة الدراسة حسب متغير

العمر، إن الفئة العمرية (اقل من ٣٠ سنة) بلغ عددهم (٣٤) مبحوث وبنسبة بلغت (٢٢.٧%) والفئة العمرية (من ٣٠ سنة واقل من ٣٥ سنة) بلغ عددهم (١٤) مبحوث وبنسبة بلغت (٩.٣%) والفئة العمرية (من ٣٥ سنة واقل من ٤٠ سنة) بلغ عددهم (٣٠) مبحوث وبنسبة (٢٠%)،بينما يوجد (٧٢) مبحوث من الفئة العمرية (٤٠ سنة فاكثر) من العينة المبحوثة وبنسبة بلغت (٤٨%).

يتضح ان أغلبية المبحوثين هم من الفيئة العمرية ٤٠ سنة فاكثر حيث بلغ عددهم ٨١ مبحوث وبنسبة ٤٥% من العينة المبحوث، مما يدل على صحة الخبرة لدى المبحوثين.

٢. المؤهل العلمي:

الجدول (٥/٣/٣)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	٦٥	%٤٣.٣
دبلوم عالي	٧	%٤.٧
ماجستير	٥٧	%٣٨
دكتوراه	٩	%٦
أخرى	١٢	%٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث،بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

الشكل البياني (٥/٣/٢)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

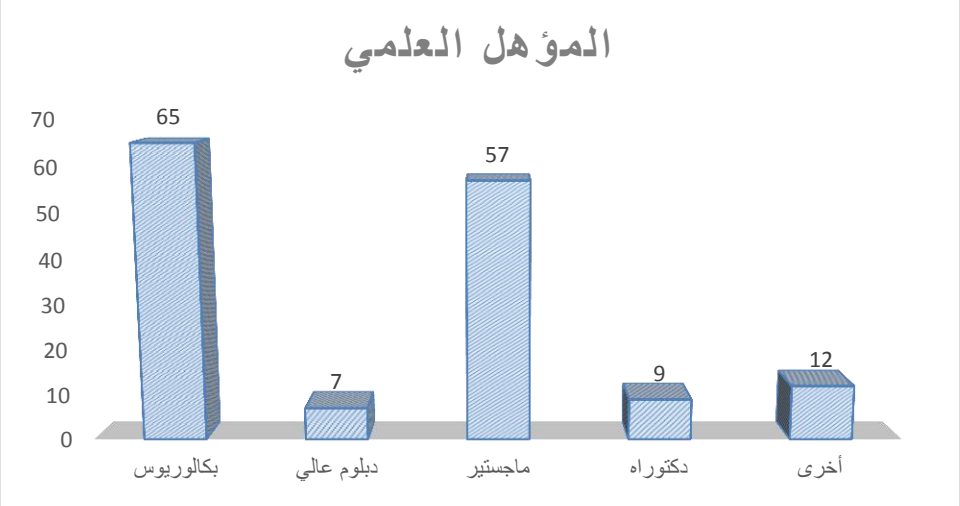

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

من خلال الجدول (٤/٣/٤) والشكل (٤/٣/٢) ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، نجد أن دبلوم عالي (٧) مبحوث وبنسبة بلغت (٤.٧%) وبكالوريوس (٦٥) مبحوث وبنسبة (٤٣.٣%)، و (٥٧) مبحوث ماجستير وبنسبة (٣٨%)، و دكتوراه (٩) مبحوث و بنسبة بلغت (٦%)، ويوجد (١٢) مبحوث من حملة مؤهلات اخرى من العينة المبحوثة وبنسبة (٨%). يتضح مما سبق ان معظم افراد العينة المبحوثة هم من حملة البكالوريوس حيث بلغ عددهم ٨٧ مبحوث وبنسبة ٤٨.٣% وهو ما يعادل نصف العينة المبحوثة.

٣. التخصص العلمي:

االجدول (٤/٣/٥)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	٥٣	%٣٥.٣
ادارة اعمال	٢٤	%١٦
دراسات الية وصرفية	٢٦	%١٧.٣
اقتصاد	٢٠	%١٣.٣
نظم معلومات محاسبية	١١	%٧.٣
أخرى	١٦	%١٠.٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

الشكل البياني (٥/٣/٣)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:

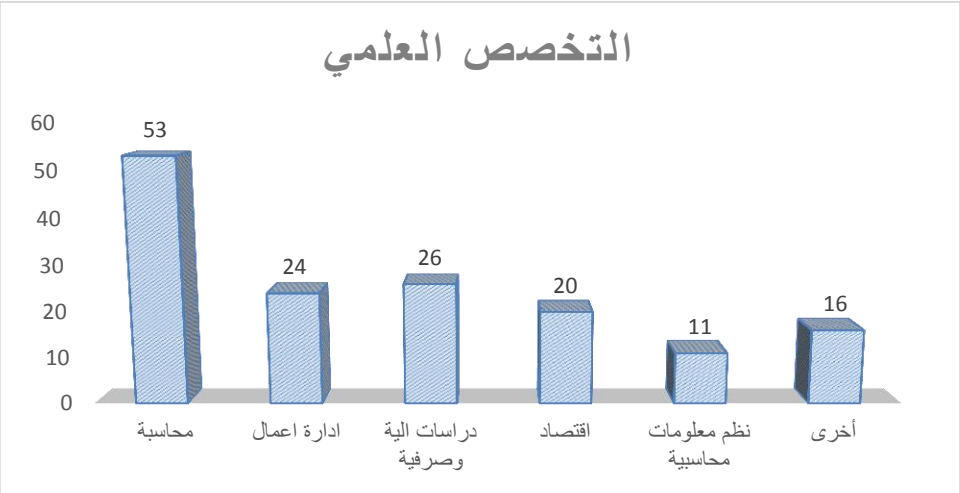

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

من خلال الجدول (٤/٣/٤) والشكل (٤/٣/٣) يلاحظ الباحث ان أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي، عدد (٥٣) مبحوث تخصص محاسبة وبنسبة (٣٥.٣%)، وعدد (٢٠) مبحوث تخصص اقتصاد وبنسبة (١٣.٣%)، كما تضمنت العينة على عدد (١٦) مبحوث من التخصصات أخرى و بنسبة بلغت (١٠.٧%)، وعدد (٢٦) مبحوث وبنسبة (١٧.٣%) تخصص نظم معلومات محاسبية، وعدد (٢٤) مبحوث وبنسبة (١٦%) تخصص ادارة اعمال من العينة المبحوثة.

يتضح مما سبق أن أغلبية افراد عينة الدراسة هم من تخصص محاسبة حيث بلغ عدد المبحوثين ٧٥ مبحوث وبنسبة بلغت ٤١.٧% من العينة المبحوثة، مما يدل على التخصصية الامر الذي يساعد على فهم اسئلة الاستبانة.

٤. المؤهل المهني:

الجدول (٥/٣/٥)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني:

المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة المحاسبين القانونين السودانية	١٢	%٨
زمالة المحاسبين القانونين العربية	٢	%١.٣
زمالة المحاسبين القانونين البريطانية	١	%٠.٠٧
زمالة المحاسبين القانونين الامريكية	٥	%٣.٣
لايوجد مؤهل مهني	٥٠	%٣٣.٣
اخرى	٨٠	%٥٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

الشكل البياني (٤/٣/٥)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني:

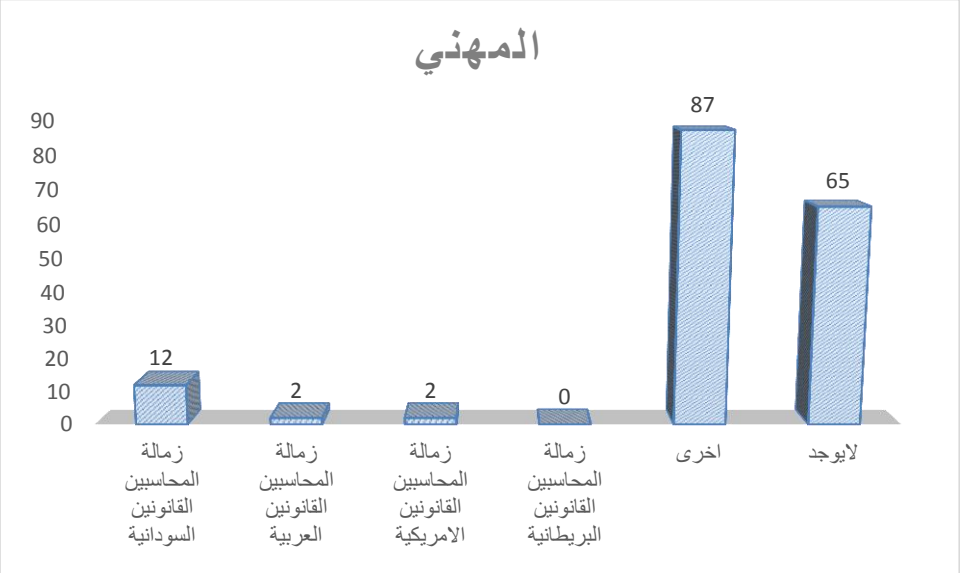

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

من خلال الجدول (٤/٣/٦) والشكل (٤/٣/٥) يلاحظ الباحث ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني، (١٢) مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونين السودانية وبنسبة (٨%)، و (٢) مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونين العربية بنسبة (١.٣%)، ويوجد مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونين البريطاينة وبنسبة (٠.٠٧%)، و(٥) مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونين الامريكية وبنسبة (٣.٣%)، وعدد (٨٠) مبحوث حاصلين على زمالة اخرى وبنسبة (٥٣.٣%)، وعدد (٥٠) مبحوث ليست لديه زمالة وبنسبة (٣٣.٣%) من العينة المبحوثة.

يتضح مما سبق ان معظم المبحوثين هم من المحاسبين، مما يوكد صدق الاجابة على الاسئلة المطروحة في الاستبانة.

٥. المسمى الوظيفي:

الجدول (٥/٣/٦)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي:

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير تنفيذي	١٠	%٦.٧
نائب مدير	١٣	%٨.٧
مراجع داخلي	١٤	%٩.٣
مدير ادارة	١٩	%١٢.٧
مدير مالي	١٠	%٦.٧
رئيس قسم	٣٠	%٢٠
مراجع خارجي	١٠	%٦.٧
مستثمر	٠	%٠
اكاديمي	٤	%٢.٧
اخرى	٤٠	%٢٦.٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

الشكل البياني (٥/٣/٥)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي:

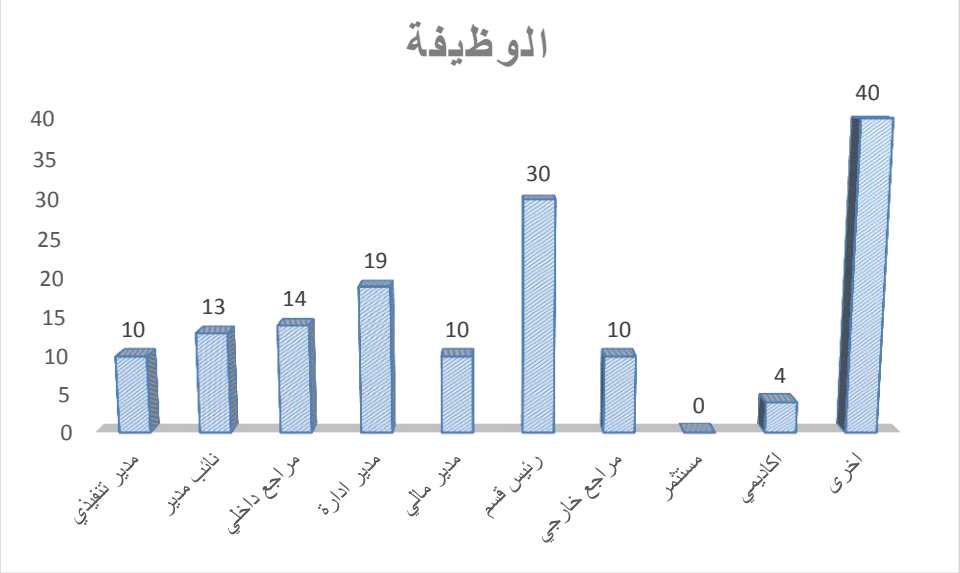

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

من خلال الجدول (٤/٣/٦) والشكل (٤/٣/٥) يلاحظ الباحث ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، (١٠) مبحوث مدير تنفيذي وبنسبة (٦.٧%)، و (١٣) مبحوث نائب مدير وبنسبة (٨.٧%)، و(١٤) مبحوث مراجع داخلي وبنسبة (٩.٣%)، و(١٩) مبحوث مدير ادارة وبنسبة (١٢.٧%)، وعدد (١٠) مبحوث وبنسبة (٦.٧%) مدير مالي، و (٤٠) مبحوث اخرى وبنسبة (٢٦.٧%)، ويوجد (٣٠) مبحوث رئيس قسم من العينة المبحوثة وبسبة (٢٠%)، وعدد (١٠) مبحوث وبنسبة (٦.٧%) مراجع خارجي، و(٤) مبحوث اكاديمي وبنسبة (٢.٧%) من العينة المبحوثة.

يتضح مما سبق ان معظم المبحوثين هم من موظفي المخاطر والائتمان، مما يوكد صدق الاجابة على الاسئلة المطروحة في الاستبانة.

٦. سنوات الخبرة:

الجدول (٥/٣/٧)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من ٥ سنوات	٢٧	%١٨
من ٥ سنة واقل ١٠ سنوات	١٢	%٨
من ١٠ اواقل من ١٥سنة	١٦	%١٠.٧
من ١٥ واقل من ٢٠ سنة	٤٥	%٣٠
٢٠ سنة فآكثر	٥٠	%٣٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

الشكل البياني (٥/٣/٦)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة:

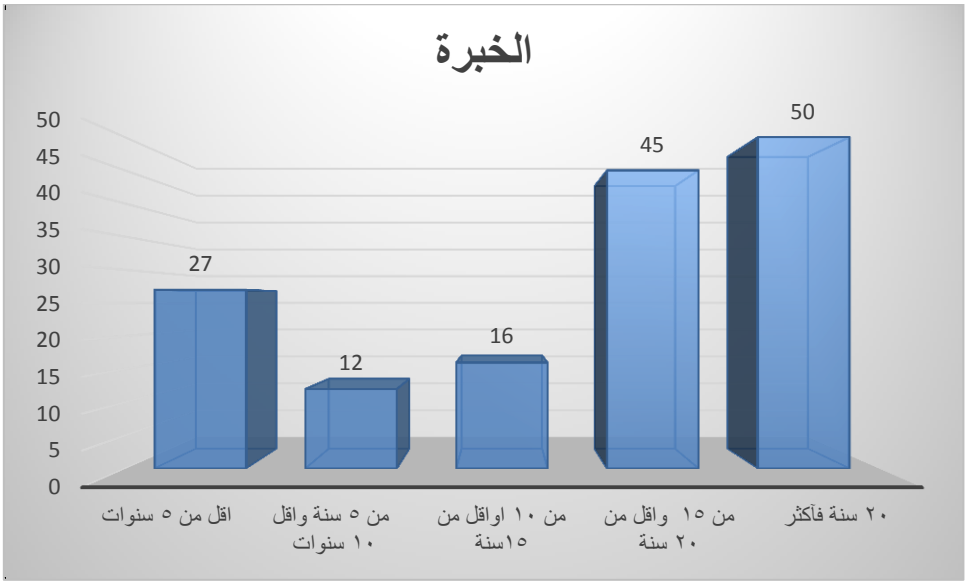

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

من خلال الجدول (٤/٣/٧) والشكل (٤/٢/٦) يتبين ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات خبرة كالآتي:

(٢٧) مبحوث خبرتهم اقل من ٥ سنوات وبنسبة (١٨%)، وعدد (١٢) مبحوث وبنسبة (٨%) خبرتهم (من ٥ الى ١٠سنة)، و (١٦) مبحوث وبنسبة (١٠.٧%) خبرتهم (من ١٠ الى١٥ سنة)، و عدد (٤٥) مبحوث وبنسبة (٣٠%) خبرتهم (من ١٥ إلى ٢٠ سنة)، و (٥٠) مبحوث وبنسبة (٣٣.٣%) خبرته فوق ٢٠ سنة.

يتضح أن أغلبية المبحوثين خبرتهم اقل من ٥ سنة ويليهم من خبرتهم تتراوح بين ٥ سنة واقل من ١٠ سنة حيث بلغت نسبتهم من العينة المبحوثة ٢٣.٣%، مما يوكد صدق النتائج التي يتم التوصل اليها بناء على الاسئلة المطروحة عليهم.

ثانياً: تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الاول: "الحوكمة"

الجدول (٥/٣/٨)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
١	توجد قوانين تحكيم اساليب ممارسة الادارة وحقوق المساهمين	١	%٠.٧	١	%٠.٧	٥	%٣.٣	٦١	%٤٠.٧	٨٢	%٥٤.٧
٢	توجد لوائح اساليب ممارسة الادارة لحقوق المساهمين	١	%٠.٧	٥	%٣.٣	٣	%٢	٤٨	%٣٢	٩٣	%٦٢
٣	توجد وسائل تحكيم اساليب ممارسة الادارة وحقوق المساهمين	١	%٠.٧	٤	%٢.٧	٦	%٤	٥٤	%٣٦	٨٥	%٥٦.٧
٤	تفصح المصارف عن المعلومات المالية في وقت واحد لكافة مستخدمي القوائم المالية	٢	%١.٣	١٤	%٩.٣	٢٢	%١٤.٧	٣٦	%٢٤	٧٦	%٥٠.٧
٥	تلتزم المصارف بالافصاح عن نتائج الاداء المالي والتنبؤ بالارباح	١	%٠.٧	٥	%٣.٣	١٤	%٩.٩	٦٣	%٤٢	٦٧	%٤٤.٧
٦	تضبط الية الحوكمة ممارسات المحاسبة الابداعية التي تهدف الى اظهار الربح غير الحقيقي	١	%٠.٧	٥	%٣.٣	١٩	%١٢.٧	٥٧	%٣٨	٦٨	%٤٥.٣
٧	تلم ادارة المصارف باهمية تطبيق حوكمة الشركات	٠	%٠	٤	%٢.٧	١٧	%١١.٣	٤٩	%٣٢.٧	٨٠	%٥٣.٣

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (٤/٣/٨) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:" الحوكمة "

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة " توجد قوانين تحكيم اساليب ممارسة الادارة وحقوق المساهمين " نجد أن (١٤٣) مبحوث وبنسبة (٩٥.٤%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (٥) مبحوث وبنسبة (٣.٣%) محايد، بينما يوجد (٢) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (١.٤%%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على" توجد لوائح اساليب ممارسة الادارة لحقوق المساهمين " نجد أن (١٤١) مبحوث وبنسبة (٩٤%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (٣) مبحوث من العينة ويمثلون (٢%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٦) مبحوث وبنسبة (٤%) لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " توجد وسائل تحكيم اساليب ممارسة الادارة وحقوق المساهمين " نجد أن (١٣٩) مبحوث وبنسبة (٩٢.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (٦) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (٤%) من العينة، ويوجد (٥) مبحوث لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (٣.٤%).

أما العبارة الرابعة التي تنص على " تفصح المصارف عن المعلومات المالية في وقت واحد لكافة مستخدمي القوائم المالية" نجد أن (١١٢) مبحوث بنسبة (٧٤.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٢٢) مبحوث ويمثلون نسبة (١٤.٧%)، و يوجد (١٦) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (١٠.٦%) من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة:" تلتزم المصارف بالافصاح عن نتائج الاداء المالي والتنبؤ بالارباح " نجد أن (١٣٠) مبحوث وبنسبة (٨٦.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (١٤) مبحوث ويمثلون نسبة (٩.٣%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٦) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٤.١%) من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " تضبط الية الحوكمة ممارسات المحاسبة الابداعية التي تهدف الى اظهار الربح غير الحقيقي " نجد أن (١٢٥) مبحوث وبنسبة (٨٣.٣%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (١٩) محايد ويمثلون (١٢.٧%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٦) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٤.١%) من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة:" تلم ادارة المصارف باهمية تطبيق حوكمة الشركات " نجد أن (١٢٩) مبحوث وبنسبة (٨٦%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (١٧) محايد ويمثلون نسبة (١١.٣%) من العينة المبحوثة، و يوجد (٤) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٢.٧%) من العينة المبحوثة.

الجدول (٩/٣/٥)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
١	**توجد قوانين تحكيم اساليب ممارسة الادارة وحقوق المساهمين**	٤.٤٨٠	٥	اوافق بشدة
٢	**توجد لوائح اساليب ممارسة الادارة لحقوق المساهمين**	٤.٥١٣	٥	اوافق بشدة
٣	**توجد وسائل تحكيم اساليب ممارسة الادارة وحقوق المساهمين**	٤.٥١٣	٥	اوافق بشدة
٤	**تفصح المصارف عن المعلومات المالية في وقت واحد لكافة مستخدمي القوائم المالية**	٤.١٣٣	٥	اوافق بشدة
٥	**تلتزم المصارف بالافصاح عن نتائج الاداء المالي والتنبؤ بالارباح**	٤.٢٦٦	٥	اوافق بشدة
٦	**تضبط الية الحوكمة ممارسات المحاسبة الابداعية التي تهدف الى اظهار الربح غير الحقيقي**	٤.٢٤٠	٥	اوافق بشدة
٧	**تلم ادارة المصارف باهمية تطبيق حوكمة الشركات**	٤.٣٦٦	٥	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (٤/٣/٩) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الاول التي ينص على(**الحوكمة**) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (٤.١٣٣ – ٤.٥١٣) والمنوال يقع في المدى ما بين (٥) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (٥/٣/١٠)

اختبار مربع كاى لعبارات المحور الأول:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
١	توجد قوانين تحكيم اساليب ممارسة الادارة وحقوق المساهمين	٥٢٢.٣٥	١	.٠٠٠
٢	توجد لوائح اساليب ممارسة الادارة لحقوق المساهمين	٤٢٥.٤٦	٢	.٠٠٠
٣	توجد وسائل تحكيم اساليب ممارسة الادارة وحقوق المساهمين	٤٦٩.٤١	٣	٠٠٠.
٤	تفصح المصارف عن المعلومات المالية في وقت واحد لكافة مستخدمي القوائم المالية	٣٢٤.٣٠	١	.٠٠٠
٥	تلتزم المصارف بالافصاح عن نتائج الاداء المالي والتنبؤ بالارباح	٤٢٠.٥١	١	.٠٠٠
٦	تضبط الية الحوكمة ممارسات المحاسبة الابداعية التي تهدف الى اظهار الربح غير الحقيقي	٣٩٨.٨٩	٢	.٠٠٠
٧	تلم ادارة المصارف باهمية تطبيق حوكمة الشركات	٢٤٢.٣٤	٢	.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية،٢٠١٨م.

لاختبار صحة المحورالذي ينص على:" **الحوكمة** " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (٥٢٢.٣٥ – ٤٢٥.٤٦ – ٣٢٤.٣٠ – ٤٢٠.٥١ – ٣٩٨.٨٩ – ٤٢٤.٣٤) وبدرجات حرية (١-٢-٣) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الثاني: "لجنة المراجعة "

الجدول (١١/٣/٥)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
١	توفر الخصائص الذاتية (الاستقلال، والخبرة، والكفاءة العلمية، ودورية الاجتماعات، وحجم اللجنة)	٠	%٠	٣	%٢	٤	%٢.٧	٥٢	%٣٤.٧	٩١	%٦٠.٧
٢	دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل اعتمادها ونشرها بهدف التحقق من عدم تحريفات جوهرية	٠	%٠	٠	%٠	٧	%٤.٧	٤٩	%٣٢.٧	٩٤	%٦٢.٧
٣	مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة واي تغيرات فيها مدى ملانمتها للادارة واثرها على المركز المالي ونتيجة الاعمال	٠	%٠	٠	%٠	١٣	%٨.٧	٤٨	%٣٢	٨٩	%٥٩.٣
٤	تقوم مؤهلات وكفاءة اداء واستقلالية المراجع الحسابات واقتراح تعينه وتحديد اتعابه وعزله	٠	%٠	١	%٠.٧	١٦	%١٠.٧	٥٣	%٣٥.٣	٨٠	%٥٣.٣
٥	دراسة وتقويم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية مع كل من ادارة الشركة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي	٠	%٠	٠	%٠	٩	%٦	٥٥	%٣٦.٧	٨٦	%٥٧.٣
٦	دراسة مؤشرات المخاطر المرتبطة باداء الشركة من حيث الضغوط او الفرص او مبررات الادارة لاستخدام ممارسة ادارة الارباح	٠	%٠	٣	%٢	٥	٣.٣%	٦٦	%٤٤	٧٦	%٥٠.٧

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (١١/٣/٤) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:" لجنة المراجعة "

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة " توفر الخصائص الذاتية (الاستقلال، والخبرة، والكفاءة

العلمية، ودورية الاجتماعات، وحجم اللجنة)" نجد أن (١٤٣) مبحوث وبنسبة (٩٥.٤%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (٤) مبحوث وبنسبة (٢.٧%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (٣) مبحوث من العينة من لا يوافق وبنسبة (٢%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل اعتمادها ونشرها بهدف التحقق من عدم تحريفات جوهرية " نجد أن (١٤٣) مبحوث وبنسبة (٩٥.٤%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (٧) مبحوث من العينة ويمثلون (٤.٧%) من العينة المبحوثة، ويوجد مبحوث وبنسبة لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة واي تغيرات فيها مدى ملائمتها للادارة واثرها على المركز المالي ونتيجة الاعمال " نجد أن (١٣٧) مبحوث وبنسبة (٩١.٣%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (١٣) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (٨.٧%) من العينة، و يوجد مبحوث لا يوافقون من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على " تقوم مؤهلات وكفاءة اداء واستقلالية المراجع الحسابات واقتراح تعينه وتحديد اتعابه وعزله " نجد أن (١٣٣) مبحوث بنسبة (٨٨.٦%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (١٦) مبحوث ويمثلون نسبة (١٠.٧%)، و يوجد مبحوث لا يوافقون بشدة وبنسبة (٠.٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة:" دراسة وتقويم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية مع كل من ادارة الشركة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي " نجد أن (١٤١) مبحوث وبنسبة (٩٤.%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٩) مبحوث ويمثلون نسبة (٦%) من العينة المبحوثة، ويوجد مبحوث لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " دراسة مؤشرات المخاطر المرتبطة باداء الشركة من حيث الضغوط او الفرص او مبررات الادارة لاستخدام ممارسة ادارة الارباح " نجد أن (١٤٢) مبحوث وبنسبة (٩٤.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (٥) مبحوث محايدون ويمثلون (٣.٣%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٣) مبحوث لا يوافق وبنسبة (٢%) من العينة المبحوثة.

الجدول (١٢/٣/٥)

المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
١	**توفر الخصائص الذاتية (الاستقلال، والخبرة، والكفاءة العلمية، ودورية الاجتماعات، وحجم اللجنة)**	٤.٥٤	٥	اوافق بشدة
٢	**دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل اعتمادها ونشرها بهدف التحقق من عدم تحريفات جوهرية**	٤.٥٤	٥	اوافق بشدة
٣	**مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة واي تغيرات فيها مدى ملائمتها للادارة واثرها على المركز المالي ونتيجة الاعمال**	٤.٥٠	٥	اوافق بشدة
٤	**تقوم مؤهلات وكفاءة اداء واستقلالية المراجع الحسابات واقتراح تعينه وتحديد اتعابه وعزله**	٤.٤١	٥	اوافق بشدة
٥	**دراسة وتقويم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية مع كل من ادارة الشركة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي**	٤.٥١	٥	اوافق بشدة
٦	**دراسة مؤشرات المخاطر المرتبطة باداء الشركة من حيث الضغوط او الفرص او مبررات الادارة لاستخدام ممارسة ادارة الارباح**	٤.٤٣	٥	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (١٢/٣/٤) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثاني التي ينص على" **لجنة المراجعة** " فان الاوساط الحسابي له تقع في المدي ما بين (٤.٤١ – ٤.٥٨) والمنوال (٥) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (١٣/٣/٥)

اختبار مربع كاى لعبارات المحور الثاني:

العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
توفر الخصائص الذاتية (الاستقلال، والخبرة، والكفاءة العلمية، ودورية الاجتماعات، وحجم اللجنة)	٢٩٩.٦٨	٣	.٠٠٠
دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل اعتمادها ونشرها بهدف التحقق من عدم تحريفات جوهرية	٢١٢.٢٦	٢	.٠٠٠
مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة واي تغيرات فيها مدى ملائمتها للادارة واثرها على المركز المالي ونتيجة الاعمال	٢١٩.٧١	٢	.٠٠٠
تقوم مؤهلات وكفاءة اداء واستقلالية المراجع الحسابات واقتراح تعينه وتحديد اتعابه وعزله	٢٤١.٤٣	٢	.٠٠٠
دراسة وتقويم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية مع كل من ادارة الشركة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي	١٨٩.٠٦	٣	.٠٠٠
دراسة مؤشرات المخاطر المرتبطة باداء الشركة من حيث الضغوط او الفرض او مبرارات الادارة لاستخدام ممارسة ادارة الارباح	١٨٨.٠٢	٣	.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

لاختبار صحة المحور الذي ينص على:" **لجنة المراجعة** " "تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (٢٩٩.٦٨ – ٢١٢.٢٦ – ٢١٩.٧١ – ٢٤١.٤٣ – ١٨٩.٠٦ – ١٨٨.٠٢) وبدرجات حرية (٣ – ٢) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.٠٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

المحور الثالث: " خفض طرق البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية"

الجدول (٥/٣/١٤)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
١	تسترشد الشركة بأراء الخبراء المستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية البديلة	٠	%٠	١	%٠.٧	٧	%٤.٧	٦١	%٤٠.٧	٨١	%٥٤
٢	يوجد للشركة لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة	٠	%٠	٤	%٢.٧	١٨	%١٢	٥٣	%٣٥.٣	٧٥	%٥٠
٣	تلتزم الشركة بالمعايير الحكومية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة	٠	٠	١	%٠.٧	١٧	%١١.٣	٤١	%٢٧.٣	٩١	%٦٠.٧
٤	يلتزم الشركة بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة	٠	%٠	١	%٠.٧	١١	%٧.٣	٦٤	%٤٢.٧	٧٤	%٤٩.٣
٥	يوجد للشركة نظام تقوم دوري لطرق اختيار السياسات المحاسبية	٠	%٠	٢	%١.٣	١٨	%١٢	٥٩	%٣٩.٣	٧١	%٤٧.٣

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (٤/٣/١٤) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:" خفض طرق البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية ".

نلاحظ في العبارة الأولى القائلة " تسترشد الشركة بأراء الخبراء المستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية البديلة " نجد أن (١٤٢) مبحوث وبنسبة (٩٤.٧%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (٧) مبحوث وبنسبة (٤.٧%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (٠.٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " يوجد للشركة لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة " نجد أن (١٢٨) مبحوث وبنسبة (٨٥.٣%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (١٨) مبحوث من العينة ويمثلون (١٢%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٤) مبحوث وبنسبة (٢.٧%) لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " تلتزم الشركة بالمعايير الحكومية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة " نجد أن (١٣٢) مبحوث وبنسبة (٨٨%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (١٧) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (١١.٣%) من العينة، ويوجد مبحوث لا يوافقون بشدة وبنسبة (٠.٧%) من العينة المبحوثة من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على يلتزم الشركة بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة " نجد أن (١٣٨) مبحوث بنسبة (٩٢%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (١١) مبحوث ويمثلون نسبة (٧.٣%)، و يوجد مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٠.٧%).

العبارة الخامسة:" يوجد للشركة نظام تقوم دوري لطرق اختيار السياسات المحاسبية " نجد أن (١٣٠) مبحوث وبنسبة (٨٦.٦%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (١٨) مبحوث ويمثلون نسبة (١٢%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٢) مبحوث لا يوافق وبنسبة (١.٣%) من العينة المبحوثة.

الجدول (٥/٣/١٥)

المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
١	تسترشد الشركة بأراء الخبراء المستشارين المالين عند اختيار السياسات المحاسبية البديلة	٤.٤٨	٥	اوافق بشدة
٢	يوجد للشركة لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة	٤.٣٢	٥	اوافق بشدة
٣	تلتزم الشركة بالمعايير الحكومية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة	٤.٤٨	٥	اوافق بشدة
٤	يلتزم الشركة بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة	٤.٤٠	٥	اوافق بشدة
٥	يوجد للشركة نظام تقوم دوري لطرق اختيار السياسات المحاسبية	٤.٣٢	٥	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من الجدول رقم (٤/٣/١٥) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثالث التي تنص على(**خفض طرق البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية**) فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (٤.٣٢ – ٤.٤٨) والمنوال (٥) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (١٦/٣/٥)

اختبار مربع كاى لعبارات المحور الثالث:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
١	تسترشد الشركة بأراء الخبراء المستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية البديلة	٢٠٠.٠٣	٢	.٠٠٠
٢	يوجد للشركة لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة	٢٧٧.٧٤	٣	.٠٠٠
٣	تلتزم الشركة بالمعايير الحكومية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة	٣٠٤.٥٩	٢	.٠٠٠
٤	يلتزم الشركة بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة	٢٠٣.٩٧	٣	.٠٠٠
٥	يوجد للشركة نظام تقوم دوري لطرق اختيار السياسات المحاسبية	٢٧٣.٢٧	٢	.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

لاختبار صحة المحور القائل" **خفض طرق البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية**" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (٢٠٠.٠٣ – ٢٧٧.٧٤ – ٣٠٤.٥٩ – ٢٠٣.٥٩ – ٢٠٣.٩٧ – ٢٧٣.٢٧) وبدرجات حرية (٣-٢) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (٠.٠٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الرابع:" مراجعة الحسابات "

الجدول (٥/٣/١٧)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات المحور الرابع:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
١	التركيز على استخدام وسائل تقنية متطورة واساليب حديثة عند عملية التخطيط وتحديد اجراءات عملية المراجعة	٠	٠	٠	٠	٣	%٢	٥٤	%٣٦	٩٣	%٦٢
٢	اجراء مسح شامل للشركة المراد مراجعتها قبل اعداد خطة تنفيذ العمل الميداني للمساعه في تحديد مبادين المراجعة والحصول على معلومات لاستخدامها في عملية التخطيط والاشراف	٠	%٠	٢	%١.٣	٥٨	%٣٨.٧	٥٨	٣٨.٧	٨٧	%٥٨
٣	التنويع في استخدام وسائل دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة للاستفادة من مزيا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها	٠	%٠	١	%٠.٧	٤	%٢.٧	٥١	%٣٤	٩٤	%٦٢.٧
٤	قدرة المراجع على تحليل البيانات والمعلومات المالية للتحقق في ما اذا تم الامتثال لمعيير المحاسبة المقبولة	٠	%٠	١	%٠.٧	٢	%١.٣	٥٢	%٣٤.٧	٩٥	%٦٣.٣
٥	اتباع استراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل المراجعة تمكن المراجع الخارجي من تقدير دقة المخاطرة المؤكدة وجودة قراراه في تخطيط عملية المراجعة ومواجهة حالة الغش والاحتيال	٠	%٠	١	%٠.٧	٩	%٦	٥٢	%٣٤.٧	٨٨	%٥٨.٧
٦	تشجيع حالة الارتباط مع مكاتب المراجعة العالمية لتبادل الخبرة والعرفة فيما بينها وذلك من اجل تطبيق افضل الاساليب المتقدمة في المراجعة	٠	%٠	١	%٠.٧	٥	%٣.٣	٥٨	%٣٨.٧	٨٦	%٥٧.٣

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (٤/٣/١٧) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:" **مراجعة الحسابات** "

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة " التركيز على استخدام وسائل تقنية متطورة واساليب حديثة عند عملية التخطيط وتحديد اجراءات عملية المراجعة " نجد أن (١٤٧) مبحوث وبنسبة (٩٨%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (٣) مبحوث وبنسبة (٢%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما لايوجد مبحوث من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " اجراء مسح شامل للشركة المراد مراجعتها قبل اعداد خطة تنفيذ العمل الميداني للمساعه في تحديد مبادين المراجعة والحصول على معلومات لاستخدامها في عملية التخطيط والاشراف " نجد أن (١٤٥) مبحوث وبنسبة (٩٦.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (٣) مبحوث من العينة ويمثلون (٢%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٢) مبحوث وبنسبة (١.٣%) لا يوافقون.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " لتنويع في استخدام وسائل دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة للاستفادة من مزيا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها" نجد أن (١٤٥) مبحوث وبنسبة (٩٦.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (٤) مبحوث من العينة ويمثلون بنسبة (٢.٧%) من العينة، ويوجد مبحوث لا يوافق وبنسبة (٠.٧%) من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على " قدرة المراجع على تحليل البيانات والمعلومات المالية للتحقق في ما اذا تم الامتثال لمعيير المحاسبة المقبولة " نجد أن (١٤٧) مبحوث بنسبة (٩٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٢) مبحوث ويمثلون نسبة (١.٣%)، و يوجد مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٠.٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة:" اتباع استراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل المراجعة تمكن المراجع الخارجي من تقدير دقة المخاطرة المؤكدة وجودة قراراه في تخطيط عملية المراجعة ومواجهة حالة الغش والاحتيال " نجد أن (١٤٠) مبحوث وبنسبة (٩٣.٤%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٩) مبحوث ويمثلون نسبة (٦%) من العينة المبحوثة، ويوجد مبحوث لا يوافق وبنسبة (٠.٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " تشجيع حالة الارتباط مع مكاتب المراجعة العالمية لتبادل الخبرة والعرفة فيما بينها وذلك من اجل تطبيق افضل الاساليب المتقدمة في المراجعة " نجد أن (١٤٤) مبحوث وبنسبة (٩٦%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (٥) مبحوث محايدون ويمثلون (٣.٣%) من العينة المبحوثة، ويوجد مبحوث لا يوافق وبنسبة (٠.٧%) من العينة المبحوثة.

الجدول (٥/٣/١٨)

المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
١	**التركيز على استخدام وسائل تقنية متطورة واساليب حديثة عند عملية التخطيط وتحديد اجراءات عملية المراجعة**	٤.٦٠٠	٥	اوافق بشدة
٢	**اجراء مسح شامل للشركة المراد مراجعتها قبل اعداد خطة تنفيذ العمل الميداني للمساعه في تحديد مبادين المراجعة والحصول على معلومات لاستخدامها في عملية التخطيط والاشراف**	٤.٥٣٣	٥	اوافق بشدة
٣	**التنويع في استخدام وسائل دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة للاستفادة من مزيا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها**	٤.٥٨٦	٥	اوافق بشدة
٤	**قدرة المراجع على تحليل البيانات والمعلومات المالية للتحقق في ما اذا تم الامتثال لمعيير المحاسبة المقبولة**	٤.٦٠٦	٥	اوافق بشدة
٥	**اتباع استراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل المراجعة تمكن المراجع الخارجي من تقدير دقة المخاطرة المؤكدة وجودة قراراه في تخطيط عملية المراجعة ومواجهة حالة الغش والاحتيال**	٤.٥١٣	٥	اوافق بشدة
٦	**تشجيع حالة الارتباط مع مكاتب المراجعة العالمية لتبادل الخبرة والعرفة فيما بينها وذلك من اجل تطبيق افضل الاساليب المتقدمة في المراجعة**	٤.٥٢٦	٥	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (٤/٣/١٨)يلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الرابع التي تنص على(**مراجعة الحسابات**) فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (٤.٥١٣ – ٤.٦٠٦) والمنوال (٥) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

الجدول (٥/٣/١٩)

اختبار مربع كاى لعبارات المحور الرابع:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
١	التركيز على استخدام وسائل تقنية متطورة واساليب حديثة عند عملية التخطيط وتحديد اجراءات عملية المراجعة	١٢٩.٤٤	٣	.٠٠٠
٢	اجراء مسح شامل للشركة المراد مراجعتها قبل اعداد خطة تنفيذ العمل الميداني للمساعه في تحديد مبادين المراجعة والحصول على معلومات لاستخدامها في عملية التخطيط والاشراف	٢٨٤.٩١	٣	.٠٠٠
٣	التنويع في استخدام وسائل دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة للاستفادة من مزيا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها	٢٩٢.٤٠	٢	.٠٠٠
٤	قدرة المراجع على تحليل البيانات والمعلومات المالية للتحقق في ما اذا تم الامتثال لمعيير المحاسبة المقبولة	٢٨١.٤٠	٣	.٠٠٠
٥	اتباع استراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل المراجعة تمكن المراجع الخارجي من تقدير دقة المخاطرة المؤكدة وجودة قراراه في تخطيط عملية المراجعة ومواجهة حالة الغش والاحتيال	٣٤٢.٧٨	٢	.٠٠٠
٦	تشجيع حالة الارتباط مع مكاتب المراجعة العالمية لتبادل الخبرة والعرفة فيما بينها وذلك من اجل تطبيق افضل الاساليب المتقدمة في المراجعة	٣٣٥.٠٤	٢	.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

لاختبار صحة المحور القائل" **مراجعة الحسابات** " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (١٢٩.٤٤ – ٢٨٤.٩١ – ٢٩٢.٤٠ – ٢٨١.٤٠ – ٣٤٢.٧٨– ٣٣٥.٠٤) وبدرجات حرية (٣ – ٢) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الخامس: المحاسبة الابداعية"

الجدول (٢٠/٣/٥)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الخامس:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
١	سياسات الافصاح يجب ان تكون مكتوبة وواضحة للحد من استخدام اساليب المحايبة الابداخية	٠	%٠	٣	%٢	١٠	%٦.٧	٤٢	%٢٨	٩٥	%٦٣.٣
٢	يتم التلاعب في رصد الزمم المدينة بقصد التخفيض في مخصص اليون المشكوك في تحصيلها	١	%٠.٧	١٢	%٨	٢٧	%١٨	٣٧	%٢٤.٧	٧٣	%٤٨.٧
٣	اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدلا من معالجة ضمن الارباح المحنجزة	١	%٠٧	١٠	%٦.٧	١١	%٧.٣	٥٨	%٣٨.٧	٧٠	%٤٦.٧
٤	قيام الادارة بتغير طرق تقويم الخزون السلعي من فترة الى اخرى	١	%٠.٧	٤	%٢.٧	١٩	%١٢.٧	٥٧	%٣٨	٦٩	%٤٦
٥	تضمن الارباح التشغيلية مكاسبة ناتجة عن بنود استثائية او عادية دون الافصاح عن تلك البنود	١	%٠.٧	١١	%٧.٣	١٦	١٠.٧	٥٦	%٣٧.٣	٦٦	%٤٤
٦	قيام الادارة بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية او نفقات تمويلية	١	%٠.٧	١٦	%١٠.٧	٢١	%١٤	٤٩	%٣٢.٧	٦٠	%٤٠
٧	اصدار قوانين ولوائح محاسبية اكثر تنظيمها للمهنية تحد من الممارسات الخاطة في استخدام سياسات الاهلاك المخصصات ورسملة المصرفات الايرادية	٠	%٠	٨	%٥.٣	٨	%٥.٣	٦٤	%٤٢.٧	٧٠	%٤٦.٧
٨	التلاعب في التقديرات التي تتم في الارقام المحاسبية مثل التلاعب في تقدير العمر الانتاجي للاصول عند احتساب الاهلاك	٣	%٢	٩	%٦	١٧	%١١.٣	٦٣	%٤٢	٥٨	%٣٨.٧
٩	يتضمن تقرير مجلس الادارة نتائج المراجعة السونية عن مدى فاعلية اجرارات الرقابة الداخلية	١	%٠.٧	٩	%٦	١٠	%٦.٧	٦٤	%٤٢.٧	٦٦	%٤٤
١٠	ادراج الاقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الاجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسبة السيولة	١	%٠.٧	٧	%٤.٧	١٠	%٦.٧	٦٤	%٤٢.٧	٦٦	%٤٤

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (٤/٣/١٤) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:" المحاسبة الابداعية ".

نلاحظ في العبارة الأولى القائلة " سياسات الافصاح يجب ان تكون مكتوبة وواضحة للحد من استخدام اساليب المحايبة الابداخية " نجد أن (١٤٧) مبحوث وبنسبة (٩١.٣%)من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (١٠) مبحوث وبنسبة (٦.٧%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (٣) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (٢%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " يتم التلاعب في رصد الزمم المدينة بقصد التخفيض في مخصص اليون المشكوك في تحصيلها " نجد أن (١١٠) مبحوث وبنسبة (٧٣.٤%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (٢٧) مبحوث من العينة ويمثلون (١٨%) من العينة المبحوثة، ويوجد (١٣) مبحوث وبنسبة (٨.٧%) لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدلا من معالجة ضمن الارباح المحنجزة" نجد أن (١٢٨) مبحوث وبنسبة (٨٥.٤%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (١١) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (٧.٣%) من العينة، ويوجد (١١) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٧.٤%) من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على " قيام الادارة بتغير طرق تقويم الخزون السلعي من فترة الى اخرى " نجد أن (١٢٦) مبحوث بنسبة (٨٤%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (١٩) مبحوث ويمثلون نسبة (١٢.٧%)، و يوجد (٥) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٣.٤%).

العبارة الخامسة:" تضمن الارباح التشغيلية مكاسبة ناتجة عن بنود استثانية او عادية دون الافصاح عن تلك البنود " نجد أن (١٢٢) مبحوث وبنسبة (٨١.٣%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (١٦) مبحوث ويمثلون نسبة (١٠.٧%) من العينة المبحوثة، ويوجد (١٢) مبحوث لا يوافق وبنسبة (٨%) من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " قيام الادارة بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية او نفقات تمويلية " نجد أن (١٠٩) مبحوث وبنسبة (٧٢.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (٢١) مبحوث محايدون ويمثلون (١٤%) من العينة المبحوثة، ويوجد (١٧) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (١١.٤%) من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة:" اصدار قوانين ولوائح محاسبية اكثر تنظيمها للمهنية تحد من الممارسات الخاطة في استخدام سياسات الاهلاك المخصصات ورسملة المصرفات الايرادية " نجد أن (١٣٤) مبحوث وبنسبة (٨٩.٤%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (٨) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (٥.٣%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٨) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٥.٣%).

العبارة الثامنة:" التلاعب في التقديرارات التي تتم في الارقام المحاسبية مثل التلاعب في تقدير العمر الانتاجي للاصول عند احتساب الاهلاك " نجد أن (١٢١) مبحوث وبنسبة (٨٠.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (١٧) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (١١.٣%) من العينة المبحوثة، و يوجد (١٢) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٨%) من العينة المبحوثة.

العبارة التاسعة:" يتضمن تقرير مجلس الادارة نتائج المراجعة السونية عن مدى فاعلية اجرارات الرقابة الداخلية " نجد أن (١٣٠) مبحوث وبنسبة (٨٦.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (١٠) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (٦.٧%) من العينة المبحوثة، و يوجد (١٠) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٦.٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة:" ادراج الاقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الاجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسبة السيولة " نجد أن (١٢٧) مبحوث وبنسبة (٨٤.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (١٥) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (١٠%) من العينة المبحوثة، و يوجد (٨) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٥.٤%) من العينة المبحوثة.

الجدول (٥/٣/٢١)

المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الخامس:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
١	سياسات الافصاح يجب ان تكون مكتوبة وواضحة للحد من استخدام اساليب المحاسبة الابداعية	٤.٥٢	٥	اوافق بشدة
٢	يتم التلاعب في رصد الزمم المدينة بقصد التخفيض في مخصص اليون المشكوك في تحصيلها	٤.١٢	٥	اوافق بشدة
٣	اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدلا من معالجة ضمن الارباح المحنجزة	٤.٢٤	٥	اوافق بشدة
٤	قيام الادارة بتغير طرق تقويم الخزون السلعي من فترة الى اخرى	٤.٢٦	٥	اوافق بشدة
٥	تضمن الارباح التشغيلية مكاسبة ناتجة عن بنود استثنائية او عادية دون الافصاح عن تلك البنود	٤.١٦	٥	اوافق بشدة
٦	قيام الادارة بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية او نفقات تمويلية	٥.٠٠	٥	اوافق بشدة
٧	اصدار قوانين ولوائح محاسبية اكثر تنظيمها للمهنية تحد من الممارسات الخاطة في استخدام سياسات الاهلاك المخصصات ورسملة المصرفات الايرادية	٤.٣٠	٥	اوافق بشدة
٨	التلاعب في التقديرات التي تتم في الارقام المحاسبية مثل التلاعب في تقدير العمر الانتاجي للاصول عند احتساب الاهلاك	٤.٠٩	٥	اوافق بشدة
٩	يتضمن تقرير مجلس الادارة نتائج المراجعة السونية عن مدى فاعلية اجرارات الرقابة الداخلية	٤.٢٣	٥	اوافق بشدة
١٠	ادراج الاقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الاجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسبة السيولة	٤.٢٦	٥	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من الجدول رقم (٤/٣/١٥) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الخامس التي تنص على(**المحاسبة الابداعية**) فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (٤.٠٩ – ٥.٠٠) والمنوال (٥) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (٢٢/٣/٥)

اختبار مربع كاى لعبارات المحور الخامس:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
١	سياسات الافصاح يجب ان تكون مكتوبة وواضحة للحد من استخدام اساليب المحايبة الابداخية	٢١٨.٩٣	٢	.٠٠٠
٢	يتم التلاعب في رصد الزمم المدينة بقصد التخفيض في مخصص اليون المشكوك في تحصيلها	٢٧٦.٤٩	٣	.٠٠٠
٣	اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدلا من معالجة ضمن الارباح المحنجزة	٣٤٠.٩٣	٢	.٠٠٠
٤	قيام الادارة بتغير طرق تقويم الخزون السلعي من فترة الى أخرى	٣١٥.١٩	٣	.٠٠٠
٥	تضمن الارباح التشغيلية مكاسبة ناتجة عن بنود استثنائية او عادية دون الافصاح عن تلك البنود	٣٢١.٦٨	٢	.٠٠٠
٦	قيام الادارة بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية او نفقات تمويلية	٤٦٢.٧٠	١	.٠٠٠
٧	اصدار قوانين ولوائح محاسبية اكثر تنظيمها للمهنية تحد من الممارسات الخاطة في استخدام سياسات الاهلاك المخصصات ورسملة المصرفات الايرادية	٢٠٠.٦٨	٢	.٠٠٠
٨	التلاعب في التقديرارات التي تتم في الارقام المحاسبية مثل التلاعب في تقدير العمر الانتاجي للاصول عند احتساب الاهلاك	٣٤٥.٧١	١	.٠٠٠
٩	يتضمن تقرير مجلس الادارة نتائج المراجعة السونية عن مدى فاعلية اجرارات الرقابة الداخلية	٣٣١.٩٣	٢	.٠٠٠
١٠	ادراج الاقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الاجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسبة السيولة	٢٧٠.٤٩	٣	.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

لاختبار صحة المحور القائل" **المحاسبة الابداعية** " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (٢١٨.٩٣ – ٢٧٦.٤٩ – ٣٤٠.٩٣ – ٣١٥.١٩ – ٣٢١.٦٨ – ٤٦٢.٧٠ – ٢٠٠.٦٨ – ٣٤٥.٧١ – ٣٣١.٩٣ – ٢٧٠.٤٩) وبدرجات حرية (٣-٢ – ١) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور السادس: " تقليل المخاطر المالية"

الجدول (٢٣/٣/٥)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور السادس:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
١	تلتزم المصارف بتوفير راس المال الكافي حسب مقرارات لجنة بازل ولجنة توفيق الاوضاع بمصارف السودان	٠	%٠	٤	%٢.٧	٨	%٥.٣	٤٣	%٢٨.٧	٩٥	%٦٣.٣
٢	الافصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في هيكل راس المال يودي الى الحد من المخاطر المالية	٠	%٠	٢	%١.٣	٦	%٤	٥٥	%٣٦.٧	٨٧	%٥٨
٣	زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية يقلل من المخاطر المالية	٠	%٠	١	%٠.٠٧	٣	%٢	٤٥	%٣٠	١٠١	%٦٧.٣
٤	يوجد افصاح عن المعلومات لاصحاب حسابات الاستثمار بصورة منتظمة يمكن المودعين من تقيم المخاطر الاستثمارية	٠	%٠	٥	%٣.٣	١٣	%٨.٧	٥١	%٣٤	٨١	%٥٤
٥	جودة التنبؤ بحدوث الازمات الاقتصادية واتخاذ الاجراءات الاحترازية	١	%٠.٠٧	٦	%٤	٧	%٤.٧	٤٠	%٢٦.٧	٩٦	%٦٤
٦	الرقابة الداخلية قائمة على التركيز على تجنب او التقيل على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها شركات المساهمة والمصارفة السودانية	٠	%٠	١	%٠.٠٧	١١	%٧.٣	٥٤	%٣٦	٨٤	%٥٦
٧	حماية حقوق ومصالح المساهمين يوضح الاستراتيجيات السليمة تحد من المخاطر المالية	٠	%٠	٠	%٠	٨	%٥.٣	٤٧	%٣١.٣	٩٥	%٦٣.٣
٨	الاستعلام عن العميل بكل معايرير جدارة الائتمان عملية ضرورية لتحديد التصنيف الداخلي لمخاطر العميل ومصير مستقبل الائتمان	٠	%٠	١	%٠.٠٧	٦	%٤	٤٨	%٣٢	٩٥	%٦٣.٣
٩	التاهيل العلمي والعملي المستمر للمراجع الداخلي يمكنه من التقيم السليم للمخاطر	٠	%٠	١	%٠.٠٧	٢	%١.٣	٤٥	%٣٠	١٠٢	%٦٨
١٠	تحديد ابراز المخاطر المحتملة لاعمال الشركة والمصارف والافصاح عنها بشافية ووضع اليات عاعلة لادارتها	٠	%٠	٠	%٠	١	%٠.٠٧	٥١	%٣٤	٩٨	%٦٥.٣

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من خلال الجدول (٤/٣/١٤) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:" **تقليل المخاطر المالية**

نلاحظ في العبارة الأولى القائلة " تلتزم المصارف بتوفير راس المال الكافي حسب مقررات لجنة بازل ولجنة توفيق الاوضاع بمصارف السودان " نجد أن (١٣٨) مبحوث وبنسبة (٩٢%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (٨) مبحوث وبنسبة (٥.٣%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (٤) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (٢.٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " الافصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في هيكل راس المال يودي الى الحد من المخاطر المالية " نجد أن (١٤٢) مبحوث وبنسبة (٩٤.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (٦) مبحوث من العينة ويمثلون (٤%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٢) مبحوث وبنسبة (١.٣%) لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية يقلل من المخاطر المالية " نجد أن (١٤٦) مبحوث وبنسبة (٩٧.٣%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (٣) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (٢%) من العينة، ويوجد مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٠.٠٧%) من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على " يوجد افصاح عن المعلومات لاصحاب حسابات الاستثمار بصورة منتظمة يمكن المودعين من تقيم المخاطر الاستثمارية " نجد أن (١٣٢) مبحوث بنسبة (٨٨%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (١٣) مبحوث ويمثلون نسبة (٨.٧%)، و يوجد (٥) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٣.٣%).

العبارة الخامسة:" جودة التنبؤ بحدوث الازمات الاقتصادية واتخاذ الاجراءات الاحترازية " نجد أن (١٣٦) مبحوث وبنسبة (٩٠.٧%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٧) مبحوث ويمثلون نسبة (٤.٧%) من العينة المبحوثة، ويوجد (٧) مبحوث لا يوافق وبنسبة (٤.٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " الرقابة الداخلية قائمة على التركيز على تجنب او التقيل على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها شركات المساهمة والمصارفة السودانية " نجد أن (١٣٨) مبحوث وبنسبة (٩٢%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (١١) مبحوث محايدون ويمثلون (٧.٣%) من العينة المبحوثة، ويوجد مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٠.٠٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة:" حماية حقوق ومصالح المساهمين يوضح الاستراتيجيات السليمة تحد من المخاطر المالية " نجد أن (١٤٢) مبحوث وبنسبة (٩٤.٦%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (٨) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (٥.٣%) من العينة المبحوثة، ولايوجد مبحوث لا يوافقون.

العبارة الثامنة:" الاستعلام عن العميل بكل معايير جدارة الائتمان عملية ضرورية لتحديد التصنيف الداخلي لمخاطر العميل ومصير مستقبل الائتمان " نجد أن (١٤٣) مبحوث وبنسبة (٩٥.٣%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (٦) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (٤%) من العينة المبحوثة، و يوجد مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٠.٠٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة التاسعة:" التاهيل العلمي والعملي المستمر للمراجع الداخلي يمكنه من التقيم السليم للمخاطر " نجد أن (١٤٧) مبحوث وبنسبة (٩٨%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك (٢) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (١.٣%) من العينة المبحوثة، و يوجد مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٠.٠٧%) من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة:" تحديد ابراز المخاطر المحتملة لاعمال الشركة والمصارف والافصاح عنها بشافية ووضع اليات عاعلة لادارتها " نجد أن (١٤٩) مبحوث وبنسبة (٩٩.٣%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهنالك مبحوث محايد ويمثلون نسبة (٠.٠٧%) من العينة المبحوثة، و لايوجد مبحوث لا يوافقون من العينة المبحوثة.

الجدول (٥/٣/٢٤)

المنوال والانحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور السادس:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
١	**تلتزم المصارف بتوفير راس المال الكافي حسب مقرارات لجنة بازل ولجنة توفيق الاوضاع بمصارف السودان**	٤.٥٢	٥	اوافق بشدة
٢	**الافصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في هيكل راس المال يودي الى الحد من المخاطر المالية**	٤.٥١	٥	اوافق بشدة
٣	**زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية يقلل من المخاطر المالية**	.٤.٦٤	٥	اوافق بشدة
٤	**يوجد افصاح عن المعلومات لاصحاب حسابات الاستثمار بصورة منتظمة يمكن المودعين من تقيم المخاطر الاستثمارية**	٤.٣٨	٥	اوافق بشدة
٥	**جودة التنبؤ بحدوث الازمات الاقتصادية واتخاذ الاجراءات الاحترازية**	٤.٣٨	٥	اوافق بشدة
٦	**الرقابة الداخلية قائمة على التركيز على تجنب او التقيل على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها شركات المساهمة والمصارفة السودانية**	٤.٤٩	٥	اوافق بشدة
٧	**حماية حقوق ومصالح المساهمين يوضح الاستراتيجيات السليمة تحد من المخاطر المالية**	٤.٤٧	٥	اوافق بشدة
٨	**الاستعلام عن العميل بكل معايرير جدارة الائتمان عملية ضرورية لتحديد التصنيف الداخلي لمخاطر العميل ومصير مستقبل الائتمان**	٤.٥٨	٥	اوافق بشدة
٩	**التاهيل العلمي والعملي المستمر للمراجع الداخلي يمكنه من التقيم السليم للمخاطر**	٤.٥٨	٥	اوافق بشدة
١٠	**تحديد ابراز المخاطر المحتملة لاعمال الشركة والمصارف والافصاح عنها بشافية ووضع اليات عاعلة لادارتها**	٤.٩٣	٥	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

من الجدول رقم (٤/٣/١٥) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور السادس التي تنص على(**تقليل المخاطر المالية**) فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (٤.٣٨ – ٤.٩٣) والمنوال (٥) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (٥/٣/٢٥)

اختبار مربع كاى لعبارات المحور السادس:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
١	تلتزم المصارف بتوفير راس المال الكافي حسب مقرارات لجنة بازل ولجنة توفيق الاوضاع بمصارف السودان	١٨٢.١٩	١	.٠٠٠
٢	الأفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في هيكل راس المال يودي الى الحد من المخاطر المالية	٢٤٩.٦٠	١	.٠٠٠
٣	زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية يقلل من المخاطر المالية	٢٥٩.٠٥	٢	.٠٠٠
٤	يوجد افصاح عن المعلومات لاصحاب حسابات الاستثمار بصورة منتظمة يمكن المودعين من تقيم المخاطر الاستثمارية	٢٥٨.٩٦	٢	.٠٠٠
٥	جودة التنبؤ بحدوث الازمات الاقتصادية واتخاذ الاجراءات الاحترازية	٤٢٥.٦١	١	.٠٠٠
٦	الرقابة الداخلية قائمة على التركيز على تجنب او التقيل على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها شركات المساهمة والمصارفة السودانية	٣٣٨.٣٥	٢	.٠٠٠
٧	حماية حقوق ومصالح المساهمين يوضح الاستراتيجيات السليمة تحد من المخاطر المالية	٢١٧.٩٧	٢	.٠٠٠
٨	الاستعلام عن العميل بكل معايرير جدارة الائتمان عملية ضرورية لتحديد التصنيف الداخلي لمخاطر العميل ومصير مستقبل الائتمان	٢٠٢.٨١	١	.٠٠٠
٩	التاهيل العلمي والعملي المستمر للمراجع الداخلي يمكنه من التقيم السليم للمخاطر	٣٣٩.٢٦	١	.٠٠٠
١٠	تحديد ابراز المخاطر المحتملة لاعمال الشركة والمصارف والافصاح عنها بشافية ووضع اليات عاعلة لادارتها	٢٧٢.٠٢	١	.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

لاختبار صحة المحور القائل" **تقليل المخاطر المالية** " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (١٨٢.١٩ – ٢٤٩.٦٠ – ٢٥٩.٠٥– ٢٥٨.٩٦ – ٤٢٥.٦١ – ٣٣٨.٣٥ – ٢١٧.٩٧ – ٢٠٢.٨١ – ٣٣٩.٢٦ – ٢٧٢.٠٢) وبدرجات حرية (٢ –١) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (٠.٠٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

ثانياً: إختبار الفرضيات:

سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t)لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

١. إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية

بين الحوكمة و المحاسبة الابداعية".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر الحوكمة على المحاسبة الابداعية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم إستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد إستخدام الحوكمة كمتغير مستقل ممثل بـ (x١) و المحاسبة الابداعية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٥/٣/٢٦)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	٥٣.٣٧٥	١٤.٤٢٥	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	١٦.٤٤٥	٦.٧٥٣	٠.٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٥٨			
معامل التحديد (R^2)	٠.٤٥			
أختيار (F)	١٤٥.٥٩٨	النموذج معنوي		
y= ٥٣.٣٧٥ + ١٦.٤٤٥				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٣) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين إستخدام الحوكمة كمتغير مستقل و المحاسبة الابداعية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٥٨)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٤٥)، هذه القيمة تدل على ان إستخدام الحوكمة كمتغير مستقل تؤثر بـ (٤٥%) علي المحاسبة الابداعية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (١٤٥.٥٩٨) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، و١٤.٤٢٥، ومتوسط أثر إستخدام الحوكمة على المحاسبة الابداعية (١٤)، و٦.٧٥٣: وتعني إستخدام البعد المالي يؤثر على المحاسبة الابداعية بـ ٤٥%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام الحوكمة و المحاسبة الابداعية " قد تحققت.

٢. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة إستخدام الحوكمة وتقليل المخاطر المالية".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر إستخدام الحوكمة على تقليل المخاطر المالية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن إستخدام الحوكمة كمتغير مستقل ممثل بـ (x٢) وتقليل المخاطر المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y)وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٥/٣/٢٧)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	٤٩.٢٢٥	٧.٨٦٩	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	١.٠٧٥	٢.٥٦٧	٠.٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٥٤			
معامل التحديد (R^2)	٠.٣٩			
أختيار (F)	١٦١.٩٢٠	النموذج معنوي		
Y= ٤٩.٢٢٥ + ١.٠٧٥x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٤) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين إستخدام الحوكمة كمتغير مستقل وتقليل المخاطر المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٥٤)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٣٩)، هذه القيمة تدل على ان إستخدام الحوكمة كمتغير مستقل يؤثر بـ (٣٩%) على تقليل المخاطر المالية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(١٦١.٩٢٠) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، و٧.٨٦٩، متوسط أثر إستخدام الحوكمة على تقليل المخاطر المالية يساوي (٧)، و٢.٥٦٧، وتعني إستخدام الحوكمة عندما تستخدم تؤدي الى تقليل المخاطر المالية بـ٣٩%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات

دلالة احصائية بين إستخدام الحوكمة وتقليل المخاطر المالية " قد تحققت.

٣. إختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة إستخدام لجنة المراجعة و المحاسبة الابداعية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر إستخدام لجنة المراجعة على المحاسبة الابداعية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر إستخدام لجنة المراجعة كمتغير مستقل ممثل بـ (x٢) و المحاسبة الابداعية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٥/٣/٢٨)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	٣٠.١١٩	٢٢.٢٦٧	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٩.٤٣٥	٦.٨٠٩	٠.٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٤٩			
معامل التحديد (R^2)	٠.٤٥			
أختبار (F)	١٤٦.٣٦٤	النموذج معنوي		
Y= ٣٠.١١٩ + ٩.٤٣٥x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٥) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اثر إستخدام لجنة المراجعة كمتغير مستقل و المحاسبة الابداعية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٤٩)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٤٥)، وهذه القيمة تدل على ان اثر إستخدام لجنة المراجعة كمتغير مستقل يؤثر بـ (٤٥%) على المحاسبة الابداعية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(١٤٦.٣٦٤) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، و٢٢.٢٦٧، ومتوسط أثر إستخدام لجنة المراجعة على المحاسبة الابداعية يساوي (٢٢) مرات، و ٦.٨٠٩، وتعني ان اثر إستخدام لجنة المراجعة عندما تستخدم تؤثر على المحاسبة الابداعية بـ٤٥%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام لجنة المراجعة و المحاسبة الابداعية " قد تحققت.

٤. إختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام لجنة المراجعة و تقليل المخاطر المالية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر إستخدام لجنة المراجعة و تقليل المخاطر المالية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر إستخدام لجنة المراجعة كمتغير مستقل ممثل بـ (X٢) و تقليل المخاطر المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٥/٣/٢٩)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الرابعة:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	١٩.٣٤٧	١١.٧٢٩	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠.٦٩٣	٤.٩٨٦	٠.٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٦٩			
معامل التحديد (R^2)	٠.٤٨			
أختبار (F)	١٣٧.٥٧١	النموذج معنوي		
Y= ١٩.٣٤٧ + ٠.٦٩٣x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٥) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اثر إستخدام لجنة المراجعة كمتغير مستقل و تقليل المخاطر المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٦٩)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٤٨)، وهذه القيمة تدل على ان اثر إستخدام لجنة المراجعة كمتغير مستقل يؤثر بـ (٤٨%) على تقليل المخاطر المالية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(١٣٧.٥٧١) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، و١١.٧٢٩، ومتوسط أثر إستخدام

لجنة المراجعة على تقليل المخاطر المالية يساوي (١١) مرات، و ٤.٩٨٤، وتعني ان اثر إستخدام لجنة المراجعة عندما توجد تؤثر على تقليل المخاطر المالية ب٤٨%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام لجنة المراجعة و تقليل المخاطر المالية " قد تحققت.

٥. إختبار الفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية و المحاسبة الابداعية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية على المحاسبة الابداعية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية كمتغير مستقل ممثل بـ (X٢) و المحاسبة الابداعية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٥/٣/٣٠)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الخامسة:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	٣٦.١١٦	١٨.٢٣٩	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠.٢٩٩	٧.٨٠٩	٠.٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٥٤			
معامل التحديد (R^2)	٠.٤٩			
أختبار (F)	١٦٠.٩٨٢	النموذج معنوي		
Y= ٣٦.١١٦ + ٠.٢٩٩x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٥) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية كمتغير

مستقل و المحاسبة الابداعية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٥٤)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٤٩)، وهذه القيمة تدل على ان اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية كمتغير مستقل يؤثر بـ (٤٩%) على المحاسبة الابداعية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (١٦٠.٩٨٢) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، و١٨.٢٣٩، ومتوسط أثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية على المحاسبة الابداعية يساوي (١٨) مرات، و ٧.٨٠٩، وتعني ان اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية عندما تتوفر تؤثر على المحاسبة الابداعية ب٤٩%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية و المحاسبة الابداعية " قد تحققت.

٦. إختبار الفرضية السادسة:

تنص الفرضية السادسة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية و تقليل المخاطر المالية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية على تقليل المخاطر المالية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية كمتغير مستقل ممثل بـ (x٢) و تقليل المخاطر المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٥/٣/٣١)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية السادسة:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	٢٥.٥٣٠	١٢.١٨١	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠.٨٠٢	٢.٥١٤	٠.٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٧٠			
معامل التحديد (R^2)	٠.٥٠			
أختيار (F)	١٤٨.٣٦٧	النموذج معنوي		
Y= ٢٥.٥٣٠ + ٠.٨٠٢x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٥) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية كمتغير مستقل و تقليل المخاطر المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٧٠)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٥٠)، وهذه القيمة تدل على ان اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية كمتغير مستقل يؤثر بـ (٥٠%) على تقليل المخاطر المالية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(١٤٨.٣٦٧) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، و١٢.١٨١، ومتوسط أثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية على تقليل المخاطر المالية يساوي (١٢) مرات، و ٢.٥١٤، وتعني ان اثر إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية عندما تتوفر تؤثر على تقليل المخاطر المالية ب٥٠%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة السادسة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام خفض طرق البائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية و تقليل المخاطر المالية " قد تحققت.

٧. إختبار الفرضية السابعة:

تنص الفرضية السابعة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام مراجعة الحسابات و المحاسبة الابداعية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر إستخدام مراجعة الحسابات على المحاسبة الابداعية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر إستخدام مراجعة الحسابات كمتغير مستقل ممثل بـ (x٢) و المحاسبة الابداعية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٣٢/٣/٥)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية السابعة:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	٢٤.٥٤٠	٢٤.٦٨٣	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠.٢٥٢	٧.٩٩٣	٠.٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٥٥			
معامل التحديد (R^2)	٠.٣١			
أختيار (F)	١٦٣.٨٩٦	النموذج معنوي		
Y= ٢٤.٦٨٣ + ٠.٢٥٢x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٥) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اثر إستخدام مراجعة الحسابات كمتغير مستقل و المحاسبة الابداعية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٥٥)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٣١)، وهذه القيمة تدل على ان اثر إستخدام مراجعة الحسابات كمتغير مستقل يؤثر بـ (٣١%) على المحاسبة الابداعية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (١٦٣.٨٩٦) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، و٢٤.٥٤٠، ومتوسط أثر إستخدام مراجعة الحسابات على المحاسبة الابداعية يساوي (٢٤) مرات، و ٧.٩٩٣، وتعني ان اثر إستخدام مراجعة الحسابات عندما تتوفر تؤثر على المحاسبة الابداعية ب٣١%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة السابعة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام مراجعة الحسابات و المحاسبة الابداعية " قد تحققت.

٨. إختبار الفرضية الثامنة:

تنص الفرضية الثامنة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام مراجعة الحسابات و تقليل المخاطر المالية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر إستخدام مراجعة الحسابات على تقليل المخاطر المالية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر إستخدام مراجعة الحسابات كمتغير مستقل ممثل بـ (x٢) و تقليل المخاطر المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٣٣/٣/٥)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثامنة:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	٢١.٧٠١	١٥.٤٦٢	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠.٧٣٩	٥.٤٨٠	٠.٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠.٧٨			
معامل التحديد (R^2)	٠.٦١			
أختيار (F)	٢٣٩.٠٧٧	النموذج معنوي		
Y= ٢١.٧٠١ + ٠.٧٣٩x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٥) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اثر إستخدام مراجعة الحسابات كمتغير مستقل و تقليل المخاطر المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٧٨)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٦١)، وهذه القيمة تدل على ان اثر إستخدام مراجعة الحسابات كمتغير مستقل يؤثر بـ (٦١%) على تقليل المخاطر المالية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(٢٣٩.٠٧٧) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، و٢١.٧٠١، ومتوسط أثر إستخدام مراجعة الحسابات على تقليل المخاطر المالية يساوي (٢١) مرات، و ٥.٤٨٠، وتعني ان اثر إستخدام مراجعة الحسابات عندما تتوفر تؤثر على تقليل المخاطر المالية ب٦١%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة السابعة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إستخدام مراجعة الحسابات و تقليل المخاطر المالية " قد تحققت.

الخاتمة: وتشتمل على:

أولا–النتائج:

أ- نتائج الفرضيات:

١. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام الحوكمة والمحاسبة الابداعية في المصارف السودانية.

٢. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام الحوكمة وتقليل المخاطر في المصارف السودانية.

٣. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام لجان المراجعة والمحاسبة الابداعية في المصارف السودانية.

٤. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخفيض البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية في المصارف السودانية

٥. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تخفيض البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية.

٦. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة الحسابات والمحاسبة الإبداعية في المصارف السودانية.

٧. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة الحسابات وتقليل المخاطر في المصارف السودانية.

ب- النتائج النظرية:

١. توجد علاقة ايجابية بين استخدام لجنة المراجعة والكشف من ممارسات المحاسبة الابداعية في المصارف السودانية.

٢. استخدام الحوكمة يساهم في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية في المصارف السودانية.

٣. . إن المصارف السودانية تضمن الأرباح بنود غير اعتيادية وبالتالي يعني ذلك وجود ممارسات المحاسبة الإبداعية

٤. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام لجنة المراجعة وتقليل المخاطر في المصارف السودانية بولاية الخرطوم.

٥. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام الحوكمة وتقليل المخاطر في المصارف السودانية بولاية الخرطوم.

٦. إن المصارف السودانية تضمن في هيكلها الإداري إدارة المخاطر لجنة المراجعة تقوم بدراسة مؤهلات وكفاءة اداء واستقلالية المراجع الحسابات واقتراح تعينه وتحديد اتعابه وعزله في شركات المساهمة السودانية.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة وجود إلزام الشركات بتطبيق أساليب الرقابة الحديثة لأثرها في تحجيم استخدام أساليب المحاسبة الابداعية.

٢. ضرورة تعزيز النواحي الاخلاقية لدى المحاسبين والمدراء الماليين ومراجعي الحسابات لتقليل الرغبة في التواطؤ والتلاعب باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية.

٣. زيادة الاهتمام بالتقارير الدورية وخاصة مع تزايد حالات استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في المصارف السودانية.

٤. ضرورة وجود إلزام الشركات بتطبيق أساليب الرقابة الحديثة لأثرها في تحجيم وتقليل المخاطر.

٥. ضرورة أن تناقش لجنة المراجعة إدارة الشركة عند تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة وتحديد أثرها في التقارير المالية.

٦. ضرورة قيام نظام الرقابة الداخلية بتفعيل لجنة المراجعة لتقليل المخاطر في المصارف السودانية.

٧. إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة بين تقليل المخاطر وأساليب الرقابة الحديثة.

ثالثاً: قائمة المراجع و المصادر

المراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: السنة النبوية:

ثالثاً: الكتب:

١. أ.د عبد المنعم، عاطف، وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، ط١، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢. أ.د. عبد الحميد، عبد المطلب، الائتمان المصرفي و مخاطره، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

٣. أ.د.المغربي، محمد الفاتح محمود بشير، **المراجعة والمراجعة الشرعي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠١٦، ط١.

٤. أ.د/ السيفو، وليد اسماعيل، د. ابو بكر عيد احمد، **إدارة الخطر والتأمين** دار اليازوري عمان الاردن ٢٠٠٩.

٥. أ.د/ الشمري صادق راشد، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣م.

٦. أ.د/عبد الله، خالد أمين، **علم مراجعة الحسابات** – الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط٢، ٢٠٠٤.

٧. ابن فارس، معجم مقاييسِ اللغة، مادة رقب، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٨. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد الرابع، دار المعارف، القاهرة.

٩. أحمد عبد العزيز الشريعة، وآخرون، الحاسوب وأنظمته(عمان: دار وائل لنشر ٢٠٠م).

١٠. الألفي، أحمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٧م.

١١. البرزنجي، آمال كمال حسن، العكيلي، خلود وليد جاسم، إدارة الخطر وأثرها في الخدمات السياحية والفندقية، المؤتمر العلمي السابع، الأردن، ٢٠٠٧م.

١٢. بنك السودان المركزي ، البيانات الائتمانية لعملاء الجهاز المصرفي ، تجربة السودان ، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ، إدارة الشئون المصرفية ، (وحدة الترميز ، الخرطوم ٢٠١٠م).

١٣. الجمل، متولي محمد، الجزاز، محمد محمود، **أصول المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية**، ج١، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٤.
١٤. جميل جودت أبو العينين، أصول الإدارة من القرآن والسنة، بيروت: دار ومكتبة هلال للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١٥. حافظ كامل الغندور ، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكرة ما بعد الحداثة) ، (اتحاد المصارف العربية – بيروت – ٢٠٠٣م –).
١٦. حسن عمر محمد، وسعد الساكني، **معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.
١٧. حسين القاضي، ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.
١٨. حماد، طارق عبد العال، **المحاسبة الابتكارية**، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠١١.
١٩. خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية والنظرية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠٠٧م).
٢٠. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧–، IASs & IFRASs**، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
٢١. الخشاوي، علي محمود و الدوسري، محسن ناصر، (٢٠٠٨)، " **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجه** "، ديوان المحاسبة، عمان، الأردن.
٢٢. د. احمد سباعي قطب، المراجعة والرقابة الداخلية (جامعة الإسكندرية: ال\ار الجامعية، ٢٠٠٧م).
٢٣. د. أسامة عزمي سلام، د . شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين ، دار حامد للنشر والتوزيع ط ١ ، عمان الأردن ، ٢٠٠٧، الأردن من ٢٣–٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠م).
٢٤. د. الطميزي، مطير، **مراجعة الحسابات**، بدون طبعة ولا دار نشر، ٢٠١٠م.
٢٥. د. العلي، أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، ط١، بغداد، الذاكرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

٢٦. د. الوقاد، سامي محمد، أ. وديان، لؤي محمد، **مراجعة الحسابات**، ط١، مكتبة المجمع العربي للنشر، عمان، ٢٠١٠م.
٢٧. د. بلعاجوز، حسين، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣م.
٢٨. د. جانس م واخرون، وظيفة المراقب المالي–دور المحاسب الإداري (الرياض: مهد الأدارة العامة، المجلد الأول العدد التاسع والسبعون ٢٠٠١م).
٢٩. د. جمعة، أحمد حلمي، المدخل إلى المراجعة الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠٠٥.
٣٠. د. حسن القاضي، حسن دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية (عمان: موسسة الوراق، ١٩٩٩م).
٣١. د. حسن، حسام ابراهيم، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، ط١، دار البداية، عمان، الاردن، ٢٠١٠.
٣٢. د. ديري زاهد محمد الرقابة الادارية دار المسيرة للنشر والتوزيع ٢٠١٠ م عمان.
٣٣. د. طارق عبدالعال، تخطيط زأداء عملية المراجعة، (جامعة عين شمس: الدار الجامعية، ٢٠٠٦م).
٣٤. د. عياصرة معن محمود، بني احمد مروان محمد القادة والرقابة دار الحامد للنشر ٢٠٠٧ عمان.
٣٥. د. عيس، منى احمد، المدير الفعال ونجاح المنظمة ن الشركة العربية المتحدة القاهرة .
٣٦. د. قاسم قدومي، الرقابة الداخلية، (ليبيا: طرابلس، مجلة البحوت الصناعية، المجلد التاني، ٢٠٠٦م).
٣٧. د. ماهر، احمد، **اعادة هيكلة المنظمات**، الدار الجامعية الاسكندرية الطبعة الاولى ٢٠١٤م.
٣٨. د. محمد توفيق محمد، الرقابة الداخلية والاتجاهات الحديثة في المراجعة (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٢م).
٣٩. د. محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعة، ١٩٩٦م).

٤٠. د. محمد عثمان البطمة، الرقابة الداخلية في نظم الحاسبات الآلية، (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٨).
٤١. د. موسى، شقيري نور، وآخرون: إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٢م.
٤٢. د.حماد، طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣م.
٤٣. د/ احمد الخضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.
٤٤. د/ الجمال جيهان عبد المعز، **المراجعة وحوكمة الشركات**، دار الكتاب الجامعي العين الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٤م.
٤٥. د/ ثناء علي القباني، نظم معلومات المحاسبة (القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٣م).
٤٦. د/ سليمان محمد مصطفى، **حوكمة الشركات**، الدار الجمعية، الاسكندرية ٢٠٠٨م.
٤٧. د/ عبد الله بن علي بن عبد الله عسيري: ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، مارس، ٢٠٠٢.
٤٨. د/ عبدالرواق محمد عثمان، الرقابة الداخلية (الموصل؛ دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨).
أ. د/قاسم خالد مصطفى د/عبدالخالق عبير محمد علي، **إدارة الاعمال الدولية بين التنمية المستدامة وجودة الحياة** – الدار الجامعية الإسكندرية الطبعة الاولى ٢٠١٥م.
٤٩. د/مجدي مليجي عبد الحكيم ، وآخرون ، بعنوان أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات (القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الأول ٢٠١٤م).
٥٠. دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية المالية في الجمهورية العربية السورية، مصرف سوريا المركزي، (دمشق ، ٢٠٠٩).
٥١. الرازي، محمد بن أبي بكر بن محمد بن مكرم ابن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الثقافة الإسلامية، جدة، ١٩٦٨م.

٥٢. راضي، محمد سامي، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١١م.
٥٣. رتشارد شرويدر، وآخرون، مارتل كلارك، جاك كاتي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.
٥٤. رمضان عطية، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية (جامعة الزقازيق: الدار الجامعية، ٢٠٠٧م).
٥٥. سامح محمد رضا، **اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٣١هـ .
٥٦. سمير كامل محمدوآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعة ن ٢٠٠٢).
٥٧. سيد الهاوري، الإدارة: الأصول والأسس العلمية، القاهرة: مكتبة عين شمش، الطبعة الحادي عشر، ١٩٩٦م.
٥٨. السيد محمد عبدالغفار، دراسات في تنظيم وادارة الاعمال، (دار النهضة العربية ١٩٩١) بيروت.
٥٩. السيد ناجي، الإدارة العامة، مدخل إداري، القاهرة: دون ذكر دار النشر، الطبعة السادسة، ٢٠٠١م.
٦٠. الشحنة، رزق أبو زيد، **مراجعة الحسابات، مدخل معاصر وفقا لمعايير المراجعة الدولي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٥م.
٦١. شكرين، فهمي محمود، الرقابة المالية العليا دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان.
٦٢. طارق خان وحبيب أحمد ، إدارة المخاطر ، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، (مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، ٢٠٠٣م).
٦٣. طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك) ، (الدار الجامعية ، الإسكندرية ٢٠٠٧).
٦٤. طارق عبدالعال حماد، إدارة المخاطر، (القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٣م).
٦٥. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.
٦٦. عبد الحق، بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، دون دار نشر، الجزائر، ٢٠٠٠م.
٦٧. عبد الرحمن الضعيان، الرقابة الإدارية، المنظور الاسلامي قرطبة للنشر ٢٠٠

الرياض.

٦٨. عبد المنعم محمد الطيب: آليات النظام المصرفي الثنائي في السودان خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، ٢٠٠٨م.

٦٩. عصماني عبد القادر ، أهمية بناء أنظمة لأدارة المخاطر لمواجهة الأزمات العالمية جامعة فرحات عباس ، (أسطيف ، الجزائر ، ٢٠-٢١ اكتوبر ٢٠٠٩م).

٧٠. علي السلمي، الإدارة العامة، القاهرة: دار غريب للطباعة، الطبعة التالتة ١٩٨٨م.

٧١. غنيم، أحمد، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، مصر، ١٩٩٨م.

٧٢. فضل عبد الكريم محمد ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، (بدون ناشر – البحرين ٢٠٠٨م).

٧٣. فلاح حسن عداي الحسيني، إدارة المنشآت المالية، مدخل تحليل واستراتيجي معاصر، دون دار النشر، ٢٠٠٠م.

٧٤. قباجة، عدنان، **أثر فعالية الحاكمية والمؤسسة على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية**، جامعة عمان، العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٨.

٧٥. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥).

٧٦. ماجدة أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ضل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير بآزال ، ٢٠٠٧م www.arablewinfo.com

٧٧. متولي محمد الجمل، عبدالمنعم محمود عبدالمنعم، المراجعة الأطار النظري والجمال التطبيقي (القاهرة – دارالنهضة العربية ١٩٨٠).

٧٨. محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، (٢٠٠٩) "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**"، ط٢، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن.

٧٩. محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، الطبعة الثانية، مطبعة دار الوائل، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٩- ٢١.

٨٠. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.

٨١. محمد يوسف سالم، والسييد أحمد السقا، **قراءات في نظرية المحاسبة**، ط١، ٢٠١٤.

٨٢. محمد، صلاح الدين خضر، وحافظ، سماح طارق، **دراسات في المراجعة**، كلية التجارة جامعة المنصورة، ٢٠١٢م.

٨٣. مختار محمود الهاشمي، إبراهيم عبدالنبي، مبادى إدارة الخطر والتأمين (القارة: الدار الجامعية، ٢٠٠١م).

٨٤. مدني عبد القادر علاقي، الإدارة: دراسة تحليل للوظائف والقرارات الإدارية، مكتبة جده، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٠م.

٨٥. منصور منالي ، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية ، القطرية والأقليمية الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية . جامعة فرحات عباس (أسطيف ، الجزائر– ٢٠٠٩).

٨٦. منيرة الشميري، وفاطمة العريقان، دور المدقق في التحقيق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت ٢٠٠٨.

٨٧. نضال محمود الرمحي، طارق عبد الخالق نصار، زياد عبد الحليم الذيبة، (٢٠١٣) "**مباديء المحاسبة المالية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط٢، عمان، الاردن.

٨٨. هبة أحمد العطاونة (٢٠٠٥)، "**السياسات المحاسبية بين الثبات والتغيير: دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية**"، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٨٩. هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٩٠. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الجزء٣٠، دار الحرب، الكويت، ٢٠٠٠م.

٩١. ياسر محمد سمرة ٢٠١٤ بعنوان دور لجان المراجعة في الحد ممارسة المحاسبة الابداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الكويت: المجلة العربية للعلوم الإدارية المجلد ٢١ عدد ٢/مايو/ ٢٠١٤ م).

٩٢. يحيى محمد أبو طالب، **المحاسبة الدولية وفقا لأحدث اصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة**، ٢٠٠٦.

رابعاً: الرسائل العلمية:

١. أحمد موسى السيوطي (٢٠١٢) "**مدى تأثير المعلومات المحاسبية المحتواة في التقارير المالية السنوية على قرارات المستثمرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

٢. أحمد هشام محمد احمد الشريف ٢٠١٠م، **اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على ادارة المخاطر في المصارف التجارية**، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا الخرطوم.

٣. ادريس علي محمد ادريس، دور لجان المراجعة في ترقية اداء المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨م.

٤. آمنة عثمان فضل صالح ، العنوان أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة في القطاع المصرفي (أم درمان – جامعة أم درمان الإسلامية – كلية العلوم الإدارية – الدراسات العليا – دراسة ماجستير في المحاسبة والتمويل – غير منشورة – ٢٠٠٦م)

٥. أيمن جعفر المهدي تاج الدين، دور لجان المراجعة في تحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٩م.

٦. إيهاب ديب مصطفى رضوان ، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية (غزة ٢٠١٢).

٧. بشرى فاضل خضير، الإفصاح **عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية– دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

٨. جزولي سمر عبد الهادي، **إطار مقترح لمعالجة المشاكل المحاسبية للتوريق في ظل حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، ٢٠١٤.
٩. حسين الطيب عبدالله خالد، **فاعلية لجلن المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة المعلومات التقارير المالية المنشورة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٠م.
١٠. حمزة الحسين العباس الحسين ، **دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٢م.
١١. خليل عبدالرحمن عادل، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات أدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٣م.
١٢. رجب سعيد محمود أبو جراب، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥م.
١٣. الرشيد السيد الهادي حامد، **دور حوكمة الشركات في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٩م.
١٤. الطيب الصادق محمد صالح، **حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة**، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة الخرطوم، كلية لدراسات العليا، جامعة السودان٢٠١٢م.
١٥. عبد العال إبراهيم بابكر، الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر على السلامة المصرفية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥م).
١٦. عبد الله، انتصار حسين علي، **لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، الخرطوم، ٢٠١٦.
١٧. عبدالرحمن يوسف الخليفة عبد الحكيم، (٢٠٠٨)، "**تحليل المقومات الأساسية للنظرية الإيجابية ودورها في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية البديلة**"، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان.

١٨. عبدالوهاب موسى العجلي محمد، **أثر حوكمة الشركات على درج الافصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م.

١٩. عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية، دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، ٢٠١١.

٢٠. عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية- دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، ٢٠١١.

٢١. عمر عيسى فلاح المناصير أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية / رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الهاشمية ، (الأردن ، الزرقاء ، ٢٠١٣ م).

٢٢. فيصل نجم الدين عبد الله، **التوافق بين القواعد المحاسبية العراقية والمعايير الدولية ودورها في تطوير مهنة المحاسب في العراق- دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير، كلية الأدارة والإقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١٢.

٢٣. لطيفة، عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقائد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢م.

٢٤. ليندا حسن نمر الحلبي، **دور المدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٠٩.

٢٥. ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٩.

٢٦. ماهر ذياب أبو ليلى، "**دور النظرية الايجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**"، أطروحة دكتوراة، كلية الدراسات الإدارية المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

٢٧. محمد حسين عبد الرحمن ٢٠٠٤ بعنوان الفحص المحاسبي لتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية (القاهرة – جامعة القاهرة– كلية التجارة – رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة ٢٠٠٤م).

٢٨. مسيون بنت محمد بن علي القري، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٠.

٢٩. مصطفى محمد علي سيد الشعير، **تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على اتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية– مع دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٩.

٣٠. المنتصر على التارقي خليفة، الحوكمة وأثرها على استمرارية المنشاة واستقرارها، رسالة دكتور غير منشورة، الخرطوم، جامعة أم درمان الإسلامية ٢٠٠٩م.

٣١. المومني، محمد (٢٠٠٦) تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الارباح ومدى وعي المستثمرين لها، أطروحة دكتوراه غير منشورة عمان جامعة عمان.

٣٢. ميرفت علي أبو كمال ، الإدارة الحديث لمخاطر الإئتمان في المصارف وفقاً لمعيار بازآل٢ ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية (غزة ، ٢٠٠٧م).

٣٣. ميساء محمد سعد ابو تمام، **مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الابداعية على قائمة التدفق النقدي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢م– ٢٠١٣.

خامساً: المجلات والدوريات:

١. إبراهيم، الهادي آدم محمد، **إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في تقويم اداء سوق الخرطوم للأوراق المالية**، المجلة العملية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الرابع، ٢٠٠٨م.

٢. أحمد، عادل عبد الرحمن، **دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وامكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، بنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، ٢٠٠٣.

٣. أمين، عبير بيومي محمود محمد، **دور لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القرارات الاستثمارية بسوق الأوراق المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٣.
٤. الإيباري، هشام فاروق، مدى فعالية لجنة المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطنا، المجلد الأول، العدد الرابع، ٢٠١٢م.
٥. بدر الزمان خمقاني، مسعود صديقي، **واقع ممارسات المحاسبة الابداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية دراسة حالة عينة من الشركات البترولية للفترة٢٠١٢ -٢٠١٣م**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد(٨)، ٢٠١٥.
٦. البنك الأهلي المصري، **أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات** النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣م
٧. حمادة، رشا، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية** (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٦ – العدد الثاني– ٢٠١٠.
٨. د. العطار، حسن عبد الحميد، **دراسة اختبارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد٢٥، العدد الأول، يناير ويونيو، ٢٠٠٣.
٩. د. سامي، مجدي محمد، **دراسة تحليلية للعلاقة بين فاعلية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة**، المجلة العلمية للتجارة والتموين، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠١١.
١٠. د. سامي، مجدي محمد، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصري**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم(٤٦) يوليو، ٢٠٠٩.
١١. د. سمرة، ياسر محمد عبد العزيز، تقييم جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، أكتوبر، ٢٠١٠م، الجزء الثاني.
١٢. د. عبد الحليم، عبير محمود محمد، **تطور ممارسات المحاسبة والمراجعة وحوكمة الشركات من منظور المساءلة والقيمة المضافة**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٢.

١٣. د. عبد الرحمن، سوزان جمال الدين، **مدى التفاعل بين لجان المراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد٢٨، العد الرابع، ٢٠٠٤.

١٤. د. عرفه، نصر طه، د. عبد الحكيم، مجدي مليجي، **أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية**، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، محرم، ١٤٣٥، نوفمبر ٢٠١٣.

١٥. د. كساب، ياسر السيد، **مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمددات فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٢.

١٦. د. هاشم، محمد صالح، **الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس والسبعون، ٢٠١٠م.

١٧. د/ إيمان محمد سعد الدين، **دراسة تحليلية للمحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد الخامس والسبعون، السنة التاسعة والاربعون، ٢٠١٠م.

١٨. د/ بالرقي تيجاني، **المحاسبة الابداعية المفاهيم والاساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد١٢، لسنة ٢٠١٢.

١٩. د/ عزة حلمي محمود شلبي، **المحاسبة الابداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الافصاح والشفافية في الحد منها**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، السنة الثانية والثلاثون، العدد الثاني، المجلد الأول.

٢٠. د/ محمد، آمال إبراهيم، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها، العدد الأول، ٢٠١١م.

٢١. د/ نبيل غادة أحمد، **إطار مقترح لتطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات في ضوء الإطار الفكري المشترك لكل من FASB,IASBK**

مجلة البحوث والإدارة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلة دورية ربع سنوية العدد الأول – يناير ٢٠١١م.

٢٢. د/غنيمي سامي محمد أحمد، **مدى ايجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال**، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٣م.

٢٣. د/غنيمي، سامي محمد أحمد، **مدى ايجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال**، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٣م.

٢٤. دحدوح، حسين أحمد، **دور لجان المراجعة في تحسين نظم الرقابة الداخلية وفاعليتها في الشركات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨م.

٢٥. دراسة ماهر محمود رسلان ١٩٩٢م بعنوان العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية (طنطا، جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل العدد الأول، ١٩٩٢).

٢٦. الدكتور عزة حلمي محمود شلبي العنوان المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية بالحد منها ، (بنها: جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية العدد الثاني ، المجلد الأول ، بحث منشور في ٢٠١٢م).

٢٧. رزق، عادل، **الحوكمة والإصلاح المالية والإداري في المؤسسات الحكومية وورشة عمل الفحص والتدقيق في ظل المعايير الدولية**، الملتقى العربي الثاني، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢-٦ سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٨. رشاد حماد، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة، دراسة ميدانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٦، العدد الثاني، ٢٠١٠.

٢٩. زكي محمد محمود، **مبادئ الحوكمة وبطاقة الأداء المتوازنة على تفعيل أداء منشآت الاعمال**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس، الإسكندرية، العدد الأول ٢٠١٥م.

٣٠. سهير الطنملي، **دراسة تحليلية لمسؤولية المراجع عن الممارسات المحاسبية الابتداعية**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، العدد الأول، مارس، ٢٠٠٦.

٣١. شريف محمد البارودي، **تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالية وأثرها على جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠٢.

٣٢. صالح حامد محمد علي، وعبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، **دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، المجلة السابع والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٣.

٣٣. صباح، سالم أحمد، **مجالات مساهمة الممارسين بتنفيذ قواعد حوكمة الشركات على تحسين القرارات المالية بالشركات والمؤسسات في قطاع غزة- فلسطين**، مجلة المحاسبة المصرية، جامعة القاهرة، العدد الأول، ٢٠١١م.

٣٤. صفاء محمد احمد عمار، **مدى تأثير استخدام المحاسبة الخلاقة على الحصيلة الضريبية واجراءات مأموري الضرائب في الكشف عنها**، المجلة المصرية للدراسات والبحوث، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجل الثامن والثلاثون، العدد الرابع، ٢٠١٤م.

٣٥. صيام احمد زكريا، (٢٠٠٩)، " **دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان**"، مجلة علوم انسانية، العدد ٤٢، الشهر ٧.

٣٦. عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، **دور المعايير المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات بالقوائم المالية المنشورة**،، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الثاني، السنة الرابعة عشرة ٢٠١٠م، ديسمبر.

٣٧. عبد الفتاح أمين حسن، وثائر صبري الغبان، وبشرى نجم عبد الله، **صياغة أهداف المحاسبة والتقارير المالية في ظل اختلاف المتغيرات البيئة**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٤٧، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٣٨. على الجوهري رمضان، **قياس قدرة محللي الائتمان بالبنوك التجارية المصرية على التعامل مع أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة المحاسبة المصرية، العدد الرابع، السنة الثانية، ٢٠١٢م.

٣٩. علي شاهين وجهاد مطر ، نموذج مقترح للتنبأ لتعثر المنشأت المصرفية العاملة في فلسطين ، (دراسة تطبيقية – مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية – مجلد ٢٥– العدد الرابع . فلسطين ، ٢٠١١م).

٤٠. عمر السر الحسن ، إسماعيل محمد أحمد ، ٢٠١٥م بعنوان (دراسة تحليلية) للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجع ببيئة الأعمال السودانية (المجلة المصرية التطبيقية بالشرقية المجلد ٣٠ العدد ٨ بحث منشور ٢٠١٥م .

٤١. عمر عيسى جيهماني، (٢٠٠١) "**سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان**"، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين، المجلد ٤، العدد ١.

٤٢. غريب، عادل ممدوح، **تحليل مدى ادراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلد ٢٧، العدد الرابع، الجزء الثاني، ٢٠١٣.

٤٣. فراج، منال حامد، **دور الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١٠.

٤٤. فهيم سلطان محمد الحاج آلية حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوه التوقعات في المراجعات في الشركات المساهمة العامة السودانية (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية العدد الأول – يوليو ٢٠١٢ – الخرطوم)

٤٥. قاسم محسن الحبيطي، **قياس خسارة المعلومات في تجميع بنود التقارير والكشوفات المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٥، العدد ٧٢، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

٤٦. محمد الطيب علي الشريف، **قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات المحاسبة الابداعية والأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية الليبي**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عدد خاص، اكتوبر، ٢٠١٤.

٤٧. محمد شحاتة خطاب، ياسر أحمد السيد، **اطار مقترح لتفعيل حوكمة الشركات في تحجيم استخدام بعض اساليب المحاسبة الابداعية**، دورية الإدارة العامة، معهد

الإدارة العامة، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، ربيع الآخر، مارس، ٢٠١٢.

٤٨. محمد، فرح عبد الحليم، وعبد الله، عبد الرحيم إدريس، **الحوكمة منهج لتهيئة مناخ استثماري جيد في السودان ما بعد السلام، الخرطوم**، جامعة النيلين، مجلة المال والتجارة، العدد ٣٦٤، ٢٠٠٧.

٤٩. مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، **الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية**، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الأول حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، المنعقد للفترة ١٢-١٣ مايو ٢٠١٠.

٥٠. مصطفى محمد كمال محمد حسن ، القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات دراسة تحليلية تقييم بيئة الإفصاح المصرفي ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (جامعة الإسكندرية ، العدد رقم ٢ ، المجلد رقم ٤٤ ، سبتمبر ٢٠٠٧م).

٥١. ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية**، مجلة الغري لعلوم الاقتصاد والإدارة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الحادية عشرة، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، ٢٠١٥.

٥٢. نبيل غادة أحمد، **اطار مقترح لتطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات في ضوء الإطار الفكري المشترك لكل من IASB. FASBk** دورية البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الأول، يناير ٢٠١١م.

٥٣. نجم العزاوي، طلال نصير، **أثر الابداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والثلاثون، ٢٠١٢م.

٥٤. نعيم تومان مرهون الزيادي، **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلة ١٧، العدد٢، ٢٠١٥م.

٥٥. هيئة الأوراق المالية (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) صادرة بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢، وبموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٥٣/٢٠٠٤) وعدلت بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٢٥٧/٢٠٠٥)

٥٦. وحيد محمود رمو، **الإطار المفاهمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية**، دورية تنمية

الرافدين، جامعة الموصل، مجلد ٣٠، العدد ٨٩، ٢٠٠٧.

٥٧. وحيد محمود رمو، الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد اخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٨٩، ٢٠٠٨.

سادساً: المؤتمرات العلمية:

١. أمين عواد المقارنة الحديثة لإدارة المخاطر والصعوبات التي تواجهها لبنان في التطبيق، مؤتمر تقييم سياسة إدارة المخاطر الائتمان (إتحاد المصارف العربية ، بيروت ٢٠٠٧/١/٣٠م).

٢. البصيري، فهيد محسن، (٢٠٠٩)، " **مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية**"، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

٣. عز الدين نايف عناترة ، ومحمد داود عثمان ، اختبار مدى كفاءة إدارة المخاطر الائتمان على جودة المحافظة الائتمانية في البنوك الاسلامية الاردنية ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع (جامعة فلإدلاثي الخاصة ، عمان .

٤. على محمود الخشاوي، ومحسن ناصر الدوسري، **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، ٢٠٠٨.

٥. فلاح الزعبي علي، ماجد عبد العزيز الجريري، **دور وأهمية الإبداع المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية**، بحث علمي مقد إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة نيلادليفيا، ٤-٥ تموز ٢٠٠٧.

٦. مرزاقة صالح وبوهرين فتيحة، **الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي ١٢ و ١٣ مايو ٢٠١٠، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دحلب سعد، البليدة، الجزائر. مطر، محمد و الحلبي، ليندا حسن، (٢٠٠٩)، " **دور مدققو الحسابات الخارجية في الحد من اثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الاردنية** "المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، للفترة من ١٠ -١١ نوفمبر، الزرقاء – الاردن.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

١. American Accounting Association Committee on basic Auditing concepts, The accounting review, Vol. ,٤٧,Sep., ١٩٧٢,p.١٨.

٢. American Institute of certified Public Accountants, Codification of Statements on Auditing standards, AICPA, N.Y. ١٩٨٠, sec, ٣٢٠,pp٤٨-٥٠.

٣. anastazia ctepanova and olga Ifantcova doas corporate Govarnanca Have an Effect on berformance In the Europan banking soctor ? Evidence from Acrisis Environment national Resarch Univercity higher school of Economics / (Moscow – Russia ٢٠١٢)

٤. Anthony M. Santomero, Commercial Bank Risk Management: an A analysis of prow ,Wharton school (university of Pennsylvania, ٢٠٠٧) ,p١٠

٥. Belkaoui , Ahmed Riahi , " **Accounting Theory** " ٤th ed Thomson, ٢٠٠٠.

٦. erger , allen and others , the Roles of Gorporete Governance In Bank Failures During recent Financial Grisis , university of South Garolina , Sc , (USA , Feb . ٢٠١٣)

٧. Bray .I. and Manson ,S. 'The Audit Process: Principles, Practice and cases, Chapman and Hall, Landon, ١٩٧٤,.p.٩.

٨. Collective project: risk management hand book , office of project management process improvement first edition, June ٢٦,٢٠٠٣.p٢٢ .

٩. Cooper, Jone, the Management and regulation of Bank, London, Macmillan Publisher Ltd,١٩٨٤,P٥١٠.

١٠. Coso. Internal Control- Integrated Frame Work: Executive Summary", The Committee of Sponsoring Organization of The

Tread way Commission- COSO.٢٠٠٦, available at: www.coso.org.P١٢

١١. Donald E.Kieso ،and oters ،(٢٠١٢) "Intermediate Accounting" ،١٤edition.p`١٠٨

١٢. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version ٢٠١٣/١/١

١٣. Donald E.Kieso ،and oters ،(٢٠١٢) "Intermediate Accounting" ،١٤edition ،p٦٠٨-٦١٣

١٤. Donald E.Kieso ،and oters ،(٢٠١٢) et al ،p١٢

١٥. duffy.m,"corporate gorernace and client investing journal? Of Accountarcy , January ٢٠٠٤ .

١٦. Errors", version .٢٠١٣/١/١

١٧. FROOt, k. A. et al.. RI's; M management coordinating corporate I investment , and financing policies (The Journal of Finance ,١٩٩٣. VOI. ٤٨, NO. ٥). Pp.١٦٢٩-١٦٣٠

١٨. Hamilton,C.R."New trends in risk management "information Systems Security, ١٩٩٨ , vole .٧ no .١,pp ٧٠-٧٨ .

١٩. IAS, N٠.١, (٢٠١٣) "Presentation of Financial Statements", version ١/١/٢٠١٣.

٢٠. IAS, N٠.١, (٢٠١٣) "Presentation of Financial Statements", version ١/١/٢٠١٣.

٢١. IAS, N٠.١, (٢٠١٣) "Presentation of Financial Statements", version ١/١/٢٠١٣.

٢٢. Cummins, J.D.& et. The risk of Management. Economic Review(federal Resave Bank of Atlanta) ١٩٩٨, Vole ٨٣, No,١,p٣٠

٢٣. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

٢٤. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

٢٥. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

٢٦. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

٢٧. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and

٢٨. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

٢٩. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

٣٠. IAS, N٠.٨, (٢٠١٣) "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", version .٢٠١٣/١/١

٣١. IASB, (٢٠١٣)"The Conceptual Framework for Financial Reporting", version ٢٠١٣/١/١p١٣٤

٣٢. jenny, G,L,S,dean,٢٠٠٢,the, influenceof corporate gorerna nce mechanism on the Qualify financial? Reporting and Audit ,

٣٣. MyerS,. S G. Determinates of Corporate Borrowing.(In The Book . The Modern Theory of corporate finance) Jensen. M .C. & Smith .C,W, (NY; McGraw-Hill Book company, ١٩٨٤) pp.١٤٦-١٤٧

٣٤. Pathak j..,, internal audit & corporate Governance ; a programmer for AL edit , EDP Auditing April(٢٠٠٣)

٣٥. Beatty Anne And goseph weber , the Effect of Debt contracting voluntary accounting method changes , the Accounting Review, vo٧٨ , no١,genuery٢٠٠٣ pp ١٤٢-١١٩

٣٦. Perceptions of Audit and Dfrectors? In Singapore and financial vol,٤٢ no:٣pp ١٩٥-٢٢٤ .

٣٧. risk management Guidelines for banking institution Supervision of Financial Institutions , ٢٠٠٧, b٥ .

٣٨. Schooner beck. Charles et , management systems, Business publications, Dallas,١٩٨٠,p.١٢

٣٩. Statement on internal control, Isued by the Instituet of Chartered Accountants in England & wales, ١٩٦٤, Paragraph.

٤٠. Thomas R. Robinson, & Others, (٢٠٠٩) "International Financial Statement Analysis", John Wiley & Sons,Inc ،p١٣٤

ثامناً: المواقع الالكترونية:

١. www.alrakoba.net. تاريخ الزيارة١٨/٢/٢٠١٨م

٢. www.alrakoba.net تاريخ الزيارة١٨/٢/٢٠١٨م.

٣. http://www.uabonline.org/ar/magazine١٨ تاريخ الزيارة

٤. ٢٠١٨/٠٥/https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الزيارة ١٥/٠٥/٢٠١٨

٥. https://cbos.gov.sd/ar/content تاريخ الزيارة١٥/٢/٢٠١٨م.

٦. https://www.sudaress.com/smc/٨٢٦١ ١٥/٢/٢٠١٨م.

٧. http://www.uabonline.org/ar/magazine/ تاريخ الزيارة ١٥/٢/٢٠١٨

٨. http://www.enb.sd/pages/aboutus_ar.html تاريخ الزيارة تاريخ الزيارة ١٥/٢/٢٠١٨

٩. http://www.enb.sd/١٥/٢/٢٠١٨م تاريخ الزيارة تاريخ الزيارة

١٠. http://tadamonbank

١١. sd.com/index.php/ar/pages/details/٦ تاريخ الزيارة ١٥/٢/٢٠١٨م

١٢. http://www.fcbsudan.com/index.php

١٣. https://www.researchgate.net/publication تاريخ الزيارة ٢٠/٠٢/٢٠١٨م.

١٤. https://www.researchgate.net/public

١٥. http://www.uabonline.org/ar/magazine

١٦. http://ebdaabanksd.net/partner.php?ID=١

١٧. http//www.aleqt.com / ٢٠١٢ / ٠٤ / ١٧ /

رابعاً: الملاحق:

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الأخ الكريم / الأخت الكريمة: .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استبانة

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة والتمويل يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان: **دور أساليب الرقابة الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية وتقليل المخاطر(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**

ويأمل الباحث التعاون معه في استيفاء هذه الاستبانة والإجابة بموضوعية لإمكان عمل الدراسة الميدانية للوصول إلى نتيجة مفيدة في موضوع الباحث، وسوف نتعامل مع اجاباتكم بسرية مطلقة لخدمة البحث العلمي دون سواه، وستكون آراءكم موضوع اهتمام الباحث لما لها من أهمية في إخراج الدراسة بصورة مفيدة، ولكم مني خالص الشكر والتقدير.

الباحث/

محمد حمود أحمد السياغي

٠٩٠٨٦٩٥٧٦٧

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

يرجى وضع إشارة(√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة:

١-النوع : ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**

٢-العمر: ☐ **أقل من ٣٠ سنة** ☐ **٣٠- ٤٠ سنة**

☐ **٤١-٥٠ سنة** ☐ **سنة٥١فأكثر**

٣-المؤهل العلمي : ☐ **بكالوريوس** ☐ **دبلوم عالي** ☐ **ماجستير**

☐ **دكتوراه**

٤-المؤهل المهني:

☐ **زمالة المحاسبين القانونيين السودانية**

☐ **زمالة المحاسبين القانونيين العربية**

☐ **زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية**

☐ **زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية**

☐ **لا يوجد مؤهل مهني.**

أخرى تذكر.....

٥-التخصص العلمي: ☐ **محاسبة** ☐ **إدارة أعمال** ☐ **دراسات مصرفية**

☐ **اقتصاد.** ☐ **نظم معلومات محاسبية** **أخرى تذكر.....**

٦-المركز الوظيفي :

☐ **عضو مجلس إدارة** ☐ **مدير تنفيذي** ☐ **مراجع داخلي** ☐

مدير فرع

☐ **مراجع خارجي** ☐ **مدير إدارة المخاطر** ☐ **أكاديمي**

☐ **أخرى.**

٧-سنوات الخبرة: ☐ **٥ سنوات فأقل** ☐ **٦-١٠سنة**

☐ **١١-١٥ سنة** ☐ **١٦ -٢٠سنة .**

الجزء الثاني: عبارات الاستبانة:

يرجى التكرم بوضع علامة(√) أمام مستوى الموافقة المناسب:

المتغير المستقل

المحور الأول الحوكمة:

م	العبـــــــــــــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا	لا أوافق بشدة
١	توجد قوانين ولوائح ووسائل توضح أفضل أساليب ممارسة الإدارة وحقوق المساهمين					
٢	تفصح المصارف عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة مستخدمي التقارير المالية.					
٣	تلتزم المصارف بالإفصاح عن نتائج الأداء المالي والتنبؤ بالأرباح المستقبلية					
٤	تضبط آلية الحوكمة ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تهدف إلى إظهار الربح غير الحقيقي					
٥	المام إدارة المصارف بأهمية تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر					

المحور الثاني: لجنة المراجعة

م	العبـــــــــــــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا	لا أوافق بشدة
١	من متطلبات لجنة المراجعة توفر الخصائص الذاتية (الاستقلال، والخبرة، والكفاءة العلمية، ودورية الاجتماعات، وحجم اللجنة).					
٢	دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل اعتمادها ونشرها بهدف التحقق من عدم وجود تحريفات جوهرية.					
٣	مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة واي تغييرات فيها ومدى ملائمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.					

٤	تقويم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه وعزله.					
٥	دراسة وتقويم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية مع كل من إدارة المصارف والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات.					
٦	دراسة مؤشرات المخاطر المرتبطة بأداء المصارف من حيث الضغوط أو الفرص أو مبررات الإدارة لاستخدام ممارسة إدارة الأرباح.					

المحور الثالث: خفض طرق البدائل والحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية:

م	العبـــــــــــــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	تسترشد المصارف بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية البديلة					
٢	توجد للمصارف لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة					
٣	تلتزم المصارف بالقرارات الحكومية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة					
٤	تلتزم المصارف بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة					
٥	يوجد للمصارف نظام تقويم دوري لطرق اختيار السياسات المحاسبية					

المحور الرابع: تدقيق الحسابات

م	العبـــــــــــــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا	لا أوافق بشدة
١	التركيز على استخدام وسائل تقنية متطورة وأساليب حديثة عند عملية التخطيط وتحديد اجراءات عملية التدقيق					

٢	اجراء مسح شامل للمصارف المراد تدقيقها قبل اعداد خطة تنفيذ العمل الميداني للمساعدة في تحديد ميادين التدقيق والحصول على معلومات لاستخدامها في عملية التخطيط والإشراف.					
٣	التنويع في استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة وذلك للاستفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها					
٤	قدرة المدقق على تحليل البيانات والمعلومات المالية من أجل التحقق في ما إذا تم الامتثال لمعايير المحاسبة المقبولة					
٥	اتباع استراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل التدقيق تمكن المدقق الخارجي من تقدير دقة المخاطرة المؤكدة وجودة قراراه في تخطيط عملية التدقيق ومواجهة حالة الغش والاحتيال.					
٦	تشجيع حالة الارتباط مع مكاتب التدقيق العالمية لتبادل الخبرة والمعرفة فيما بينهما وذلك من أجل تطبيق أفضل الاساليب المتقدمة في التدقيق.					

المتغير التابع:

المحور الخامس: المحاسبة الإبداعية

م	العبـــــــــــــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	سياسات الإفصاح واجراءاته وأنظمته الإشراقية يجب أن تكون مكتوبة وواضحة للحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية					
٢	يتم التلاعب في رصيد الذمم المدينة من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا يؤدي إلى تأثير سلبيا على إدارة الأرباح					

٣	إن اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدلا من معالجته ضمن الارباح المحتجزة يؤدي إلى تاثير سلبي في المصارف على المعلومات الواردة في الميزانية العمومية.					
٤	إن قيام الإدارة بتغيير طرق تقويم المخزون السلعي آخر العام من فترة لأخرى يؤثر سلبا على تكلفة البضاعة المباعة وعلى المعلومات الواردة في قائمة الدخل.					
٥	إن تضمين الأرباح التشغيلية مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو عادية دون الإفصاح عن تلك البنود يؤدي إلى التأثير السلبي عن المعلومات الواردة في قائمة الدخل					
٦	عند قيام الإدارة بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية فإن ذلك يؤثر سلبا على المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية					
٧	إصدار قوانين ولوائح محاسبية أكثر تنظيما للمهنة تحد من الممارسات الخاطئة في استخدام سياسات الإهلاك والمخصصات، ورسملة المصروفات الإيرادية.					
٨	التلاعب في التقديرات التي تتم في الأرقام المحاسبية مثل التلاعب في تقدير العمر الانتاجي للأصول عند احتساب الإهلاك يؤثر سلبا على قائمة المركز المالي					
٩	تضمين تقرير مجلس الإدارة الذي يرفق بالقوائم المالية السنوية للشركات والمصارف السودانية نتائج المراجعة السنوية عن مدى فاعلية اجراءات الرقابة الداخلية بالشركات والمصارف يؤثر إيجابيا على المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر					
١٠	ادراج الأقساط المستحقة خلال العالم الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسبة السيولة يؤثر إيجابيا على قائمة المركز المالي.					

المحور السادس: تقليل المخاطر

م	العبـــــــــــــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	تلتزم المصارف بتوفير رأس المال الكافي حسب مقررات لجنة بازال ولجنة توفيق الأوضاع بمصارف السودان					
٢	الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في هيكل رأس المال يؤدي إلى الحد من المخاطر					
٣	كلما كانت الرقابة الداخلية فعالة كلما أدت إلى التنبؤ بالمخاطر					
٤	يوجد افصاح عن المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار بصورة منتظمة يمكن المودعين من تقييم المخاطر الاستثمارية.					
٥	ما زال التنبؤ بحدوث الأزمات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات الاحترازية ضعيفا ولا يفيء بالغرض المطلوب.					
٦	آلية الحوكمة قائمة على التركيز على تجنب أو التقليل على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المصارف السودانية.					
٧	حماية حقوق ومصالح المساهمين من خلال وضع الاستراتيجيات السليمة تحد من المخاطر					
٨	الاستعلام عن العميل بكل معايير جدارته الائتمانية عملية ضرورية لتحديد التصنيف الداخلي لمخاطر العميل ومصير مستقبل الائتمان.					
٩	التأهيل العلمي والعملي المستمر للمراجع الداخلي يمكنه من التقييم السليم للمخاطر					
١٠	تحديد أبرز المخاطر المحتملة لأعمال المصارف والإفصاح عنها بشفافية ووضع آليات فاعلة لإدارتها يقلل من المخاطر					

قائمة المحكمين للاستبانة

م	اسم الدكتور	الرتبة العلمية	الجامعة
١.	الهادي آدام محمد	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين
٢.	مصطفى نجم البشاري	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا
٣.	ياسر تاج السر محمد سند	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين
٤.	أسعد مبارك حسين	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين
٥.	عبد الرحمن البكري منصور أمبدي	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين
٦.	خديجة مختار موسى	أستاذ مساعد	جامعة اكاديمية السودان للعلوم المصرفية
٧.	زين العابدين ياسين بريمة أحمد	أستاذ مساعد	جامعة اكاديمية السودان للعلوم المصرفية
٨.	محمد أبكر أحمد	أستاذ مساعد	جامعة الزعيم الأزهري
٩.	عبد الرحمن عادل خليل	أستاذ مساعد	جامعة النيلين
١٠.	حسن عوض حسن	أستاذ مساعد	جامعة النيلين
١١.	بشير بكري عجيب	أستاذ مساعد	جامعة القرآن الكريم
١٢.	زهير أحمد علي	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا
١٣.	نصر الدين عبد الكريم الدود	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا